

الماركسية والإلحاد

اليسار

رأية المستضعفين في الأرض

العدد العاشر / ديسمبر ١٩٩٠ م / جماد أول ١٤١١ هـ / الثمن جنيه مصرى



٤٩ مليار دولار
ديون مصر
بعد الإغلاقات!

٨ سنوات ويختفى
القطاع العظمى

بعد ١٤ عامًا
معارض السياسات
أمام المحكمة

٧ أحزاب في الانتخابات
وبرنامجان فقط!

وما زال مسلسل
العنف مستمرًا

اليسار

ديمقراطية / عقلانية / اشتراكية

في هذا العدد



موقفنا

- أزمة الخليج ٤
- للياسار در ٥
- الجو السياسي
- ملاحظات على قوائم المرشحين
- أمانة النقاش ٦
- الجلس الجديد والايام الصعبة
- عبدالغفار شكر ٨
- قراءة في برنامجي التجمع والحزب الشيوعي
- محمد شومان ١٠
- من برنامج الحزب الشيوعي ١٣
- ندوة

الديون .. الديمقراطية .. الانفتاح .. ١٥

بعد ١٤ عاما :

اعادة محاكمات ١٨ و ١٩ يناير ٢٨

المثقف العربي وأزمة الخليج

د . جلال أمين ٣٣

مصر

- ٨ سنوات ويختفى القطاع العام
- محمود الحضري ٣٦
- حصار العنف في ١٠ سنوات
- هشام مبارك ٣٨
- د . فؤاد مرسى
- داود عزيز ٤٤
- سهام يومى ٤٧

العرب

- تشرح جثة مجلس التعاون
- عبدالعظيم أنيس ٤٩
- حوار مع احمد النفيس
- مجدى حسنين ٥٢
- مخرج من الازمة بلا حرب
- محمد يونس ٥٤
- نحو الشمس



- فالح العطاونه ٥٦
- رسالة حيفا
- نظير مجلى ٥٨
- رسالة القدس
- عبدالمجيد حمدان ٦٢
- اسامه محيسن ٦٥
- السودان
- حسن بدوى ٦٧
- العالم
- رسالة واشنطن
- سمير كرم ٧٠
- رسالة براغ
- احمد خضر ٧٣
- رسالة موسكو
- احمد الحميسى ٧٧

فكر

التوسير

- ابراهيم فتحى ٧٩
- الماركسية والدين
- فريدة النقاش ٨٢
- طريق التحرر الانساني
- محمود العالم ٨٤
- أرشيف اليسار
- شبل شميل
- د . رفعت السعيد ٨٦

فن

- دريد لحام (٢)
- احمد يوسف ٨٨
- تلفزيون
- ماجدة موريس ٩٢
- يمين × شمال
- ٩٤

مشاغبات

- صلاح عيسى ٩٨

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر
عن حزب التجمع الوطنى التقدمى
والوحدوى فى اليوم الأول من كل
شهر .

AL YASSAR 3 MIDAN EL
MALEKA ZOBAIDA IMBABA

GIZA A.R.E

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر :

١٢ جنيها للأفراد ٣٠ جنيها
للهيئات .

الوطن العربى : ٥٠ دولارا
أمريكا أو ما يعادلها .

العالم : ١٠٠ دولار أمريكى أو
ما يعادلها .

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو
حواله بريدية إلى إدارة المجلة .

الإدارة والتحرير : ٣ ميدان
الملكة زيدة شقة ٣ - مدينة
الطلبة - رقم بريدى ١٢٤١١ -
إمبابة جيزة .

ت : ٣٤٤٧٩٤٠ فاكس ٣٤٤٢٠١٣

رئيس التحرير :

حسين عبد الرازق

المستشار الفنى :

محمود الهندى

المستشار :

إبراهيم بدواوى

د . رفعت السعيد

صلاح عيسى

د . عبد العظيم أنيس

عبد الفتى أبو العنين

محمود أمين العالم

شارك فى التأسيس :

د . فؤاد مرسى

أزمة الخليج..

بين التطورات في السعودية وقمة الرباط الطارئة

بالرغم من أن شهر نوفمبر الماضي، كان شهر انتخابات مجلس الشعب (ثلاثة انتخابات منذ تولي مبارك للسلطة والسادسة منذ إنقلاب ١٣ مايو ٧١)، والحديث حول إعفاء مصر من جزء كبير من ديونها الخارجية، والاقتراب من توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والهجمة الأمنية التي طالت الآلاف من المواطنين المشتبه في صلتهم بتنظيم «الجهاد الاسلامي» على اعتبار أنه المسئول عن اغتيال د. رفعت المحجوب.. فإن هذه الأحداث - على أهميتها - لم تستطع أن تزيح «أزمة الخليج» عن موقع الصدارة من اهتمام الرأي العام.

وعلى كثرة التطورات والتحركات

والتفاصيل في هذه الأزمة، فهناك قضيتان بارزتان على الساحة السياسية.

القضية الأولى تتعلق بالآثار المباشرة للوجود الأمريكي في السعودية. فمع الانتشار السريع للقوات الأمريكية في المنطقة الشرقية والاحتكاك الحتمي بين الجنود و«المجندين» الأمريكيين، وبين المجتمع السعودي، تفجرت مشاكل اجتماعية وسياسية ظلت مكتومة سنوات طويلة نتيجة للقهقريسي والإجتماعي الذي يفرضه نظام الحكم. ولم يكن غريباً أن تضطر الأسرة الحاكمة للسماح للنساء في السعودية بالتطوع في القوات المسلحة، بعد انتشار المجندين

الأمريكيات اللاتي جنن للاشتراك في الدفاع عن السعودية كما يقولون، وطبعاً لم يقف الأمر عند هذه الحدود. فقد اختار عدد من النساء - في ظل الظروف الجديدة - تحدى قوى التخلف والقهقريسي قضية إجتماعية أخرى تتصل أيضاً بالمرأة، أكثر القوى تعرضاً للقهقريسي والاستغلال في السعودية فقامت ٤٩ سيدة مثقفة بخرق نظام منع النساء من قيادة السيارات ووقدن سياراتهن في مظاهرة، هي الأولى من نوعها في السعودية. وقامت الدنيا ولم تقعد. فهاجم بعض أئمة المساجد اللواتي اقترفن هذا الاثم وتحركت بعض الفتيات في الجامعات (١) ضد الفاسقات «المنحلات» وأوقفت الحكومة ست استاذات جامعات ممن شاركن في قيادة السيارات. ويلقى هذا الموقف من الأسرة الحاكمة بظلال كثيفة من الشك حول ما أعلنه الملك فهد حول وضع اللمسات النهائية «لنظام الأساسي للحكم، ومجلس الشورى، ونظام المقاطعات...». خاصة أن الملك فهد سبق أن أدلى بتصريح مائل عام ١٩٨٠ عندما كان ولياً للعهد اثر تفجر انتفاضة الحرم المكي الشريف، والانتفاضة الجماهيرية في المنطقة الشرقية عام ١٩٧٩، وكرر هذا الوعد دون أن يتحقق.

وقد أصدر الحزب الشيوعي في السعودية بياناً حول هذا التصريح، قال فيه.. «ويأتى هذا التصريح، الجديد القديم، عقب دخول القوات العراقية لأراضي الكويت وما أظهرته الأحداث نفسها من غياب تام للوحدة الوطنية الداخلية، وهشاشة الوضع الداخلي لنظام الكويت ونظم الخليج الأخرى الأسوأ حالاً. إن النظام يتعرض لضغوطات قوية من شعبه، يختلف فئاته الإجتماعية دون استثناء، وكذلك من حلفائه الغربيين الذين أدهشهم واقع الحال السياسي في هذا البلد الغني بالنفط، حيث غياب أبسط أشكال الحريات الديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم، وما يسببه ذلك من اغتراب حقيقي يعاني منه الشعب، وتباعد كبير بينه وبين النظام الحاكم، مما يضعف التماسك الداخلي للمجتمع. إن تداعيات أزمة الخليج القائمة دفعت بالنظام الحاكم، من واقع ضعف ووهن كبيرين إلى الإستنجاد بالقوات العسكرية الأمريكية التي ستتجاوز في عددها الثلاثمائة ألف عنصر، للدفاع عن الوطن، وتسليمهم قيادة البلاد بشكل علني وسافر، مما سبب رد فعل قوية وتذمراً واسعاً لدى الشعب ولدى القوات العسكرية السعودية والتي في مجملها شكلت أحد الدوافع لإطلاق التصريح العتيق للملك



فهد. ولنا كل الحق في التساؤل عن نية النظام في الاقدام على إجراء تغييرات ينشدها شعبنا، ولطالما ناضل من أجلها ودفع في سبيلها قوافل المعتقلين السياسيين والشهداء. فهل النظام جاد هذه المرة فيما يقوله من تصريحات؟» ويصرف النظر عن الإجابة عن هذا التساؤل، وعما سبقوله الواقع حول جدية هذه التصريحات من عدمها، فالمؤكد أن «أزمة الخليج» توشك أن تهز أركان النظم القائمة في المنطقة العربية، بصورة تذكرنا بظاهرة تساقط الأنظمة العربية إثر حرب ١٩٤٨ (حرب فلسطين) .. خاصة الأنظمة المتورطة بصورة أساسية في الأزمة، وعلى الجانبين.

القضية الثانية تتمثل في هذا السباق المحموم بين إشعال نيران الحرب والبحث عن حل سلمي للأزمة، أو بين الخيار العسكري، والحل العربي بتعبير أدق.

فجولتا بوش وببكر في أوروبا والمنطقة تستهدفان الحصول على دعم الاتحاد السوفيتي والدول الأوروبية والحلفاء العرب للقيام بعمل عسكري ضد العراق وقد أعلن بوش بوضوح عشية سقرة.. «أن الساعة تدق، وأن الوقت للتوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة بات محدوداً..» ولكن يطمئن المعارضين للعمل العسكري داخل الكونجرس وبين الشعب الأمريكي - وهم الأغلبية - أضاف.. «لن تكون هناك فيتنام جديدة، ولن يزعج أي جندي أمريكي في حرب يستحيل تحقيق الانتصار فيها». وأكد ببكر أن الهدف من إتصالاته تلمس مدى التأييد لاتجاه الولايات المتحدة لعقد اجتماع لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية «لاستصدار قرار باستعمال القوة ضد العراق. بالمقابل يتحرك الاتحاد السوفيتي وفرنسا (والدول الأوروبية عامة) في اتجاه البحث عن حل سلمي، عنوانه في هذه المرحلة الدعوة إلى عمل عربي جماعي.

فبعد جولة بريماكوف عضو مجلس الرئاسة السوفيتي أعلن جورباتشوف أن امكانية الحل السلمي لازالت قائمة ودعا إلى عمل عربي جماعي في هذا السبيل وواصل هجوم السلام بارسال نائبى وزير الخارجية السوفيتي «الكسندر بيلونوجوف» و «فلاديمير بتروفسكى» في جولتين متتازمتين في المنطقة العربية. وكشف بريماكوف النقاب عن طبيعة الحلف السوفيتي الأمريكى حول أسلوب حل «أزمة الخليج»، فقال.. «البعض - في الولايات المتحدة - له تصور خاطئ عن الوضع، ويشعر أنه يجب الانطلاق من

الحل العسكري. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى كارثة وعلينا التمييز ما بين التطاهرة العسكرية والخطر والعقوبات التي من شأنها توفير الظروف والاطار الأفضل لحل سياسى، وبين استعمال هذه الأدوات والمجيء بالحرب إلى المنطقة.. ويجب الأخذ في الاعتبار أن هناك في الولايات المتحدة وفي أوروبا من يريد ليس انسحاب صدام حسين من الكويت، وإنما تخطيطه، وتخطيط امكانات العراق، وأعتقد أننا يجب أن لا ندعم هذا البعض.»

وفي تواز مع هذا الخط أكد «خافيير بيريز دي كويار» الأمين العام للأمم المتحدة أن «الأمل الوحيد حالياً، هو في انعقاد قمة الرباط» مشيراً بذلك إلى الدعوة التي وجهها الملك الحسن الثاني لعقد قمة عربية طارئة في الرباط.

ولأسف فإن رهان السلام يصطدم بعقبتين.

الأولى تتمثل في مقاومة حكام مصر والسعودية لعقد هذه القمة، إلى حد الهجوم على دعوة جورباتشوف، والعمل بكل السبل لأفشال دعوة الحسن.

والثانية - وهي الأهم - الموقف العراقي الرافض للقبول بمبدأ الانسحاب من الكويت. صحيح أن هناك إشارات ومناورات ناجحة جزئياً يقوم بها النظام العراقي، مثل الاعلان عن الافراج عن الرهائن اعتباراً من ٢٥ ديسمبر القادم، واستعداده للتفاوض مع المملكة السعودية والولايات المتحدة لتسوية أزمة الخليج.. إلا أن استمرار رفضه للتخلي عن ولاية «الكاظمة» إلا إذ تخلت الولايات المتحدة عن «هاواي» كما يقولون في بغداد، سيؤدي ان عاجلاً أو آجلاً إلى أن يكسب دعاة الحرب الرهان.

وليس من حق حكام بغداد أن يعرضوا العالم العربي لهذه الكارثة. وواجبنا جميعاً أن نارس كل مانستطيع من ضغط شعبي لكي نمنع قيام الحرب، ولكي يقبل جميع الأطراف حلاً سلمياً عربياً يحقق الانسحاب العراقي من الكويت، والانسحاب الأمريكى الغربى من المنطقة، وحل الخلافات في المنطقة بما يحقق مصالح كافة الأطراف.

من هنا تأتي أهمية عقد القمة العربية الطارئة في الرباط.. «لثقادي انطلاق الحرب في الخليج والتي ستجلب كوارث سياسية وبشرية في العالم العربي.. على أن يتم تحضير جيد للقمة لئلا يتكرر ما حدث في قمة القاهرة..» كما قال سيد احمد غزالى وزير خارجية الجزائر.

ونيس العنبر

بعد أن انتهينا من صياغة هذا العدد، شعرنا أننا مدينون للقراء والأصدقاء بأكثر من اعتذار.

لقد اضطررنا أمام كثرة المادة وازدحامها إلى تأجيل أكثر من موضوع هام، بعضها يتابعها القراء على صفحات اليسار باهتمام بالغ، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أجلنا للعدد القادم الحلقة الرابعة من دراسة «صلاح عيسى» حول اغتيال شهيد عطية الشافعى، والحلقة الخامسة من دراسة «أمينة شفيق» حول «البطالة» ومقالات للزملاء هشام مبارك وعطيه الصيرفى، ورسالة «وارسو» وبابى «علوم» و«كتب»، وثلاثة مداخلات هامة كتبها الزملاء «خليل عبد الكريم» و«محمد الجندي» وكاتبة كويتية تعاتب اليسار بقسوة... وهو موضوع الاعتذار الثانى.

فعلى غلاف العدد الماضى نشرنا كالعادة لوحة الفنان المبدع «حجازى» وكانت حول الغزو العراقى للكويت وبعض آثاره. وقد فهمها بعض الاخوة الكويتيين ومنهم أصدقاء أعزاء من صفوف المعارضة الكويتية، على محمل لم نكن لانحن ولا الفنان حجازى نقصده على وجه القطع واليتين. وإذا كانت الرسالة الغاضبة لم تنشر في هذا العدد فنعد بنشرها، وكل المواد التي تأجلت في العدد القادم.

لقد فكرنا للحظات أن لا نؤجل أى مادة ونزيد ملزمة إضافية في هذا العدد.. ولكن الأزمة المالية التي تمسك بخناق اليسار، وتكاد تهدد استمرارها، جعلتنا نختار أهون الضررين... واثقين أن القراء والكتاب سيغفرون لنا.

اليسار

ملاحظات على القوائم الانتخابية للمرشحين

أمانة النقاش

كان من الطبيعي أن يؤدي قرار أحزاب الوفد والعمل والأخوان والأحرار بمقاطعة الانتخابات، إلى إحداث إرتباك في قوائم المرشحين في انتخابات ١٩٩٠، من حيث العدد، ومن حيث النوع، خاصة بعد أن حدث تعديل جديد، أعيد بموجبه إجراء الانتخابات وفقا للدوائر الفردية.

ومن حيث العدد، فقد لوحظ أن عدد المرشحين قد بلغ إجمالهم ٢٧٣٠، يتنافسون على ٤٤٤ مقعدا في ٢٢٢ دائرة. في حين كان عدد الذين خاضوا انتخابات عام ١٩٨٧ قد بلغ ٣٥٩٢ تنافسوا على ٤٤٨ مقعدا في دائرة، بينهم ١٩٣٧ مرشحا على مقاعد المستقلين التي بلغت ٤٨ مقعدا، في حين خاض ١٦٥٥ مرشحا المعركة على قوائم الأحزاب الخمسة: الوطني والوفد والتجمع والتحالف الثلاثي والأمة.

ويرجع نقص عدد المرشحين هذا العام عن انتخابات عام ١٩٨٧ إلى مقاطعة الوفد والتحالف للانتخابات من جهة، وإلى عجز أحزاب المعارضة التي خاضتها عن تقديم مرشحين لكل الدوائر من جهة أخرى لأسباب تختلف من حزب لآخر.

ولنفس السببين السابقين ولغيرهما، فقد تغيرت في هذه الانتخابات نوعية المرشحين، حيث أصبح المستقلون أكبر عددا من المرشحين الحزبيين، إذ بلغ عددهم أكثر من ضعف عدد المرشحين الحزبيين. وفيما عدا الحزب الوطني الذي قدم مرشحين لكل الدوائر، فلم تتمكن أحزاب التجمع والأمة ومصر الفتاة والخضر وحزب العمل المنشق من التقدم للترشيح سوى

في نسبة ضئيلة من تلك الدوائر كما أن بعضها كمصر الفتاة والخضر والعمل المنشق يخوض الانتخابات - كأحزاب لا كأشخاص - للمرة الأولى. وقد لوحظ أن النسبة الأكبر من عدد المستقلين هم أعضاء بالحزب الوطني الحاكم إذ بلغ عددهم حوالي ٧٨٠ مرشحا، في الوقت الذي لم يبلغ عدد الأعضاء الذين خالفوا قرار الوفد والتحالف بالمقاطعة، ورشحوا أنفسهم كمستقلين سوى ٧٢ عضوا فقط، بينهم ٣٩ عضوا في الوفد اتخذ الحزب قرار بفصلهم جميعا وعلى رأسهم نائبه السابق علوي حافظ. كما فصل حزب العمل عشرة من أعضائه المخالفين لقرار المقاطعة، بينما صمت حزب الأحرار عن ٢٣ مرشحا مستقلا من أعضائه، وإن كان عبد الفتاح الشوربجي الأمين العام للحزب قد أدلى بتصريح غريب قال فيه أنه يخوض المعركة الانتخابية، لكي يدعو لنفس المطالب التي تدعو إليها الأحزاب المقاطعة، ويقنع الجماهير بصوابها، ويثبت عمليا أن الترتيبات الانتخابية القائمة سوف تنتهي بتزوير الانتخابات!

أريك قرار أحزاب المعارضة بمقاطعة

الانتخابات، الحزب الوطني، الذي أحدث تعديلا في قوائمه للترشيح أكثر من مرة، بحيث ضمت عددا من الأعضاء المنشقين عن أحزاب المعارضة، سواء تلك التي قاطعت الانتخابات، أو الأخرى التي شاركت فيها، بينهم أحمد حرك وأحمد الفتى من حزب العمل، ومصطفى برهام من حزب الوفد ومحمد صبرى مبدى من حزب التجمع، فضلا عن عدد آخر من النواب السابقين لحزب الوفد والعمل.

احتفظ الحزب الوطني في قوائمه مرشحيه بمائتي عضو من أعضاء مجلس الشعب السابق واستبعد ١٦٣ عضوا بينهم ٩ نساء. وبالرغم من أن الصحف القومية قد ذكرت أن مائه من المستبعدين قد وجهت إليهم تهم بالفساد المالي والإداري، ويجرى التحقيق معهم في البلاغات المقدمة بشأنهم، فقد شملت القوائم الجديدة للحزب الوطني عناصر ممن إتهمت بقضايا فساد أيضا، أبرزها على سبيل المثال لا الحصر مرشح الحزب في الزاوية الحمراء والشرابية «محمد سيد أحمد» المتهم بإهدار أموال شركة مصر للبتروك، وبالأثراء غير المشروع وقد تم منعه من السفر بأمر من النائب العام وأيضا محمود أبو غريب بالشرقية ومحمد الليثي بالمنوفية المتهمان في قضايا لاتزال منظورة أمام القضاء.

وكان من اللافت للنظر أن تشمل قوائم المستبعدين كل الضباط الأحرار تقريبا فيما عدا توفيق عياد، إسماعيل، ووجوها من المع وجوهه، وعددا من المع خبرائه، وعددا ممن قاموا لحسابه بهام ومواقف دعتهم للتضحية بالكثير من سمعتهم العامة. وكان من بين هؤلاء وأولئك المستشار أحمد موسى والمهندس فتح الله رفعت ود. السيد على السيد ود. عبد القادر حاتم ود. يحيى الجمل ود. إيهاب إسماعيل والمستشار الدمرداش العقالي ود. صوفي أبو طالب.

وبالرغم من أن السبب المعلن الذي تبديه قيادات الحزب حول من تم إستبعادهم، هو الرغبة في تجديد دماء الحزب الوطني، ودفع دماء جديدة إليه، إلا أن المسألة بدت أبعد من ذلك، وتتعلق بالصراعات الحادة التي نشبت بين الأجنحة التي تتولى عمليات الترشيح بداخله. وقد تفجرت تلك الصراعات علنا،

الجغرافيا السياسية

وانتقلت من داخل الحزب إلى خارجه، وبدأ واضحا منذ اللحظة الأولى لبدء عملية الانتخابات أن المنافس الأول للحزب الوطني، هو المنشقون عليه. وقد كشف د. أحمد سلامة الأمين العام المساعد للحزب الوطني، عن جذور تلك الصراعات حين قال في تصريحات صحفية «أن هناك قوائم للمرشحين جاءت من المحافظين، وأخرى من أمناء الحزب بالمحافظات، لكننا قبل أن نطلب من المحافظين مقترحاتهم للترشيحات، كنا قد قررنا مسبقا من الذى تتضمنه القائمة ومن الذى استبعد منها».

وقد انتهى هذا الوضع بإقتسامات حادة فى صفوف الحزب الوطنى، تمثلت فى ارتفاع أعداد المرشحين الذين رفضوا الأمتثال لأوامره وفى مساندة معظم المحافظين للمرشحين الذين رفضهم الحزب، بعد أن زكواهم له، فرشحوا أنفسهم كمستقلين فى مواجهة الحزب الوطنى. كما تمثلت فى الممارك، التى تبادل فيها المحافظون وأمناء الحزب الوطنى فى مختلف المحافظات الاتهامات العلنية.

وبرغم أن الحزب الوطنى يخوض المعركة الانتخابية وهو يعلم مسبقا أنه هو الحزب الذى سيجوز على أغلبية المقاعد فى البرلمان، حيث لا يوجد مرشحون للمعارضة فى ٣٢٠ دائرة، فقد بدأ من المثير للدهشة أن تشمل قوائم مرشحيه على ٤ نساء واثنين فقط من الأقباط. وإذا كان قادة الحزب الوطنى قد عللوا ذلك بصعوبة خوض الانتخابات فى الدوائر الفردية. فإن هذا التعليل لا ينفى أن إصرار الحزب الوطنى على إدخال الأقباط والنساء إلى مجلس الشعب بالتعيين، يعد تراجعاً. كما يعكس عجز الحزب الوطنى عن مواجهة الدعوات المتطرفة التى نجحت فى خلق جو محافظ تجاه الدور العام للمرأة، ودرجه أعلى من الانحياز الطائفى فى الانتخابات العامة. كما يعطى ذلك مؤشرا على أن الحزب الوطنى ليست له جماهير ثابتة تنتخب مرشحيه بصرف النظر عن نوعهم أو أديانهم.

وكجزء من التمرد المحسوب على قوائم ترشيحات الحزب الوطنى، تقدم عدد من قياداته البارزة للترشيح كمستقلين بينهم أحمد رشدى ود. مصطفى السعيد ود. حلمى الحديدي، فضلا عن المرشحين المستقلين الذين

يتمون بصلات قرابه لكبار المستقلين فى الحكومة، كاشقأ د. عاطف صدقى ود. رفعت المحجوب وعبد المنعم عمارة، فإذا لم يتمكنوا من الفوز فى الانتخابات فليس هناك ضرر، وإذا نجحوا فسيسعى الحزب الوطنى إليهم، وسيضمهم إليه مؤكدا إنتماءهم إلى صفوفه.

ومن الظواهر اللافتة للنظر أن الأحزاب التى شاركت فى الانتخابات لم تتنافس على كل المقاعد. وكان حزب التجمع أكبر الأحزاب المشاركة فى المعركة الانتخابية بعد الحزب الوطنى قد اتخذ قرارا فى لجنته المركزية فى يونيو الماضى بخوض الانتخابات فى عدد محدود من الدوائر، لقلّة أمكانياته المالية من جهة ولكى يتمكن من حشد عضويته لمنع التزوير من جهة أخرى. وعلى ذلك قدم التجمع ٣٢ مرشحا فى ٣١ دائرة بينها ٢٤، دائرة فى الأقاليم و٥ دوائر فى القاهرة والجيزة. ضمت قائمة التجمع ٦ من الفئات و ٢٦ من العمال وخلت من الفلاحين والنساء كما شملت قبطيا واحدا. وبرغم وجود عدد كبير من الشخصيات العامة داخل التجمع فقد لفت النظر فى قائمته كثرة عدد العمال، وقد يعود ذلك إلى اعتبارات خاصة بأن قراره بخوض المعركة الانتخابية لم يوافق على ترشيحه من أعضائه مشروط بأن تكون لديهم فرص للنجاح، وهو ما يتوفر لقياداته العمالية لما تتمتع به من نفوذ فى مواقعها، أكثر مما يتوفر لشخصياته العامة. فضلا عن أن الشخصيات العامة تعزف بشكل عام عن خوض الممارك الانتخابية. وتميزت قائمة مرشحي التجمع عن غيرها من قوائم أحزاب المعارضة الأخرى باحتوائها على عدد من النواب السابقين اللامعين فى عهدى عبد الناصر والسادات

ومبارك هم خالد محيى الدين ولطفى واكد وأبو العز الحيرى، كما ضمت عددا من سبق لهم خوض المعركة الانتخابية فى دورات سابقة وعددا آخر من القادة النقابيين البارزين. ويبدو أن الأمكانيات وظروف الحصار الطويلة قد حالت بين التجمع وبين دخول المعركة على إتساع الدوائر الانتخابية ليحقق هدفين أساسيين هما نشر سياسته البديلة ومحاربة الحصول على عدد من المقاعد تمكّنه من الدفاع عن برنامجه الشامل للأصلاح. كما لفت النظر أيضا فى قوائم المرشحين،

قائمتان لقوتين سياسيتين محجوبتين عن الشرعية هما الشيوعيون المصريون، والحزب الناصرى تحت التأسيس. ضمت الأولى اثنين من الفئات هما د. مختار السيد وأحمد شرف واحدا من العمال هو صلاح شرف وقد اختارت أن تخوض المعركة الانتخابية فى القاهرة والجيزة. وضمت قائمة الحزب الناصرى ٥ مرشحين من الفئات بينهم ٤ قواب سابقين تقدم اثنان منهم للترشيح فى القاهرة وثلاثة فى الأقاليم وهم ضياء الدين داود وأحمد شبيب ونبيل نجم ومحمد عقل وصبرى عثمان. وإذا كانت أعداد المرشحين من كلا الحزبين رمزية، فيبدو أن الهدف من خوضهم للمعركة الانتخابية هو تأكيد وجودهم الفعلى فى الساحة السياسية، والحصول على تعاطف جماهيرى لتقنين هذا الحق، وطرح القضايا التى يختلفون بها عن برنامج التجمع.

أما حزب العمل المنشق فقد رشح ٣٦ عضوا فى ٢٦ دائرة أبرزهم أحمد مجاهد رئيس الحزب وأبو الفضل الجيزاوى وهما نائبان سابقان وقد وزع مرشحيه على دوائر القاهرة والجيزة والأقاليم وإذا كان عدد المرشحين يبدو كبيرا على حزب صغير، فمن الواضح أن الحزب يأمل فى الفوز بعدد من المقاعد تيسر له إكتساب الشرعية، أو إنتزاع شرعية حزب العمل الأصلى بعد أن قاطع الانتخابات.

وقد أغرت مقاطعة الأحزاب الكبيرة للانتخابات الأحزاب الصغيرة الناشئة لخوض معركتها. فقدم حزب الخضر ١٨ مرشحا كلهم من الفئات عدا واحد من العمال، كما قدم حزب مصر الفتاة ١٢ مرشحا، بينما رشح حزب الأمة ثلاثين مرشحا أبرزهم رئيس تحرير صحيفه الأمة محمد حامد عمارة ويبدو أن أحد أهم الأسباب التى دفعت تلك الأحزاب الصغيرة لخوض المعركة الانتخابية إحساسها بأن الأجواء مواتية للفوز بعد أن قاطعت أحزاب رئيسية المعركة الانتخابية، وبات واضحا أن الحكومة سرف تسمح بدخول نسيه أكبر من الأعضاء من غير الحزب الوطنى، لأحداث شىء من التوازن فى تركيبه مجلس الشعب الجديد يحتفظ فيها الحزب الوطنى بالأغلبية، فى نفس الوقت الذى يحتفظ فيه بهامش لغير المنتمين لحزب الأغلبية!

المجلس الجديد والأيام الصعبة!

عبد الغفار شكر

تعلن بعد أيام نتائج انتخابات مجلس الشعب الجديد الذي يتشكل في ظروف حرجية بالنسبة للحكم وأوضاع قاسية بالنسبة للشعب. وتشير كل المقدمات أن قوام المجلس الجديد سيكون مماثلاً لقوام مجلس ١٩٧٦، حيث يحظى الحزب الحاكم بأغلبية كاسحة بينما يقتصر قثيل المعارضة على عدد محدود للغاية لا يزيد بضع عشرات من جملة الأعضاء البالغين ٤٤٤ عضواً. وسيعود اليسار مرة أخرى إلى المجلس بعد طول غياب، بينما يضعف وجود التيار الديني الذي نجح في التواجد بشكل ملحوظ في مجلسي ٨٤، ١٩٨٧ من خلال تحالفه مع الوفد مرة ومع حزب العمل والاحرار مرة أخرى.

وعلى عكس المعارضة في المجلسين السابقين التي عجزت عن التأثير داخل المجلس وعن تعبئة رأى عام قوى مساند لها خارج المجلس، فإن الفرصة سانحة أمام المعارضة البرلمانية في المجلس الجديد لتكون أكثر تأثيراً داخل المجلس وخارجه - بالرغم من ضآلة حجمها - على نحو ما حدث من معارضة مجلس ١٩٧٦، التي دافعت عن الانتفاضة الشعبية في ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧، ورفضت القوانين المقيدة للحريات وتصدت لقوانين العيب والاشتباه ومحاكم الطوارئ، وعارضت سياسة الانفتاح في بداياتها الأولى، كما عارضت زيارة السادات للقدس واتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع إسرائيل، وأخرجت السادات إلى الحد الذي دفعه لحل مجلس الشعب عام ١٩٧٨ قبل أن يكمل مدته الدستورية. وبدأت مرحلة جديدة من التدخل الحكومي والأمني الفج لتزوير

الانتخابات بهدف استبعاد اليسار وبإلى عناصر المعارضة الوطنية من التواجد في البرلمان.

مستقبل المعارضة في المجلس الجديد

وإذا كانت الفرصة متاحة أمام المعارضة في المجلس الجديد للتأثير والفعالية فإن السؤال الجدير بالبحث هو هل تنجح المعارضة في تحقيق هذا التأثير بالفعل؟ وهل تحظى في ضمير الشعب بمكانة مماثلة لمكانة المعارضة البرلمانية في مجلس ١٩٧٦؟

إن الظروف التي يواجهها المجلس الجديد والمهام التي تنتظره لا تقل خطورة عما واجهه مجلس ١٩٧٦، الذي شهد التوجهات الجديدة للتحالف مع الرأسمالية العالمية بقيادة أمريكا، والصلح مع إسرائيل بدلاً عن التوجه القومي العربي، وتغليب مصالح الرأسمالية الكبيرة على حساب الكادحين، وماترت على هذا كله من الاتجاه للقمع لضمان استمرار النظام. واليوم وفي نهاية ١٩٩٠ تدخل مصر فترة

مماثلة حافلة باحتمالات شتى سواء فيما يتعلق بتطورها الاقتصادي الاجتماعي أو في تحالفاتها الخارجية، الأمر الذي يتطلب دوراً أساسياً من مجلس الشعب، ويكفي للتعرف على أبعاد هذا الدور أن نشير إلى ثلاث قضايا أساسية ستكون لها الأولوية في جدول أعمال المجلس الجديد وقد استعد لها الحكم جيداً ولن يتوانى عن استثمار مجلس الشعب إلى أقصى حد في تقريرها واستعداد القوانين والتشريعات اللازمة لها، ومساندة المجلس للإجراءات التنفيذية التي تتخذها الحكومة إزاءها، وهذه القضايا هي:

- الاتفاق مع صندوق النقد الدولي.
- اتساع دائرة العنف والعنف المضاد وتصاعد عمليات الإرهاب
- موقف الحكم من أزمة الخليج.

ولانبالغ إذا قلنا أن المجلس سيكون أداة الحكم الرئيسية في المرحلة القادمة لإعادة صياغة الاقتصاد المصري على نحو يصفى بقايا المرحلة الناصرية ومكاسبها الاجتماعية، وفي استمرار حالة الطوارئ، والتضييق على الحريات، وفي مباركة الوجود العسكري المصري في الخليج في إطار القوات متعددة الجنسيات تحت القيادة الأمريكية. ولعل هذا يوضح لنا نوع الممارك البرلمانية التي تنتظر المعارضة في مجلس الشعب الجديد، وحجم التحدي الذي يتعين عليها مواجهته. ولمزيد من الوضوح حول الأيام الصعبة التي تنتظر المجلس الجديد فائنا نتناول هذه القضايا الثلاث بمزيد من التفصيل.

الاتفاق مع صندوق النقد

يبدأ تنفيذ هذا الاتفاق بشكل جدي من أول يناير ١٩٩٠، ويتضمن تعهدات من الحكومة المصرية بتوحيد سعر الصرف للدولار، وزيادة أسعار الفائدة على الودائع بالبنوك، والغاء الدعم، وتصفية القطاع العام، مع الالتزام بإدارة ما يتبقى منه في نطاق الملكية العامة بأسلوب مختلف تماماً يتيح للرأسماليين القيام بدور أساسي في إدارته وتوجيه نشاطه، وقد استعدت الحكومة للتنفيذ بالعديد من مشروعات القوانين الجاهزة للعرض على المجلس فور انعقاده في مقدمتها قانون القطاع العام والشركات القابضة وقوانين العاملين في الحكومة والقطاع العام، وسوف يترتب على هذا الاتفاق والقوانين الجديدة موجة جديدة من ارتفاع أسعار السلع والخدمات سيدفع ثمنها ويتحمل عبثها ذوو

ثالثا مخاطر غرضه الطرف عن احلام التوسع الاسرائيلي ودور اسرائيل في المنطقة في ظل هذا التمزق العربي، وهناك رابعا احتمالات الحرب التي يشارك فيها المصريون ضد الاشقاء العراقيين وما يمثله هذا من خطر على ارواح المصريين في العراق، وهناك أخيرا غياب دور مصري وعربي مستقل قادر على تسوية الأزمة بما يفتح الباب واسعا كما حدث بالفعل أمام الوجود الأجنبي.

مسئولية اليسار في الأزمات الصعبة

هكذا تتضح ابعاد الموقف الذي ينتظر المعارضة البرلمانية في مجلس الشعب الجديد على ضوء القضايا الثلاث العاجلة وما سوف يترتب عليها من نتائج. فهل ستتمكن المعارضة من مواجهة هذا الموقف بنجاح؟ تتوقف الاجابة على اليسار المصري والأسلوب الذي سينتجه في الفترة القادمة. فاليسار مؤهل للمشاركة في بناء جبهة برلمانية معارضة تلتف حول القضايا الحقيقية قضايا الديمقراطية والاستقلال ودعم كفاءة الاقتصاد الوطني وحماية ذوى الدخل المحدود من نخائج الأخذ بوصفة صندوق النقد، واليسار مطالب بأن يعي درس المعارضة في مجلس ٨٤، ١٩٨٧ فلا يقتصر نشاطه على العمل داخل المجلس، بل يتعين عليه أن يعطي الأولوية لبناء قوته الذاتية وتطويرها في قلب الحركة الجماهيرية بالاستفادة من تواجد في مجلس الشعب، وأن يمارس حقاً في النضال الجماهيري وتعزيز مواقفه في المنظمات الجماهيرية، وأن يستفيد من مجلس الشعب كمنبر يعلن من خلاله آراء ومواقفه دفاعاً عن الجماهير فيعزز مكانته في صفوفها وتتضاعف بذلك قدرته على التأثير داخل المجلس نفسه.

يخطئ اليسار كثيراً لو تصور أن وجوده في مجلس الشعب بعد طول غياب يمكن أن يكون بديلاً عن جوده المنظم في الحركة الجماهيرية أو أن يكون على حساب التنظيم السياسي والنشاط اليومي الجماهيري. وينجح اليسار كثيراً إذا أحسن الاستفادة من الطرف الجديد في تعزيز قدراته الجماهيرية وأحرار مكاسب جديدة في الممارسة الديمقراطية. وهذا هو المبرر الوحيد لمشاركته في انتخابات مجلس الشعب وعدم مقاطعته كما فعلت أحزاب المعارضة الأخرى.



حسنى مبارك

حدث في القيوم لجماعة الشوقيين وفي اسبوط لتنظيم الجهاد، وفي عين شمس وفي بنى سويف بعد اغتيال الدكتور رفعت المحجوب. ولما كانت الحكومة لا ترى من هذه الظاهرة الا الجانب الأمنى، ولا يوجد لديها استعداد لاتاحة الفرصة أمام المعارضة لممارسة نشاط سياسي. جماهيري يساعد على اجراء حوار واسع النطاق في صفوف المعارضة ويدفع في اتجاه القبول بالاحتكام الى الشعب من خلال الانتخابات العامة المحلية وفي النقابات والاتحادات الطلابية، فاننا لانتوقع انفراجة قريبة، ولانتوقع نجاحا يذكر في التصدي لظاهرة العنف أو محاصرة الأرباب استنادا الى أجهزة الأمن وحدها الأمر الذي يؤكد استمرار حالة الطوارئ والمواجهات الدامية وتكرار الاعمال الارهابية مما يحمل المعارضة البرلمانية مسئولية التصدي لهذه السياسات الحكومية القاصرة، والمطالبة بتطوير الممارسة الديمقراطية باعتبارها أفضل السبل لمحاصرة الارهاب وتصفية العنف كاسلوب للمواجهة السياسية.

موقف الحكم من أزمة الخليج

سوف تطرح هذه القضية نفسها بشدة على مجلس الشعب فور اجتماعه خاصة وأنها تقترب من لحظة الحسم، بعد استكمال الحشد العسكري الأمريكى وتوافق العوامل المناخية المواتية للقوات الأمريكية، وستحرص الحكومة المصرية على أن تنال تأييدا واضحا من مجلس الشعب لموقفها من أزمة الخليج بالرغم من كل المحاذير التي تحيط بهذا الموقف، فهناك أولا مخاطر مشاركة القوات المصرية تحت القيادة الأمريكية، وهناك ثانيا مخاطر اشراك مصر في ترتيبات أمنية تعود بها الى سياسة الاخلاق في إطار الهيمنة الأمريكية، وهناك



خالد محيى الدين

الدخل المحدود، كما سيترتب عليها الحد من دور العمال في الادارة وتحجيم النشاط النقابى، والحد من الحقوق والمكاسب العمالية. وتتضمن التعهدات المصرية ألا تزيد الاجور والمرتبات بنفس نسبة الأسعار بل تبقى دائما في اطار أقل من الزيادة في الاسعار، كما تتضمن تعهدا بالحد من الانفاق العام على الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.. وذلك من خلال زيادة الرسوم التي يتحملها المستفيدون من هذه الخدمات، كما ستتم زيادات دورية في اسعار الطاقة الكهربائية والبنزين وأجور نقل الركاب والبضائع، وسيفتح الباب أمام النشاط الرأسمالى في تجارة مستلزمات الانتاج الزراعى وفي تعامل القطاع الخاص مع القطاع العام الصناعى، وسيتاح له الاستيراد دون قيود.

ونظرة سريعة الى هذه الاجراءات تؤكد أننا بصدد اجراء عملية جراحية للاقتصاد المصرى تقتطع من اللحم الحى للعاملين بأجر وذوى الدخل المحدود، فهل تستطيع المعارضة البرلمانية التصدي لهذا التوجه وحماية هذه الفئات الواسعة من نتائجه الوخيمة؟

اتساع دائرة العنف

ومن القضايا التي تحظى بأولوية الحكم التصدي لظاهرة اتساع دائرة العنف وتصاعد عمليات الارهاب.

وتؤكد الاحصائيات أن عام ١٩٩٠ شهد طفرة في المواجهة العنيفة بين الجماعات الاسلامية وبين الحكم، وقد ارتفع بشكل ملحوظ عدد القتلى والجرحى في المواجهة الدامية بينهما، وقد شهد عام ١٩٩٠ سقوط عدد كبير من رجال الشرطة كما شهد أكثر من عملية تصفية شاملة لبعض هذه الجماعات كما

اليسار والانتخابات

قراءة في برنامجي التجمع.. والحزب الشيوعي المصري

محمد شومان

هذه القراءة

عندما طلبت «اليسار» من الزميل محمد شومان بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، أن يتفضل مشكورا بكتابة هذه القراءة النقدية لبرنامج الأحزاب اليسارية في انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠.. كان لنا أكثر من هدف.

الاول أن يقوم باحث متخصص لا ينتمى الى أى من هذه الأحزاب بتقديم رؤية مغايرة تساعد الرأي العام على حوار أكثر نضجا حولها.

الثانى أن نزود أصحاب هذه البرامج بوجهة نظر أخرى - ليست معادية بالطبع - قد تؤدي الى إعادة النظر فى بعض النقاط، أو إضافة نقاط جديدة أو توضيح ما قد يكون خافيا على البعض.

والقراءة التى يقدمها الزميل «محمد شومان» لبرنامجي حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وبرنامج الحزب الشيوعى المصرى... وهما البرنامجان الوحيدان اليساريان (وربما الوحيدان بصورة مطلقة) اللذان طرحا فى هذه الانتخابات، قد تحتاج من أصحاب هذه البرامج الى تعليق، ولكننا فضلنا أن نعطي لهذه القراءة حقها لدى القارئ. وأن نفتتح باب الحوار حول البرنامجين ورأى الزميل «محمد شومان» للكافة اعتبارا من العدد القادم. وحيث ان برنامج حزب التجمع قد نشر بالكامل فى الزميلة الاهالى، ولم يتح للرأى العام أن يطلع بالقدر الكافى على برنامج الحزب الشيوعى فقد رأينا أنه من المثير نشر الجزء الأخير منه.. وهو الجزء البرنامجي.

اليسار

نقدية للبرامج الانتخابية التى طرحتها، فرغم ان بعض الاطراف قد أعلنت مقاطعتها للانتخابات، الا أن بعض ممثليها يخوضون المعركة الانتخابية ببرامج وشعارات تجسد الخطاب السياسى للأحزاب أو المجموعات التى تنتمى اليها، كما أن هذه الاحزاب أو المجموعات تدعم هؤلاء المرشحين سرا أو علانية.

وبطبيعة الحال تضاعف هذه التداخلات والمواقف المراوغة من صعوبات قراءة البرامج الانتخابية لليسار - لاسيما وأنه لا يمكن موضوعيا ومنهجيا تقديم قراءة خاصة بالبرنامج الانتخابي لكل مرشح يسارى أو المساواة فى الرصد والتحليل بين البرامج الانتخابية لاحزاب وقوى يسارية - بغض النظر عن شرعيتها القانونية وتأثيرها - وبين أحد أو بعض المرشحين ممن ينتمون لليسار بالمفهوم الواسع، ويقدم كل منهم برنامجا انتخابيا خاصا به.

ولاحتمل التحفظات السابقة احكاما قيمية او مراقف مسبقة مع او ضد أحد الاطراف بل هى على ما اعتقد شروط موضوعية تضمن دقة القراءة لبرامج احزاب وتنظيمات سرية أو علنية لدى كل منها برنامجا معلن والمعلن

.. تتفق - أوتكاد - الاحزاب والقوى السياسية فى الحكم والمعارضة على وجود وفاعلية اليسار فى المجتمع المصرى بغض النظر عن اختلافها فى تقييم هذه الفاعلية أو توصيف القوى التى تندرج تحت عباءة اليسار المصرى.

وعادة ما يشمل الحديث عن قوى اليسار حزب التجمع والتيار الناصرى والحركة الشيوعية باقسامها المختلفة، إضافة الى العناصر الماركسية والناصرية والثروتسكية وغيرها والتى تردى ادوارا متباينة فى تجمعات المثقفين والنقابات دون ان يجمعها إطار تنظيمى حاكم.

ويدورها تقر هذه القوى - عدا فصائل محدودة - بالانتماء والتعبير عن اليسار المصرى رغم تنازعها مشروعية تمثيل اليسار وقيادته - ورغم خلافاتها الايديولوجية والبرنامجية والتفاوت الكبير فى مدى تبلورها التنظيمى وفاعليتها الحركية وجماهيريتها، فضلا عن استقرار العلاقة فيما بينها تقريبا، وتوزعها بين التنافس والصراع والتنسيق والتعاون، بحسب التفاعلات داخل كل فصيل والاحداث والقضايا السياسية والاجتماعية المطروحة فى المجتمع.

ومثل هذه الخريطة المعقدة والتى لا تخلو من صراعات وخصومات موروثية تخلق صعوبات عديدة عند محاولة تقديم قراءة

لمرشحيه بغض النظر عن معيار الفاعلية والتأثير أو الحصول على أصوات الناخبين وهي في الغالب امور لا تظهر الا بعد الحملة الانتخابية وعلان النتائج.

في ضوء هذه الاعتبارات لم نعثر الا على برنامجين انتخابيين للتجمع والحزب الشيوعي المصري (حشم) - ويلتقى البرنامجان في كثير من النقاط الاساسية وان بقي لكل منهما مجاله ولغته ، من هنا نعرض اولا للنقاط المشتركة بين البرنامجين ثم النقاط التي تميز كل منهما عن الآخر، مع تقديم بعض الملاحظات الختامية التي تتعلق بالبرنامجين في اطار حركة اليسار المصري في هذه المرحلة.

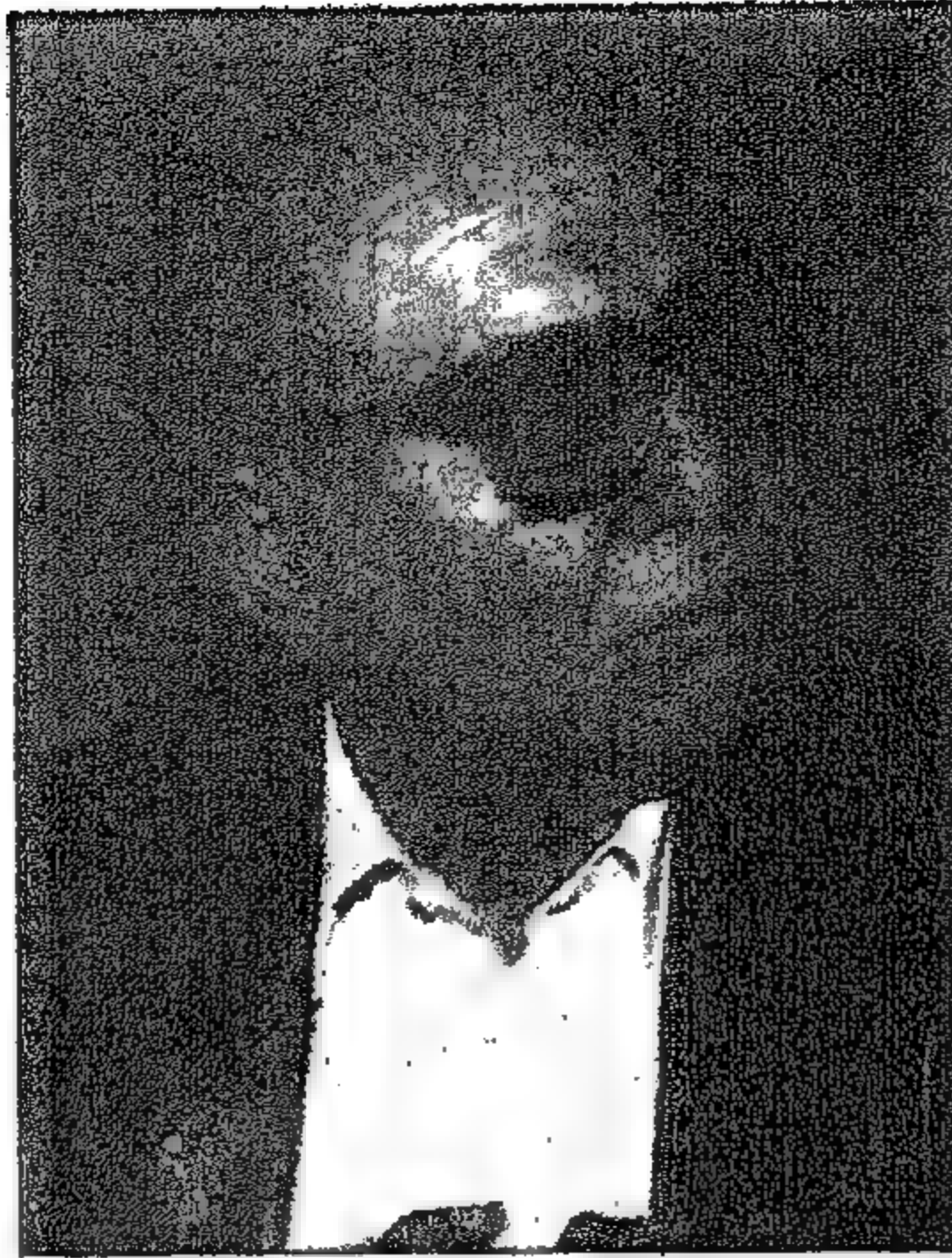
اولا: النقاط المشتركة بين البرنامجين:-

يمكن ادراك تلك المشتركة بمجرد قراءة البرنامجين، لكن تحليل وتفسير ذلك يستدعي تتبع نشأة التجمع و«حشم» وعلاقة التأثير والتأثر بين الطرفين، وهي علاقة لم تعد خافية وليس من المفيد اغفالها فقد أصبحت من بين أهم العوامل التي تحكم حركة اليسار المصري. وبدون الدخول في تفاصيل وآثار تلك العلاقة التي تربط بين أهم فصيلين في اليسار يمكن رصد ومناقشة أهم القضايا الاساسية المشتركة في:-

١- قضية السعي للتغيير عبر برنامج اصلاحى، فالتجمع «يرى ان الاشتراكية هي مستقبل مصر وانها قادرة على حل مشاكلها بصفة جذرية، الا اننا مقتنعون أن الحاجة ماسة الى برنامج اصلاحى عاجل، يركز على «اصلاح سياسى ديمقراطى، انتهاج سياسة التنمية الشاملة بالاعتماد على النفس كشرط جوهري للتحرر من التبعية.. تحقيق العدالة الاجتماعية... تحقيق المصالح القومية لمصر».

في المقابل يدعو البرنامج الانتخابى لحشم الى أهداف مماثلة ، ولكن مع استخدام كلمات أكثر تشددا في وصف أزمة الحكم، والقيود المفروضة على العملية الانتخابية، اضافة الى استخدام عناوين تدعى الثورية مثل برنامجنا للتغيير الشامل ، وخوض معركة الانتخابات دفاعا عن الديمقراطية .. من أجل انتهاء وتغيير النظام الشمولى القائم واقامة نظام ديمقراطى متكامل يفتح الباب للتغيير الشامل.

وبلاحظ أن حشم لا يشير الا مرة واحدة لكلمة الاشتراكية مقترنه بكونها حلما ينبغى تحقيقه على المدى الطويل، ويبدو أن برنامج



خالد محيى الدين

«حشم» لم يتوقف طويلا عند الاشتراكية كغاية انطلاقا من تصورات بان المرحلة ليست هي مرحلة التحول الاشتراكى، او ربما لأنه اكتفى بصفته كحزب شيوعى وبالفكرة والنموذج الذي يرتبط بذلك- وما قد يوحى به عنوان «التغيير الشامل».

وسواء اكتفى «حشم» بصفته كحزب شيوعى، او التجمع بصفته كحزب اشتراكى فانهما لم يوضحا تفاصيل البديل الشيوعى في حالة حشم، والاشتراكى في حالة التجمع. وهذا السكوت عن التوضيح قد يتسق مع مهام المرحلة كما يتصورها كل من الحزبين من خلال النضال عبر مراحل وصولا لتحقيق اهداف استراتيجية لكنه لا يتسق- وهذا هو الالم- مع برنامج انتخابى للوصول الى البرلمان، ومعارك انتخابية ودعائية تتزامن مع انهيار وتداعى كثير من التجارب الاشتراكية وكثرة التساؤلات لدى الجماهير حول جدوى الاشتراكية من جهة، ولدى عناصر الحزبين والمتعاطفين معها من جهة ثانية حول دلالات ونجاح مايجرى في العالم على مصداقية الفكر الاشتراكى، وضرورات التجديد النظرى والبحث عن صيغ جديدة للاشتراكية، بعبارة أخرى فان نظرية التغيير المرحلى وصولا الى الاشتراكية تنتمى الى منظومة من الافكار التي تتعرض لمراجعة شاملة كان من الاجدى للبرنامجين معا ان يتأملا مخرجاتها باتجاه صياغة مصرية تراعى خصوصية الواقع وأزمة اليسار المصري، ولاشك أن مثل هذه المراجعة لاتتعلق فقط بألية مراحل النضال وتدرجها وادواتها، بل أيضا بمضمون الاشتراكية ذاته وآفاقها المستقبلية

٢- القضية الثانية خاصة بتحليل مضمون مطالب اصلاح النظام السياسى في برنامج التجمع، ومن أجل اقامة المجتمع الديمقراطى في برنامج «حشم» فثمة تطابق بينهما، يشمل بدرجات مختلفة بقية فصائل اليسار وأحزاب وقوى المعارضة، وتدور الاصلاحات السياسية حول انهاء حالة الطوارئ وتعديل الدستور لاقامة نظام برلمانى تلغى فيه السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية واطلاق حرية تكوين الاحزاب واصدار الصحف، وضمان الحريات الاساسية للمواطنين وفي مقدمتها حرية الرأى والتنظيم والاجتماع والتظاهر والاضراب السلمى وتوفير ضمانات نزاهة الانتخابات واطلاق حرية النشر وتكوين الجمعيات والنقابات. اى اقامة مجتمع الديمقراطية او المجتمع المدنى الذى يحقق تداول السلطة.

ومع التسليم بأهمية وضرورة هذه المطالب الديمقراطية ومستولية ابناء الوطن جميعا فى النضال من أجل تحقيقها، فان القارئ للبرنامجين يلحظ سكوتهم عن تحديد القوى الاجتماعية المرشحة لقيادة او دعم التحرك من أجل الاصلاح الديمقراطى، ويبدو ان هذا السكوت كان مقصودا لاسباب انتخابية او لاسباب نظرية خاصة بتجنب مناقشة مدى الارتباط بين ظهور قطاع أعمال قوى وبين دعم المجتمع المدنى وضمان عمل ألياته بنجاح، وهل هذا الارتباط هو إرتباط سبب ونتيجة كما يصوره أنصار البديل الليبرالى وتحرير الاقتصاد المصرى.

٣- القضية الثالثة تعتبر امتدادا للقضية الثانية من جوانب عديدة، فالاصلاح الديمقراطى هو شرط ومدخل لما يمكن وصفه بالاصلاح الاقتصادى، الذى جاء تحت عنوان تحقيق التنمية الشاملة فى برنامج التجمع، ومن أجل تحسين مستوى المعيشة فى برنامج حشم

والواقع ان اختلاف العناوين لاينفى تطابق المضامين وتميزها بالعمق والشمول والتكامل بين معارضة ورقض السياسات الاقتصادية القائمة وتقديم بدائل هامة

على ان مايقبل من أهمية هذا الجزء فى البرنامجين هو سكوتهم عن تحديد من يملك وسائل الانتاج. وماهى القوى الاجتماعية المرشحة لانجاز التنمية أو تحسين مستوى المعيشة حيث يدعو برنامج «حشم» الى تطوير الانتاج الزراعى والصناعى وتحرير الاقتصاد من سيطرة وتحكم الرأسمالية الأجنبية وصندوقى النقد الدولى والبنك



الدولى.. وتطوير القطاع العام على اساس ديمقراطية الادارة... ووقف الارتفاع فى الاسعار.. وخفض الانفاق الحكومى، والغاء الاستيراد بدون تحويل عمله، والتوقف عن الاستيراد الترفى والاستهلاكى والغاء الاعفاءات الضريبية والجمركية العشوائية للمستثمرين.

وفصل برنامج التجمع تلك النقاط وضيف اليها اعادة ترتيب اولويات الاستثمار والانتاج لصالح تنمية قدرات مصر فى مجالات الانتاج... وتنفيذ سياسة متكاملة لاصلاح القطاع العام ورفع انتاجية بدلا من عرضه للبيع... ودعم التخطيط وزيادة فعاليته فى صنع القرارات الاقتصادية

لقد صيغت هذه المطالب بطريقة واضحة من حيث تحديد المشاكل وطرح الحلول، لكن عند تأمل الأفق الاستراتيجى لهذه الحلول قد نجد أكثر من تفسير، اذ يمكن القول بان الرهان هنا على الدولة وحدها لانجاز الاصلاح الاقتصادى، لاسيما وان البرنامجين لم يحددا حجم ودور القطاع الخاص فى التنمية، كذلك يمكن القول بوجود دور للقطاع الخاص، او القول- وعلى النقيض مما سبق- بوجود سياسات اشتراكية.

ان غموض الصياغة فيما يتعلق بسياق واستراتيجية الاصلاح الاقتصادى وطبيعة ملكية وسائل الانتاج تدفع للتساؤل حول أسباب هذه الصياغة.. وهل هى نفس الاسباب التى كانت وراء السكوت عن تحديد القوى الاجتماعية المرشحة للاصلاح الديمقراطى... ام ان السكوت هناك والغموض هنا تعبير عن أزمة عدم وجود اجابات جديدة لاستئلة يطرحها الواقع بكل ما يفرزه من تحديات وتحولات بددت كثيرا من القناعات الراسخة شبه المقدسة.

ثانيا : نقاط الاختلاف:

اتفاق برنامجى التجمع والحشم فى تحديد طبيعة المرحلة والاصلاحات المطروحة لاينفى وجود بعض الاختلافات، ايضا فان اتفاق البرنامجين فى ترتيب عرض القضايا والاصلاحات بل والصياغة احيانا لايتناقض مع تناقض الصياغات وتقديم او تأخير بعض الاصلاحات الجزئية.

ويمكن تفسير هذه الاختلافات فى ضوء طبيعة كل حزب ومشكلاته الداخلية ومنطلقاته الفكرية وبنية التنظيمية وخطابه السياسى، اضافة الى وضعيته فى اطار الحركة السياسية من زاويتين اساسيتين هما

- الموقف من الشرعية القانونية
- الموقف من القوى السياسية الاخرى
وبدون الدخول فى تفاصيل تأثير هذه الاعتبارات وكيفية عملها فى تشكيل الخطاب السياسى لكل من التجمع والحشم والذين يتضمن البرامج الانتخابية، فانه يمكن حصر أبرز نقاط الاختلاف بين البرنامجين فى:-
١- اهتم التجمع من الناحية الشكلية بتقديم برنامج أكثر تفصيلا من برنامج حشم، مما ساعده على تفصيل كثير من القضايا والاصلاحات، وافراد جزء خاص لحل مشاكل الجماهير الملحة. من ناحية أخرى فان اللغة المستخدمة فى برنامج التجمع أقرب الى الناس وأقل تشددا مقارنة باللغة المستخدمة فى برنامج حشم.

٢- ان تشدد لغة حشم تعكس فى معظم الصياغات اختلافا فى الوسائل والادوات لا الاهداف او الغايات، ومن ذلك مطالبة «حشم» بأسقاط منهج واتفاقيات كامب ديفيد ومعاودة الصلح مع العدو الاسرائيلى، بما يحقق استعادة مصر لسيادتها الكاملة؛ بينما يطالب التجمع بالتخلى عن كامب ديفيد نهجا واتفاقيات بما فى ذلك رفض التطبيع مع اسرائيل والانتقاص من سيادة مصر على سيناء والغاء التسهيلات والتواجد الأمريكى فى سيناء..

٣- يختلف موقف برنامج حشم كثيرا عن موقف برنامج التجمع من التيار الإسلامى حيث يصفه بالظلامية والعداء للعقل والتفكير العقلانى والاجتهاد، ويرفض

«حشم» استمرار الحكم لانه سيؤدى الى كارثة او انقلاب عسكري أو سيطرة التيارات الظلامية المستترة بالدين على المجتمع والسلطة.

فى المقابل لا نجد موقفا واضحا من التيار الإسلامى فى برنامج التجمع، بل أن على العكس يسعى الى منافسة التيار الإسلامى على بعض ما يطرحه فيدعو الى استلهاهم مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع مع كفالة حرية العقيدة.. كما يدعو إلى «محاربة الدعوة فى أجهزة الاعلام للانحلال الخلقي وهدم القيم والمثل العليا...»

٤- يهتم برنامج التجمع بدعوة المواطنين لانتخاب مرشحيه ولايتحدث عن مرشحي بقيه فصائل اليسار بينما يتميز برنامج حشم بالحديث عن شركائه فى التحالف الاشتراكى (التجمع- الحزب الاشتراكى الناصرى) ويدعو لانتخاب مرشحيه ثم مرشحي التحالف الاشتراكى ثم مرشحي قوى اليسار والقوى الوطنية الديمقراطية الشريفة على التوالى.

٥- رغم طول صفحات برنامج التجمع الانتخابى مقارنة ببرنامج «حشم» الا أن الأول لم يتوقف عند اسباب عدم مقاطعة الانتخابات، بينما اهتم «حشم» بتوضيح اسباب ومقتضيات مشاركته، كذلك اهتم «حشم» عكس التجمع بالحديث عن تاريخه النضالى، وصور نفسه كوريث وامتداد للحزب الشيوعى الأول، حزب عام ١٩٢١، والحركة

ثالثاً: ملاحظات أخيرة

نقاط الاتفاق والاختلاف بين البرنامجين تقدم في مجملها صورة من صور الخطاب السياسى اليسار المصرى أو بتعبير آخر الخطاب السياسى فى انتخابات برلمانية، ومثل هذا الخطاب يوجه لجمهور عريض، كما يراعى اعتبارات كثيرة ومتداخلة فكرية وسياسية ودعائية. وقد نجح الخطابان فى التعبير عن حاله الحزبين، وتحقيق توازن دقيق بين ما هو فكرى وسياسى ودعائى سواء فى علاقة كل منهما بالحكومة أو فصائل اليسار الأخرى أو أحزاب وقوى المعارضة، كما عبرت المطالبات الإصلاحية للحزبين عن مصالح المستضعفين فى المجتمع المصرى - وعالجت كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك أحداث الخليج.

غير أن هذا النجاح جاء فى الغالب الأعم على مستوى السياسات الجزئية لا البدائل الكلية، فقد جاءت الإصلاحات على أهميتها وضرورتها مفصولة عن تحديد للقوى الاجتماعية التى تقود المجتمع، وملكية وسائل الانتاج، والاختيارات الثقافية والمحضرية والموقف من الاسلام لا التيار الاسلامى، باختصار جاءت الإصلاحات بلا استراتيجياتية وقد تكون الاستراتيجية موجودة - وهى موجودة بالفعل فى برنامج التجمع السياسى، وبرنامج هشام السياسى لكن لماذا سكنت البرنامجان عن الحديث أو مجرد الإشارة لها... هل لأن ثمة جديد فى طريق للتبلور؟ أم لأن السكوت أفضل فى هذه المرحلة؟ اعتقد أنه من الضرورى الحديث والبحث والتجديد فالسكوت هنا ليس من ذهب.

وتبقى ملاحظة أخيرة خاصة بحركة اليسار المصرى فى الانتخابات البرلمانية السابقة إذ قد يتصور البعض أن البرنامج كفيل بذاته ولذاته لأحداث نجاح ماسواء للتأثير فى رأى العام أو للحصول على مقاعد برلمانية...

أعتقد أن هذا التصور يجب أن يحارب، فالبرامج المعلنة من النادر أن تؤثر فى الانتخابات المصرية التى تجرى فى دوائر فردية واستنادا الى عوامل شخصية وعائلية وجبهوية، علاوة على دور أجهزة الدولة، من هنا فإن قدرة عناصر اليسار على تجسيد برامج الانتخابية هى الأهم، وهى الاجدر بالدراسة والتحليل لاكتشاف المزايا والعيوب.

من برنامج الحزب الشيوعى المصرى

والقوانين المعادية للدستور، والنش تقن التزوير، وحكومة تخشى بقانون الطوارئ، وقانون مباشرة الحقوق السياسية وتقسيم للدوائر الانتخابية على مقاس الحزب الحاكم، واسراف فى استخدام سلطة الأمن وجهاز الحكم المحلى، واحتراف للتزوير...

هو دعوتنا للمواطنين جميعا ان يحرصوا على ممارسة حقهم فى الادلاء بأصواتهم فى الانتخابات، وأن يهزموا بمشاركتهم فيها، ويرفضهم ان يصوت احد نيابة عنهم، ومحاولات التزوير. وان يعطوا أصواتهم لمرشعى الحزب الشيوعى المصرى، وحزب التجمع، والحزب الاشتراكى العربى الناصرى، والعناصر اليسارية والديمقراطية الشريفة، وأن يكون مرجعهم فى النهاية موقف المرشحين من هذا البرنامج، الذى يقدم البديل الوطنى التقدمى الديمقراطى لبرنامج الحكم والجماعات الظلامية واليمينية. فبقدر اتفاق أو تعارض مواقف المرشحين من هذا البرنامج بقدر تأييدنا أو رفضنا لهم، فنحن مع كل مرشح يعلى من شأن الديمقراطية، ويسعى لمواجهة التبعية، ويدعو لتحسين احوال الجماهير وتصقية الفساد، ونحن ضد رموز الفساد وانصار الشمولية اعداء الديمقراطية، وكل من شارك فى استغلال الجماهير الكادحة.

ونحن ندرك ان التغيير الشامل لن يتحقق بضربة واحدة، ومن خلال معركة انتخابية برلمانية هذه شروطها... ولكننا نشق انها خطوة ستساندنا خطوات أخرى عديدة نحققها معا.

.. ولايستطيع حزبنا فى ظل هذه الاوضاع التى يعانى منها شعبنا، والتى تهدد الارض لانفجارات غير محسوبة، وتفتح الباب على مصراعيه للعنف والعنف المضاد، وتوقع الوطن فى اسر خيارات ثلاثة، كل منها أسوأ من الآخر.

- فاما القبول باستمرار هذا الحكم الذى يقود البلاد بتبعيته وعدائه للديمقراطية وعجزه واحتكاره للثروة وتبديده لها... الى الكارثة.
- او العقود التسليم بكارثة سلطة عسكرية انقلابية سافرة...

- او انتظارا لاستكمال، التغييرات الظلامية المعادية للمجتمع المدنى، والمترتبة بالعقل والمستعرة بالدين، استكمال سيطرتها على المجتمع والسلطة.

ورغم فهم حزبنا وتقديره للدوافع التى حدث ببعض الاحزاب والقوى السياسية المعارضة لاعلان مقاطعتها لهذه الانتخابات، فاننا نعلن خوضنا لهذه المعركة دفاعا عن الديمقراطية

لنناضل الى جانب شركائنا فى التحالف الاشتراكى (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، والحزب الاشتراكى العربى الناصرى) وقوى اليسار المصرى والقوى الوطنية والديمقراطية الشريفة، من أجل انهاء وتغيير النظام الشمولى القائم، واقامة نظام ديمقراطى متكامل، يفتح الباب للتغيير الشامل،

وطريقنا لكى تصبح هذه الانتخابات، بداية للتغيير الديمقراطى الشامل، ورغم انها تتم فى ظل أسوأ الانظمة الانتخابية،

برنامج التغيير الشامل من أجل إقامة المجتمع الديمقراطي

- انهاء حالة الطوارئ فوراً وتعديل قانون الطوارئ لضمان عدم اساءة استخدام رخصه.
- تعديل الدستور لاقامة نظام برلماني تلغى فيه السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية. واطلاق حرية تكوين الاحزاب واصدار الصحف واستقلال المؤسسات الصحفية الحالية عن مجلس الشورى.

- تأييد حق الشعب فى انتخابات حرة نزيهة بتطبيق البرنامج الذى وافق عليه فى مارس الماضى رؤساء الاحزاب والقوى السياسية.

- الغاء التشريعات المقيدة للحريات والتى تنتهك الدستور وحقوق الانسان.

- حماية حق الانتماء الحزبى للمواطنين، وحقتهم فى تكوين الجمعيات والاجتماع والتظاهر والاضراب السلمى.

- تكثيف الجهود من أجل وقف التعذيب، بما فى ذلك الغاء القضاء الاستثنائى، واخضاع السجون للرقابة الشعبية والحاقها بالسلطة القضائية، وتوفير ضمانات فعالة ضد جرائم التعذيب، واعطاء المواطنين حق تحريك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر فى هذه الجرائم.

- الغاء كافة صرر الرقابة على النشر وتداول المطبوعات والابداع الفكرى والفنى، ورفع الحظر السارى على عدد من المطبوعات.

من أجل تحسين مستوى معيشة المواطنين

- تطوير الانتاج الزراعى والصناعى، وتحريك الاقتصاد من سيطرة وتحكم الرأسمالية الاجنبية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

- تصفية البنوك وشركات التأمين الاجنبية، التى قامت وتقوم بنزح مليارات الدولارات الى الخارج.

- تطوير القطاع العام على اساس ديمقراطية الادارة، وتنقيته من العناصر الفاسدة والسياسات الرامية لافشاله... بما فى ذلك استنزافه فى مشروعات مشتركة ومع رأس المال الاجنبى، ليكون هذا القطاع فى خدمة الاقتصاد الوطنى وليس فى خدمة الرأسماليين... ورفض تصفيته أو بيعه.

- وقف الاقتراض العشوائى من الخارج.

والعمل على اسقاط بقية الديون الاجنبية.

- وقف الارتفاع فى الاسعار، وتثبيتها لفترة زمنية، عن طريق سياسات صحيحة لوقف التضخم والعجز فى الميزانية العامة وميزان المدفوعات.. وذلك بخفض الانفاق الحكومى المبالغ فيه على الأمن المركزى وأجهزة الامن السياسى وترشيده الانفاق العسكرية والغاء الاستيراد بدون تحويل عملة... والتوقف عن الاستيراد الترفى الاستهلاكى، والغاء الاعفاءات الضريبية والجمركية العشوائية للمستثمرين.. وقصر توزيع السلع الاساسية على المنافذ التابعة للقطاع العام والتعاونيات واعادة تشكيل المجلس الاعلى للأسعار وربط الاجور والمرتبات بالأسعار.

- التصدى لأزمة البطالة بزيادة فرص العمل عن طريق الربط بين التنمية الصناعية والزراعية والتعليم، واستيعاب خريجي الجامعات والمدارس الفنية... الرهان على تصدير العمالة المصرية للخارج، مع تنظيم الموجودين حالياً فى خارج البلاد وحمايتهم.

- ارساء قطاع تعارنى واسع ونشط فى مجال الانتاج والخدمات

- توفير خدمات التعليم والعلاج والمواصلات والاسكان بزيادة الانفاق عليها، والاهتمام بمستوى المعلمين والاطباء والمرضى والعاملين فى المواصلات العامة وتحديد اسعارها بما يتلاءم مع دخول الفئات الشعبية والوسطى.

- حل مشاكل المصريين العائدين من الكويت وحصر حقوقهم، والضغط على حكومة الكويت لتعويضهم فوراً عن كافة مستحقاتهم المالية والوظيفية.

والزام الحكومة المصرية بتحمل مسئولياتها فى ضمان سلامة المصريين العاملين فى العراق.

من أجل التحرر الوطنى

- انهاء اوضاع التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية لأمريكا. وتصفية الوجود العسكرى الأمريكى فى سيناء وقواعد الانذار المبكر. والغاء التسهيلات العسكرية والمناورات المشتركة. وكافة الاتفاقات الاقتصادية والعسكرية التى تخضع القرار المصرى للولايات المتحدة الأمريكية.

- اسقاط منهج واتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع العدو الاسرائيلى، بما يحقق استعادة مصر لسيادتها الكاملة، وتصفية كل الآثار المترتبة عليها.

- التأكيد على ادانة الغزو العراقى

للكويت، والتدخل العسكرى والامريكى والاجنبى وحق شعب الكويت فى اختيار نظام حكمه. واعتبار التدخل الاجنبى هو الخطر الاساسى حالياً على الأمة العربية. والعمل على قطع الطريق على الحشود العسكرية الاجنبية واشعالها للحرب، بدفع حكام العراق للقبول القورى بسحب قواتهم من الكويت لابعاد خطر الحرب ونتائجها المدمرة على شعب العراق وشعب الكويت وشعوب المنطقة جميعاً.

- العمل على وقف مشاركة القوات المسلحة المصرية فى الحشد العسكرى بالسعودية ضمن المخطط الأمريكى وتحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتوفير الحماية لارواح الجنود والضباط المصريين وعدم الزج بهم فى مغامرة لامصلحة لمصر او الأمة العربية فيها.

- رفض ان يكون دور مصر العربى فى خدمة المخطط الاستراتيجى للامبريالية الامريكية وعملياتها فى المنطقة، والاصرار على ان تقوم مصر بدور عربى مستقل يستهدف رفض العدوان، وأن يكون العرب طرفاً فاعلاً فى أزمة الخليج، وأن يقول لهم دور مؤثر فى النظام الدولى الجديد الذى يتشكل وفق أسس مغايرة لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة.

- دعم الانتفاضة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية من أجل اقامة الدولة الفلسطينية ورفض أى محاولة لانتهاك استقلالية القرار الفلسطينى او الضغط على القيادة الفلسطينية لقبول الحل الأمريكى الاسرائيلى والعمل على انعقاد المؤتمر الدولى لحل المشكلة الفلسطينية وكافة مشاكل الشرق الاوسط.

ان هذا البرنامج للتغيير الشامل، لن يتحقق مرة واحدة، ولن يحققه الا المؤمنون به حقاً. ومن ثم فجوهه هو اقامة الديمقراطية، وامكانية التداول الديمقراطى للسلطة، فبدون الديمقراطية، لن يكون هناك خلاص من التبعية ولن يكون هناك امكانية لانقاذ الاقتصاد الوطنى او تحقيق حلم العدالة الاجتماعية والاشتراكية ولن ينتهى الفساد ولن نتخلص من العنف والتعصب والفتنة الطائفية.. ولن نحل اياً من مشاكلنا وأزماتنا. فلنعلن فى هذه المعركة الانتخابية بدء مسيرة الديمقراطية. بدء مسيرة التغيير الشامل ولنعطى اصواتنا للمرشحين الذين يتبنون برنامج الحزب الشيوعى المصرى للتغيير الشامل

نوفمبر ١٩٩٠

حسين عبد الرازق

أرحب بالاخوة المشاركين في هذه الندوة. كما هو واضح من ورقة الحوار فهناك خمسة محاور اعتقد انها تغطي الموضوع بكافة أبعاده وإذا بدأنا بالمحور الاول الذي يتناول حجم الدين الخارجي لمصر، وحقيقة الاعفاءات الاخيرة، فأعتقد أننا نتواجه مشكلة حقيقية. فمثلا بالنسبة لحجم الدين الخارجي، في الاسبوع الماضي نشر الزميل مكرم محمد احمد رئيس تحرير المصور أن حجم الدين قبل الاعفاءات الاخيرة كان ٤٢ مليار حكومي. وأضاف أنه يتحدث عن «دين مصر الحكومي». في نفس الوقت أرقام البنك الدولي والتي أشار إليها د. رمزي زكي في دراسته الهامة بنفس العدد من المصور تقول ان الدين الخارجي المصري عام ١٩٨٩ وصل الى ٥١٥ مليار دولار بدون الديون العسكرية. أيضا د. عثمان محمد عثمان أشار في دراسة منشورة الى محاضرة القاها «د. لوين روي» المدير التنفيذي لمؤسسة هيتاشي في نوفمبر ١٩٨٩ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالقاهرة وذكر فيها أن إجمالي الدين الاجنبي على مصر في عام ١٩٨٨ وصل الى ٥٤ مليار دولار (الدين العام ٣٦٧- الدين الخاص ٦٣- الدين العسكري ١١).

قبل ذلك وفي عام ٨٧ ذكر د. سلطان أبو على وزير الاقتصاد في رسالة بعث بها الى رئيس الوزراء أن الدين الخارجي ٥٤ مليار. هذا التضارب حول حجم الدين الخارجي لمصر، يمتد أيضا لقضية الاعفاءات. الصحف المصرية نشرت أن «ميتران» وافق على اعفاء مصر من ديونها. واليوم نفت الحكومة الفرنسية أن ميتران أعطى مثل هذه الموافقة. وواضح أن الدول الأوروبية لم تحدد موقفا بعد دول الخليج طبقا للمصادر المصرية وافقت على اعفاء مصر من ديونها وتقدر بحوالي ٧ مليار.

القرار الأمريكي هناك تضارب فيما نشر عنه في الصحف ويبدو أن القرار مازال معلقا.

من هنا أعتقد أن المواطن يحتاج الى توضيح لنقطة حجم الديون، وأيضا حجم الاعفاءات.

د. رمزي زكي

من النادر أن نجد مصدر احصائي رسمي أو غير رسمي محلي أو عالمي يشير الى رقم الدين على حقيقته فأغلب هذه المصادر تستبعد أنواعا معينة من الديون... مثلا بيانات البنك الدولي لاتشير الى الديون العسكرية.

وفي بعض الاحصاءات أيضا يشار الى الدين العام الرسمي الذي تعاقدت الحكومة عليه ولايدخل في الرقم الديون التي تعاقد عليها القطاع الخاص والتي لم تضمنها الحكومة.

واحيانا يشار أيضا الى الديون التي استخدمت ولم تستخدم... الخ إذن هناك تفسير لماذا لا يوجد رقم وحيد للديون سواء بالنسبة لمصر أو لغير مصر. لكنني أتصور انه للبحث عن حقيقة ديون مصر... يجب أن

الديون والديكتاتورية والانفتاح

فجر قرار الكونجرس الأمريكي باعفاء مصر من أقساط وفوائد ديونها العسكرية، أو على الاصح تفويض الرئيس الأمريكي بوش باتخاذ هذا القرار حتى ٣١ مارس القادم، مع تجميد الدين حتى ذلك التاريخ... فجر القرار عديدا من القضايا والتساؤلات حول ديون مصر وأثار القرار واحتمالات المستقبل.

وفي هذه الندوة التي يشارك فيها كل من..

- د. ابراهيم العيسوي

- د. رمزي زكي

- د. فوزي منصور

ويديرها «حسين عبد الرازق».. تركز النقاش حول خمسة

محاور

- حقيقة حجم الديون المصرية والاعفاءات الأخيرة
- أثر هذه الاعفاءات على الاقتصاد المصري.. والقدرة على سداد فوائد الديون المتبقية
- اثر الاعفاءات على المواطن المصري ومشاكله الرئيسية.. (البطالة- ارتفاع الاسعار- تدهور مستوى المعيشة...)

- ماذا تدفع مصر ثمنا للتخفيف من عبء الديون؟

- هل هناك خطر تصاعد هذه الديون مرة أخرى.. وهل

هناك سياسات كفيلة بتجنب هذا الخطر؟

نعتبر الدين المصرى هو مال دخل مصر بشكل قرض وتدفع عنه مصر فوائد وأقساطا لمقدمته.

بهذا المعنى أقول أن الديون العسكرية تستوى مع الديون المدنية، والديون التى عقدها القطاع الخاص ولم تضمنها الحكومة تستوى مع الديون الرسمية.. الخ

واعتقد أن هذه الطريقة فى تناول هامة جدا، لان الموضوع ليس ماهو حجم دين الحكومة وإنما نحن نتحدث عن حجم دين مصر الذى يؤثر على ميزان المدفوعات المصرى... وميزان المدفوعات المصرى يوضع لكل القطاعات الاقتصادية وكل التعاملات الاقتصادية التى تتم بين مصر والعالم الخارجى بما فيها الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المختلط... الخ.

بهذا المعنى يجب إذن أن نحصر كافة انواع الديون التى تدفع عنها مصر سنويا فوائد وأقساطا وايضا هذه المسألة ليست سهلة لأن ما أندر الاحصاءات التى توضح بالضبط... ماهى حجم الديون بحسب مصادرها.. ولكن اذا استندنا لجداول الديون العالمية التى يصدرها البنك الدولى سنويا.. نجد ان التقرير الاخير الذى اصدره عن بيانات عام ٨٩-٩٠.. يقول انه فى ختام ٨٩... كان الدين العام المقبول من قبل الحكومة ٤٣٢ مليار اما الديون الخاصة غير المضمونة تقدر بحوالى ١١ مليار وديون قصيرة الاجل حوالى ٧١ مليار.. اذا أضفنا الى كل هذا التزامات مصر تجاه صندوق النقد الدولى.. يصل الرقم الى ٥١٥ مليار دولار وهذه هى الديون المدنية.. اذا قدرنا أن الديون العسكرية لاتقل عن ١٠ مليار فمعنى هذا أن ديون مصر الخارجية فى هذه السنة لاتقل عن ٦٢ مليار.. وتلك هى التى ندفع عنها سنويا فوائد وأقساطا وتظهر فى ميزان المدفوعات وتؤثر فى قدرتنا على الاستثمار وعلى كافة المتغيرات الاقتصادية الأخرى... وربما يزيد الرقم عن هذا لان حجم الديون العسكرية هنا مقدر على اساس ٩٠ مليار منها ٧١ مليار ديون أمريكية فقط.. فاذا قلنا ان دول أوروبا الغربية ربما يكون لها نفس هذا القدر فالرقم فى هذه الحالة يمكن أن يرتفع لكن فى تصورى أن الرقم لايتقل عن ٦٢ مليار.

أما بالنسبة للاعفاءات كما قرأنا فى الصحف فى حدود ١٤ مليار دولار منها ٧١ مليار ديون عسكرية للولايات المتحدة، والباقى المستحق لدول الخليج العربية. وأغلب الظن بالنسبة للديون الخليجية أنها حكومية وليست ديون الصناديق العربية.. فهى ديون عقدت بين الحكومة المصرية وحكومات الخليج والصناديق موضوع آخر مختلف. بهذا الشكل نجد أن ديون مصر على ضوء هذه الاعفاءات تنخفض بنسبة تصل الى ٢٣٪، ويصبح حجم ديون مصر على ضوء هذه الاعفاءات حوالى ٤٩ مليار دولار... طبعاً مبدأ الاعفاء يتنامى حالياً القبول به، باعتباره الحل الجذرى لازمة الديون الخارجية. وهذا مبدأ كنا ننادى به منذ عشر سنوات وكان ينظر اليه على أنه مطلب جنونى. ولكن ثبت بالفعل أنه لاجل لعلاج أزمة الديون الخارجية ليس فقط بالنسبة لمصر وإنما للعالم الثالث كله - سوى الغاء هذه الديون. الغاء الدين لاتستطيع دولة بمفردها أن تتخذه لان لهذا القرار الفردى كثيراً من الآثار السلبية والخطيرة التى ستنتج عن هذا الاجراء. ففى هذه الحالة يعلن عن افلاس الدولة ويحجز على أرصدها فى الخارج وسفنها وطائراتها وتباع للدائنين، ويفرض على الدولة حصار اقتصادى، فلا تستطيع استيراد الضروريات التى تحتاجها، ولا تستطيع بالتالى أن تصدر انتاجها ومن باب أولى انها لن تستطيع أن تحصل على قروض جديدة لهذا فالمنادون بالاعفاء أو الغاء الديون كحل جذرى يتصدون عادة أن الالغاء يجب أن يمثل حركة شاملة يمتد بها العالم الثالث ككل

وهناك موقف موحد ومواقف تضامنية داخل العالم الثالث للمطالبة بالاستقاط الكلى للديون واعتقد انه ربما تكون الفرصة الحالية فرصة ذهبية لمصر فى أن تتبناها على صعيد العالم الثالث وتقر مثل هذه الدعوة فى هذه الاونه مثلما كانت تقود مصر فى الخمسينات والستينات دول العالم الثالث على ضوء روح باندونج فى كثير من المطالب الاقتصادية والسياسية آنذاك...

د. ابراهيم العيسوى

فى موضوع حجم الديون أود أن أقول ان الاصل فى هذا الموضوع ان يكون حجم هذه الديون معروفا فى مصر ولا يكون سرا ولا مشار اختلافات بين مختلف المصادر المحلية والاجنبية، ولكن فى ظل غيبة الديمقراطية ومجالس شعبية حقيقية تراقب اعمال الحكومة وتوافق على ماتهده من اتفاقيات دولية، بعد مناقشتها وتحصيلها، فان هذا هو الذى يتركنا فى ظلام كامل بالنسبة لحجم الديون.

طبعاً هناك أسباب فنية فى اختلافات تقديرات الديون من مصدر الى آخر، قد تتعلق بمشتملات الدين الذى تدخل فيه كل أنواع الديون مهما اختلفت آجالها.. يدخل فيه الدين العسكرى والدين المدنى.. هل تدخل فيه الديون الخاصة أولاً.. الخ وهذا موجود على مستوى العالم لكن هناك أيضاً بعد سياسى فى مسألة حجم الدين وبالذات الاختلاف فى تقديرات الدائن والمدين.

فالحكومة المصرية كدولة مدينة تريد أن تظهر امام الشعب المصرى بأن حجم الدين الخارجى لها حجم صغير وليس بكل هذه الخطورة حتى تبرا ذمتها

من جهة أخرى الدائن والمؤسسات المالية الدولية من مصلحتها أن تضخم فى حجم الديون لكى تستخدمه كأداة للضغط على مصر وأجبارها على قبول ماتراه من شروط بالنسبة للمسار الاقتصادى وشكل النظام الاقتصادى.. الخ

هذا أيضاً يلعب دوراً فى الاختلافات بين المصادر المحلية والمصادر الاجنبية، وفيما يبدو أن هذا ليس مجرد فرضية قد تحدث لان تقديرات الديون الخاصة ببعض الدول الاشتراكية يبدو أنها تغيرت كثيراً بعد تغير نظم الحكم هناك والتقارب مع الغرب. فيبدو أن ثمة مراجعة تحدث وإعادة نظر فى ظل التغير فى اسعار العملات واى تبريرات أخرى يمكن أن تغير صورة الدين بين لحظة وأخرى. لذا فهذا الجانب مهم لايجب أن نغفله الى جانب الاعتبارات الفنية التى لا نقتل من شأنها

لقد حاولت فى دراسات سابقة أن انظر فى كل المصادر ولم أتمكن من الخروج برقم وحيد يقال ان هذا هو حجم ديون مصر. وكل ما استطعت الخروج به هو تحديد مدى أو هامش لهذه الديون.. والمدى واسع فهى تتراوح فى العام الماضى ما بين ٥٠ مليار دولار و ٦٠ مليار.. وطبعاً الفرق ١٠ مليار ليس بالشئ القليل لكن هذا يعكس وضعية البيانات المتاحة. حتى آخر تصريحات رسمية سمعناها من مسئولين مصريين هى الأخرى مختلفة فى الشهر الماضى البعض يقدر نسبة الاعفاء بانه ٤٠٪ من ديون مصر... واذا صح أن الاعفاء ١٤ مليار فمعنى هذا أن ديون مصر كلها مدنية وعسكرية لاتزيد عن ٣٥ مليار دولار. فى حين البعض الاخر يذكر انها ٤٢ مليار دولار شاملة الديون المدنية والعسكرية فى هذه الحالة يكون التخفيض بنسبة ٣٠٪ من الديون. اذا اخذنا بالتقرير الذى ذكره د. رمزى عن البنك الدولى وأضفنا اليه ١٠ مليار دولار ديون عسكرية فتصل نسبة الاعفاء نتيجة لاستقاط الدين العسكرى الأمريكى والديون العربية الى حوالى ٢١٪.

الذى نستطيع أن نقوله الآن أن حجم الديون ليست معروفة على وجه الدقة وأن نسبة الاعفاء أيضا متذبذبة ولكن حتى إذا أخذنا بالحد الأدنى وأن هناك نسبة تخفيض تصل إلى الخمس يعنى ٢٠٪.. فأعتقد أن هذا شئ لا بأس به وليس بالنسبة القليلة فى تخفيض الديون. وفى جميع الحالات فاعتقادى أن حجم الدين كبير بكل المقاييس حتى بعد التخفيضات... فلوصول إلى ٣٠ مليار فإن دخلنا القومى اليوم هو فى حدود ٣٠ أو ٣٣ مليار دولار. وكأننا مدينون بكامل الدخل القومى المصرى فى سنة إن لم يزد على ذلك.. وهذا طبقا للمؤشرات المتعارف عليها دوليا نسبة خطيرة للغاية.. وماتحتملة البلاد من اعباء فى خدمة هذه الديون هى أيضا نسبة كبيرة من إيرادات الصادرات.

أذن المهم فى مناقشتنا لحجم الديون.. أن نحدد ما إذا كان هناك خطر أم لا من الحجم الحالى للدين.. وأنا أعتقد أن هناك حجما خطيرا من المديونية ولا يصلح له مجرد التخفيض ٢٠٪ مرة أو ٢٠٪ أخرى.. وهكذا لكن الامر يحتاج إلى اجراءات سنتحدث عنها فى الأجزاء التالية من الندوة.

د. فوزى منصور

أوافق بوجه عام على ماتم ذكره حتى الآن... غاية ما هنالك انى اود إضافة بعض الملاحظات منها مسألة الاختلاف فى تقدير الدين. لأن مصر فيما أتصور من أقل الدول عذرا فى تباين التقديرات الخاصة بالدين.. المشكلة تثور أساسا حينما يكون الدين الخارجى موزعا أساسا بين القطاع الخاص وقطاع العام. لأن حصر مديونية القطاع الخاص هى التى تشير فى العادة الاشكاليات الفنية. مديونية القطاع الخاص عندنا محدودة للغاية.. وبذلك تكاد تنحصر المديونية الخارجية فى الدين العام بأشكاله المختلفة مدنى وعسكرى طويل أو قصير أو متوسط.. لأن حتى البنوك التى تحصل على تسهيلات ائتمانية من الخارج هى فى العادة بنوك القطاع العام.

ومن المفترض أن تكون الدولة عندها علم كامل فاذا لم تكن تستطيع بالرغم من ذلك أن تصل إلى تحديد دقيق فهناك أحد احتمالين:

الاول هو مجرد عدم الكفاءة فى الادارات الحكومية المنوط بها اجراء مثل هذه الاحصاءات الحيوية.

أقول حيوية بالمعنى الاقتصادى والحرفى أيضا لأن الدين بالنسبة للمجتمع هو اجراء حيوى يشابه الامراض التى تنتاب الشخص الطبيعى والمفروض أن يكون هناك سجل.. حتى لو كنا أهملنا ذلك فى مرحلة سابقة.. الا اننى أظن أن منذ عدة سنوات يقال أن هناك وحدة متخصصة ملحقة برئاسة مجلس الوزراء ومجهزة بكل الادوات الالكترونية اللازمة لتجميع وحضر وتصنيف البيانات الخاصة بالديون ولذلك انا اندهش انه بالرغم من وجود هذا هناك هامش كبير للشك من جانبنا.. لأننى أتفق مع ملاحظه د. ابراهيم حول امكانية التخفيض المتعمد من جانب الدولة المدينة أو الزيادة المتعمدة، من الدول الدائنة لكن على الأقل يفترض فى الدولة المدينة أن تكون على علم كامل. وأنا أرجح أن السبب الإهم فى هذه التباينات هو غيبة الرغبة فى المصارحة بحقيقة الدين العام، لاعندما تحدث اجراءات التعاقد على عملية من عمليات الحصول على القروض ولاعندما يتم الحصر التراكمى للدين وابعائه. هناك غيبة فى الرغبة بالمصارحة، وبطبيعة الحال هذا جزء من الحياة السياسية التى نعيشها. غاية ما هنالك أن الاخفاء إنما يقصد به الشعب المصرى بمختلف قناته، وبوجه خاص اقتصاديه وعلمائيه وكل

المعنيين بهذه القضية الحيوية. لماذا؟ لأننى أعتقد أن الجهات الخارجية عندها من العلم الواقع بالديون وتفاصيلها أكثر مما لدينا وانها تتبادل فيما بينها تفاصيل ودقائق المديونية كجزء من التنسيق العام لمراكز السيطرة على الاقتصاد العالمى، ومن خلال قنوات مختلفة بعضها رسمى مثل الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولى عنده اقسام مجهزة تجهيزا كاملا باحصاءات حول هذه العمليات) أو من خلال القنوات السرية الاخرى المتعددة وهى معروفة. إذن الاخفاء يحدث فقط بالنسبة لمن يمكن أن يؤثر على هذه العملية أو يسعوا إلى اصلاحها. اود أن أضيف إلى هذا قضية الشروط، وهذه مسألة وضحت لنا بشكل درامى عند الحديث عن الدين العسكرى الأمريكى.. لأن عملية الاخفاء غير قاصرة على حجم الدين وإنما تشمل أيضا شروط الدين وهى لا تقل أهمية سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية عن حجم الديون. الشروط الاقتصادية مثل الفوائد، شروط الدفع، والشروط السياسية مثل الثمن الذى يدفع حتى لو كان متعلقا بتغيرات اقتصادية داخل المجتمع المصرى فأنا أعتقد أن مثل هذا املاء لشروط سياسى. فالتغيرات التى تحدث فى المجتمع اذا كانت تتم بشرط اجتناب فهذا املاء لشروط سياسية. أيضا الشروط العسكرية بوجه عام جزء من الشروط السياسية لانعلم عنها شيئا وكلنا تابعنا على سنوات متعددة بالنسبة للدين العسكرى بالذات العملية التى تتم فى مجلس الشعب كل فترة. والمثلة فى تفويض رئيس الجمهورية فى الصفقات العسكرية المختلفة. أظن أن هذا يشمل ضمنه شروط السداد ومن باطنها تنشأ القروض العسكرية. وكما نعلم فإن الاصوات ترتفع داخل مجلس الشعب حينما تثور هذه القضية، ويرد على ذلك بأن هذه المسألة وثيقة الاتصال بالامن القومى ولا بد من التفريط فيها. وقد كان من الممكن أن نتصور هذا فى سنوات مضت فى فترات الصفقات السرية للسلاح والتى استخدمت فى تدعيم الاستقلال الوطنى أو النضال من اجل التحرر الوطنى مع مصادر السلاح المختلفة عن المصادر الحالية. أما الآن وبمناسبة الحديث عن القروض العسكرية لأمريكا. اذا كان من المفترض بهاداة أن الطرف المتعاقد معنا يعلم كل شئ عن هذه الصفقات واذا لم يكن فى وسعنا أن نعلم القنوات المختلفة التى يتمكن من خلالها من تسريب هذه المعلومات الدقيقة سواء حول مضمون الصفقة أو حول شروط الوفاء إلى أطراف أخرى معادية للامن القومى المصرى. لا نستطيع أن نقطع بأن هذه المعلومات لا تتسرب. بل الدلائل المختلفة توحي أنها تتسرب تماما. فكيف يمكن القول بعد ذلك أن صالح الأمن القومى يتطلب إخفاءها عن المثليين المنتخبين للشعب المصرى. وانشغل إلى موضوع الاعفاءات وهناك ارقام مستقرة وبحكم استقرارها لا بد أن نسلم بها رقم ٧١ مليار بالنسبة للديون العسكرية الأمريكية و٦٢٢ بالنسبة للديون الخليجية.

أبدا بالنوع الاول من الاعفاءات.. لامناقشة بالنسبة للرقم لكن أصارحكم بأن محاولتى المستمرة للتعرف على حقيقة ما دار بالضبط بالنسبة لعملية الاعفاء هذه لم تؤد إلى نتيجة. وبوجه خاص فقد اهتمت بتقصي مسألة وحيدة هى مسألة ما اذا كان الاعفاء بالنسبة لـ ٩٠٪ التى قيل أنها استقطت قد تم بشكل ناجز ونهائى يستحيل أو يمنع العدول عنه من الآن.. أما أن هذا الاعفاء بالنسبة لـ ٩٠٪ لا يزال معلقا حتى ٢١ مارس القادم. ومن بعض التفاصيل أو التغطية الأكثر تفصيلا لهذا الموضوع فى الصحف المصرية ماورد فى عدد المصور الأخير. بالرغم من دقة الكاتب فى هذه التغطية فاننى لا استطيع القول اننى خرجت بانطباع مؤكد أن هذا الالغاء قد تم بشكل ناجز. اذن العبارات المختلفة اقنعتنى انه لازالت هناك امكانية قانونية

فى يد رئيس الولايات المتحدة لوشاء ذلك من الان وحتى نهاية مارس القادم أن يمتنع عن اعتماد هذه الاعفاءات. لان الموضوع معلق بتقرير يؤكد فيه أن هذا الاعفاء أو الاجراء الذى يساوى الاعفاءات فى نظره امر يتطلبه الصالح القومى الأمريكى اذن هذه مسألة تقديرية. هذا المبدأ مهما كان الباعث عليه أو القوة الضاغطة واتجاهه هل هى الادارة الأمريكية وهل هو الكونجرس الأمريكى.. هل هو تنسيق بينهما.. لا نستطيع معرفة أى شئ عنه فى الظروف الحالية. لكن الامر المتيقن ان الباب مازال مفتوحا لالغاء هذا الاعفاء وبالتالي فان الباب مايزال مفتوحا لأمرين:

* الامر الاول هو تقرب ما يحدث فى مصر فى هذه الفترة وهل توفى بالتزاماتها المعلنة وغير المعلنة خصوصا فى الظروف الحرجة الحالية أم لا..

* الامر الثانى هو المزيد من الضغط للحصول على المزيد من الشروط الملزمة للجانب المتنازل. ماهى هذه الشروط هنا أيضا التعمية الاخرى... صحيح أنه صدرت اعلانات رسمية تؤكد أنه لا توجد شروط سرية. وقد يكون هذا صحيحا ، لكن على كل حال نحن لانعرف ويندر أن تمنح الولايات المتحدة بالتحديد أو الدول العظمى بشكل عام شيئا بهذا الحجم دون ان تحصل على شئ أو اشياء فى مقابلها اشياء اقتصادية أو سياسية وذلك هو الذى لا نعلم عنه شيئا على الاطلاق.

تبقى مسألة الديون الخليجية... أيضا هذه الديون وهى بين دولتنا وبعض الدول الخليجية... لا نعرف بيان طبيعتها ولا الشروط التى كانت مرتبطة بها ولا شروط الاعفاء وهم بالطبع ليسوا منزهيين عن ذلك ولا أقولها بناء على كلام نظرى لكن لأنه فى واقع الامر فيما نعلم وقد نشر هذا مرارا وتكرارا فان الديون التى تقدمت بها الدول الخليجية كانت دائما مرتبطة بشروط اقتصادية واضحة من ضمنها مثلا ضرورة عقد اتفاق معين مع صندوق النقد الدولى، ضرورة عدم فيثو وجود سابق.. الخ اما بشروط سياسية فلاعلم لنا بها.

د. ابراهيم العيسوى

أريد التقاط خيط من الخيوط العديدة التى قدمها د. فوزى فى حديثه اشار د. فوزى الى انشاء وحدة لرصد الديون المصرية ومتابعتها وانه قد كثر الكلام عن هذا الشئ وحسب معلوماتى هذه الوحدة فعلا موجوده وقائمة وتتابع الدين بكافة تفصيلاته. ولكن كما توقعت فان هذا البيان سرى على المصريين جميعا فيما عدا عدد محدود من الوزراء ورئيس الدولة. فى الوقت الذى ربما يكون هناك اتصال الكثيرون تلقائى بين وحدة الحساب الخاصة بالدين هنا «الكمبيوتر» والكمبيوتر الموجود فى صندوق النقد الدولى أو البنك الدولى وفى كل الاحوال فهذا البيان شامل لكافة الديون وفيه توقع لحجم الدين وحجم الاعباء ويصل بصفه دورية الى هذه الجهات، وهذه هى المأساة أن يكون مثل هذا البيان سرا وألا نكتشف شروط هذا الدين الا بعد مايقرب من عشر سنوات من الاتفاق عليه. ولم يعد الان سرا طبيعة هذه الشروط ، على الاقل فى جانبها الاقتصادى والصحف الحكومية تناولت هذا الموضوع لكن المؤلم ان يظل هذا سرا علينا كما هو الشأن مع معظم الاتفاقات الدولية التى تعقدها الحكومة المصرية فهذا ايضا شروطها مجهولة شأنها شأن خطاب النوايا الذى يوقع مع صندوق النقد الدولى برغم انه يتاح لكل من يشاء فى الخارج الا أنه يبقى سرا على المصريين. وفى اتفاق عقد فى عام ٨٧ طلب عدد من النواب فى مجلس الشعب الاطلاع على هذا البيان وأحجمت الحكومة بذرائع واهمية لامعنى لها سوى الاصرار على حجب مثل هذه المعلومات عن الشعب.

الخيط الثانى أن أزمة الديون هذه وموقف الاعفاء من جانب منها الان قد أبرزوا مرا فى غاية الخطورة.. فنتيجة لاختفاء كافة المعلومات عن الشعب، توقع الحكومة المصرية على شروط جائزة تحمل الشعب المصرى اعباء ثقيلة لسنوات طويلة جدا وفى مثل هذا الجو من الكتمان وعدم الافصاح عن الشروط يكون هناك مرتع خصب للفساد والرشوة وكافة صور التكسب والتربح من وراء مصالح قومية وهذا خطر كبير.

الجانب الثانى أن يحدث هذا فى الوقت الذى تتسم فيه الادارة الحكومية بانعدام الكفاءة أو بضعف شديد فى كفاءتها فى ادارة ومتابعة الشئون الاقتصادية وأيضاً تتسم بالضعف الشديد فى القدرة على التفاوض.. فالشروط الجائرة هى محصلة ضعف الموقف التفاوضى من جانب النفوذ الطاغى للطرف الآخر فهناك تفريط من جانب اصحاب القرار والمتعاقدين على مثل هذه الديون وغيرها الذى لا نعرفه وهناك ايضا دليل واضح على اصرار الجانب الأمريكى على توريط مصر فى شروط غير مسبقة ونصب الفخاخ لها حتى تظل تحت سيطرتها الى أبعد مدى.

وهذا يدعو للتوقف قليلا.. فمثل هذا الأمر لايجب أن يمر ببساطه.. يجب أن يكون موضوع محاسبة ومراجعة بل ومحكمة لمن اقترقوا مثل هذا الجرم فى حق الاقتصاد المصرى وحق مصر. من المستغرب ان صرافا يقدم للنياحة الادارية لأنه سرق ٥ جنية ويحبس وإذا ارتكب وزير أو حاكم جنائية اقتصادية خطيرة فى حق مصر يترك وكأن الامر مجرد اختلاف فكرى أو ثقافى. وأعتقد اننا فى لحظة مواتية تماما طالما أن الحكومة فتحت الملف بنفسها فيجب ان يحال هذا الامر الخطير الى الجهات القضائية لتقول كلمتها فى كل من اخطأ فى حق مصر، ويتلقى الجزاء العاجل والا لن يكون هناك رادع فى المستقبل لأى مستوال أن يكرر مثل هذا الجرم الجسيم مرة ثانية.

النقطة الاخيرة التى أود أن أعلق عليها من كلام د. فوزى هو انه صحيح ان الباب يظل مفتوحا للتراجع لان الاعفاء من الدين الأمريكى العسكرى أو من الديون الخليجية هو اعفاء سياسى. وهذه الديون فى طبيعتها ديون سياسية وبالذات الديون العسكرية ونحن فى حزب التجمع كنا من أوائل من طالب باستقاط الديون العسكرية لانها ديون ذات طبيعة خاصة ويدفع فى مقابلها أو تم دفع ثمن غال فى مقابلها. وبالتالي نحن لانعترض على جزئية الاعفاء ولكن مايحيط بهذا وطبيعته وكونه تم لدوافع سياسية وان يصدر قانون من الكونجرس الأمريكى يجيز مالم يكن فى الحسبان وما أصرروا طويلا على أنه مستحيل ولا يمكن أن يحدث والدستور يحول دونه.. الخ وصدر قانون غير متوقع بهذه الصورة فى ظل الظروف السياسات القائمة يعنى أن التراجع عنه ممكن وصدر قرار معاكس يعاقب مصر اذا لم تسر على الخط المرغوب فيه من جانب الحكومة الأمريكية هو أيضا شئ وارد. فهذا فعلا احتمال قائم. وبالتالي اذا كانت الحكومة متيقظة وتريد أن تبدأ بداية جديدة يجب أن تكون متنبهة الى ان المسألة ليست صكا على بياض سيربحها من كل المشاكل وتسترخى وتستمر فى سياستها الخاطئة.

د. ومزى زكى

اذا كان الحديث لايزال مستمرا حول رقم ديون مصر ودلالته فالواضح أنه من الصعوبة بمكان القطع برقم معين ومحدد عن حجم ديون مصر نتيجة للاعتبارات السابقة التى تحدثنا عنها. ولكن بودى ان اشير فى هذا السياق انه المهم ليس رقم الدين ولكن دلالة كما اشار د. ابراهيم ان التقديرات عن حجم ديون مصر مهما كان الا ان هذا الحجم قد وصل بالفعل الى مرحلة الخطر والمؤشرات على ذلك كثيرة جدا. منها

لونسينا الديون الى الناتج المحلي الاجمالي نجد أن نسبة تزيد عن ١٠٠٪ في العام الماضي تحديداً كان الرقم حوالي ١٣٨٪ وإذا نسبنا ديون مصر الى حجم وقيمة صادرات مصر من السلع والخدمات نجد أن النسبة تصل الى ٤٤٢٪ ايضاً من المؤشرات الخطيرة لهذا الحجم أن الدين المصري كان ينمو في العقد الماضي بمعدلات اكبر من معدلات نمو الدخل القومي نفسه وان عبء الدين كان ينمو بمعدل اسرع من معدل نمو حصيللة الصادرات. وكل هذه المؤشرات وغيرها تؤدي بنا الى القول ان مصر مثلها مثل بعض الدول ذات المديونية الثقيلة قد وصلت الى المستوى الحرج لمديونيتها الخارجية

ولكن ما المقصود بالمستوى الحرج أعني انه هو ذلك المستوى الذي تعجز عنده الدولة من الموازنة بين دفع اعباء دينها الخارجي وتدبير الحد الأدنى الضروري لواردها. الامر الذي يجعل الدولة في النهاية في ظل استمرار النظام القائم أن تسعى لاعادة جدولة الدين. ومجرد أن تطلب الدولة إعادة جدولة دينها هذا يعنى ببساطة شديدة أن عبء الدين وصل الى مستوى حرج يصعب تحمله. ومصر منذ السبعينات وهي في هذا المستوى الحرج، وتحديداً منذ عام ١٩٧٦ حينما بدأنا اتصالاتنا مع صندوق النقد الدولي لكي يتوسط لنا في عمليات إعادة الجدولة. ما أريد قوله أنه مهما كان الرقم.. فالرقم خطير ومصر قد وصلت بحجم المديونية الحالية الى المستوى الحرج الذي يجعلها تخضع لضغوط نادي باريس وضغوط صندوق النقد الدولي والدائنين عموماً.

وتشير هذه الحقيقة قضية الديون والتعبية. فمن الواضح تماماً أنه خلال عمليات إعادة الجدولة يفرض على البلد شروط وهي لا تقس فقط المتغيرات الاقتصادية وإنما التوجهات الاجتماعية وربما السياسية وأيضاً ربما الجيوليتيكية للدولة. ولهذا أنا من الذين يعتقدون اننا اذا شئنا ان نفسر كثيراً من التغيرات الجذرية التي حدثت في المجتمع المصري من السبعينات وحتى الآن فربما تكون نافذة الديون الخارجية هي خير نافذة نطل منها على هذه المتغيرات.

التغيرات التي حدثت في توجهات مصر الائتمانية فيما يتعلق بتوجهات الاستثمار وحجم خطة التنمية والعلاقة بين القطاع العام والخاص ومدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وفي شكل توزيع الدخل القومي وفي شكل تخصيص الموارد فيما بين الاستخدامات وفي سياسات الاجور والأسعار والتوظيف.. الخ كل هذه الموضوعات طرأت عليها تغيرات جذرية عبر ضغوط عبء الديون ولهذا فاذا كنا في هذه الندوة نناقش قضية الدين وابعائه فعلياً ان ندق نواقيس الخطر فيما يتعلق بالنتائج التي نتجت عن هذه الديون وكيلت حرية مصر في صياغة قراراتها الاقتصادية بما يتمشى مع ظروف مصر ومشاكلها وأوضاع المجتمع المصري عموماً.

حسين عبد الرازق

أتصور أن ما طرح من الزملاء حتى الآن حول قضية الديون يدفعني الى اقتراح ان نقدم المحور الرابع ونناقشه مباشرة الان، واعني به الثمن الذي تدفعه مصر في تسديد هذا الدين فمن مرقعي ألاحظ انه منذ عام ٨٢ على وجه التحديد ورحلة الرئيس مبارك السنوية الى الولايات المتحدة بالإضافة الى رحلات وزراء آخرين منهم وزير الدفاع ووزراء المجموعة الاقتصادية. كانت النقطة الاولى منها السعي لاعفاء مصر من الديون العسكرية. طوال هذه الفترة رفضت الادارة الامريكية الاستجابة لهذا المطلب وبصلافة. وجاء الاعفاء الأخير بهذه الصورة المفاجئة بعد ان كان يقال ان ذلك ضد الدستور الامريكي، ويصدر قانون من الكونجرس يرتبط بوضوح ليس فقط بقضايا اقتصادية حققت

التعبية من فترة طويلة، وإنما بعملية معينة محددة سياسياً وعسكرياً مرتبطة بالخليج وأذكر الزملاء بالتصريحات التي قالها لورنس ايجلبيرجر نائب وزير الخارجية الامريكي امام الكونجرس حينما دافع عن هذا القانون وركز في دفاعه اساساً على ارسال القوات المصرية الى الخليج كجزء من القوات المتعددة الجنسية وأشار فيه الى ان هذا القرار وقال.. «إن موقف الرئيس مبارك في أزمة الخليج دون مبالغة يمكن مقارنته بقرار الرئيس السابق السادات توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩»

والسؤال الان هل هذا الالفاء مكافأة على عمل تم أم أن المطلوب (خصوصاً اذا ربطنا ان الموضوع معلق حتى مارس القادم) ثمن آخر يدفع في المستقبل، قد يكون مرتبطاً بهذه القضية وذلك على ضوء ما يتردد أن جزءاً من التكتيكات التي تتم في المرحلة الحالية من مشكلة الخليج هي أن تضطلع الدول العربية والسعودية ومصر وسوريا بالدور الاساس في العمل العسكري البري وأشار د. اسامة الباز الى ان مصر مستعدة لارسال مائة ألف جندي الى السعودية.. هذا يدفعنا للسؤال ما هو الثمن المطلوب تسديده في المستقبل هل فيما هو متاح الآن من معلومات يوجد شئ حول هذا الموضوع.. سواء كان سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً؟

د. فوزي منصور

طبقاً لما يحتاج من معلومات طبعاً لا!! لاننا اخر من يعلم وإنما ما هو ممكن من تصورات فهناك الكثير، وان لم تكن كلها تسير في نفس الاتجاه الذي اشار اليه الاستاذ حسين عبد الرازق. لانه حقيقة من الامور الملفتة للنظر في الفترة الاخيرة.. الموقف من أزمة الخليج في كيف تم معالجتها أو على الأصح كيف تم مقاومتها في مؤتمر القمة الذي انعقد في بدايات أغسطس، وكيف تواجه الآن. والحلول المقترحة لها حتى الآن من المسائل الغريبة التي لفتت نظري بشدة في خلال هذه الفترة كلها أن السياسات التي تبنتها حكومة مصر هي سياسات كانت مرغمة عليها ان حكومة مصر لم تكن تدافع عما تدافع أو تقر ما تقر «مكره اخاك لا يبل» فالانطباع الذي كان لدى منذ البداية ان حكومة مصر كانت اكثر

د. ابراهيم العيسوي



حماسة بكثير من كل الاطراف المشاركة بشكل مباشر في النزاع الحالي ربما باستثناء الكويت وهؤلاء وضعهم مفهوم بمعنى أن حكومة مصر كانت ملكية أكثر من الملك، ولو شئت «شيخية أكثر من الشيخ» مما يشير بدوره تساؤلات كثيرة ماهي الدوافع المختلفة التي تدخل في اتخاذ القرار؟ وإذا رفعنا الموضوع الى مستوى العدلية والسياسة الموضوعية ماهي الحسابات التي دخلت أو تدخل في اتخاذ القرار في موضوع مصري لا أظن أننا واجهناه من قبل؟ ولا أريد المبالغة لا ننا رها عشنا حياتنا كلها طوال الخمسين عاما الاخيرة في أزمت متصاعدة وكل مرة نقول انها الازمة التي لا أزمة بعدها، ولكني أظن هذه المرة ان تاريخ مصر الحديث كله ربما من ايام الحروب الصليبية لا يعرف موقفا مشابها .. ماهي الحسابات التي أدت الى هذا؟ لا أريد بذلك على الاطلاق ان استبعد بطبيعة الحال أثر العلاقة الخاصة بكل ابعادها الاقتصادية والسياسية والعسكرية بيننا وبين الولايات المتحدة في تحديد القرار والاتجاه لا أريد أبدا أن استبعد كل ذلك بل بالعكس لاشك عندي في ان هناك ضغوطا مستمرة ومتوالية وتلويحات بمنافع. لكن ماهي هذه المنافع؟ وتلويحات بهزائم ايضا لو لم تسر في الخط المرسوم. لكن ماهي هذه الجزاءات؟ ولا يمكن ان نعزل ما حدث بعد ٢ أغسطس عما قبلها.. عن تفاهات ضمنية عن اتفاقيات تمت عن ارتباطات أو التزامات تمت على مدى سنين طويلة. ولا يمكن عزلها عن التصور المعين لمستقبل هذه العملية

ماهي الحسابات المطروحة؟ هل من المتصور أننا في مصر تحولنا الى دون كيشوت العالم الذي يخرج ليحارب من أجل العدالة في العالم وسيادة القانون الدولي؟ هو تعبير معقول لانه وضع يليق بدون كيشوت وفي هذه الحالة يجب أن نبحث قرانا للدفاع عن الحق والعدالة في كل ركن نذهب للمغرب مثلا لكي نحارب امامي صف الملك الحسن أو في صف البوليساريو أو على الضفين معا.

ولكن أي شرعية تلك التي تدفعنا الى التضحية بقوانا لمراجعة احتمال ان يحارب المصري مصريا آخر، بل وأن يدمر البترول والارواح والعتاد، وأن نفقد علاقات تاريخية، أظن لاختلاف بيننا جميعا أن لنا تحفظاتنا الكبرى على صدام حسين وعلى الافعال التي قام بها في ٢ أغسطس. لا أظن ان هناك من يوافق على شخصه ومنهجه ولا فعله. لكن العلاقات التاريخية مع شعب العراق من مئات السنين وكل جهادنا وحياتنا الماضية هي محاولة لم شمل هذه الشعوب هل حدث اي حساب لأثر هذا الموقف على علاقتنا مع شعب العراق. هذا اذا لم يدخل في الحساب ايضا تحطيم قوة عربية مهما كان المسيطر عليها الان لكنها في الحساب النهائي في أصول - الاصول بالمعنى الاقتصادي يعني - التي تحسب للقوة العربية.

طبعا لا يمكن ان نفصل هذا عن مسألة الديون والارتباطات التي سبقتها ولحققتها لكن كما اشرت في بداية الحديث الديون غير كافية للتفسير الكامل لهذا الموضوع.

تعليقا على نقطة أشار لها حسين عبد الرازق.. أود القول بأنني لا أعتقد ان مصر حينما اتخذت قرارها بإدانة العدوان العراقي على الكويت وابتلاعها هذه الدولة، وقرارها بإرسال قوات عسكرية الى الخليج كان يحركها في ذلك أمل في الغاء الديون لا اعتقد هذا فالواقع ان المطالبة بالغاء الدين العسكري كانت مطروحة قبل ذلك وكانت هناك محاولات وحلول ومقترحات بين أخذ ورد ولكن مما لاشك فيه ان البعد السياسي في الغاء الدين قد توافر في أزمة الخليج بسبب موقف مصر وادانتها للغزو العراقي للكويت.

وأنا أعتقد ان مسألة الغاء الدين قد تقرر في ضوء تداعي الاحداث وليس نتيجة لثمن تأخذه مصر عن موقفها في أزمة الخليج... مبدأ الغاء الديون العسكرية أو الغير عسكرية هو مبدأ بدأ يتسع من حيث القبول به بين الدائنين أنفسهم، وطبعا هذا الالغاء تم في حدود بسيطة بالنسبة لدول غير مصر. على ما أعتقد أن بريطانيا تنازلت عن بعض الديون المستحقة لها على بعض دول الكومنولث الفقيرة وايضا ألمانيا وفرنسا فعلت نفس الشيء.. الخ

الشيء الاخر الذي أود أن أؤكد في هذا الخصوص أن نتائج أزمة الخليج اقتصاديا على مصر تجعل أمريكا اول من يدرك ان مصر لن تستطيع دفع هذا الدين لأننا لو نستطيع حصر الخسائر التي تحملتها مصر من هذه الازمة فيما يتعلق بضياح التحريلات وعودة المصريين وازدياد البطالة وانخفاض دخل السياحة بنسبة ٤٠٪ وانخفاض نسبة رسوم المرور في قناة السويس.. الخ كل هذا يقطع بأن قدرتنا على الوفاء بمثل هذه الديون في المستقبل تكاد تكون مستحيلة. ومن هنا فان الالغاء هو امر كان سيأتي سواء في ضوء أزمة الخليج أو غيره.. وأعتقد ان اعفاء مصر من ديونها العسكرية وغير العسكرية هو الحل الذي سيفرض نفسه في المستقبل المهم أن تدرك قيادتنا السياسية في الفترة القادمة أنه لا حل الا هذا. وعلينا ان نلقى بثقل كبير جدا ونستخدم كل اوراق الضغط التي بين أيدينا سياسيا واقتصاديا وغير ذلك للوصول الى هذا الهدف.

د. رمزي زكي

• اجمالي ديون مصر عام

٨٩ وصل الى ٦٢ مليار دولار

• نسبة انخفاض الدين بعد

الاعفاءات ٢٣٪ وما زالت

ديونا ٤٩ مليار دولار.

• أزمة الديون نتيجة

مباشرة لسياسة الانفتاح.

كما ذكرت من قبل فإن الدين الخارجية هي ديون سياسية والديون العسكرية ديون سياسية من الدرجة الاولى، ومثلما تتم هذه الديون لاغراض ودوافع سياسية فانها يمكن ان تسقط جزئيا أو كلياً لدوافع سياسية.

بناء على ذلك فاعفاء مصر من جانب من ديونها للولايات المتحدة يمكن أن يكون مكافأة عن عمل تم أو يكون دفعه مقدمة لعمل يتوقع استمراره في المستقبل المهم هو طبيعة هذا العمل وهل يتناقض مع المصالح القومية لمصر والسيادة الوطنية.. أم لا..؟ من هذه الزاوية أرى أن الاعفاءات في هذا الترتيب يختلف عن الموقف في حالة إصرار صندوق النقد على قبول مصر شروط اقتصادية جائره.

ربما يكون هناك عنصر الضغط اشد في حالة الصندوق والولايات المتحدة ذاتها عن حالة الموقف في الخليج أعتقد ما حدث في الخليج ليس بالضرورة عملاً شريفاً من جانب الحكومة المصرية وإنما هو توافق مواقف وتوافق مصالح أيضاً بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية وبالتالي هو ليس عملاً انتهازياً، أنها أخذت هذا الموقف لتسقط أمريكا جزءاً من هذا الدين ولكنها اتخذت هذا الموقف لاعتبارات تقدرها وبالتالي جاء هذا متواكباً مع اتجاهات الحكومة الأمريكية.

لا أريد أن أضفي عليه صبغة عمل شريفاً أو عمل ضار مثلما سأكون مستعداً للحديث إذا كنا نتكلم عن إعادة جدولة الديون وما ترتبط بها من شروط أو المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. الموقف بكل بساطة أن هناك توافقاً في المصالح مع أمريكا هذا الموقف يقتضي من الطرف الأقوى «أمريكا» دعم الطرف الأضعف «مصر» التي تعرضت لمشاكل وخسائر كثيرة بالتالي هذا توقيت معقول ليس كعمل خير من جانب الولايات المتحدة ولكن لأن هذا في مصلحتها في النهاية أن تدعم هذا الطرف الذي توافقت مصالحها معه.

حول ماذا سيتم بعد ذلك؟ فهذا فعلاً في علم الغيب ربما أمريكا لها مخططاتها وتريد أن تشتري مصر بهذا الثمن الذي تدفعه الآن أو توهن ارادتها.. الخ لكن توازن القوى اين يكون؟ وأيضا المسألة لن تكون محصلة تفكير هادئ من الحكومة المصرية وموازنة مصالح، فالموقف الآن اكتسب أبعاداً يمكن أن تؤدي إلى التوريط في مواقف ما كانت الحكومة المصرية ترغب في الدخول فيها طالما أن لنا قوات هناك ومجرد أن تشتعل النيران فليس الوارد أن يقف من يكون هناك مهما كانت جنسيته أن يقف متفرجاً وبالتالي قد تفرض عليه الظروف أن يدخل في أشياء يحبها وقد لا يحبها، فانا لا أستطيع التكهّن بطبيعة المقابل المطلوب مستقبلاً من وجهة نظر الولايات المتحدة وايضا في النهاية أقول أن لاختلاف حول الحاجة إلى الاعفاء وهذا مطلب يجب أن يكون مطلباً عاماً لكافة الدول النامية، ولكن حتى الآن هي لا تستطيع أن تفرض هذا الطلب والاعفاء في كل الظروف لم يأت إلا لأسباب سياسية أو لاعتبارات اقتصادية تخشاها مثلاً البنوك أنها إذا أعلنت بعض الدول ائلاعها عن السداد فالخلاف ليس حول مبدأ الاعفاء أو الحاجة اليه وإنما هو كما أوضح السؤال حول الثمن الذي يدفع وهل هو معقول أو غير معقول؟ يتمشى مع السيادة الوطنية أولاً يتمشى

د. فوزي منصور

طبعاً موضوعنا هو مسألة الدين الخارجي وليس الخليج ولا الموقف منها. ومادامت المناقشة قد تطرقت إلى هذا الموضوع فانا أود أن أ طرح ملاحظة أو ملاحظتين حول بعض المداخلات التي قدمت.

أشك في أن الاعفاء من الديون لو كان سيتم كان سيحدث بصرف

النظر عن وجود أزمة من عدمه، أشك في هذا كثيراً مهما كان ادراك الولايات المتحدة للعبء المترتب على مصر، بل وحتى مهما كان ادراكها لعجز مصر من الناحية الاقتصادية على الوفاء بل أكثر من هذا حتى مهما بلغ ادراكها للتداعيات السياسية الداخلية التي يمكن أن تترتب على استمرار تحميلها بهذا الدين، ودليلي في هذا هو الموقف الثابت الدائم الذي لا يتزعزع الذي كانت تشهده الإدارة الأمريكية في الماضي والطبيعة الاستثنائية البحتة للأجراء الذي اتخذته ثم الطريقة شديدة التعقيد التي تقرر أن يتم بها الاعفاء.

وايضاً أشك أن السبب هو ادراك الولايات المتحدة للمصعربات الاقتصادية الكبرى التي يمر بها الاقتصاد المصري نتيجة لازمة الخليج.. إذا كان من الممكن تدارك هذا بالحلول الجزئية المختلفة التي جرت الولايات المتحدة أن تسعفنا بها عندما تخشى الانهيار الكامل. هي لا ترغب في انهيار كامل لكنها فيما أظن لا ترى بأساً من وجودنا المستمر على حافة الانهيار، لأن هذا هو السبيل الوحيد للحصول على البواقي الباقية مما تسعى للحصول عليه بعد أن حصلت على الكثير في الماضي وإنما الربط واضح جداً بين تقدمنا وفي يدنا كتابنا.. استطعنا أن نثبت لهم وقت الضائقة، أننا نقف بجوارهم بل وحتى بأكثر مما يريدون.. وهذا يتيح لنا التقدم بجرأة وصوت عالٍ للمطالبة بعمل هذه المشكلة يتواكب مع ذلك ادراك أمريكا أن الموقف أصبح بالغ الغرابة فبالرغم من كل ما قدمنا وما تعرض له وهو جسيم ويدركه العالم الخارجي وأمريكا بأكثر ما ندركه نحن بالداخل.

ولا تتقدم الولايات المتحدة بحركة أو لفظة لها دلالتها لتنفذنا ونحن في النزاع الأخير من الناحية الاقتصادية من هنا الارتباط بين الأمرين. بعد ذلك مرة أخرى لا أريد أن اسحب الموضوع إلى أزمة الخليج. وأريد أن أشير إلى أن صحيح أن الأزمة الاقتصادية السبب المباشر لها هو اجتياح القوات العراقية للكويت وما ترتب عليها من تداعيات لأشك في ذلك ولكن أقر أن جزءاً هاماً في تصاعد الأزمة الاقتصادية في مصر قبل ٢ أغسطس هو بالتحديد موقف دولة الكويت والامارات بالنسبة لموضوع أسعار البترول. وحسب تقدير أحد المسؤولين المصريين «أظن أنه وكيل أول وزارة البترول في حديث للتلفزيون» فإن مصر فقدت من هذا الانخفاض في الاسعار الذي كان العامل المؤثر فيه تحديد الكويت والامارات بدفعها لاسعار لبترول للهبوط المتعمد والمستمر في السنوات الأخيرة فقدت مصر ما لا يقل عن ٦ مليار من الدولارات

حسين عبد الرازق

اقترح ان نكتفي بهذا التدر من الحديث حول هذا المحور ونتنقل لمناقشة اثر هذه الاعفاءات على الاقتصاد المصري، وعلى المواطن المصري ايضاً بشكل مباشر لقد ربطنا طوال الفترة الماضية بين موضوع الديون وتأثيرها على التنمية أو تناقص نسب التقدم في التنمية والعجز في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، والعجز في الميزانية العامة وكذلك اثر هذا كله على المواطن الذي شعر في السنوات الأخيرة بشكل متصاعد بتفاقم البطالة، ارتفاع الاسعار، والتدهور المستمر في مستوى المعيشة وقد ربطت الناس مباشرة بين الاعفاءات وتحسن أوضاعها، وعندما أعلن الرئيس أن هذه الاعفاءات لن تنهى الأزمة ولن تحسن أحوال الناس كان بمثابة «دش بارد» على المواطنين وترك أثراً سيئاً. نريد هنا مناقشة ما تحقق بالفعل باعتبار أن هناك ١٤ مليار سيتم رفع اعبائهم.. هل سيكون لذلك أثر على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وعلى ومشاكل المواطنين بشكل خاص.

بما لاشك فيه اذا افترضنا أن ديون مصر سوف تنخفض بحوالى ١٤ مليار دولار. فان هذا أمر طيب لأن ذلك سيؤدي بالتالى الى شطب الاعباء المباشرة التى كانت تتحملها مصر لخدمة اعباء هذا الرقم. بعبارة أخرى ان مبالغ خدمة الدين فى الاعوام القادمة سوف تقل فى حدود مليار او مليار ونصف وهذا لاشك اضافة لموارد مصر من العملات الصعبة يدعم قدرة مصر على الاستيراد فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية الضرورية والمواد الوسيطة التى تلزم لدوران عجلات الانتاج وربما أيضا فى مجال التجهيزات والسلع الانتاجية. ولكن يصبح من الوهم أن نتفاءل وأن نقول أن الغاء هذا الجزء من الدين المصرى سوف ينعكس مباشرة على حياة رجل الشارع. بعبارة أخرى ليس من المتوقع أن تنخفض اسعار السلع او نفقات المعيشة وليس من المتوقع ان حجم البطالة ينخفض بشكل محسوس نتيجة لهذا الالفاء، وليس من المتوقع ان الضغط على سعر الصرف للجنية المصرى ينخفض فى الأيام القصيرة القادمة.

السبب فى هذا هو أن حجم العبء المتبقى الواجب دفعه للدين القائم مازال كبيراً، حسب احصاءات جداول المديونية العالمية التى ينشرها البنك الدولى فان حجم مايتوقع ان تدفعه مصر من خدمة ديونها فى شكل أقساط وفوائد فى العام القادم حوالى ٤ مليار دولار (ذلك قبل الاعفاءات). وهو بكافة المقاييس مبلغ فظيع بالمقاييس لحجم الدخل ومعدلات النمو...

نفترض ان بعد الاعفاء ينخفض الى ٣ مليار دولار سنوياً. هذا الرقم يجمع المقاييس - بالغ الارتفاع وسيمثل ضغطاً شديداً على قدرة مصر على الاستيراد وعلى الاسعار والتنمية بشكل عام. لكن هى بداية ربما تكون جيدة لو استخدمناها فى تعديل مسار التنمية وتوجهات جديدة لانطلاق مصر فى الفترة القادمة أنا من الذين يقولون أن حتى بافتراض أن العالم اسقط ديون مصر كلها فان ذلك ليس حلاً المهم فى الأمر هو البحث فى المناخ الذى انتج أزمة الديون.. هل سيظل هذا المناخ قائماً أم سوف يتم تعديله.. هذا هو بيت القصيد فى أزمة الديون.

ولاشك أن أزمة الدين فى مصر ووصولها الى هذا المستوى الحرج كانت نتاجاً للانفتاح الاقتصادى كانت نتاجاً للانفتحات الشديدة الذى حدث فى مجال التجارة الخارجية وفى مجال الافراط فى الاستدانة والاعتقاد بأن القوى الخارجية والتمويل الخارجى يمكن ان يكون بديلاً عن جهد الادخار المحلى، وأنه من الممكن تحقيق التنمية ورفع مستوى المعيشة بالاعتماد على التمويل الخارجى دون أن تظهر مشكلات فى الاجل الطويل.. الى غير ذلك من الامور.

ما أحرز منه فى الفترة القادمة هو الا يكون هذا الاعفاء ضغطاً على مصر للاستمرار فى قبول وصفة صندوق النقد الدولى وواضح الآن اننا مازلنا مستعمرين فى تنفيذ وصفة الصندوق واتصور أن وصفه الصندوق تهدف فى النهاية الى أحداث موجه انكماشية فى مصر بتعطيل التنمية من خلال تحجيم القطاع العام وتحجيم دور الدولة فى الاستثمار من خلال تقليل الانفاق العام من خلال التراجع عن التخطيط وترك الامر لآليات السوق.. الخ فى ظل اقتصاد يعانى من شحة فى الموارد وسوء فى استخدامها.

فى ضوء هذا فان اعفاء مصر من هذا القدر من الديون مع الاستمرار فى وصفه الصندوق لن ينتل مصر الى وضع أفضل عن ذى قبل فاذا استمرت مصر فى قبول وصفه الصندوق وبالتالي مزيد من

تخفيض قيمة الجنيه وتعميمه وماينجم عن ذلك من انفجار التضخم فى الداخل والاستمرار فى الليبرالية المفرطة فى قطاع التجارة الخارجية وماتخض عن هذا من عجز مستمر فى ميزان المدفوعات، وتقليل الانفاق العام ومايتخض عن هذا من تأثيرات على مستوى المعيشة وزيادة البطالة.. الخ وفتح مصر ابوابها للاستثمارات الاجنبية.. كل هذه مؤشرات اذا لم تنتبه لها فان الاعفاء لن يكون له أى تأثير على الاطلاق.

المهم فى الفترة القادمة لكى يكون الاعفاءات نتيجة هو ان تكون هناك وقفة موضوعية مع الانفتاح ومع السياسات التى طبقت فى هذه الفترة ومحاولة تبنى منهج جديد للتنمية.. نهج يبعد مصر عن الوقوع فى أزمة الديون مستقبلاً.

فى الاجل القصير ستظل الازمة قائمة فى جميع الحالات. لانالو حسبنا موارد مصر من العملات الصعبة فيما يتعلق بحصيله الصادرات والسياحة ورسوم المرور فى قناة السويس.. الخ وقارناها بحجم الاعباء المتوقعة لخدمة الدين المتبقى فى الفترة القادمة سنجد انها لا تكفى واذا استمرت مصر فى دفع اعباء ديونها الخارجية فى موعدها المستحق ربما يؤدي هذا الى أن تخصص مصر كل حصيله صادراتها للوفاء بخدمة الدين المتبقى وهذا أمر يتعارض مع امكانيات الاستمرار فى التنمية ورفع مستوى المعيشة وتخفيض نفقات الحياة فى مصر نحن محتاجون فى الفترة القادمة الى أمرين.

الاول هو كيف ندير المتبقى من أزمة الدين فى الاجل القصير وفى الاجل الطويل نحن ضد الوقوع فى أزمة دين أخرى بافتراض أن هناك وعياً كافياً بخطورة استمرار أزمة المديونية. فيما يتعلق بالاجل القصير طبعاً المشكلة هى كيف ننمى موارد محتر من العملات الصعبة وكيف نحسن استخدامها. بحيث نخفض من مشكلة السيولة التى تجبرنا دوماً على الاقتراض.

وأنا فى تصورى أن موارد مصر فى الفترة القادمة يمكن ان تكفيها لادارة الأزمة ولكن فى ضوء توجهات جديدة توجهات تتناول التوفيق بين موارد مصر وحسن استخدامها لأن العبرة ليست بحجم الموارد وإنما بحسن استخدامها قد يملك البلد موارد ضخمة ولكنه يسيئ استخدامها فيصل الى وضع سيئ وقد يملك البلد موارد أقل ولكنه ينمى ما من الاولويات وحسن استخدام يصل الى وضع أفضل وأنا فى تصورى أن مصر تملك من الموارد ما يمكنها فى الفترة القادمة من مواجهة أزمة الدين أو المتبقى من هذه الأزمة بعيداً عن الضغوط. ولكن إدارة هذه الأزمة مرتبط بتنفيذ مجموعة من السياسات فى الاجل القصير التى تؤدي الى رفع درجة السيولة الخارجية لمصر وحسن استخدامها. وفى هذا الصدد أشرت فى المصور إلى عدة سياسات فى الاجل القصير لو اتبعناها يمكن ادارة الأزمة بشكل يحفظ لمصر حرية اتخاذ قراراتها الاقتصادية. ولكن كل هذا وما ذكرته من مقترحات يتعارض مع ما هو مطروح حالياً بشأن استمرار التمسك بالانفتاح، والاستمرار فى المفاوضات مع صندوق النقد الدولى، قدماً فى تنفيذ ما يطلبه منا وأود فى هذا الخصوص ان أشير الى ان قبول وصفة الصندوق فى كافة دول العالم الثالث بما فيها مصر لم تؤد الى الخلاص من أزمة الدين بل جعلته مسألة هيكلية فى إقتصاديات هذه الدول. بعبارة أخرى لم يعد بإمكان هذه الدول أن تعيش وتستمر فى ضوء اوضاعها الحالية بلا استدانة نتيجة تنفيذ سياسات الصندوق.

هناك نقطة أخرى جديرة بالمناقشة فى هذه الندوة وهى قضية الأموال التى يملكها المصريون فى الخارج وهذا طبعاً موضوع اثير فى سياق أزمة الدين ونشر عنه الكثير من الدراسات والحقائق.



د. رمزي زكي

ومصر لا تشمل استثناء في هذا المجال يعنى كافة الدول المدينة وبالذات ذات المديونية الثقيله حدث فيها تهريب وهروب ضخّم للأموال في الخارج ولا يوجد طبعاً رقم محدد أو موثوق فيه حول طبيعة هذه الأموال التي هربت أو هربت للخارج وثمة فارق بين الاثنين طبعاً. لكن التقديرات تتراوح ما بين ٤٠ مليار و ١٢٠ مليار وهي في جميع الأحوال تساوى إن لم تكن أكثر من حجم ديون مصر الخارجية. السؤال هو في كيفية جذب هذه الأموال؟

وهل يمكن لمصر ان تجذب الأموال؟

الحقيقة أنا اجبت على هذا السؤال في دراسة اعدتها وقلت انه من الصعوبة بمكان جذب هذه الأموال، لأن جزءاً منها أموال هُربت بمعنى انها اموال تخلفت بطريق غير مشروع وخرجت من مصر واصحابها هربوا بها الى الخارج ولن يعودوا. ولكن ربما يكون بجانب هذه الأموال التي خرجت بشكل غير مشروع وتكونت بناء على أعمال يجرمها القانون، أموال أخرى تكونت بشكل مشروع في الخارج للمصريين. فلو استطاعت مصر ان تجذب هذه الأموال فربما يكون ذلك عاملاً في زيادة السيولة النقدية في الفترة القادمة، وبالتالي قدرتها على إدارة موقف المدفوعات الخارجية بشكل عام.

ما يحدث الآن من مواجهة لأزمة الدين هو محاولة إتباع سياسة إنكماشية. ولكن الانكماش في ظروف مصر أمر غير مقبول وبقايم الوضع.

لأن مع الانكماش تتفاقم مشكلات البطالة ومشكلات الاسكان والاحتياجات الأساسية للناس فضلاً عن هذا يحدث تضخم.. بحيث ان مصر أصبحت الآن تعرف ما يسمى بالتضخم الركودي.. وهو تزاوج الإنكماش مع ارتفاع الأسعار وهذه ظاهرة لم تكن نعرفها من قبل. ما أريد قوله ان الخروج من أزمة الدين في الأجل القصير سيتطلب سياسات جادة في مجال التجارة الخارجية وفي مجال تعبئة الموارد الممكنة والمتاحة وفي مجال دور الدولة في توجيه بوصلة السفينة.

بعبارة أخرى أنه لا يمكن إدارة أزمة الدين في ظل تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية. بالعكس في ظل الأزمات لابد من وجود إدارة قوية، وهذه الإدارة هي ما نقصد بها دور التخطيط ودور الدولة في الفترة القادمة.

في الأجل الطويل مصر لن تخرج من أزمة الدين. أو لا تقع فيها مستقبلاً إلا في ضوء تبني ما يسمى باستراتيجية الاعتماد على

النفس. ولا أقصد بها الانغلاق أو الاكتفاء الذاتي أو غير ذلك من تعبيرات غير صحيحة إنما أقصد بذلك ان تكون قوى التراكم المحلي في مصر هي الأساس في عملية التنمية في ضوء غطط للأولويات يوزع الموارد بطريقة معينة تؤدي الى تعديل تركيبة الناتج المحلي وبما يقلل من إعادنا على الخارج. ويأتى في قمة هذا موضوع الغذاء لأن الغذاء والديون لهما علاقة قوية جداً، وهذا ربما يكون هو السلاح الذي يستخدمه رأس المال- الحالي في العالم للضغط على الدول المدينة.

أزمة الدين في مصر ليست الأزمة الأولى في تاريخنا بل هي تقريباً ثاني أكبر أزمة تحدث في غضون مائة سنة لأن مصر اعلن افلاسها ايام الخديو اسماعيل سنة ١٨٧٦ وأول اتصال لنا مع صندوق النقد الدولي وتعثرنا كان سنة ١٩٧٦ اي بعد مائة سنة.

والأزمة بهذا المعنى تحكمها آليات وقوانين لابد من معرفتها.. توجد قوانين فنية تحكم هذه الأزمة ولابد من إدراكها لكن ما هو حادث حالياً هو أننا أقرب الى ان نعايش مع الديون ونتكيف مع أزماتها دون التنبيه الى أخطارها وفعلاً الوقت قد حان لاعادة النظر في كل هذا.

ويرتبط الامر في الفترة القادمة بمشاركة الناس في صنع القرار الإقتصادي وبالديمقراطية ووجود ما يمكن أن يسمى بميثاق للتحرير الإقتصادي وبناء مصر في الفترة القادمة. ما أريد قوله أنه من الخطورة بمكان أن نترك أزمة الدين لكي يتم حلها تكنوقراطياً.. المسألة الآن لم تعد بهذا الشكل دخل فيها اليوم الأبعاد السياسية والاجتماعية وغيرها التي للأسف للاقتصاديين المحترفين لا يأخذون بالآ لها.

د. ابراهيم العيسوي

انا مرافق تماماً على التقييم الذي قدمه د. رمزي وأريد التأكيد على معنى أو إثنتين واستخراج بعض المضامين السياسية من الموقف الحالي.

اشبه ما حدث من الغاء لجانب من الديون انه اقرب الى ابعاد سكين الدين الخارجي قليلاً عن رقبة الاقتصاد المصري.. وليس سقطت السكين أو اختفاء حامله.

وبالتالي يظل الخطر ماثلاً وقريباً ومن هنا يجب عدم المبالغة في

د. ابراهيم العيسوي

• بيانات الديون سرية على

المصريين!

• لم نكتشف شروط الديون

العسكرية الا بعد عشر

سنوات من التوقيع عليها

• اخفاء شروط القروض

يفتح الباب للفساد والتربح.

الأثار المباشرة أو حتى غير المباشرة لما جرى، خاصة وأن نصف الدين الذى تقرر إلغاؤه كان ديناً فى حكم المائغى هو الدين العربى التى كانت فعلاً مجمدة ولا تدفع مصر عنها أية أعباء وبالتالي الأثر المباشر ليس بهذه الضخامة.

النقطة الثانية أن الغاء جانب من الديون الخارجية لمصر أو حتى الغاء كل هذه الديون ليس ضماناً لتحسن الأوضاع الاقتصادية أو الانطلاق على طريق التنمية. ولا بديل فى هذا الشأن عن اصلاح شامل للسياسات الاقتصادية وتوجهات جديدة للتنمية بالاسلوب الذى ذكره د. رمزى. واعتقد ان غاية ما يمكن ان يقدمه الطرف الحالى هو اعطاء فرصة قد تستغل وقد لا تستغل.. اعطاء فرصة لبداية جديدة أفضل على طريق التنمية ومراجعة السياسات الاقتصادية والائتمانية بوجه عام. ولكن اغتنام هذه الفرصة يظل رهناً بتوافر إرادة سياسية للإصلاح. فما لم تتوافر هذه الإرادة السياسية للإصلاح فإن مشكلة الديون يمكن ان تعود الى التفاقم من جديد. وفى تقديرى ان احتمالات حدوث تغيير حقيقى فى اسلوب الإصلاح الاقتصادى او فى سياسات التنمية بوجه عام من جانب السلطة القائمة فى مصر هى احتمالات ضعيفة للغاية. وهذا التقدير قائم على عدة أشياء منها جو الاسترخاء الذى يمكن ان يترتب على ابعاد سكين الدين كما ذكرت. منها تدفق المعونات العربية والأجنبية كرد فعل لأزمة الخليج فى الوقت الحاضر. منها جو الوفاق الجديد مع الولايات المتحدة وما يترتب عليه من تسهيل مهمة مصر مع المؤسسات الدولية سواء فى إعادة جدولة الديون أو فى اعطائها قروضا جديدة ومن ثم استمرار مصر فى دوامة القروض وتوريطها فى مأزق جديد.

فهذا كله وارد ويمكن أن يغرى الحكومة القائمة أو المتوقعة بعد الانتخابات فى الاستمرار فى نفس الطريق. بل والعودة إلى فخ الديون مرة أخرى. لهذا أقول ان المشكلة ليست فى اسقاط أو عدم اسقاط الديون، وان كان وضع هدف اسقاط الديون يجب ان يكون فعلاً فى مقدمة الأحداث التى تسعى اليها الدول النامية لاختلاف على ذلك.. لكن أقول ان المشكلة ليست فى اسقاط أو عدم اسقاط الديون ولكنها فى اسقاط سياسات اقتصادية وتنموية لم ينتج عنها سوى تفاقم مشكلات البطالة والتضخم والديون وتكريس تبعية مصر وزيادة ادماجها فى القطاع الرأسمالى العالمى. فالمشكلة ليست اقتصادية فنية بقدر ما هى مشكلة سياسية أى بعبارة اوضح إبعاد القوى الحاكمة التى تعمل على استمرار هذه السياسات الخاطئة فى الإصلاح الاقتصادى، وتكرس سياسات التنموية التابعة وتصبح المهمة التى تمكنا من الخروج من أزمة الديون والخروج من أزمة التخلف والتبعية هى حلول قوى إجتماعية جديدة فى السلطة ذات توجهات شعبية فى الإصلاح الاقتصادى واستقلالية التنمية وهذه بالطبع مسألة صراع. اجتماعى وسياسى فى اعتقادى أنه لم ينضج للأسف بدرجة كافية فى مصر حتى الآن وإلا ما كان هذا هو حالنا.

وقد ألجئنا فى التجمع دراسة تفصيلية عن مشكلة الديون وانتهينا فيها الى عدد من الاقتراحات ولكن كلها تنبع من وضع أزمة الديون فى سياق أزمة توقف التنمية فى مصر وان لاجل منفضل لأزمة الديون عن الخروج من مأزق التنمية الذى نعيشه. بعض هذه الحلول يتوقف على الادارة المصرية وحلول أخرى تتوقف على اطراف خارجية مثلاً من الحلول ذات الطابع الجماعى وتحتاج الى تضافر بين مصر ودول عديدة أخرى تعاني من مشكلة الديون هى مطلب اسقاط الديون أو جانب كبير منها وتسيط الباقي على فترات طويلة وهذا أيضاً لايجب التعميل عليه فى الأجل القريب. من ناحية الموقف المصرى نحن طالبنا

باسقاط الديون العسكرية كافة واعتبرنا ان هذا اجراء سياسى فى المقام الأول. بالإضافة الى ذلك طالبنا بوقف استنزاف الموارد من خلال خدمة الدين اقترحنا حداً أقصى على نسبة خدمة الدين الى الصادرات لايزيد عنه وهو ١٥٪ كذلك ذكرنا انه إذا كانت هناك رغبة فى الخروج من أزمة المديونية يجب استهداف وقف الاستدانة الخارجية على القروض والتخفف من أعبائها. وكل هذا مربوط بتغيير فى التوجه العام للتنمية والسياسة المالية والنقدية فى اتجاه الأخذ ببرنامج التقشف فى الانفاق العام والخاص.. التقشف العادل الذى لايتبع عبء على الفقراء وإنما يتحمله القادرون فى مصر ويكون الغرض منه فى النهاية هو رفع معدل الادخار المحلى، بحيث يغنينا عن الالتجاء الى الموارد الخارجية فى التنمية أو تقلل من اعتمادنا عليها. التغيير الذى اشرت اليه إعادة توزيع الدخل فى مصر لصالح الفقراء ولصالح التنمية بمعنى تحصيل الضرائب من الاغنياء واستخدامها فى مشروعات لاشباع الاحتياجات الاساسية أو التنمية بشكل عام. وجدنا أيضاً ان هناك حاجة الى وقدر كبير من الانضباط فى ادارة الاقتصاد المصرى ورفع الكفاءة فى الاقتصاد نفسه. وكما ذكر د. رمزى إن هذا غير متصور مع الاتجاهات الحالية لتقليل دور الدولة ودور القطاع العام فى الاقتصاد المصرى.

الموقف الذى نحن بصدده ونوع السياسات التى نطالب بها تقتضى دوراً اكبر من جانب الدولة. ولكنه فى نفس الوقت ونصر على ذلك ان يكون إدارة أكفأ حتى لا تسبب فى إضاعة موارد الدولة.

وأخيراً نؤكد على النقطة التى أثرنها فى بداية الحديث عن العلاقة بين كافة مشاكلنا الاقتصادية والعقبات التى نقابلها والتنمية وقضية الديمقراطية والمشاركة السياسية باعتبارها وسيلة لحشد الطاقات للوقوف وراء برنامج للإصلاح من هذا النوع واسلوب للتعبئة نحن فى ميسس الحاجة إليه.

د. فوزى منصور

أبدأ بإعلان موافقتى على ما ذكره د. زكى ابراهيم. واعتقد ان احاطتهما بالموضوع شاملة. ولكن مايشغلنى هو رد فعل المواطن فى الظروف التى نغرقها جميعاً وفى ضوء ما يحدث مع الخارج ثم الدعايات المتواصلة التى تصب فى اذهان القراء أخشى انها ستؤدى الى ضعف الاستجابة الى هذه الاقتراحات. ولذلك أتصور أنه من اللازم بيان البدائل المختلفة التى يمكن ان ترد للقارئ العادى نتيجة لما يقرأ أو يسمع سواء فى الخارج أو الداخل.

وأريد التركيز على نقطة معينة تحدث فيها د. ابراهيم العيسوى وسأحاول أن أضعها بشكل أقوى. ان المشكلة فى نهاية الأمر هى مشكلة سياسية بالدرجة الأولى وليست مشكلة اقتصادية. فعلى سبيل المثال هناك احتمال جذب رؤوس الأموال من الخارج، خصوصاً إذا كانت تصل الى ١٢٠ مليار دولار يمكن فى ظل شروط تنمية معينة. النظام الحالى ينادى بأنه يسعى الى اجتذابها ويقدم كل الاغراءات لها بما فى ذلك أخيراً قانون سرية الحسابات المصرفية ثم الحسابات السرية. ماذا يريدون اكثر من ذلك؟ هذا معناه لكل من هرب وكل من سيهرب له حق الاستفادة فى الداخل. ومع ذلك أنا لا أتوقع ورود هذه المليارات من الخارج

لماذا؟

لأنه فى الواقع لايمكننى أبداً أن أتجه الى الاعتداد بعامل الربح واطلاقه وابعاد يد الدولة عن التدخل فى المسائل الاقتصادية وترك الحرية للمشروع الخاص وخصخصة القطاع العام لكى يأتى رأس المال وتحدث المعجزات المنتظرة.



د. فوزى منصور

وكوريا الجنوبية وهنا لابد ان ندرك عددا من المسائل ان هذه البلاد استطاعت فعلاً أن تطور نفسها وتصل الى قدر معقول بل وترفع مستوى معيشة أقسام من الناس وأسباب عديدة تجمعت فيما بعد، أولاً ان النظام العالمى ارتأى أن يسمح لها بذلك لظروف موضوعية معينة خاصة بكل بلد. يمكن ذكرها تفصيلاً لكن المجال لا يتسع للدخول فيها سواء سنغفورة أو تايوان أو كوريا الجنوبية أو هونج كونج. لها أوضاع خاصة جداً ودور معين فى إطار النظام الإقتصادى العالمى يسمح لها بهذا الهامش للحركة.

ثانياً ان السيطرة على إقتصادها الى حد كبير هى الشركات المتعددة الجنسية التى يمكن أن تكون قد ساعدت على التطوير الصناعى لكن فى حدود معينة وبعد هذه الحدود يأتى الإصطدام، وقد بدأ منذ فترة طويلة وأية ذلك هى مظاهر القهر التى تمارس عندما تصل اقتصاديات هذه البلدان الى حجم معين مثل كوريا الجنوبية التى تحاول منذ ١٥ سنة وبشكل مستمر التخلص من الحكم الدكتاتورى وفى ظل قهر الطبقات المنتجة للطبقات العاملة بوجه خاص، وفى كل الأحوال هذا الوضع انما كنت أتمنى لو نستطيع ان نحققه فى مصر لأنه أفضل من الوضع القائم بصراحة. لو كان الخيار بينه وبين الوضع القائم كنت اختاره وأفضله على الوضع الحالى.

الاشكاليه أنه بحكم المنطق وارتباطات مصر ودورها فى المنطقة ووزنها.. الخ. من المستحيل أن يسمح لها النظام الرأسمالى العالمى بهذا القدر من التطور الذى يمكن ان يتحول إلى تطور مستقل. الطريق مسدود علينا من الخارج.. ولا يبقى إلا البديل الآخر الذى تحدث عنه د. رمزي، د. ابراهيم. لكن دون ذلك أيضاً صعوبات كثيرة ليس علينا فقط ان ندركها، وانما أن نواجهها وتعرف كيف يمكن العمل وتنمية القوى المختلفة للتغلب عليها. وأظن بدون هذا سيتعذر لنا ان نستمر.. نخرج من أزمة بعملية اسعاف لكى نقع فى أزمة أكثر تعمقاً وهكذا بدون خروج مهما كان مقدار الاعفاءات التى سنحصل عليها.

لأن الرأسمالية نفسها والتطور الرأسمالى يتطلب أوضاعاً سياسية معينة. ومن المستحيل ان يحدث إلا إذا توافرت. وهذه الأوضاع معروفة ومدرسة لكل من يجاوز النظرة الضيقة الفنيه لآليات السوق. لكل من يعرف ان الرأسمالية تتطلب سيادة القانون وليس أبداً سيادة الحاكم.. أو حرية صاحب القرار أن يتخذ من القرارات ما يشاء بغض النظر عن طبيعة الأوضاع الموجودة.

وسيادة القانون لاتعنى مجرد الالتزام الحرفى بالقوانين المرسومة وانما تعنى استقرار الأوضاع والمراكز القانونية لأنه من الممكن للحاكم أن يصدر كل ثلاثة ايام قانوناً يناقض القانون السابق له ويقول أنا القانون ولكن إذا كان القانون هذا يهدم استقرار الأوضاع فمن المستحيل أن نجد تطوراً رأسمالياً سليماً.

يرتبط بسلامة القانون أيضاً سلامة العملية التشريعية كجزء اساسى من التطور الرأسمالى. ويرتبط بتطور العملية التشريعية سلامة المجالس النيابية أو الممثلة التى تقوم بالعملية التشريعية، وسيادتها على هذه العملية، وبسط رقابتها الجديدة على الجهاز الحكومى فى كل ناحية من النواحي. بدون هذا لا يمكن ان يحدث تطور رأسمالى سليم.

ولذلك أنا أذهب الى انه حتى لو التزمنا بوصفات صندوق النقد الدولى.. فلن يزدى ذلك الى أى من النتائج المرغوبة، ولا الى اقبال الرأسمالية واطن ان هذه المسائل أصبحت مدركة لدى أوساط رجال الأعمال. من يحسن الاستماع الى ما يتردد الآن لدى جمعيات رجال الأعمال وهى اقوى بكثير من أى جمعيات أو تجمعات أخرى ممثلة للقوى الاجتماعية المختلفة يجد هذه التهمة تتردد بشكل دائم.

العبرة ليست فقط بأطلاق الأسواق، وحرية التصدير والإستيراد.. الخ انما العبرة بالاطار السياسى الذى تتم من داخله هذه العمليات. إذا التطور فى اتجاه الرأسمالية لا يمكن ان يتم فى ظل الأوضاع السياسية الراهنة وانما يتطلب فعلاً كل الشروط اللازمة لسيادة واستقرار حكم القانون، وان يكون للقوى الاجتماعية المختلفة حرية اختيار الطريق الذى تريد. ولا بد وأن نسجل تحفظاً معيناً.. هل من الممكن أن تؤدى هذه التغلب على المشاكل الاقتصادية لمصر ومنها منع الوقوع فى مصيدة الدين الذى ستقع فيه حتماً لو استمرت الأوضاع الحالية على ما هى عليه؟

اعتقد ان الاجابة هنا يجب ان يكون فيها شيء من الممايزة لانها قطعاً ستكون أفضل من الوضع.. القائم، قطعاً لأنه حيث توجد رقابة المجالس الشعبية حيث توجد حرية تغير شكل السلطة. حيث توجد حرية الرأى والاجتماع والتجسهر والنقابات.. الخ اعتقد ان مظاهر التخلف والفساد والتسيب الظاهرة الآن والتى استطيع ان ارد اليها بشكل مباشر الأوضاع الاقتصادية والمتعثرة حالياً ستكون أضيق نطاقاً مما هى عليه. لكن على المدى الطويل لا يمكن أن تؤدى الى الحل الذى يضمن العمالة الكاملة والوفاء بالحد الأدنى من الاحتياجات الشعبية، والارتفاع فى مستوى المعيشة لأسباب ولا بد وان تكون على علم بها وتطرح لكى يناقشها الناس. اسباب أيضاً سياسية ولكنها هذه المرة ليست متصلة بالأوضاع السياسية الداخلية وانما متصلة بطبيعة النظام العالمى وخصوصاً بعد التطورات فى السنوات الخمس الأخيرة وما يمكن ان يرتضيه لنا وما لا يمكن ان يرتضيه لنا.

مثلاً سنجد القارىء العادى- وهذه هى الحجة التى تتردد على السنة المنادين باطلاق حرية السوق والبيع والشراء والاستيراد والتصدير.. الخ. تضرب الامثلة بسنغا فورة وهونج كونج و تايوان

ربما يكون من المفيد قبل ان تنتهى هذه الندوة ان نشير الى احد الحلول الخطيرة المطروحة الآن لأزمة الديون الخارجية المستحقة على دول العالم الثالث ومن بينها مصر. وهو الحل الذى تفتقت عنه قريحة الرأسمالية العالمية مؤخراً تحت ما يسمى بتحويل الدين إلى أصل إنتاجي. وفحوى هذا الحل هو ان الدائنين الآن مستعدون لكي يتنازلوا عن ديونهم من خلال بيعها في السوق الثانوي - أي سوق الديون العالمي - والبحث عن مستثمرين يشترون هذه الديون ويأتون الى بلد المدين ويحولوا هذه الديون الى نقدية حاضرة تمكنهم من الدخول في شراء مؤسسات قائمة ومن بينها بالطبع بل وفي المكان الأول مؤسسات وشركات القطاع العام. وهذا الحل يروج له الآن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبالفعل قبلت بعض الدول هذا الحل مثل شيلي والارجنتين وتركيا وبنجلاديش. فقامت الحكومة بالسماح للدائنين بامتلاك بعض مشروعات القطاع العام. والذين يروجون لهذا الحل يقولون التالي انه حينما تقبل الدولة تحويل الدين الى أصل إنتاجي يملكه الأجانب فإن هذا سيؤدي الى استئطاف جانب من الديون وبالتالي استئطاف جانب مما تدفعه الدولة كفوائد وأقساط، وفي هذا تخفيف لعبء المديونية من جانب وتقليل للعجز في ميزان المدفوعات من ناحية أخرى. وان هذا يشجع رأس المال الأجنبي على التدرج. هذا الاقتراح طبعاً يرتبط بتنفيذه بالهجوم على القطاع العام وانه

سبب المشكلات الاقتصادية وسبب أزمة الدين وأنه لا بأس من أن تقبل الدولة مثل هذا الحل للأزمة. وطبعاً هذا الحل أطلق عليه أخطر مراحل المديونية الخارجية لأنه إذا ما قبلت الدولة مبدأ تحويل الدين الى أصل إنتاجي فهذا معناه بشكل مباشر هو اننا نحول الدين ذات الطابع المالي الى ديون مؤبدة. فالدين الذي تتعاقد عليه الدولة ينتهي في أجل معين بدفع آخر قسط. اما اذا جاء الدائن وتملك أصلاً إنتاجياً حول دينه الى دين مؤبد طالما أن المشروع الأخير ظل قائماً ويعمل. وفي هذه الحالة ستجد عبء الدين الذي كان يظهر في شكل تحويلات فوائد واقساط سوف يستبدل بشكل تحويلات أرباح، ودخول رأس المال الأجنبي وهذا يؤدي بالضبط الى نفس الأثر السلبي الذي كانت تحدثه الديون على ميزان المدفوعات.

ولهذا ليس من قبيل المصادفة أن الدول ذات الاستثمارات الأجنبية العالية يوجد عجز ضخم في حسابها الجاري. هي يمكن تحقيق فائض الميزان التجاري أي ان الصادرات تزيد عن الواردات ولكن الحساب الجاري يحدث فيه عجز لأن هذا الفائض الذي يتحقق في الميزان التجاري يخرج مرة أخرى عبر الحساب الجاري في شكل تحويلات للخارج.

ثانياً: ان القبول بمبدأ تحويل الدين الى أصل إنتاجي يؤدي الى تصاعد نصيب الأجانب من الدخل المحلي. ان هذا الأجنبي الذي سيأتي ليمتلك مشروعات سيحول دخله الى الخارج الى بلده الأم. ناهيك عما يؤدي اليه هذا الاقتراح من سيطرة الأجانب على مقدرات شئون الاقتصاد القومي ولهذا يجب على مصر في الفترة القادمة أن ترفض بكافة الطرق. على كافة القوى السياسية والديمقراطية في مصر أن تتصدى لهذا الشكل الخبيث من اشكال حلول الدين التي وضعت لحماية الدائن اساساً وليس لحماية أو للدفاع عن مصالح البلد المدين.

ملاحظات على هامش الندوة

د. فوزي منصور

في ختام الندوة أود في كلمة أخيرة، أن أربط بين موضوع نشأة ديون مصر ومحاولة تصنيفها، وبين الأحداث الأخيرة التي يمر بها وطننا العربي:

أولاً: إن هذه الديون لم تنشأ فقط لأن قوى الانفتاح والتسيب والفساد قد طغت إلى السطح مع تولى السادات للسلطة، ولكن أيضاً لأن ضغوط الدول الخليجية على السلطة المصرية وعلى المجتمع المصري في فترة السبعينات وما بعدها كانت تعزز هذه السياسات، كما كانت تقوى وتساند الضغوط التي تمارسها المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي على مصر.

ونحن جميعاً نعرف أن حكومات هذه الدول الخليجية وصناديق الإقراض والتنمية التابعة لها كانت تشترط في أن تتفق مصر مع هذه المؤسسات الدولية (يعني أن تخضع لطلباتها وشروطها) قبل أن تسمح لها بأي قرض، كما أن تلك الصناديق كانت تتبع ذات الإجراءات والشروط التي يسير عليها صندوق النقد والبنك الدولي (دراسات الجدوى التي يشترط أن يقوم بها خبراء، الموافقة على أنواع معينة من النشاط وحجب التمويل عن النشاطات المنتجة التي تساهم في إقامة اقتصاد قومي متكامل... الخ)

د. فوزي منصور

• ضرورات الأمن القومي

• تم تعد حجة كافية لاختفاء

• حجم الديون العسكرية

• وتقويض رئيس الجمهورية

في شأنها.

• ديون الدول الخليجية

• كانت مرفطة بشروط

اقتصادية ترتبط بصندوق

النقد الدولي.

• مشاكل مصر السياسية

• وليست اقتصادية



ثانياً: وقد كان ذلك كله امراً طبيعياً لأن السلطة السياسية والقوى الاجتماعية السائدة في المجتمعات الخليجية كانت كلها هي أيضاً تقارن أساليب الانفتاح المطلق والتسيب والنسب المالي على كل مستويات أجهزة الدولة والعمولات عن الصفقات الحكومية ومختلف أنواع النشاط الطفيلي الأخرى. وستبقى التوجهات. في هذه المجتمعات قبل غزو الكويت سائدة فيها لو قدر للقوى المسيطرة عليها الخروج سليمة في المعركة الحالية، لأن هذه التوجهات مرتبطة أشد الارتباط بطبيعة الدخول الريعية (لا الدخول الانتاجية) التي كانت تعيش عليها هذه المجتمعات، وستظل تعيش عليها طالما بقيت العزلة المصطنعة عن هموم ومشاكل الوطن العربي الأكبر مفروضة عليها من حكامها ومن القوى الأجنبية المساندة لهم.

ثالثاً: أن مصر عندما تدخل المعركة إلى جانب ملوك وأمراء ومشايخ النفط لا تدخلها دفاعاً عن الشرعية الدولية (ولا فأين تسيير الجيوش أو حتى مجرد طرد السفير الإسرائيلي في مصر دفاعاً عن شرعية الشعب الفلسطيني في مجرد الوجود، وأين الحسم والعزم والاصرار القاطع البات الصارم في مواجهتها مختلف أنواع العدوان الإسرائيلي والأمريكي الأخرى على حقوق السيادة وعلى الشعوب العربية الأخرى؟) وإنما نحن في المعركة موضوعياً وفي التحليل الأخير - دفاعاً عن شرعية سيادة النمط الريعي في البلدان الخليجية، بكل ما يترتب عليه من فساد وإفساد وفي تفرقة عنصرية حتى داخل الشعب العربي الواحد (انظر حالة الكويتيين الذي «بدون» جنسية والمحرّمين من حق المواطنة داخل الكويت نفسها، وهي حالة تتكرر في المجتمعات الأخرى) ومن إهدار للثروات النفطية الطائلة بعيداً عن كل ما يخدم المصالح القومية العربية.

ودخلنا المعركة في هذا الجانب يستخدم ببراعة فائقة من جانب أميركا لإضفاء المشروعية على تواجدها العسكري المكثف الذي كانت

تسعى إليه من سنوات طويلة في منطقة الخليج وعلى محاولاتها الدؤوبة منذ انتهاء الحرب بين العراق وإيران لتصفية العراق بلا صدام حسين وحده) كثرة عربية فعالة على المسرحين العسكري والبعثي. وأبعاً: في ضوء ذلك كله يمكن النظر في احتمالات عودة أزمة الديون إلى حداثتها السابقة حتى ولو تم التنازل الآن عن جزء كبير منها. إن شرط «عودة الشرعية» الذي يصر عليه الحلف الأمريكي السعودي المصري يعني بكل بساطة عودة الأوضاع كما كانت قبل الغزو (وحتى ولو أدخلت عليها بعض الترتوش الجمالية التي يصر عليها الأمريكان وبمعارضها ولا الأمر). وستصبح القوى الحاكمة العائدة، هي وغيرها من القوى الحاكمة في البلدان الخليجية الأخرى أكثر ارقاء في أحضان الأمريكان وتنقيذاً لسياساتهم السرية والمعلنة حتى فيما يتعلق بموضوعنا الحالي، ستبقى توجهاتهم الاقتصادية الخاصة بالانفتاح وكيفية استخدام الثروات النفطية، الخ. قائمة وستزداد ضغوطهم، بل إنها تقارن من الآن، لكي تتطابق السياسات والأوضاع الاقتصادية في مصر مع الأوضاع السائدة في بلدان الخليج، بحجة تحويل مصر إلى كعبة للاستثمارات العربية، بشروط هذه الاستثمارات طبعاً، فلنأخذ الآن الطرف الأقوى، رغم كل ما فعلناه من حشد للجيوش وتعبئة لوسائل الإعلام باختصار، مع بقاء سياسات الانفتاح وسيادة السوق وسيطرة المؤسسات الدولية وما يصاحب ذلك كله من تسيب وفشو للنشاطات الطفيلية، ستبقى ساقية الديون الخارجية دائرة، بل وستزداد سرعة دوراتها: تأخذ القروض و «المعونات الأجنبية» من العرب وغير العرب التي لا تعرف أبداً شروطها الاقتصادية والسياسية الحقيقية، ولا يحصى أحد أبداً نتائجها البعيدة المدى، لكي تصب في بحار الأموال المهربة إلى الخارج ألا نرى هنا تناقضاً ما بين الدفاع المستميت عن «شرعية» النظم الخليجية. وبين العمل على أن تتحول مصر إلى سياسات الاستقلال الاقتصادي المعتمد على الذات والمتمحور حولها؟

بعد ١٤ عامًا إعادة محاكمة ١٧٦ مواطنًا بتهمة معارضة الشواكر!

في مساء ١٧ يناير ١٩٧٧ التقى الدكتور «عبد المنعم القيسوني» نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ورئيس ماسمي بـ «المجموعة الاقتصادية» ببيانه أمام مجلس الشعب عن الوضع الاقتصادي للدولة، وتلاه وزير التخطيط ببيان عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٧، ثم وزير المالية ببيان عن مشروع الموازنة العامة للدولة عن السنة المالية ١٩٧٧، وتحدثوا طويلا عن المشكلة الاقتصادية، وضرورة اتخاذ «إجراءات حاسمة» وسجلت مضابط مجلس الشعب حديث الوزراء الثلاثة في ٨٤ صفحة كاملة.

حسنى مبارك



وسط هذا السيل من الكلمات والارقام جاء الحديث عن الاجراءات الحاسمة والضرورية التي تستهدف تقليل عجز الميزانية، وخفض العجز مع العالم الخارجى، وامتصاص النقود من ايدي الافراد كبحا لجماع التضخم وارتفاع الاسعار وكان لهذه الاجراءات سمات ثلاث رئيسية.

١- بحجة مواجهة العجز الداخلى والخارجى وارتفاع الاسعار، اتخذت الحكومة عدة اجراءات لرفع الاسعار... بزيادة مباشرة فى اسعار بعض السلع مثل السجائر والبنزين والجاز والسكر. والغاء الدعم بما يوفر للدولة (٢٧٧) مليون جنية ويؤدى لرفع اسعار مجموعة اخرى من السلع منها الدقيق الفاخر والذرة والسمسم والحلاوة الطحينية والفاصوليا واللحوم المذبوحة والشاي الارز وصولا الى المنسوجات والملبوسات وزيادة رسوم الدمغة وزيادة الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج والاستهلاك بما يؤدى لارتفاع اسعار الشالاجات والغسالات والتعليقزيون الملون والنسيج المستورد. وزيادة ضريبة السيارات واستخدام الاسعار التشجيعية للعملة والتي يزيد فيها سعر الدولار من ٤٠ قرشا الى ٧٠ قرشا يدفعها المستورد، وينقل عبثها بالتالى على المستهلك.

كان مجمل هذه الاجراءات تحمل المواطنين عينا بقرب من ٥٠٠ مليون جنية تدفع مباشرة او بطريقة غير مباشرة ويتم عن طريقها سحب حوالى ١١٠٠ مليون جنية من الافراد والاسواق أى نحو ٢٠٪ من قيمة الدخل القرمى المتوقع عن نفس العام.

* ولم تكن قسوة القرارات فى اثرها المادى

المباشر فحسب، ولكن ايضا فى مفاجاتها للمواطن الذى كان ينتظر انقراج ازمته الاقتصادية فمئذ حرب اكتوبر ٧٣ وبدء انتهاج سياسة الانفتاح وخلال معركة انتخابات مجلس الشعب، دأبت حكومة ممدوح سالم وقادة حزبه والصحف الرسمية الخاضعة له، على تأكيد ان الرخاء قادم بعد اشهر بل وأيام، وترسم له عالماورد يا جميلا، أصبح على وشك التحقيق وارتفعت نفمة الخداع للمواطنين خلال شهر يناير ١٩٧٧، وتكفى قراءة خاطفة لصحف يناير ١٩٧٧ لنعرف هول المفاجأة التى عاشها الناس صباح يوم ١٨ يناير.

كان عنوان الاهرام فى أول يناير «ممدوح سالم» تثبيت اسعار جميع السلع فى عام ١٩٧٧...

وفى ٢ يناير «.. الرئيس يبحث مع القيادات السياسية توفير الغذاء والكساء للجماهير تثبيت اسعار السلع الحيوية عام ٧٧»

وفى ٣ يناير تعلن الجمهورية .. «لن ترتفع اسعار السلع الاساسية» وتتوالى هذه الاخبار الكاذبة حتى يوم ١٦ يناير ٧٧ .. فتعلن الاخبار... «اجتماع هام للهيئة البرلمانية لحزب مصر لدراسة تثبيت اسعار عدد من السلع الضرورية».

وهكذا تمضى حملة الخداع الرسمية الى ان يصدم الشعب المصرى بقرارات ١٧ يناير ١٩٧٧

* وكانت السمة الثالثة لهذه القرارات هى عدم ديمقراطيتها فقد فوجئ مجلس الشعب بأن تنفيذا قد بدأ فعلا فى اللحظة التى كان الوزراء يلقون بياناتهم أمام المجلس. وأعلن عدد من الوزراء ان هذه القرارات لم تعرض على مجلس الوزراء تفصيلا، وانهم فوجئوا مثلهم مثل غيرهم حتى الهيئة البرلمانية للحزب الحاكم والتى ناقشت سياسة الحكومة فى اجتماع خاص يوم ١٦ يناير ٧٧ وايدتها عادت بعد ذلك لتعلن ان قرارات رفع الاسعار لم تعرض فى هذا الاجتماع، والذى سبق تنفيذها بأربع وعشرين ساعة.

امسك شيوخى!

هكذا هيأت الحكومة المسرح لانعقاد الشعب فى ١٨ ١٩ يناير نام الناس ليلة ١٨ يناير ١٩٧٧ واغلبهم ما بين مصدق والكذب وجاءت صحف الصباح بالخبر اليقين واشعلت حكومة ممدوح سالم النار فى الهشيم وانطلقت موجات الغضب فى كل مصر من الاسكندرية الى أسوان.

كانت هتافات المتظاهرين - كما سجلتها

تقارير الأمن- تدور حول سياسة الحكومة المعادية للجماهير الشعبية ، وتطالب باستئصالها...

- * مش كفاية لهننا الخيش
- حابين ياحدوا رغيف العيش
- * يا حكومة الوسط وهز الوسط
- كيلو اللحمة بقى بالقسط
- * يا حرامية الانفتاح
- الشعب جعان مش مرتاح
- * يمشروا ويسكى وياكلوا فراخ
- والشعب من الجوع أهو داخ
- * الصهيونى فوق ترابى
- والمباحث على بابى
- * يا أمريكا لى فلوسك
- بكره الشعب العربى. يدوسك
- * احنا الطلبة مع العمال
- ضد تحالف رأس المال
- * الاضراب هو سلاحنا
- ضد السلطة اللى بتدبنا
- * بالطول بالعرض
- حنجيب ممدوح الارض
- * سيد مرعى ده ببقى مين
- يبقى حرامى الفلاحين
- * لم كلابك ياممدوح
- دم اخوانا مش جبروح
- * يا أهالينا يا أهالينا
- أدى مطالينا وأدى امانينا
- اول مطلب يا شباب
- حق تعدد الاحزاب
- تانى مطلب يا جماهير
- حق النشر والتعبير
- ثالث مطلب يا أحرار
- ربط الاجر بالاسعار
- * يا حاكما من عابدين
- باسم الحق باسم الدين
- فين الحق وفين الدين
- * هو بيلبس آخر موضة
- واحنا بنسكن عشرة فى أوضه
- * يا حاكما بالمباحث
- كل الشعب بظلمك حاسس
- * أنور أنور يا جيهان
- يا عميل الامريكان

وظلت المظاهرات حتى مساء ١٨ يناير سلمية... ولكن فجأة وفى حوالى الساعة مساء، وبعد الصدام المتكرر مع قوات الامن المركزى اتجهت فى بعض المواقع الى العنف والتخريب واتخذ العنف اتجاهات ثلاثة اساسية طبقا لتقارير وزارة الداخلية.

أ- اقسام الشرطة ومديريات الامن

وما يرتبط بها.

ب- الملاحى الليلية والفنادق الكبرى وبعض استراحات كبار المستولين

ج- المجمعات الاستهلاكية واللى تعرضت للنهب والسرقعة من الجوعى والمحرومين، سواء كانوا مواطنين عاديين ام لصوصا محترفين.

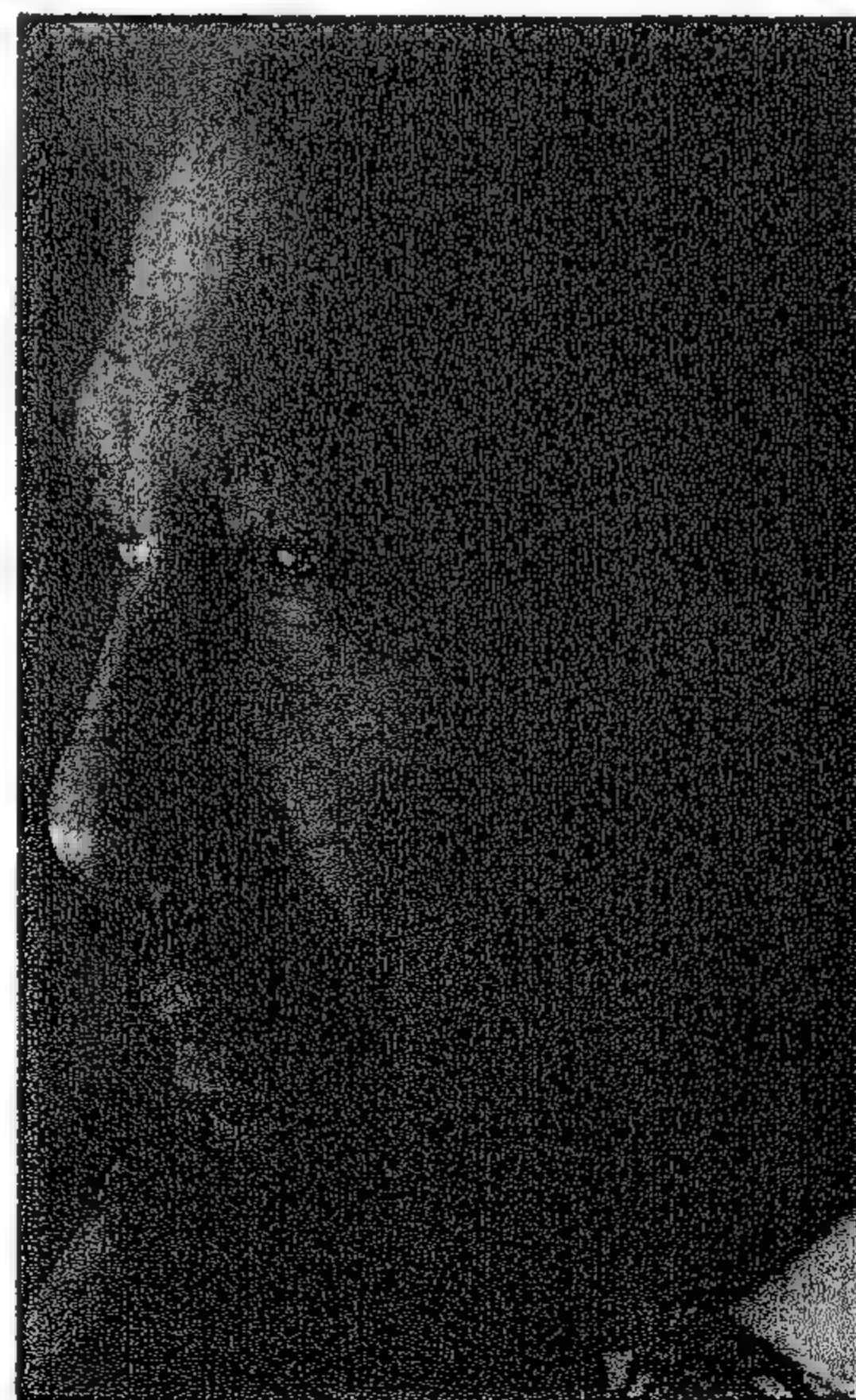
وفى صباح ١٩ يناير أكدت وزارة الداخلية أن الامور عادت لطبيعتها وانها وضعت يدها على القوى المحركة لهذه الأحداث.. وتؤكد لاجهزة الامن ان العناصر الشيوعية التى تعمل فى اطار شيوعى منظم وبعض العناصر من الذين يسمون أنفسهم بالناصرين تصر على تصعيد الموقف واحداث حالة من الفوضى لتنفيذ مخططاتها.

لكن يوم ١٩ يناير شهد مظاهرات اكثر ضراوة وعنفا. واستخدمت قوات الامن المركزى الذخيرة الحية فى تفريق المتظاهرين.

ولم تتوقف المظاهرات ومعارك الشوارع وعمليات التخريب الا بعد اعلان الحكومة الغاء قرارات رفع الاسعار واذاعته الساعة ٢٣٠ بعد ظهر يوم ١٩ يناير ٧٧، واعلان حظر التجول ابتداء من الساعة الرابعة ونزول وحدات من المشاة الميكانيكية وقوات الصاعقة والشرطة العسكرية الى الشوارع واشتباكها فى عدد من المواقع مع المظاهرات التى استمرت الى ساعة متأخرة من الليل.

وهكذا ولاول مرة تشهد مصر منذ ثورة

السادات



١٩١٩ مظاهرات تنطلق فى كل المدن المصرية فى وقت واحد، تردد نفس الشعارات وترفع نفس المطالب ولاول مرة ايضا يفرض حظر التجول فى مصر منذ قيام ثورة ١٩٥٢، وتنزل القوات المسلحة الى الشارع، ويسقط خلال يومين- طبقا لبيانات الحكومة -٧٩ قتيلًا و٢١٤ جريح.

براعة.. وإدانه

وردت الحكومة على هذه الاحداث بسلسلة من البلاغات تقدم بها ضباط مباحث امن الدولة «العقيد منير محسن - العقيد أمين اسماعيل - العقيد على حسنى محمود- الرائد محمد اسامه مازن- رئيس مباحث امن الدولة بالاسكندرية- اللواء حسن ابوباشا» اعتبارا من فجر ١٩ يناير وحتى ٢١ يناير ١٩٧٧. وبلغ عدد من قبض عليهم بناء على هذه البلاغات ٤٢٩ مواطنا أضيف اليهم ٣١ آخرون فى الفترة من ٢١ يناير الى ٢١ أبريل ١٩٧٧، ليصل العدد الى ٤٥٠ بتهمة الاشتراك فى أحداث ١٨ و ١٩ يناير، والانتحاء الى تنظيمات شيوعية سرية هى «الحزب الشيوعى المصرى- التيار الثورى- الحزب الشيوعى ٨ يناير- حزب العمال الشيوعى المصرى» لعبت دورا اساسيا فى تفجير أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.

كما القى القبض على الالف آخرين بتهمة الاشتراك فى عمليات التجمهر والشغب وفى ٣١ مايو ١٩٧٧ أصدر النائب العام «أمر احالة» شمل ١٧٦ متبهما، وضم أمر الاحالة أحداثا ووقائع تمتد من نهاية ١٩٧٣ وحتى منتصف مايو ١٩٧٧ وتشمل سبع قضايا مختلفة يجمع بينها أنها موجهة ضد عناصر يسارية معارضة للسادات وهى القضايا التى تحمل أرقام ٥٠١ لسنة ٧٤ و ١٠ لسنة ٧٥ و ٨٥٤ لسنة ٧٦ و ٨٨٥ لسنة ٧٦ و ١٣٤ لسنة ٧٦، ١٠٠ لسنة ٧٧ و ١٠١ لسنة ٧٧. وبدأت المحاكمة فى أول ابريل ١٩٧٨ الى أن أصدرت المحكمة برئاسة المستشار «حكيم منير صليب» حكمها فى يوم السبت ١٩ أبريل ١٩٨٠. وقضى ببراءة جميع المتهمين من تهمة التحريض على انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير وانشاء منظمات (شيوعية) ترمى الى قلب النظم الاساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة باستعمال القوة والارهاب والوسائل الاخرى غير المشروعة وادانت ١٩ متبهما بتوزيع أو حيازة منشورات تتضمن اذاعة اخبار وبيانات ودعايات مثيرة من شأنها تكدير الامن العام. فحكمت على كل من

وحطمت الآمال. وحاولت جهات الأمن أن تكبح الجماع وتسيطر على النظام ولكن أنى لها هذا والغضب متأجج والآلام مهتاجة.

ووسط هذا البحر الهادر وجد المخبرون والصبيبة سبيلا إلى أرضاء شهواتهم الشريرة، فإذا بهم ينطلقون محرقين ومخربين ومتلفين وناهبين للأموال وهم فى مأمن ومنجاة، وقد التهب انتفاضات هاته الجموع وتأجج حماسهم عندما تعرض لهم رجال الأمن المركزى بعصيتهم ودروعهم وقنابلهم المسيلة للدموع فكان أن اشتعلت الاحداث وسادت القوضى ولم يكن من سبيل لكبح الجماع واعادة الأمن والنظام الا فرض حظر التجول ونزول رجال القوات المسلحة إلى الميدان وأمكن حينئذ وبعد جهد خارق استعادة الأمن والنظام.

والذى لاشك، فيه وتؤمن به هذه المحكمة وبطمتن اليه ضميرها ووجد أنها أن تلك الاحداث الجسام التى وقعت يومى ١٨ و ١٩ / ١٩٧٧ كان سببها المباشر والوحيد هو اصدار القرارات الاقتصادية برفع الاسعار فهى متصلة بتلك القرارات اتصال المعلول بالعللة والنتيجة بالاسباب ولا يمكن فى مجال العقل والمنطق أن ترد تلك الاحداث إلى سبب آخر غير تلك القرارات. فلقد اصدرت على حين غرة وعلى غير توقيع من أحد وفوضى بها الناس جميعا بما فيهم رجال الأمن فكيف يمكن فى حكم العقل أن يستطيع أحد أن يتنبأ بها ثم يضع خطة لاستغلالها ثم ينزل إلى الشارع للناس محرضا ومهيجا. إن هذا الفرض غير مقبول ولا معقول ذلك أنه لم يقع أى فاصل زمنى ما بين اعلان القرارات وخروج الناس فما كادوا يقرأون ويسمعون حتى خرجوا مندفعين من تلقاء انفسهم لم يحرضهم أحد ولم يدفعهم فرد أو تنظيم ليعملوا سخطهم وغضبهم وهذا التلاحم الزمنى بين اعلان القرارات وخروج الناس فما كادوا يقرأون ويسمعون حتى خرجوا مندفعين من تلقاء انفسهم لم يحرضهم أحد ولم يدفعهم فرد أو تنظيم ليعملوا سخطهم وغضبهم وهذا التلاحم الزمنى بين اعلان القرارات واندفاع الجماهير ينفى تماما احتمالات التحريض أو الاثارة أو استغلال الموقف أو ركوب الموجه لان فردا مهما بلغ قوة ودراية وتنظيما ومهما كانت سرعته ودقه تخطيطه لا يستطيع ان يحرك هذه الجموع الحاشدة فى لحظات ولا يسيطر على مشاعرهم ليوصلها إلى تحقيق اغراضه ثم هو لا يستطيع أن يدفعها لشرق بأعمال الحرق والتخريب والنهب والاتلاف ذلك أن مثل هذه الاعمال الشريرة لابد أن تصاحب بطريق اللزوم العقلى

الناجر لما يفلس يدور فى دقاته القديمة



يقاسون كل يوم وكل ساعة وكل لحظة من نقص فى الخدمات وتعثر فيها، وفوق ذلك كان أن استحكمت أزمة الاسكان وتطرق اليأس إلى قلوب الناس والشباب منهم خاصة من الحصول على مسكن وهو مطلب اساس تقوم عليه حياتهم وتنعقد آمالهم فى بناء اسرة ومستقبل وسط هذه المعاناة والصعاب كان يطرق اسماع المصريين أقوال المسئولين والسياسيين من رجال الحكومة فى ذلك الوقت تبشرهم باقبال الرخاء وتعرض عليهم الحلول الجزرية التى سوف تنهى أزماتهم وتزين لهم الحياة الرغدة الميسرة المثيلة عليهم

وبينما أولاد هذا الشعب غارقون فى بحار الأمل التى تبثها فيهم أجهزة الاعلام صباح مساء إذ بهم وعلى حين غرة يفاجأون بقرارات تصدرها الحكومة ترفع أسعار عديد من السلع الاساسية التى تمس حياتهم وأقواتهم اليومية هكذا دون اعداد أو تمهيد فأى انفعال زلزل قلوب هؤلاء الناس وأى تناقص رهيب بين الآمال وقد بثت فى قلوبهم قبل تلك القرارات وبين الاحباط أصابهم به صدورها، ومن أين لجل هذا الشعب ومعظمهم محدود الدخل أن يوائمو بين دخول ثابت وبين أسعار أصيبت بالجنون. وإذا بفجرة هائلة تمزق قلوب المصريين ونفوسهم بين الآمال المنهارة والواقع المرير. وكان لهذا الانفعال وذلك التمزق أن يجدا لهما متنقسا وإذا بالاعداد الهائلة من هذا الشعب تخرج مندفعه إلى الطرقات والميادين. وكان هذا الخروج توافقيا وتلقائيا معضا. وإذا بهذه الجموع تتلاحم هادرة زاحفة معلنة سخطها وغضبها على تلك القرارات التى وأدت الرجا

طلعت معاذ رميح، وأحمد مصطفى اسماعيل، وشوقية الكردى، وفاتن السيد عفيفى، ورزق الله بولس، وماجدة محمد عدلى، وعمر محمود عبد المحسن، ومحمد حسن نبران، وعدلى محمد عليسر، وخالد السيد القيشاوى، وإيمان عطية محمد... بالسجن لمدة ٣ سنوات وتغريم مائة جنية. وحكمت على كل من سيد أحمد حفى، ومحمد هشام عبد الفتاح، ولطفى عزمى مصطفى، ومبارك عبده فضل، ومحمد أحمد عيد، ومحمد فتحى عيد الجواد، ومحمد محمود جاد النمر، وحسين حافظ جامع بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريم ٥٠ جنيها وبراءتهم من باقى التهم

المتهم قرارات... الحكومة

وقالت المحكمة فى حيثياتها «المحكمة وهى تتصدى لتلك الاحداث بالبحث والاستقصاء لعلها أن تستكشف عللها واسبابها وحقيقة امرها لا بد أن تذكر ابتداء أن هناك معاناة اقتصادية كانت تأخذ بخناق الامة المصرية فى ذلك الحين وكانت هذه المعاناة تمتد لتشمل مجمل نواحي الحياة والضروريات الاساسية للإنسان المصرى. فقد كان المصريون يلاقون العنت وهم يحاولون الحصول على طعامهم وشرابهم. ويجابهون الصعاب وهم يواجهون صعودا مستمرا فى الاسعار مع ثبات فى مقدار الدخل ثم أن المعاناة كانت تختلط بحياتهم اليومية وتمتزج بها امتزاجا فهم مرهقون مكثرون فى تنقلهم من مكان إلى آخر بسبب أزمة وسائل النقل، وهم

والعلاقاتية المحضنة لابد وأن تصاحب مثل هذا الاضطرابات الامنية الكبيرة فيقع الكثير منها بحكم اندساس اللصوص والمنحرفين ليمارسوا نشاطاتهم في ذلك الخضم الهائج آمنين مطمئنين أن يمسك بهم أحد.

واذن فاذا قالت سلطة الاتهام أن هناك من المتهمين من حرصوا على تلك الاحداث بما ادى الى اشتعالها ووقع ماصاحبها من جرائم وانهم كانوا يريدون اشعال الثورة الشعبية فان قولها هذا لايساير مقتضيات المنطق كما ان مجريات الاحداث في هذين اليومين لا تتفق مع هذه القالة بل أنها تناقضها تماما من ناحية اسبابها وماوقع فيها من أفعال وتنتهى المحكمة من ذلك كله الى أن القول بوقوع تحريض من المتهمين المنسوب اليهم الانتماء الى حزب العمال الشيوعى هو قول لا ينهض عليه دليل بالاوراق، ويدهضه تماما ملايسات الاحداث واسبابها ونتائجها وما يدل على سلامة هذا النظر أن الحكومة قد سارعت واعلنت بكل الرسائل عدولها عن تلك القرارات املا منها فى أن هذا العدول سوف يهدئ النفوس واستنادا الى ذلك فان المحكمة ترى أن ما ذهبت اليه سلطة الاتهام حسبما سلف ذكره لايجد له سندا من واقع الاوراق ولا واقع الاحداث ذاتها والتي اخذت فى اسبابها وواقعها حسبما انتهت اليه المحكمة انفا حكم العلم العام واصبح ذلك حقيقة يقينية لامراء فيها بما يقتضى أن تلت المحكمة بما ذهبت اليه سلطة

الاتهام فى هذا الخصوص..»

إعادة المحاكمة

وطبقا لقانون الطوارئ والذي يعطى رئيس الجمهورية بصفته الحاكم العسكرى العام سلطة التصديق على أحكام محاكم أمن الدولة العليا (طوارئ) ويحرم المتهمين من الطعن على الحكم أمام محكمة النقض، فقد ردت اوراق الدعوى الى المحامى العام لنيابة وسط القاهرة بخطابه من مكتب شئون أمن الدولة فى أبريل ١٩٨١ ورد فيه أنه يعيد معه الجناية المنظورة وذلك بعد رفعها للسيد رئيس الجمهورية وصدور أمر سيادته فيها بالغاء الحكم واعادة محاكمة جميع المتهمين أمام هيئة أخرى.

وقد بدأت محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) برئاسة المستشار «محمد مصطفى حسن» فى اجراءات اعادة المحاكمة بجلسته السبت ٢٣ أكتوبر ١٩٨٢ وظلت القضية متداولة أمام عدد من الدوائر الى أن استقرت أمام دائرة المستشار «فتحي رياض رزق الله» حيث نظرت القضية بجلسته ١٥ يناير ١٩٨٥ ودفع الاستاذ «عادل أمين» المحامى ببطلان قرار رئيس الجمهورية بالغاء الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا فى ١٩ أبريل ١٩٨٠ واعادة محاكمة جميع المتهمين لمخالفته لأحكام المادة ١٤ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ، والتي توجب أن

يكون القرار مسببا فى حالة الأمر باعادة المحاكمة، حيث جاء أمر الالغاء بهامش الصفحة الأخيرة من هذا الحكم، وهى صفحة ٣١٦ خالية من أى أسباب وغير مؤرخة.

وبجلسة ٢٣ أبريل ١٩٨٣ تقدمت النيابة بما اعتبرته أسبابا لقرار الالغاء وهى عبارة عن مذكرة من مكتب شئون أمن الدولة أعاد فيها مناقشة الحكم بالنسبة لعشرة من المتهمين، وانتهى رأيه الى إلغاء الحكم بالنسبة لهم واعادة محاكمتهم وقرار الحكم بالنسبة لباقي المتهمين، وكذلك مذكرة صادرة من مكتب المستشار القانونى برئاسة الجمهورية وموقعه من المستشار القانونى المساعد لرئاسة الجمهورية ورئيس المحكمة حاتم محمد الشريينى وغير مؤرخ تاريخ تحريرها ومرفق بها مذكرة صادرة من أمين عام رئاسة الجمهورية فى شأن الحكم الصادر فى هذه الدعوى ومؤرخة فى ٢٣ مارس ١٩٨١، أى بعد تقديم الدفع بشهرين.

وأودع الدفاع فى جلسته ١٧ يونية ١٩٨٥ مذكرة تفصيلية بهذا الدفع، وفى جلسته ١٧ نوفمبر ١٩٨٥ قدم الدفاع مذكرة ثانية ردا على مرافعة النيابة حول الدفع وقدم عبد الله الزغبى المحامى تقريرين بالطعن بالتزوير على توقيع رئيس الجمهورية على الغاء الحكم، وقدم صورة لتوقيع الرئيس السابق أنور السادات على قرار حرب أكتوبر وعلى عدد من القوانين توضح بالعين المجردة تزوير توقيعهم للقرار باعادة المحاكمة.

وقررت المحكمة فى نفس الجلسة، وقف نظرا لتضيق، واحالة اوراق الطعن بالتزوير على توقيع رئيس الجمهورية السابق الى النيابة العامة لتحقيق الواقعة.

واليوم وبعد ورود تقرير خبراء التزييف فى الطعن بتزوير الرئيس السابق «أنور السادات» تستأنف محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) برئاسة المستشار «صلاح الدين بصير زايد» وعضوية المستشارين «محمد فريد الزراع»، «محمود شريف محمد» نظر هذه القضية يوم الاحد ٢ ديسمبر بعد مضي مايقرب من ١٣ عاما على صدور قرار الاتهام فيها.

ويحاكم المتهمون فيها على أحداث وقعت فى الفترة من ١٩٧٣ وحتى فبراير ١٩٧٧ وقد توفى خلال هذه الفترة ١١ متهما.

ومن بين المتهمين فى هذه القضية مستشار فى مجلس الدولة هو المستشار «حمدى ياسين» وعشرة من الصحفيين من بينهم «صلاح عيسى» عضو مجلس نقابة





الأسباب تتساند مع بعضها البعض.. فالمحاكمة تتم طبقا لمواد فى قانون العقوبات تسري للقانون المصرى فى العهد الملكى ومن غيبة السلطة التشريعية ونقلت من قانون ناشى أصدره «موسيلينى» دكتاتور إيطاليا عام ١٩٣٠، وهى مواد تتعارض مع حقوق الانسان وحرية التعبير.

* وقرار رئيس الجمهورية السابق بإلغاء الحكم مطعون فيه بالتزوير، بالإضافة الى بطلانه لتعارضه مع القانون

* كذلك فالمتهمون المطلوب محاكمتهم بتهمة «عضوية الحزب الشيوعى المصرى» من المتهم السادس والثمانين حتى المتهم ١٢٢ «لايجوز محاكمتهم حيث سبق للقضاء أن فصل فى هذه التهمة بحكم نهائى.

* أن المتهمين جميعا يحاكمون على أفعال- أن صحت- تفرد الى فترة تتراوح بين ١٤ و١٧ عاما، وقعت فى ظروف صراع سياسى حاد، والاوراق والأفعال التى تطالب النيابة ادانتهم بها، أصبحت اليرم مباحة وقامرنا علنا فى الصحافة والأحزاب السياسية.

أن إعادة الحياة الى هذه القضية الغربية بكل مايحيط بها من ملاسبات عامل جديد يضاف الى عوامل التوتر السياسى وعدم الاستقرار الذى يعانى منه المجتمع المصرى فى المرحلة الحالية. ولن يستفيد منه الا أعداء الديمقراطية وأنصار العنف، سواء كانوا فى السلطة أو خارجها.

ومازال هذا الملف مفتوحا.. ولا أحد يدري أى مفاجآت أخرى ستخرج من بين طياته.

ومن بين المتهمين أيضا اثنان من دولة الامارات العربية.

وكانت منظمة العفو الدولية قد اعتبرت المتهمين فى هذه القضية «سجناء للضمير» وطالبت رئيس الجمهورية باستخدام سلطاته لحفظ هذه القضية باعتبارها من قضايا الرأى، لان المواد المطلوب تطبيقها على المتهمين تتعارض مع حقوق الانسان وحرية التعبير، ولايجوز محاكمة الذين يمارسون حقهم فى التعبير السلمى عن عقائدهم وآرائهم. وقد أصدرت لجنة الدفاع عن الحريات بحزب التجمع بيانا قالت فيه..

«لجنة الدفاع عن الحريات اذ تضع هذه الحقائق امام الرأى العام، ومنظمات حقوق الانسان المصرية والعربية والدولية والأحزاب والنقابات.. يهملها أن تلفت نظرهم الى أن المحاكمة وأن كانت تتم أمام مستشارين أجلاء من محكمة الاستئناف الا أنها تتعد كميحكمة أمن الدولة عليا (طوارئ) أى انها محكمة استثنائية تمارس مهامها طبقا لقانون الطوارئ وحكمها نهائى لايجوز الطعن فيه أمام أى سلطة قضائية.

وتطالب لجنة الدفاع عن الحريات منظمات حقوق الانسان والهيئات الحقوقية والأحزاب والنقابات أن ترفع صوتها مطالبة رئيس الجمهورية بصفتها الحاكم العسكرى العام أن يستخدم صلاحياته التى تشمل حقه فى إلغاء العقوبة أو وقف تنفيذها، أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى، والعمل عن التصديق أو إلغاء التصديق..

لوقف السير فى اجراءات الدعوى وحفظها.

ان هذا الطلب يستند الى مجموعة من

الصحفيين ورئيس تحرير مجلة «الصحفيين» ورئيس تحرير «كتاب الأهالى» و«حسين عبد الرازق» رئيس تحرير مجلة اليسار وعضو الامانة المركزية لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، و«عبد القادر شبيب» مدير تحرير مجلة «روز اليوسف» و«محمد يوسف الجندي» مدير دار الثقافة الجديدة و٣٨ من القيادات العمالية النقابية من بينهم «عبد الصبور عبد المنعم سكرتير النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج و«حسن أو الخير» رئيس اللجنة النقابية بالمصانع الحربية و٢٦ مهندسا و٩ أطباء و١٥ محاميا وعدد من المحاسبين والأطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين والصيادلة والمدرسين والموظفين والنقاد، والشعراء من بينهم «سمير عبد الباقي» و«أحمد فؤاد نجم» و«زين العابدين فؤاد».

ومن بينهم أيضا ١٣ سيدة هم «نادية شكرى» محامية و«د. شهرت محمود العالم» منظمة التضامن الاسيوى الافريقى «رائدة البعثى» مصورة تليفزيونية، «نجوى البعثى» مهندسة، «شوقية الكردى» موظفة بوزارة التموين، «فاتن السيد عفيفى» محامية، «ماجدة عدلى» طبيبة، «سميحة أحمد الكفراوى» منظمة التضامن «أكرام يوسف» مصلحة الاستعلامات، «رحمة محمود رفعت» محامية، «سلوى ميلاد» مهندسة، «إيمان عطية» موظفة «أمال حسين» مهندسة

كذلك فهناك ٤٦ من بين المتهمين من قيادات وأعضاء حزب التجمع مثل «عريان نصيف ناشد» و«محمد السيد» و«مجدى شرايبة» وأحمد فهميم أعضاء الامانة العامة واللجنة المركزية للحزب.

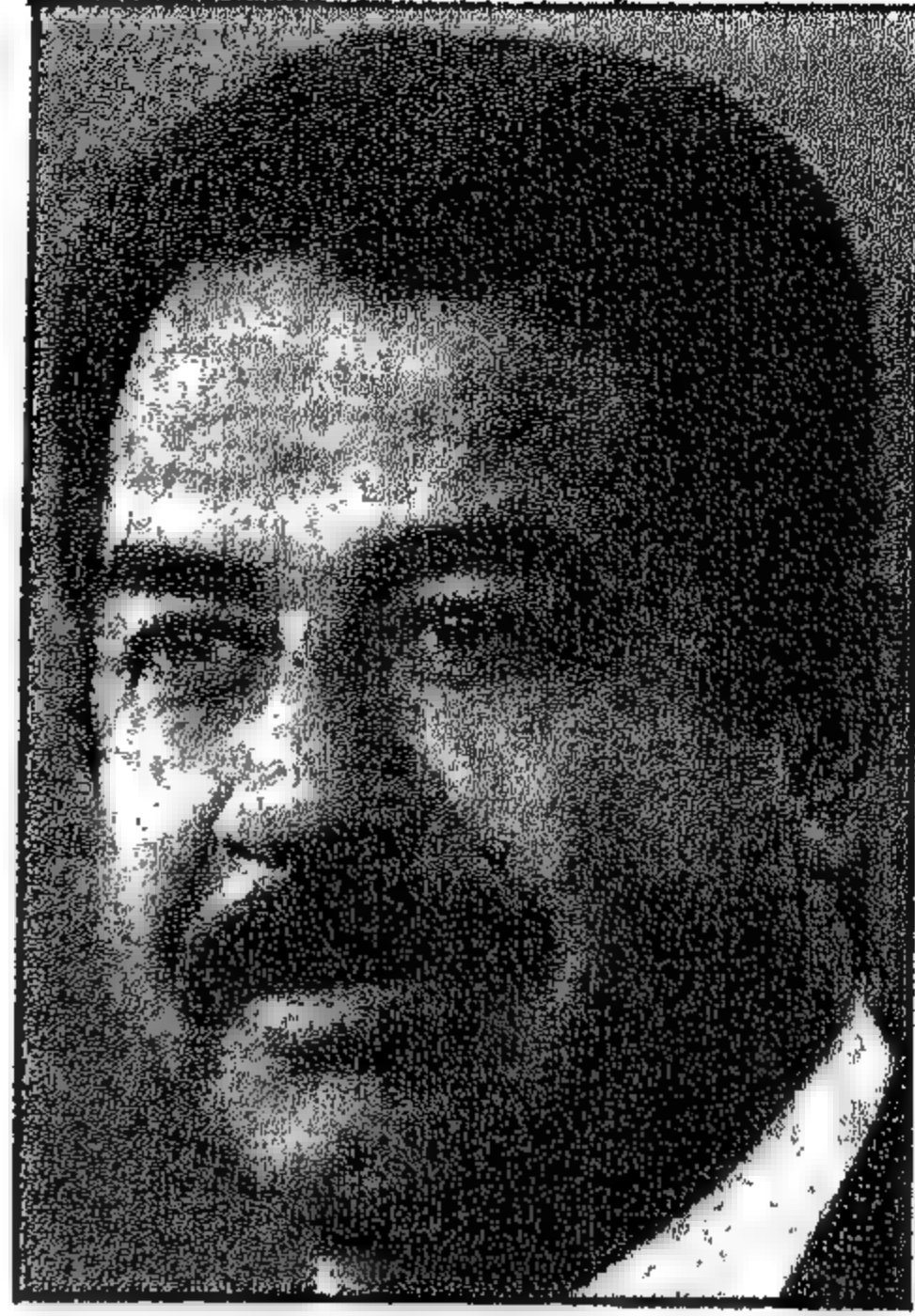
فانه يلاحظ أن الوضع العربي لم يتقدم خلال هذه الـ ٢٢ عاما قبيدا، بل أن الوضع العربي، من كل زاوية تقريبها، أسوأ اليوم مما كان عليه عندما تولى صدام حسين المسئولية، الاولى أو الثانية، في ١٩٦٨.

يلاحظ أيضا أنه باستثناء بعض الأعمال العمرانية، وزيادة كمية الاسلحة التي يحوزها الجيش العراقي زيادة هائلة، يمكن أن نعتبر أن حالة غالبية الشعب العراقي لم تتحسن كثيرا ان لم تكن أسوأ، عما كانت عليه من ٢٢ عاما، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا خاصة اذا اخذنا في الاعتبار الخراب المادي الذي أحدثته حرب العراق وإيران، وديون العراق الخارجية التي وصلت الآن الى مائة ألف مليون دولار (١٠٠ بليون) أي نحو ضعف الديون المصرية، وما فعلته الحكومة العراقية بالاكتراد من ناحية والشيمة من ناحية أخرى، والانهيار المعنوي الذي لحق بقية العراقيين بسبب حكم قائم على عبادة الفرد لمدة ٢٢ عاما.

هناك أيضا أسباب تدفعني الى الاعتقاد بأن علاقة الرئيس صدام حسين بكل من الأمريكيين والاسرائيليين علاقة مشبوهة الى حد كبير فحرب العراق وإيران التي بدأها صدام حسين، ضيعت ٨ سنوات على الأقل من عمر العرب والاييرانيين في نفس الوقت، بينما استفاد منها الأمريكيون والاسرائيليون، ببيع الأسلحة من ناحية، والاستيلاء على كمية كبيرة من أموال النفط، وتبديد طاقة ثورة ايران من ناحية أخرى، وهي ثورة كان لديها، فيما يبدو لي، امكانية النجاح، وصرف نظر العرب عن اسرائيل لمدة ثمانى سنوات، بزعم وجود خطر اختلقه صدام اختلاقا، وهو الخطر الفارسي، وهو «خطر» تحول منذ أسابيع قليلة، وبالغربة الى صداقة حميمة مع النظام العراقي تشمل قنوين العراق بالسلع الغذائية التي يتظاهر الغرب بمنعها عنه.

الشخصية الثانية هي شخصية الشيخ

جابر الأحمد أمير الكويت؛ زعيم عائلة تتراأس الكويت منذ أكثر من مائة عام، يبلغ حجم شعبه الحقيقي نحو نصف مليون أو أقل قليلا أو أكثر قليلا، وبقية السكان من جنسيات مختلفة ليس لهم أي ولاء لدولة الكويت، كما أن دولة الكويت لا تشعر بأي ولاء تجاههم، لدينا إذن نحو مليون شخص من مواطني الدرجة الثانية أو الثالثة، يتقاضون حقا مرتبات في غاية الارتفاع اذا قورنت بما كانوا يتقاضونه في بلادهم، ولكنهم محرومون من كل ماعدا ذلك



المتقف العربي وأزمة الخليج

د. جلال أمين

أهني عليها اعتقادي انها كلها كانت دولا تابعة للولايات المتحدة، ثم أشير الى موقف المثقفين العرب من كل منها قبل الغزو، ثم أتطرق لما حدث لهذا بعد الغزو. وسوف استخدم في العرض الطريقة المتبعة في تقديم المسرحيات، وهي تقديم وصف موجز لشخصيات المسرحية، ولكنني سأقتصر بالطبع على القائمين بدور البطولة، ولن أتعرض للشخصيات الثانوية. الشخصيات الأساسية كما كانت في ٨/١، هي الرئيس صدام حسين، الامير جابر الأحمد، الملك فهد، الرئيس مبارك، والملك حسين.

ولنبدأ بالرئيس صدام حسين؛ زعيم عراقي في نحو الخمسين من عمره، تولى حكم العراق بوصفه المستول الاول أو الثاني، طوال الـ ٢٢ سنة الماضية، أي منذ ثورة ١٩٦٨، أي انه بدأ يتحمل المسئولية في العراق بعد نكسة العرب في ١٩٦٧ مباشرة، ومع ذلك، وعلى الرغم من كل مزاعمه البطولية، وبأنه حامى حتى العروبة.. الخ،

قبل أن أتعرض لموقف المثقفين العرب من أزمة الخليج أريد أولا أن أذكر القراء بما كان عليه الحال قبل أزمة الخليج مباشرة، أي في أول أغسطس ١٩٩٠، وكيف كان تتناول المثقفين للوضع العربي آنذاك ذلك لاني لاحظت أن ذاكرتنا ضعيفة جدا، فقد كدنا أن ننسى مثلا أننا منذ أقل من أربعة شهور كنا نتكلم عن صدام حسين وكأنه أصدق الأصدقاء، فصرنا نتكلم عنه وكأنه هو الشيطان بعينه. عكس ذلك حدث لعلاقتنا بالثدافى وحافظ الأسد كان كل منهما الشيطان بعينه، فأصبحا أصدق الأصدقاء. من المفيد إذن أن نحاول أن نتذكر ماكان عليه الحال في أول أغسطس الماضي.

في ذلك الوقت كان هناك موقف لكل بلد عربي، يختلف بعض الشيء عن موقف البلاد العربية الأخرى، وأن كانت كلها تشترك في شيء واحد أساسي، وهو التعمية للولايات المتحدة الأمريكية. سوف أستعرض بسرعة المواقف الأساسية الخمسة التي كانت سائدة بين الدول العربية قبل الغزو، لابين الأسباب التي

من حقوق ، سواء تعلق الأمر بملكية أرض أو منزل أو حق انتخاب أو ترشيح مهما طالت مدة إقامتهم بالكويت. وإذا حدث ودخل أحدهم في خصومه مع كويتى، فالحكومة والشرطة ينحازان في أغلب الاحوال الى جانب الكويتى بالحق أو الباطل.

ويقوم هؤلاء المليون نسمة من غير الكويتيين بمعظم الاعمال، المنتجة وغير المنتجة، من ضخ البترول من الارض الى ادارة الاقتصاد الى كنس الطرقات الى بيع المرطبات اما الكويتيون فمتخصصون في حق الملكية علاقة حكومة الشيخ جابر الاحمد بأمريكا واسرائيل كانت بدورها علاقة مشبوهة، لا لان الحكومة الكويتية تحب امريكا أو اسرائيل محبة خاصة، بل لارجح أن العكس هو الصحيح، ولكن لان حكومة من هذا النوع، تمثل مصالح أشخاص معظمهم لا ينتجون أى شئ من أى نوع لا سلعة ولاخدمة، ومع ذلك يستحوذون على الجزء الأكبر من الثروة - وهم فى نفس الرقعة اقلية فى بلادهم، حكومة من هذا النوع لا بد لها من يحميها والذي كان يتولى حمايتها هو بالطبع الولايات المتحدة، والولايات المتحدة، كما هو معروف للكافة لها علاقة حميمة باسرائيل، ومن ثم فالعلاقة بين حكومة الكويت والولايات المتحدة لا بد أن تكون مشبوهة، وموقفها من اسرائيل لا بد أن يكون محكما بهذه العلاقة المشبوهة.

الشخصية الثالثة هي شخصية الملك فهد ملك السعودية:

والسعودية هي من أكثر الدول الأطراف في الازمة أهمية ان لم تكن في الواقع أهمها على الإطلاق، بالنظر الى ثرائها الشديد من ناحية، وضخامة احتياطياتها من النفط من ناحية أخرى. ولكن الملك فهد لا تتناسب أهميته مع أهمية الدولة التي يرأسها. لا يستطيع أن نصف المجتمع السعودى بما وصفناه المجتمع الكويتى. فالسعوديون، بعكس الكويتيين أغلبية فى بلادهم، وكثيرون منهم يقومون بنشاط انتاجى. ومع ذلك فرض التاريخ السياسى لهذا الجزء من الجزيرة العربية على سكانه أسرة حاكمة تتسم بصفات نفسية جعلت تبعيتها للولايات المتحدة سمة ثابتة، يتكرر ظهورها فى ملك بعد آخر، لم يشذ منهم الا الملك فيصل رحمه الله، ومن ثم جرى التخلص منه بسرعة.

الشخصية الرابعة هي شخصية الرئيس مبارك:

وتبعيته للولايات المتحدة تنبع من اعتبارات مختلفة تماما عن الاعتبارات التي دفعت الكويت أو السعودية الى الوقوع فى التبعية. فالمصريون ليسوا أقلية فى بلادهم، والجزء الأكبر من المصريين وان كانوا منخفضى الانتاجية، فهم على الأقل يشتغلون بأعمال منتجة والرئيس مبارك رجل مستقيم وجاد. مشكلة الرئيس مبارك أنه يجلس على رأس صفة من عليّة القوم، تصرف الامور أحيانا، وتقدم له النصيحة أحيانا بما يتفق دائما مع مصلحة الولايات المتحدة، واسرائيل لان هذا هو ما يتفق مع مصالحها الخاصة. ومع ذلك فالرئيس مبارك يصير دائما باخلاص فى رأى على أن سياسته ليست سياسة تابعة للولايات المتحدة، ولكن الحقيقة فى رأى هي عكس ذلك بالضبط.

الشخصية الأخيرة هي شخصية الملك حسين:

وهو شخصية غريبة تختلف عن الربعة المتقدمين كلهم فلنلاحظ أولا أن مدة حكمه تفوق بكثير مدة حكم أى حاكم عربى حالى آخر. هو جالس على عرش الاردن منذ أكثر من ثلث قرن، عاصر خلاله عبيد الناصر والسادات ومبارك، وعاصر من عهد العراق، العهد الملكى والشيوعى والبعثى بكافة انواعه، ومن ملوك السعودية عاصر سعود و فيصل وخالد وفهد... وهكذا، حتى اشتهر الملك حسين بالحنكة السياسية والالمنية وبالقدرة على المحافظة على عرشه فى أشد الظروف صعوبة.

على الرغم من كل ذلك، بل وربما بسبب ذلك، لا يتردد المرء فى وصف النظام الملكى فى الاردن بالتبعية، شأنه شأن غيره من النظم العربية، مع فارق واضح، فإذا كانت أى محاولة



للتمرد على التبعية للغرب فى العراق، لا بد أن تؤدى الى عزل الزعيم البطل عن الحكم، وأى محاولة للتمرد على التبعية فى الكويت أو السعودية لا بد أن تؤدى الى تغيير الاسرة الحاكمة، وفى مصر الى تغيير النظام، فان أى محاولة للتمرد على التبعية فى الاردن لا بد أن تؤدى الى زوال الدولة نفسها.

فالدولة الاردنية خلقت أساسا لأهداف بريطانية، ثم استمرت ودعمت لأهداف اسرائيلية وأمريكية وفيما عدا هذا فالدولة ليس لها أى مقومات الوجود المستقل، اقتصاديا أو تاريخيا أو جغرافيا أو ثقافيا.

كان هذا الاستمرار فى الوجود يتطلب سياسة تتسم بدرجة متناهية فى الدقة، والميل يمينا أو يسارا مع كل تغير، مهما كان يسير. فى اتجاه الرياح السياسية العربية. ولا بد أن يشهد المرء للملك حسين بأنه قام بهذا الدور ببراعة متناهية، فكان يتصالح ويتخاصم مع هذا الزعيم العربى أو ذاك فى اللحظة الملائمة بالضبط وبالدرجة الملائمة بالضبط: يتخاصم وتتصالح مع عبد الناصر والسادات، ومع حافظ الاسد، ومع صدام حسين، ومع عائلة الصباح وأسرة ابن سعود ليس بناء على مبدأ، ولا حتى لتحقيق مصالح اقتصادية للاردن فى الأساس، بل دائما لتحقيق هدف واحد ليس هناك غيره: استمرار الاردن كدولة.

كان من الطبيعى أن ينقسم المثقفون العرب الى خمسة أقسام، كل قسم ينتصر لنوع من أنواع التبعية إذ أن الكفاءات والمواهب التي تتطلبها الانتصار لنوع من أنواع التبعية تختلف اختلافا شديدا عن المواهب التي تتطلبها الأنواع الأخرى.

فالانتصار لتبعية صدام حسين مثلا، تتطلب درجة عالية من التقدمية أو على الأقل اجادة استخدام ألفاظها، كما تتطلب فهما لمزايا القومية العربية والاشتراكية، ولدور البطل فى التاريخ، بصرف النظر عما اذا كان هناك أى أمل فى تحقيق الوحدة العربية أو الاشتراكية على يد صدام. المهم هو الكلام والحصول على جوائز صدام المختلفة وهدايا من سيارات المرسيدس... الخ

أما التبعية على الطريقة الكويتية فانها تتطلب من المثقف الذى يقوم بخدمتها درجة معينة من التمسك بالاسلام، (لا يتطلبها النظام العراقى فى معظم الاحيان) ولكن دون مبالغة فى الجرعة الدينية، فإذا تعلق الأمر بكتابة مسلسلات تليفزيونية فلا مانع من درجة من الترفية ولكن دون اسفاف، وبشرط

أن يأتي الكلام خاليا من أى إشارة للاشتراكية أو القومية العربية.

أما التبعية على الطريقة السعودية فتتطلب مهارات أكثر ندرة، ولهذا لم يفلح بالحظوة لدى السعوديين من المثقفين العرب إلا عدد قليل جدا من الناس. فهي تتطلب معرفة لا أحد لها بمعنى الفاظ القرآن الكريم. لا تتطلبها لا العراق ولا الكويت، مع التركيز بوجه خاص على الالفاظ المتعلقة بعذاب التبر وأحداث يوم القيامة والاشكال المختلفة التي قد يتخذها الشيطان في الحياة اليومية، ومع تجنب أى إشارة من قريب أو بعيد الى السياسة الخارجية أو الداخلية، أو الى أى شيء يتعلق بإسرائيل، أو حتى عامة المسلمين في السعودية نفسها، أقصى ما يسمح به في هذا الصدد هو الإشارة الى أحوال المسلمين في الخليج.

لن أفيض في الكلام عن صفات المثقف المصري الذي قرر الانتصار لسياسة الرئيس مبارك، فهي معروفة جيدا للقراء، واكتفى بالقول بأن تبعية المثقف المصري للسلطة في مصر هي أهون بكثير من غيرها، فهي لم تصل الى تأليه الحاكم بالدرجة التي وصلت اليها في العراق، ولا الى الامتناع التام عن الكلام في الموضوع، كما في الكويت، ولا الى السخافات التي تقال في استجداء النظام السعودي، والنفاق على الطريقة المصرية هو على أى حال فيه من الظرف وخفة الدم ما تفتقده الانظمة الأخرى، إذ أن كلامنا المناق (بكسر الفاء) والمناق (بفتح الفاء) في مصر، لا يأخذ الآخر مأخذ الجد، وكلاهما يعرف أن الكلام غير صحيح وأنه أشبه بما يصدر عن المغنى في الأفراح الذي يشيد بجمال العروس ويشبهها بالقمر، وهو يعرف وهي تعرف، والمدعون جميعا يعرفون أنها دمية للغاية.

الشيق هو أن نلاحظ ما يتطلبه الحصول على رضا النظام الاردني، فالمثقف هنا عليه أن يسلك طريقا بالغ الدقة، ويراعى الكثير من العوازمات، كتلك التي يراعيها النظام الاردني نفسه، فكل الموضوعات مسموح بها، ولكن في حدود معينة لا يصح تجاوزها، لا مانع من الكلام عن القومية العربية، أو إسرائيل، أو حتى الاشتراكية، بشرط أن يظل الكلام أكاديميا، ويبعدا عن شئون السياسة الجارية، وعن نقد أى حكومة عربية بالذات. يمكن الكلام عن الماضي البعيد، والأفضل منه الكلام عن المستقبل الأبعد، كالحديث عن حالة التعليم في البلاد العربية في سنة ٢١٥٠، ولكن يستحسن تجنب الكلام عن

حالة العرب الآن، إذ أن هذا قد يعرض دولة الاردن لمشاكل هي في غنى عنها.

هكذا نرى أن المثقف العربي كان في وضع لا يحسد عليه في أول أغسطس ١٩٩٠، ومن ثم فانه، عندما قام الرئيس صدام حسين بغزو الكويت، لم يكن لدى الرئيس العراقي ما يخشاه من المثقف العربي، فقد خبر الرئيس العراقي المثقفين العرب وعرفهم خيرا المعرفة، كما لم يكن أيضا لدى الرئيس بوش ما يخشاه منهم.

والذي حدث من المثقفين العرب كان لا بد أن نخوفه. فانتصر البعض لصدام، والبعض للشيخ جابر. والبعض للملك فهد... الخ، استمرار النفس المواقف السابقة، مع بعض التعديلات البسيطة؛ فمثلا هناك بعض اليساريين الذين رأوا من المناسب الانضمام لصفوف الشيخ جابر الاحمد لان اليسار بدا وكأنه لم يعد له مستقبل. هناك بعض المثقفين الذين بالغوا مبالغة مفرزة في تأييد الغزو الامريكي للسعودية ليس فقط لأن هذا هو الموقف المصري الرسمي، ولكنهم هم أيضا قد أصابهم التعب، أولان فرص اقتناص المزيد من أموال السعودية يسيل لها أي لعاب.

ومع ذلك فاني لأريد أن ابالغ؛ فهناك أولا كثير من المثقفين العرب الذين ابندوا هذا الموقف اوداك بناء على اقتناع حقيقي. هناك وبلا شك من أيد صدام حسين عن اقتناع، وإن كنت أعتقد أن هؤلاء على خطأ تام. إذ أنني أرى انه ينفذ مخططا امريكيا موضوعا سلفا، عن علم به أو عن غير علم لتحقيقا لاهداف لن اخوض فيها هنا وهناك من أيد الرئيس مبارك عن اقتناع أو بناء على شعور تعاطف حقيقي مع مأساة الكويتيين وهي مأساة حقيقية ليس لها أي مبرر أخلاقي، ويجب ألا نهون من أمرها مهما كان انشقاقنا للنظام الكويتي نفسه.

هناك ثانيا كثيرا من المثقفين، ممن لم يبيعوا رأيهم لأحد، وعددهم أكبر بكثير من المثقفين الذين باعوا أنفسهم، انهم بالضرورة، وإن كانوا أكثر عددا بكثير، لا يلفتون الانتباه بنفس الدرجة، وذلك لسببين: الاول بديهي، وهو أن من لا يبيع نفسه لوسائل الاعلام لا يتحدث عنه، ووسائل الاعلام، والثاني أن الرائحة الكريهة هي التي تزكم الانوف. وقد يبدو غريبا مع ذلك أن هؤلاء الآلاف المؤلفين من المثقفين الشرفاء لازالوا متخفضي الدخل والمرتبات بالرغم من صعوبة الدور الذي يقومون به، فمن أصعب الأمور، فيما يبدو لي أن تكتب مقالا

لا يرضى لا صدام ولا الشيخ جابر ولا الملك فهد ولا الرئيس مبارك ولا الملك حسين. ربما كان تفسير ذلك أن السطرب هنا أهم من العرض. فعلى الرغم من صعوبة المهمة فانه اذا لم يكن هناك أحد يطلبها وعلى استعداد لدفع ثمن لها فانه ستظل بائرة في الاسواق.

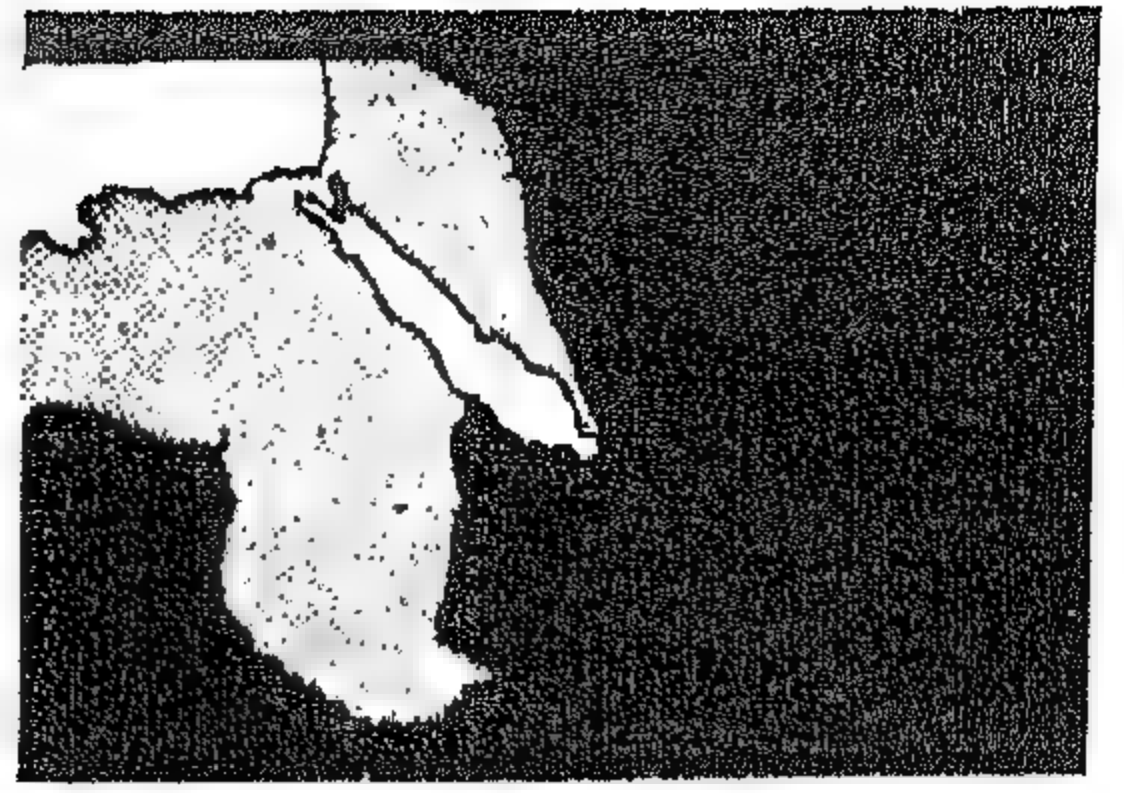
ولكن حتى فيما يتعلق بالمثقفين الذين سايروا هذا الاتجاه أو ذاك دون اقتناع كامل بصحته، علينا بالطبع أن ننتقدهم، ولكن علينا، فيما أعتقد، أن نحذر المبالغة في القسوة عليهم، وذلك لعدة أسباب، منها أننا نعيش في زمن بالغ القسوة؛ من انعدام الرؤية وانحسار القوي التقدمية، وعدم ظهور بديل فكري واضح، فضلا عن التضخم الجامح الذي أذل أعناق الرجال. والمشكلة على أى حال ليست في المثقفين العرب وحدهم - بل وفي مثقفي العالم بأسره. ولا أظن أن أحدا يحب أن يتكرر ما حدث لمثقفين عظام مثل صلاح جاهين وصلاح عبد الصبور. وعلى أى حال، فمن كان منابلا خطيئة فليرم الآخرين بحجر.

نعم ننتقد المداينة والكلام بما يخالف الضمير، ولكن علينا الحذر من المبالغة في الاعجاب بالنفس والقسوة على الآخرين.

إن وضع المثقف العربي اليوم محزن بالطبع، ولكن حال المثقف العربي ليس أسوأ من حال رجل السياسة أو رجل الجيش مثلا. والحزن على أى حال ليس جديدا، بل هو قديم. ربما كان الجرح قد ثكئ من جديد، عندما حدثت نكبة الكويت، ولكن الجرح نفسه قديم وعميق، ولم يكن حتى قد التام بعد عندما حدث غزو العراق للكويت، وربما أدت نكبة الخليج الى زيادة الجرح عمقا، بل وربما تلوثا، وربما كانت هي القشة التي قصمت ظهر البعير، ولكن هذا البعير الذي قصم ظهره هو جيلنا فقط، من المثقفين والسياسيين، وهو جيل كان قد عفا عليه الزمن بالفعل، حتى قبل نكبة الكويت.

نحن جيل أنهد كيانه في السبعينات بحرب ١٩٦٧، وتحطمت معنوياته في السبعينات، بخيانات السادات، وذهب التضخم والذل لأمريكا بالبتية الباقية من طاقته في الثمانينات.

والأمل كان على أى حال، ولا يزال، معنودا على جيل جديد من المثقفين والسياسيين؛ لا ينسى شيئا، ولا يغفر شيئا. وينهم كل شيء.



٨ سنوات ويختفى من مصر القطاع العظمى

محمود الحضري

انتهت المناقشات في الحكومة حول قانون القطاع العام الجديد وإحلال الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام يعرض المشروع بالكامل على مجلس الشعب في دورته الجديدة بعد الانتخابات التي جرت مرحلتها أول أمس (٢٩ نوفمبر).

كلف المهندس «محمد عبد الوهاب» وزير الصناعة بفتح حوار حول مشروع القانون وشكل الشركات القابضة على النقابات والمنظمات الشعبية العمالية، وقطاعات الأعمال مثل جمعية رجال الأعمال واتحادات الغرف التجارية والصناعية.

فشلت محاولات الحكومة على مدى شهرين لإصدار قانون القطاع العام الجديد بقرار جمهوري دون طرحه للنقاش مع الهيئات والشركات المعنية به، واجه هذا الاتجاه اعتراضات واسعة من جانب عدد من الوزراء التي تضم وزاراتهم شركات عامه ضمن هيئاتها كما انتقد المشروع رئيس اتحاد عمال مصر «أحمد العماوي» لعدم وجود إشارة مباشرة أو غير مباشرة عن مشاركة العمال والنقابات في إدارة الشركات القابضة الجديدة، التي ستحل محل هيئات القطاع العام..

كانت الحكومة قد شكلت لجنة من «د. كمال الجنزوري» نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط و«د. عاطف عبيد» وزير شئون

يخضع لقوى السوق والاستثمار الحر... والغاء دور القطاع العام في مصر بشكل نهائي. وجرى مناقشات اللجنة الوزارية الرباعية لمدة شهرين في سرية تامة ودون مشاركة من الوزارات المعنية أو المسؤولين فيها الأمر الذي أدى إلى قيام عدد من رؤساء الشركات العامة في التمرين والصناعة والاسكان بطلب توضيحات من وزرائهم عما يجري وعن شكل قانون القطاع العام وكانت المفاجأة أن الرد من جانب الوزراء جاء بأنهم مثلهم قماما لا يعلمون شيئا عن المناقشات.. والمعلومات المتوفرة لديهم لاتتعدى المعلومات المتداولة في الصحف...

وقال رئيس هيئة صناعية كبيرة في اجتماعه مع الوزير المختص أن مايجري أمر بالغ الخطورة، فالحكومة تتعامل معنا «كخيالات مآتة» وتبيع مالا تملكه دون

مجلس الوزراء «د. مورييس مكرم الله» وزير التعاون الدولي، «وفراد سلطان» وزير السياحة، وعدد من رجال الأعمال وأعضاء أمانة الحزب الوطني الحاكم... لوضع مشروع قانون القطاع العام الجديد، بدلا من قانون القطاع العام، رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٨، وذلك في إطار خطة الحكومة مع البنك الدولي لإلغاء القطاع العام والوصول به إلى قطاع أعمال متكامل... على أن تتلو تلك الخطوة خطوة أخرى تتضمن تعديل القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ (قانون مشروعات المساهمة) .. ثم تأتي الرحلة الثالثة التي تتضمن ضم قانون القطاع العام المزمع اصداره قريبا، وقانون الشركات المساهمة وقانون الشركات الاستثمارية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذي حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.. بحيث يصدر قانون جديد يتضمن كل هذه القوانين.

**لجنة سرية
ناقشت المشروع
لمدة شهرين..
وكشفت أعمالها
بعد احتجاج
الوزراء المهنيين**

**تهديد من
قادة القطاع العام
بالاستقالة الجماعية**

السياسات العامة دون التدخل في شئون إدارة الشركة الداخلية.. وإلغاء رئاسة الوزير للجمعية العمومية للشركة.
أما عن تمثيل العاملين في مجالس إدارة الشركات القابضة فلم تطرح للنقاش بشكل واسع.. فلم يتقدم سوى رئيس اتحاد العمال «بورقة» تتضمن استفسارا عن وضع العاملين في النظام الجديد... ولم يرد عليها أحد..
وجرت مناقشات انتهت إلى أن الدستور يوجب تمثيل العاملين في مجالس الإدارات.. كما أن الجمعية العمومية للمساهمين الجدد سيكون من بينهم العاملين... الغريب أن التنظيمات العمالية.. لم تتحرك ولم تسأل بشكل مباشر عما يجري.. ولم يتعد الأمر سوى محاولات فردية... ربما لا تسفر عن شيء..
فالمشكلة ما زالت قائمة والوقت يمر رغم أن شهر مارس القادم تم تحديده، لمناقشة المشروع وإقراره من مجلس الشعب...

لتقبل التعاقد مع المدير ورئيس الشركة الجديد... واشتراط مشروع القانون- بعد التعديلات التي طلبها ممثلو الوزارات- أن يكون التعاقد محدود المدة بما لا يتجاوز (٢) أو (٣) سنوات ومنح الوزير المختص فسخ العقد في حالة فشل رئيس الشركة في تحقيق معدلات الانتاج المناسبة، وتحقيق خسائر مع تنحية مجلس الادارة بكامل أعضائه.
ومن شروط التعاقد مع رؤساء الشركات القابضة، أن يكون الاجر بنسبة من الأرباح والانتاج فوق مستوى محدد.... وأن يختار رئيس الشركة القابضة مديري الشركات التي تقع تحت رئاسته.
وبخصوص وضع العاملين فقد حدد مشروع قانون القطاع العام الجديد والشركات القابضة... أن يتاح للعاملين قملك أسهم شركاتهم بما لا يتجاوز ٥٠٪ من قيمة رؤسمال الشركة... وذلك في مدة لا تتجاوز ٨ سنوات من بداية العمل بالقانون الجديد... ومنح العاملين ١٠٪ من اجمالي الأرباح سنويا بشرط تحقيق الشركة أرباحا قابلة للتوزيع..
والغاء النظام السابق الذي كان يتيح لرئيس الهيئة أو وزير الصناعة صرف أرباح للعاملين بشركة ما، رغم عدم تحقيقها أرباحا...
وتضمن المشروع ربط الاجر والحافز بالانتاج دون حد أقصى..

نقاط الخلاف

وكانت نقاط الخلاف بين مشروع اللجنة ووزراء الصناعة والاسكان والتموين حول عدد الشركات القابضة التي ستحل محل الهيئات ودور الوزراء مستقبلا فالمشروع كان يرى تحويل جميع هيئات القطاع العام في الصناعة والاسكان والتموين إلى ٧ شركات قابضة فقط... ثلاثة في الصناعة واثنين في الاسكان واثنين في التموين.. وأن يتم تعيين وزير جديد يكون مستولا عن القطاع العام كله ويكون حلقه اتصال بين الشركات القابضة ومجلس الوزراء... ودون تدخل في شئون الشركات.. ولم يتعرض المشروع لوضع الوزراء مع هذا النظام الجديد وبعد اعتراضات من جانب وزارات الصناعة والاسكان والتموين... تم التوصل إلى إحلال شركات قابضة بنفس عدد الهيئات العام بكل وزارة، على أن تقوم كل جهة باختيار مجموعة الشركات التي يمكن ضمها في شركة قابضة واحدة... وتم اسناد مسئولية الاشراف على كل قطاع إلى الوزير المختص... بشرط أن يكون دوره مقصورا فقط على التنسيق بين القطاعات، وحل المشاكل السياسية... وعرض

إستشاره القائمين على القطاع العام..
وجرت دعوة تبناها بعض قادة القطاع العام، لتقديم إستقالات جماعية بعد تجاهلهم في خطة تطوير القطاع العام... وكان لهذا الموقف تأثيره في إعادة تشكيل لجان تطوير القطاع العام.. فقد تم اشراك المهندس أحمد صالح وكيل أول وزارة الصناعة في اللجنة ممثلاً عن الصناعة، والمهندس مصطفى رزق وكيل أول وزارة الاسكان عن شركات القطاع العام بالتموير والاسكان.. ود. أحمد عبد الغفار عن وزارة التموين.
وعقدت اللجنة اجتماعا لبحث تفاصيل المشروع بالكامل... وأخطر د. عاطف عبيد المجتمعين بأن الحكومة التزمت مع البنك الدولي بتطبيق نظام الشركات القابضة كبديل للهيئات، وذلك في إطار خطة اصلاح القطاع العام... وتضمن الاتفاق مع البنك الدولي.. الوصول بالقطاع العام للتحرير الكامل من قيود الدولة السعرية والادارية خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات.. والوصول بالقطاع العام لاقتصاد السوق «خطة واستثمارا وتسويقا» خلال ذات الفترة.. ويعنى أدق يستهدف المشروع التعامل مع القطاع العام كقطاع أعمال... مع الحرية الكاملة في الادارة واختيار وسائل الاستثمار والتوسعات المناسبة بكل شركة.. حتى لو وصل الأمر لوقف منتج معين.

وتضمن المشروع الذي عرضه د. عاطف عبيد وضع لوائح منفصلة لكل شركة على حسب طبيعة عملها... والغاء صيغة اللاحقة الواحدة لجميع الشركات.. على أن يكون العمل بالتعاقد من خلال مسابقة يدخل فيها كل من يرى في نفسه الكفاءة الادارية... ودون الارتباط بكونه يعمل في ذات القطاع من عدمه... فمعيار الادارة هو المعيار الوحيد

قال الجنزودي

وعاطف عبيد:

الحكومية

التزمت مع

البنك الدولي

ولا تراجع

تصرفهم لمقاومة الشيوعيين في الجامعة» وائل عثمان- اسرار الحركة الطلابية ١٩٧٥/٦٨

اعدائنا.. الدولة والشيوعيون

ومنذ هذه اللحظة ارتضت الدولة بأن يستخدم بعض الافراد سنج وخناجر وغيره في ضرب عدد من الطلاب، كل هذا يتم باتفاق معها..

لكن ماذا يمنع ان تتحول هذه الأسلحة البيضاء الى أسلحة نارية؟ وبدلاً من ان يكون العدو واحدا هو الشيوعيين، يصبح اثنين الدولة والشيوعيين..؟ هكذا فكر عدد من عناصر هذه الجماعات داخل الجامعة، وسرعان ما دبت الانشقاقات في تلك الجماعات التي أنشأتها الدولة ومن خلالها تشكل مجرى جديد..

يقول د. رفعت سيد احمد: في عام ١٩٧٣ أنشأ شخص يدعى «علوي مصطفى» وآخرين تنظيماً جديداً أسى بالجهاد وانضم اليه الملازم «عصام القمري» الذي أصبح فيما بعد من أبرز وأخطر عناصر جماعة الجهاد الذي اغتال السادات. وفي عام ١٩٧٥ أنشأ وكيل نيابة ذوات اتجاهات اسلامية يدعى «يحيى هاشم» تنظيماً ضم حوالي (٣٠٠) عضو من الاسكندرية حاول بهم اقتحام السجن الموجود به الدكتور «صالح سرية» وزملاءه الذي سبق وان أنشأ حزب التحرير الاسلامي الذي قام بعملية الفدية العسكرية، وقتل في الاشتباك «يحيى هاشم» وفي عام ١٩٧٧ ظهر للوجود تنظيم التكفير والهجرة «لشكري مصطفى» الذي اغتال وزير الاوقاف الشيخ الذهبي، وفي ١٩٧٧ تكونت جماعة «الجهاد الاسلامي» من ثلاث مجموعات، الاولى بقيادة محمد عبد السلام وعبود الزمر، والثانية بالرجة القبلي بزعامة امراء الجماعة الاسلامية في الصعيد «ناجح ابراهيم وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي»، الثالثة بقيادة «سالم الرحال» الاردني الجنسية وتولى «كمال السعيد حبيب» القيادة خلفاً له بعد تحليله الى الاردن وانضم اليهم الرائد «عصام القمري»..

وهم السياسة الامنية

هذه التنظيمات جميعها، شكل أعضاء الجماعة الاسلامية الذين تربوا في احضان السلطة في بداية السبعينات اغلب عناصرها وقياداتها.. يقول حسن ابو باشا: أصبحت الجماعة الاسلامية- التي أنشأها السادات هي

العنف

حصار العنف في ١٠ سنوات ١٩٠ قتيل، ٦٠ ألف معتقل، ٥ وزراء للداخلية

هشام مبارك

الاشتراكي انذاك، بالالتقاء مع عدد من الطلبة النازحين من الاقاليم وخاصة الصعيد، واتفقا على أسلوب مواجهة الطلاب اليساريين باستخدام المدي والقبضات الحديدية في فض تجمعاتهم في الجامعة بعد ان يتخذوا في اسر لها طابع ديني مثل.. «جماعة شباب محمد» و«الجماعة الدينية» وغيرهما. ثم يتصادموا مع الطلبة اليساريين بزعم انهم ملاحدة وليبدوا الصراع في الجامعة بين مسلمين وشيوعيين ليسهل القضاء عليهم.

يقول حسن ابو باشا في مذكراته. «كانت الخطوة الاولى التي اتخذها السادات بعد صدامه مع مجموعة مراكز القوى هي اعطاء الضوء الاخضر لتشكيل مايسمى بالجماعات الاسلامية في الجامعات، لقد لجأ الى هذه الخطوة لكي يحقق توازناً على الساحة السياسية في مواجهة التيار الماركسي..»

وهكذا او بقرار من السادات تحولت الدولة واجهزتها الى «فتوة» لا يختلف كثيراً عن اقرانه في الازقة والحواري في الزمن الغابر، سوى في ترفعه عن القيام بمثل هذه الاعمال الصغيرة، فيستأجر لها عدداً من الصبيان «سلحهم بأسلحة بيضاء ووضع لهم خطط الهجوم مقابل مبلغ مالي..»

يعترف احد هؤلاء الصبية قائلا: «اتصلنا بالمباحث وبأمين التنظيم بالاتحاد الاشتراكي ويعدد كبير من المسئولين وفي احدي هذه الزيارات عرض عليهم الأمين العام للجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكي استعداداً لوضع مبلغ مائة مليون ونصف من الجنيهاً تحت

في اكتوبر ١٩٨١ اغتيل السادات وعدد من مرافقيه في العرض العسكري وفي اكتوبر ١٩٩٠ اغتيل د. رفعت الخجوب و (٥) من قوة حراسته وبين هذين التاريخين سقط أكثر من ١٩٠ قتيلاً من الجماعات المتطرفة واعتقل أكثر من (٦٠) ألف شخص وتولى وزارة الداخلية (٥) وزراء بدءاً من النبوي اسماعيل مرورا بحسن ابو باشا واحمد رشدي وزكي بدر انتهاء بعبد الحليم موسى، صرحوا جميعاً بأنهم ينوون القضاء على هذه الجماعات ولو بالعنف «فلا بد من اقتلاع جذور الأورهاب»، و«العنف لا يردعه إلا العنف» «الضرب في المليان وفي سويداء القلب»، واخيراً تصريح وزير الداخلية الحالي عقب القبض على قتله المحجوب «لن نكتفي هذه المرة بتطهير الخارج ولكن سنعصرام القيع». ومع ذلك لا تزال هذه الجماعات منتشرة ولا يزال العنف مستمرا.

لأين يكمن الخطأ؟ وهذا التحقيق يصحبكم في جولة تاريخية عندها يقترب من عقد كامل ليلقي الضوء على نشأة التطرف وتطوره ويعرض وقائع العنف المتبادل بين الدولة وهذه الجماعات.

في البدء كان السادات

في بداية السبعينات وعلى أثر فو الحركة الطلابية البازغة بقيادة الطلاب اليساريين اصدر السادات توجيهاته لانشاء جماعات متطرفة ترتدي لباس الدين لمواجهة هؤلاء الطلاب، وعلى الفور بادر محمد عثمان واسماعيل حامد محمود، مستولا الاتصال للموجهين البحري والقبلي في الاتحاد

المفرخة التي يتنافس على استقطاب عناصرها جميع التنظيمات الدينية المتطرفة وتطورت الامور لكي تصبح هذه الجماعات هي اداة جميع التنظيمات على المستوى القاعدي في الجامعات وخارجها في المحافظات».

نوفلقا للدراسات المنشورة وقعت ٩٣
مظاهرة واحداث شغب واشتباكات مع الشرطة
خلال سنوات ٨٦، ٨٧، ١٩٨٨ « تقرير الاهرام
الاستراتيجى عام ١٩٨٩ » وبلغ نصيب

قصة سلسلة

بصمة المتهم فاروق عاشور. كما تطابقت اعتراف المتهمين بارتكابهم لمحاولات الاغتيال. وبعد (٥) شهور وبعد ان شبع المتهمون الثلاث الاوائل تعذيب واعتقال اعلنت ذات الاجهزة وذات الوزير نبأ القبض على الجناة الحقيقيين وأفرج عن المتهمين «الزور» بعد ان كاد يطولهم جبل المشقة.

ومع استمرار الاجهزة في اتباع ذات السياسة الامنية الفاشلة والتي تتلخص في ركن القانون على الرف، وارتفعت معدلات العنف. فخلال عام ١٩٨٨ قامت الجماعة الاسلامية بـ ١٦ مظاهرة و (٥) احداث شغب استخدمت فيها القنابل والاسلحة البيضاء واشتبكت مع الشرطة في (٩) منها وسقط قتلى وجرحى.

وفي عام ١٩٨٩ قامت بـ ١٩ مظاهرة و (٣) احداث شغب كبرى واشتبكت مع الشرطة في (١٤) منها في مصادمات دموية، واعلنت الاجهزة الامنية عن اكتشافها خمسة مخبىء اسلحة للجماعات واعتقلت (٨٠٠٠) آلاف معتقل «تقرير منظمة العفو عن عام ١٩٨٩». واتخذت عنف الجماعات هذا العام منحى جديدا حيث قامت بهجوم بالقنابل والاسلحة وغيرها، على هيئات للشرطة مثل مبنى الأدلة الجنائية بالنيها والقيوم ومديرية الامن بالقاهرة ومكتب مباحث امن الدولة بشبرا وقسم الساحل «تقرير الاهرام عن عام ١٩٨٩»

وفي عام ١٩٩٠ قامت الجماعات

الاسلامية بـ (٢٠) مظاهرة واحداث شغب واشتبكت مع الشرطة في (١٤) من هذه الاحداث، واعلنت اجهزة الامن عن اكتشافها مخبىء اسلحة للجماعات في العمرانية كما اغتالت (٦) من الشرطة، حيث قتل مخبر سرى بالنيها والمساعد شرطة «كمال متولى» حارس كنيسة العذراء والخفير «محمد حامد» بالقيوم، وقتلت مخبر يدرووط، كما قتل المقدم «عصام شمس» من مباحث شرطة عين شمس. وفي أكتوبر الماضي اغتيل (٦) من بينهم د، رفعت المخجوب. كما قامت بمحاولات فاشلة لقتل جندي في المعادي واخر في المهندسين، واعتدت بالسنج والقنابل على اتوبيس كان يقتل (١٤) ضابطا.

اساليب جديدة

وعلى الجانب الاخر قامت اجهزة الامن بإدخال تعديلات على أساليبها الامنية، فابتدعت اسلوب الاعتقال المتكرر ومقتضاه يعضى المعتقل فترات طويلة قد تصل الى أكثر من عام رغم صدور الاحكام القضائية بالافراج عنه وذلك عن طريق اصدارها قرارات اعتقال جديدة. وبهذا الاسلوب استمر احتجاز (١٥٠) معتقل لفترة تراوحت ما بين ١٠-١٨ شهور، مما دفع عددا من المعتقلين الى الهروب ومن بينهم «طلعت فؤاد قاسم» صفوت عبد الغنى» و «حمدي الكيكي» و «بركات هريدي». ومع حياة الهروب والتخفى

لا يجد هؤلاء شيئا سوى التخطيط لاعمال عنف بهدف الانتقام..

والاسلوب الثانى هو اقتحام المساجد وتجمعات لهذه الجماعات باطلاق القنابل والاسلحة النارية عليهم. فقد اقتحمت اجهزة الامن أكثر من (٥٠) مسجد في الفترة من ٨٦-٩٠ ويبدو ان هذه الاجهزة تعمدت في عمليات الاقتحام استخدام أكبر قدر ممكن من العنف. ففي مسجد «السايع» اسفر الاقتحام عن مصرع (٤) على الاقل في يونيو قتلوا في عمليات اقتحام مسابيه خلال الـ ٥ فترة من ٨١-٩٠.

والاسلوب الثالث مقتبس من دول امريكا اللاتينية في إطار الخبرات المتبادلة بين اجهزة الامن في بلدان العالم الثالث، وهو اسلوب التصفيه الجسدية. فقد اغتيل «ماجد العطيفي» من قيادات الصف الاول في الجهاد بشارع الاسعاف في ١٩٨٩، كما اغتيل ايضا «احمد كامل» المستول عن الجماعة الاسلامية بعين شمس في مطلع هذا العام، وفي ٢ سبتمبر الماضي اغتيل احد اهم قيادات الجماعة في الهرم على طريق «الكابوى» الامريكى باستخدام اسلحة كائنة للصوت وهو «د. علاء محيى الدين» المتحدث الرسمى باسم الجماعة الاسلامية بمصر. ويبدو ان مرجحة الاغتيالات والتصفيه ازعجت دوائر حقوق الانسان، مما دفع المنظمة المصرية لحقوق الانسان لان تصدر بيانا عن اغتيال د. علاء محيى الدين بعنوان «شكوك حول اغتيال معارض سياسى بارز على يد رجال الامن..»

حوار بين زعماء المشكلة

هكذا استمر مسلسل العنف المتبادل، واجهزة الامن لاتزال مصرة على أن سياسة امنية قوامها الاعتقال المتكرر والتعذيب والتصفيه الجسدية قادرة على وأد التطرف، لكن الواقع يخبر على العكس تماما بأن مثل هذه السياسات يساعد على نمو هذه الجماعات. ودعونا لنأخذ مقتطف من مقال د. علاء محيى الدين نشرته احد الجرائد الحزبية ردا على حوار لوزير الداخلية السابق «زكى بدر» قال فيه انه اعاد للشرطة هيبتها واعرب عن رضاه وعدم ندمه على سياسته الامنية تجاه الجماعة الاسلامية فقال د. علاء في مقاله: «.. ما الذى ينتظر من شاب تقتحم عليه الشرطة شقته.. وماذا ينتظر من شاب تعتقله المباحث عاما او عامين بدلا من شهر او شهرين ويتعرض لاشنع صور التعذيب.. فهل





حسن أبو بسما

يسمى

السلطات

السلطة

الأخضر لتكوين

الجماعات

الاسلامية في

الجماعات

ايضا توضح ان الشرطة كانت تفض الطرف على اعمال تعدد قانونا جرائم ارتكبتها الجماعة. فعقب هذه الاحداث قال عميد شرطة «محمود ابو رية» مأمور مركز منفلوط: «... ان هذه المسيرات- المحمل- تكررت في العام الماضي وتم تخطيط ونهب ممتلكات المسيحيين ولم يتدخل الامن...» «الولد ٩٠/٤/٢٩». ويشير مأمور المركز الى: «... ان هجرة المسيحيين من المدينة في يوم العيد مرعد مسيرة المحمل- ٩٠/٥/٢ اي أن المسئول الاول عن الامن في منفلوط كان يعلم ان هناك مخالفات قانونية قشلت في نهب الممتلكات والاعتداء على المسيحيين ولم يتدخل على حد قوله، رغم انه يعلم ان هذه الاعتداءات قد ادت الى هجرة كافة المواطنين المسيحيين من ديارهم خوفا من البطش بهم ولم يوفر لهم حماية...»

الواقعة الثالثة في الفيوم بقرية كحك تحديداً التي احدث فيها اذات دموية ولقي ١٩ مصرعهم، كان هناك اتفاق سري ايضا لم

سياسة اخرى للتعامل مع الجماعات المتطرفة وهو اسلوب التفاوض السري ويقول «د. محمد سيد سعيد» الخبير بمركز الاهرام الاستراتيجي، ان هناك فترات تبادر فيها الدولة وكأنها بدون سياسة على الاطلاق واثناها لاتتسامح الدولة فقط مع أنشطة الجماعات المتطرفة فقط بعد المواجهات العنيفة معها دون التقيد ألا بالحدود الدنيا من الضوابط القانونية، بل انها تتفاوض مع الجماعات حول تأمين مناطق معينة وفي الحالات لاتتصرف الدولة باعتبارها دولة حقيقية انما باعتبارها عصابة مسلحة...»

وهناك وقائع عديدة تؤيد ماذهب اليه د. محمد، نورد هنا وهي تبين ان الدولة تعيش حالة انقسام في الشخصية. فبينما تصدح رؤسنا ليل نهار باخطار التطرف تتفاوض مع جماعات التطرف سرا وترتضي بأن تتقاسم معهم بعض سلطاتها في بعض القرى والمناطق، تطبق فيها الجماعات قانونها الخاص وتحرم وتحلل ماتراه هي، كل ذلك مقابل ان تلتزم الجماعات بعدم استعمال العنف مع اجهزة الامن.

ففي المنيا كان هذا التعاون المشترك بين اجهزة الدولة والجماعات يجري على قدم وأثناء احداث الفتنة الطائفية التي شهدتها المحافظة في مارس. فهناك كان للجماعة مراقبة الانحرافات والمنحرفين ليلقوا القبض عليهم لتقديمهم الى الشرطة ثم تقدمهم الاخيرة الى النيابة. فالشرطة اكدت بدور ساعي البريد وتركت سلطتي التحري والضبط والاحضار لشرطة الجماعات الاسلامية ويشير الى ذلك بيان وزعته الجماعة الاسلامية عقب الصدام بينها وبين الشرطة بعد ان خرقت الأولى الاتفاق المبرم بينهم فقامت الجماعة بالتحقيق مع عدد من الفتيات شاركن في شبكة دعارة كان يديرها مسيحيين على حد زعمهم، فيقول البيان: «...الم يعترف امامكم- اجهزة الامن- وكنا معكم فلماذا تنكرون الان؟ الم تتصلو بنا يا ضباط المباحث لتخبرونا انكم قد ضبطتم شرائط جنسية وحبوب منشطة تكني لاعطاءهم المؤبد؟» «بيان بعنوان من الأعراض بعد قتل الشباب الغيور؟»

الجماعات تقبض على الشرطة

الواقعة الثانية في احداث منفلوط الدموية بين الشرطة والجماعة الاسامية عقب مسيرة تعرف باسم المحمل دأب الاهالي على القيام بها في اول يوم العيد، وهذه الواقعة

يلام اذا قاوم هذا الوضع... وماذا ينتظر من شاب تختطف الشرطة امه واباه كرهينه... هل يحل هذا الموضوع الصدام المروع وبضيف: «ان الجماعة الاسلامية تعتقد انها استفادت من عهده- زكي بدر- مالم تستفده من عهد وزير اخر. فانتشرت في عهده وانتقلت دعوتها من الصعيد الى القاهرة وجميع محافظات الوجه البحري، وساعدت ممارسات زكي بدر في تخريب الاف من الاعتقال والتعذيب... وكسرت الجماعة في عهده حاجز الاعتقال والتعذيب وانتشرت فكرها فلا يوجد احد لم يسمع عن كفر الحاكم المبدل لشرع الله وجواز تغيير المنكر... ايضا برزت الجماعة في عهده اعلاميا وحركيا كقوة مؤثرة فاعلة لها وزنها وثقلها...» «الحقيقة ٩٠/٧/٧»

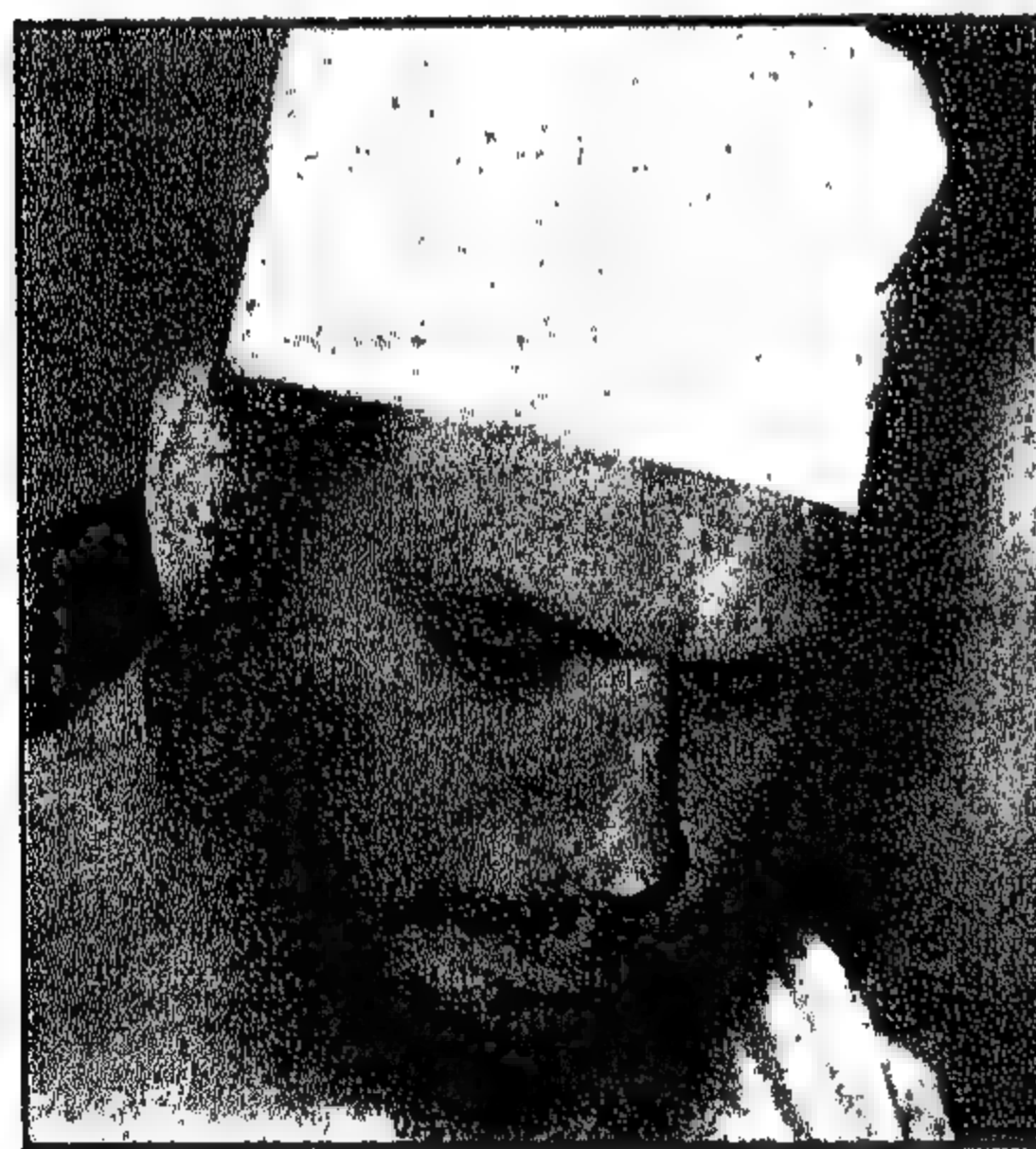
حقا لقد ادت سياسة الدولة واجزة الامن الى كافة النتائج التي ساقها د. علاء في مقاله... ولم تأتى بشمارها كما كانت تتوقع الدولة بأنها بذلك ستقضي على التطرف والعنف.

ويعود فشل الدولة في جانب منه الى تركيزها على الاساليب الامنية في مواجهة هذا الفكر وهي بدورها اساليب باليه وفاشلة فضلا عن الانتهاكات العديدة لاسط مبادئ حقوق الانسان والجانب الثاني أن الدولة عندما حاولت أن ترى مشكلة التطرف في سياق اخر غير امن ركزت على اسلوب الحوار مع هذه الجماعات.

فاللولة هدفت من الحوار الى تصحيح أفكار هذه الجماعات وشبابها، فعمدت الى إقامة الندوات واللقاءات في السجن معهم كما توسعت في قوافل الدعوة التي تجوب المحافظات لشرح تعاليم السلام. لكنها محاولات لن تسفر عن شيء. فمن الصعب ان يكون هناك حوار ايجابي واحد اطراف الحوار متقيدة حريته والاخر من علماء الدين المشكوك في ولاهم للسلطة فمثلا عقب بيان اصدره علماء الأزهر والشيخ مخلي الشعراوي في عام ١٩٨٩ اوضحوا فيه موقف الدين من العنف واكدوا على أن «الاسلام يرفض اللجوء الى العنف والاكراه واستباحة حقوق الآخرين باسم الدين»، رد د. عمر عبد الرحمن قائلا: «... ان الجماعة ترفض البيان جملة وتفصيلا وانها لن تعمل بأي حرف منه» ووصف هؤلاء العلماء بانهم «علماء السلطة».

الاتفاقيات السرية

لكن الطريف حقا ان الدولة احيانا ماتخذ



عمر عبد الرحمن

قياداتهم - وهم قدوة لهم - التي ركزت هذا القانون. وهنا سيبدو مثل هؤلاء الضباط ان ما تقوم به الجماعة وقانونها الخاضع الذي يطبق - باتفاق مع قياداتهم - هو الاولى بالرعاية والسهر على تنفيذه.

وربما يفسر ذلك فضيحة المنيا اثناء الفتنة الطائفية، عندما تبذل ضباط الشرطة هناك

الآخرة باعتراض الفرقة ولم يتعدى على اي منهم وكل ماتم هو تحطيم الآلات الموسيقية...» الشعب ٧/٢٤

ان اغلب المصادمات الدموية الكبرى التي جرت خلال هذا العام وهي أحداث الفتنة الطائفية بالمنيا، وأحداث منفلوط والقيوم وديروط تعود أسبابها الى تراطم أجهزة الأمن مع الجماعات والسماح لها بتطبيق قانونها الخاص بهدف تأمين هذه المنطقة وتلك من عنف الجماعات تجاه الشرطة. لكن الجماعات تشعر وكأنها أصبحت دولة أزال الهياكل والمؤسسات للدولة السابقة عليها وتشعر أيضا بعنفوانها وقوتها أمام أجهزة تقاعس وتسلم لها مقاليد الأمور، لذلك فعليا ما يحدث صدام جديد نتيجة خرق الاتفاق وتجاوزه من قبل الجماعة، لكن الصدام هذه المرة أكثر ضراوة وعنفا بعد أن تمت الجماعات بحكم سيطرتها وبرضاء الأمن... ففي المنيا دعت الجماعة في عدد من منشوراتها أثناء أحداث الفتنة للهجوم على الشرطة بسبب تقاعسها عن الكشف على شبكة الدعارة المذمومة وتقديمها الى المحاكم. وفي القيوم حدث نفس الشيء بعد تصادم الشوقين مع الأمن وأطلقوا الرصاص على قوة حراسة كنيسة العذراء وقتل مساعد شرطة وفي منفلوط أصرت الجماعة والأهالي على القيام بمسيرة المحمل والتظاهر والاعتداء على المسيحيين رغم طلبات الأمن المتكررة بأن الوضع هذا العام لا يحتمل وخاصة بعد أحداث الفتنة في المنيا وما تعرض له المسيحيون هناك والضغوط التي حدثت على رجال الأمن هناك بسبب تقاعسهم في الحفاظ على ممتلكات وأرواح المسيحيين. وفي ديروط حدث الصدام عندما استخوذت الجماعة على سلطة الإبلاغ عن مخالفات قانون تحريم الموسيقى، وسلطة تحطيم الآلات وهو ما اعتبرته الشرطة عدوانا على سلطاتها وخاصة سلطة التحطيم...»

تطرف ضباط الشرطة

ان هذه الاتفاقيات النورية بينما الشرطة والجماعات في عدد من المواقف لاتعد فقط أهدار للقانون واستهتارا به، فضلا عن سقوط شرعية مواجهة الشرطة للجماعات لخروجها عن القانون، بل أيضا يحرق أرض الشرطة أيضا للتطرف. فضباط الشرطة. وخاصة الرتب الصغيرة - ستطلب منهم قياداتهم التغاضي على ما تقوم به الجماعات من مخالفات للقانون ومن ثم فان حماية هؤلاء الضباط في تطبيق القانون والتزامهم به وسننول أمام ممارسات

ينكشف الابعاد هذه الأحداث... يقول عبد الحليم موسى في تصريح له «... فرضوا اتاوات، «الشوقين» على الفلاحين في القرية لتسليح الجماعة ومن لم يكن يدفع غالبا مائتي جنيه أو أكثر كان يتم خطف بقرته أو اتلاف زراعته...» ويضيف الوزير: «كان يركب «شوقي الشيخ» سيارته البليك اب وفي خلقة في صندوق السيارة (٦) اشخاص مدججون بالسلاح الآلى يجوبون البلدة...» لقد تصوروا انهم يستطيعون ان يضربوا الأمن وهم معذورون في ذلك لانهم ظلوا لفترة يحكمون ويأمرون...» تصريحات وزير الداخلية لقاء مع الوزير نقابة الصحفيين الرقود ١٠/٨ / ٥ / المصور ١٠/١٠/٥

ونتساءل مجرد تساؤل اليس قرية «كحك» تابعة للدولة المصرية ويتمتع مواطنيها بالجنسية المصرية. أم انها على خريطة أجهزة الأمن في بلادنا تابعة لدولة رواندي؟ فكيف تتحركهم أجهزة الأمن النشطة للغاية فريسة سهلة في يد جماعة الشوقين يتحكمون فيهم ويأمرون على حد تعبير الوزير.

ويضيف عبد الحليم موسى: «... الأجهزة الأمنية كانت ترصد «شوقي الشيخ» باعتباره يمثل تيارا دينيا متطرفا بعد ان انشق عن الشيخ عمر عبد الرحمن... وهناك رؤى كانت ترى ترك جماعة شوقي لانها جماعة «عمر عبد الرحمن» ستصفي إحداهما الأخرى... وأنا مش بتعاص الكلام ده...» المصور ٩٠/٥/١١ قوفنا لتصريحات الوزير فالأجهزة تطنش على مخالفات جماعة «شوقي» لا شيء سري أنها تسعى لتصفية جماعة «عمر عبد الرحمن»، نفس لعبة التوازنات التي ابتكرها السادات لكن بشكل مختلف

قانون ديروط

الرائعة الرابعة عقب المصادمات الدامية في ديروط في يونيو الماضي حيث لقي (٤) مصرعهم، اتضح فيها أيضا وجود اتفاق عن سري بين الأجهزة والجماعات يقول: «محمود زهران» امير الجماعة بديروط: «... هناك اتفاق بيننا وبين أجهزة الأمن يمنع دخول الفرق الموسيقية المركز - ديروط - وكان اي حفل بالميكروفونات والموسيقى يقام نتصل بالأمور ورؤساء المباحث فتقوم الشرطة بمنع الفرقة ورفع الميكروفونات...» الا انه قبل الأحداث الأخيرة لم يمنع الأمن الميكروفونات والفرق الموسيقية فقام



كالاتى: (٨) فى القاهرة الكبرى اعليها فى الاطراف مثل عين شمس وامبابه (٥) اسيوط ، و (٦) المنيا ، (٢) بنى سويف وفى عام ١٩٨٩ قامت بـ (٢٢) مظاهرة واحداث شغب، (٨) منها فى القاهرة الكبرى، (٥) اسيوط ، (٣) الفيوم، (٣) المنيا، (١) بنى سويف ، (١) سوهاج ، (١) الزقازيق

«حصر من خلال تقارير الاهرام الاستراتيجية..»

نستطيع القول ان ظاهرة التطرف لها اسبابها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وان حل المشكلة لابد وان ينطلق من هذه الاسباب التى انشأت هذه الظاهرة. وتقول المدرسة «نعمة جنينة» بالجامعة الامريكية: ان الحل يكمن فى التغلب على هذه المشكلات الاجتماعية والسياسية وهى المشاكل التى تعمقت فى السبعينات بسبب تبنى نظام الحكم اتجاهات سياسية واقتصادية تعد تحولا عن سياسات الستينات. ولكن هذا الحل يتطلب امكانيات زمنية ومادية ليست متوفرة لدى النظام وبالتالي فان الحل الاسعافى والواقعى فى هذه الظروف يتمثل فى التزام النظام المصرى بالديمقراطية حيث سيكون هذا الالتزام بمثابة صمام يطم من خلاله الشعب المصرى عن الاخطار الناتجة عن المشاكل التى يعانى منها قطاع عريض من الشعب المصرى وفى الوقت نفسه يتم وضع اسس مشروع قومى يساهم فيه الشباب.

الواقع لهم قلا مكانه لهم وعندما يرفضهم الواقع يبادلونه الرقص بالرفض ويظل الطموح الجامح رغبة بدون اشباع فالحركات الدينية لا ترفض الواقع فى البداية ، بل البداية الحقيقية هى رفض الواقع للشباب والفئات الهامشية «الاحتجاج الدينى فى مصر..»

وفى هذا الاطار اثبتت دراسة ميدانية اجريت فى عام ١٩٨٩ ان ٦٩٪ من اجمالى العينة لا يتوقعون الحصول على عمل مناسب بعد التخرج وان ٨٣٪ لا يتوقعون امكانية الحصول على دخل مناسب بعد التخرج وان ٨٣٪ يعتقدون انه ليس امامهم فرصة للزواج بعد فترة وجيزة من التخرج، كما اوضحت الدراسة ان ٦٩٪ يتوقعون فى دائرة التشاؤم بالنسبة للمستقبل «أمينه الجندي، التطرف بين الشباب- النار مارس ٨٩»

لذلك نستطيع ان نقرر أغلبية الفئة العمرية فى هذه الجماعات التى تقع بين ١٨-٣٠ سنة وكثرة العناصر الطلابية فى هذه الجماعات.

فمثلا بلغ عدد الذين صدرت ضدهم احكام فى قضية الجهاد (١٠١) كان من بينهم (٨٦) شخص تحت سن ٣٠ سنة بنسبة ٨٥.٥٪ بينما بلغ عدد الذين زادت اعمارهم عن ٣٠ سنة (١٥) شخصا بنسبة ١٤.٥٪. وبلغ عدد الطلبة فى هذه القضية (٤٥) شخصا و (٤) عاطلون بنسبة ٥.٥٪، و (١٥) عامل و (٢٥) من اصحاب المهن المتنوعة، و (٦) اصحاب مكثبات ، (٤) شرطة وجيش ، (٢) فلاحون - ويتضح أن أكثر من (٨٥٪) من المتهمين اما طلابا أو تخرجوا من الجامعات والمدارس الثانوية.

الاحياء الفقيرة والعنف

ومن ناحية ثانية لوحظ ان المناطق التى انتشرت وتكرزت فيها هذه الجماعات فى الاطراف والضواحي اى فى مناطق عمرانية جديدة تعاني من نقص حاد فى الخدمات، وفى القاهرة والجيزة يتركزون فى مناطق امبابه وبولاق الدكرور والمطرية والزيتون وعين شمس، واقليميا فى الصعيد وخاصة المنيا واسيوط لوجود جامعتين هناك وبالمقارنة لم يكن لهم نفس النشاط العالمى فى المناطق العمرانية القديمة ، والمستقرة رغم كثافتها السكانية «تقرير الاهرام عن عام ١٩٨٦»

ففى عام ١٩٨٨ كان التطاق الجغرافى لـ (٢١) مظاهرة واحداث شغب لهذه الجماعات

وتركوا- ولو لفترة- لهذه الجماعات ومتعاطفيا حرية الاعتداء على ممتلكات المسيحيين وارواحهم ونستطيع القول ان عوامل التطرف والفتنة لم تكن لدى الجماعات فقط بل ايضا امتدت لعدد من ضباط الشرطة كشف عنها تقاعسهم المذهل، لذلك اعلن عبد الحليم موسى فى محاولة منه لطمأنة الاخوة المسيحيين، نقل مدير الامن بالمنيا الى ديوان الوزارة «كنوع من التأكيد» وهو مايعنى ان مهمته كرجل امن انتهت» على حد تعبير الوزير، ايضا اعلن «ان كل القيادات التى شاركت فى الاحداث قد تمت محاكمتها ونقل افراد المباحث هناك الى مناطق بعيدة»

كما قرر الوزير «عمل مجالس تأديب لجميع هؤلاء الضباط» «المصور- ٥/١١» وهكذا تثبت الدولة انها فشلت للمرة العشرين فى مواجهة تطرف الجماعات ورغم عنفها الدائم الذى وصل الى حد التصفية الجسدية لعدد من قيادات هذه الجماعة، ورغم توقيعها على اتفاقيات سرية فى احيانا أخرى مع هذه الجماعات، فلا يزال التطرف يشتد وينتظر.. فكيف نفسر ذلك؟

نظرة جديدة

تكمن المشكلة فى تحليل الدولة لظاهرة التطرف وقصر مواجهته على اساليب امنيه، فالتحليل الخاطى يستتبع وجود سياسه خاطئة. فالدولة تغمض اعينها عن أن هذه المشكلة لها ابعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية. ان دراسات عديدة اجريت فى هذا المجال وتوصلت نتائجها الى ضرورة ايجاد حل شامل يراعى هذه الابعاد المختلفة. فقد اثبتت الدراسات أن أغلب عناصر هذه الجماعات من فئة المتعلمين والسبب فى ذلك يعود كما يقول د. رفيع جبيب الى: ان هذه الفئات كانت تتوقع تحقيق مستقبل جيد من خلال تعليمها ولكنها لم تجد الظروف المتاحة والملائمة ، فبعد سنوات طويلة يقبل فيها الشباب الانعزال عن الحياة بعد ذلك يتوقع تحقيق النتائج الواقعة، فالشباب يتوقع ان المشاهرة فى العملية التعليمية تؤدى الى مستقبل جيد لهذا فخلال ضياع الامل والطموح سواء اثناء الدراسة الجامعية او بعد تخرجه يدرك الواقع العملى ومايعنيه من تجارب واحباط وفشل يمر بها أو سيمر بها فيدرك الشباب ازمته على انها رفض من المجتمع لهم، فمن ادركهم يتصورون رفض

بمطالب لرجال الجيش وانتهت بمطالب دستورية-
وديمقراطية ثم كان التدخل الأجنبي والغزو
البريطاني واحتلال البلاد بعد أن تحالف توفيق
مع المستعمرين.

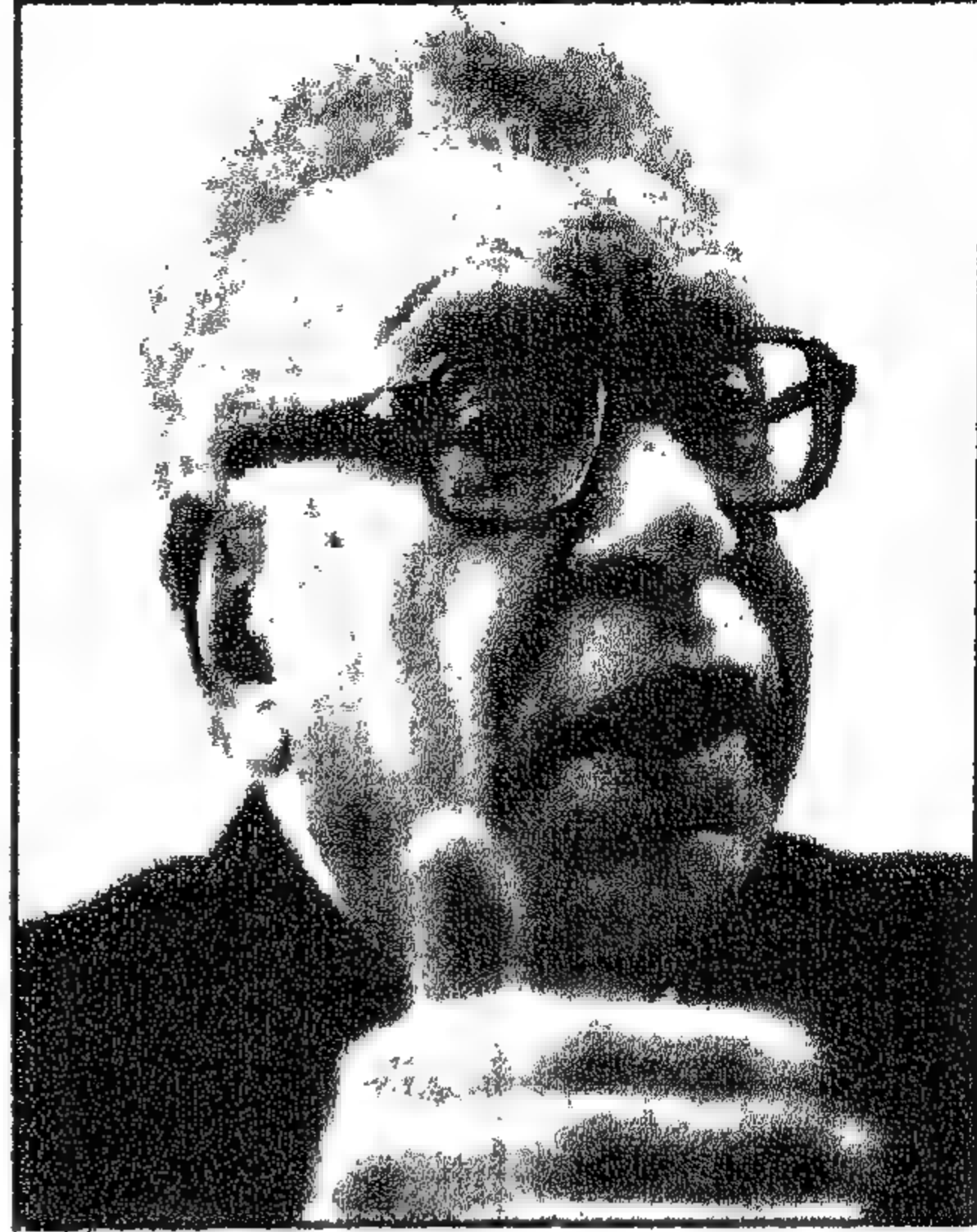
الثورة العربية اذن، ثورة برجوازية
ديمقراطية قادها مثقفو البرجوازية وعبر عنهم
ضباط الجيش في مواجهة الحلف الاستعماري
والحكم الاقطاعي. وهي ثورة فشلت لاسباب
عالمية اهمها سعي الاستعمار العالمي الى
السيطرة على المستعمرات واقتسام الاسواق
واسباب محلية منها خيانة الخديو توفيق
واستعانت به بالمستعمر الغازي وايضا تخلف
قيادة الثورة وعجزها عن اشراك الفلاحين
فيها. وقد أدت هزيمة الثورة الى نكسة
عميقة.

ثورة ١٩ ثورة تحررية وقلت في منتصف الطريق

حاول الحزب الوطني بزعامة مصطفى
كامل استنهاض الحركة الوطنية والمطالبة بجلاء
المستعمرين. حتى قامت الحرب العالمية
الاولى، وكانت شريحة من التجار والاعيان قد
اثررت من تجارة القطن. وحاول هؤلاء
الاستقلال بموقفهم الوطني في اعقاب حرب
١٩١٩. واشعلت قيادة حزب الوفد الثورة
الوطنية- ونجحت طلائع البرجوازية المصرية
في تحقيق بعض المكاسب، باقرار دستور للبلاد
وحكم تشارك فيه البرجوازية سلطة كبار
الملاك والسراي من خلفهم السيطرة الاجنبية.
لم تتمكن الرأسمالية المصرية من الاستقرار
في الحكم وظلت فترة ما بين الحربين صورة
لاشكال الصراع بين حزب الوفد (حزب
البرجوازية المصرية اساسا) من ناحية وبين
السراي واحزاب الاقلية الرجعية من ناحية
أخرى صراع حول المطالب الوطنية والديمقراطية
من ناحية ومحاولة الانتكاس بها من جانب
آخر.

تلالم الصراع الطبقي بعد الحرب العالمية الثانية

كان لانتصار الاتحاد السوفيتي
الاشتراكي في الحرب العالمية الثانية على
جحافل الفاشية اثره على حركات التحرر
عموما ومصر ايضا. وازاء الدور المالي-
للفاشية من جانب السراي وبعض العناصر
الأخرى وازاء خطر الغزو الألماني لمصر، اضطر
الانجليز الى الاتيان بحكومة وفدية يرضى
عنها الشعب ويضمن الانجليز تعاونها معهم



فؤاد مرسى مؤسس الحزب الشيوعي المصري أواخر ١٩٤٩ من أجل ثورة تحريرية ديمقراطية

داود عزيز

الرأسمالية وصراع الطبقات في مصر» وفي
مايلي محاولة لتلخيص ما جاء في هذا
التقرير من افكار اساسية:

من الحملة الفرنسية الى الثورة العربية

مع مجيء الحملة الفرنسية، حملت معها
افكارا تنويرية ساعدت حركة التجار ورجال
الدين المستنيرين على الاهتمام بهذه
الدعوات.

ثم لعب محمد علي دوره في التخلص من
الاقطاع المملوكي وعمل على تحديث مصر.
وتصدت القوى الاجنبية لهذه المحاولة
فاجهضتها. ومن بعدها تصدت ايضا
لاسماعيل، فاغرقت البلاد بالديون والنفوذ
الاجنبى. ثم خلعت اسماعيل ونصبت الخديو
توفيق.

وتحركت القوى الديمقراطية واحتدم الصراع
لقامت حركة الجيش بزعامة عرابي. بدأت

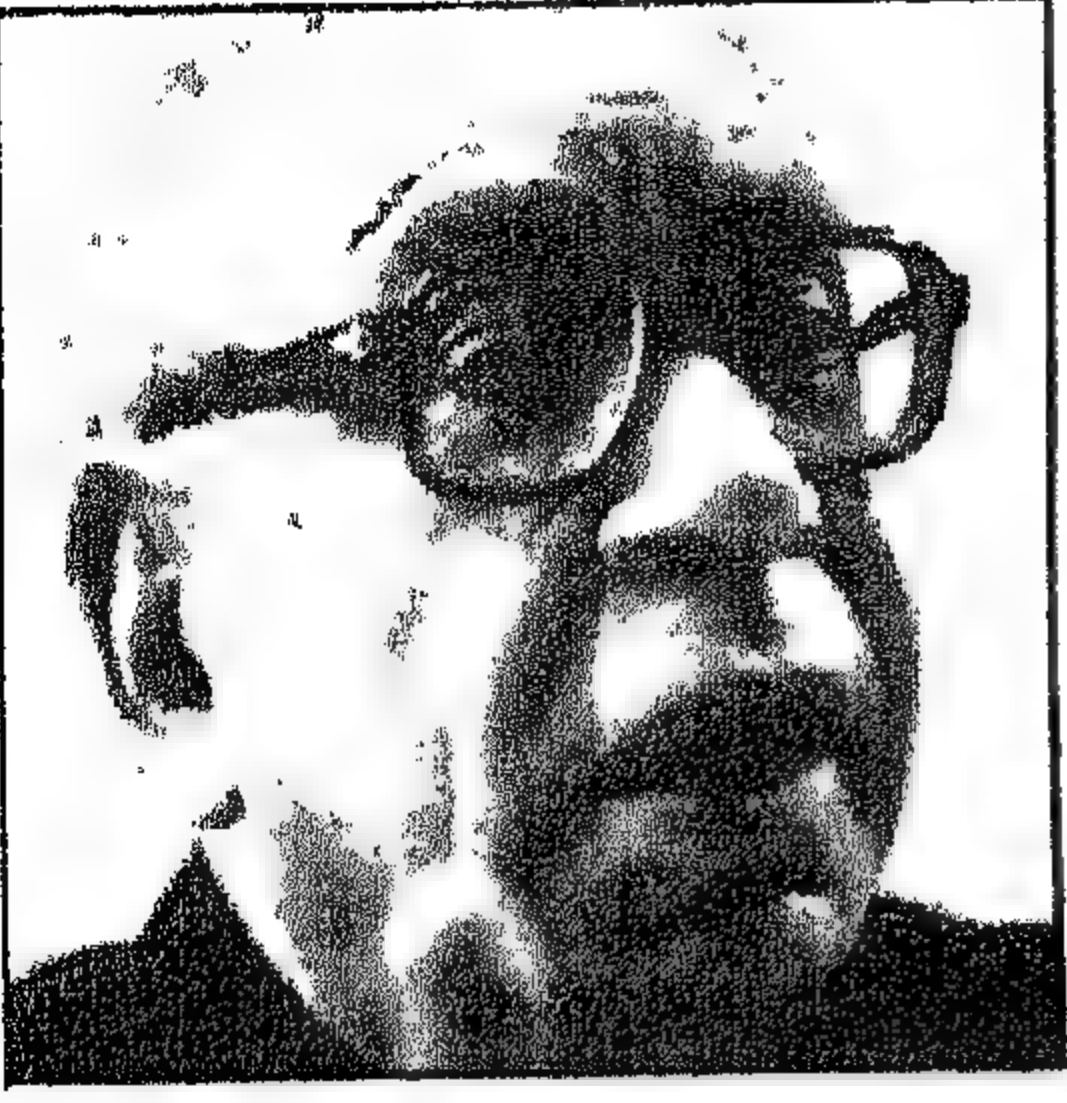
كان الطريق السهل مفتوحا امامه- وهو
المثقف المتميز- ليصبح نجما يشار اليه في
درجات المجتمع العليا، ولكنه اختار برعى
دقيق، الطريق الصعب، بل والاكثر صعوبة،
طريق الانحياز الى الشعب.

كانت شعوب المستعمرات تتطلع الى
الاستقلال بعد الحرب العالمية الثانية، وترى
في انتصار الاتحاد السوفيتي على جحافل
الفاشية حافزا على النضال.

ولبي فؤاد مرسى نداء التحرر وعكف
على دراسة الماركسية اللينينية وما ان عاد
من البعثة وتلقف وظيفته كأستاذ للاقتصاد
السياسي بجامعة الاسكندرية حتى كرس
جهدا اساسيا لقضية مصر.

مشكلة الثورة

واجهته مشكلة الثورة المقبلة في مصر.
فانكب على دراسة الاوضاع الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية في البلاد، وخرج
بتقرير مشهور وهام هو تقرير «تطور



وسعت الى الاعتراف بنشاطها النقابي ١٩٤٢ وقادت الحركة الوطنية ١٩٤٦ بالتحالف مع الطلبة.

ان الطبقة العاملة المصرية قد مرت باشكال الوعي المتدرج: الوعي المهني ثم الطبقي ثم السياسي. فالنشاط النقابي يدل على وعي مهني، السعي الى تكوين اتحاد نقابي يدل على الوعي الطبقي بغض النظر عن المهنة، اما الوعي السياسي فيدل عليه الكفاح السياسي بمشاركة الطبقات الاخرى. وعن طريق الأحزاب السياسية، وهذه الاشكال من الوعي تتم بالخبرة وعن طريق الحركة الثقلانية غير انه لكي تصل الطبقة العاملة الى درجة اعلى من الوعي، درجة الوعي الاشتراكي فانه لابد لها من الارتباط بالنظرية الاشتراكية العلمية.

وذلك بقيام حزبها السياسي المسلح بالعلم، بالنظرية الاشتراكية، بالماركسية اللينينية حتى يمكن تحقيق هدف الطبقة العاملة النهائي في انهاء الاستغلال.

الفلاحون جيش الثورة

العلاقات القطاعية تشكل قطاعا رئيسيا في الانتاج وقد بلغ تركيز الملكية الزراعية في الريف درجة عالية تدل عليها الاحصاءات.

كان من يملكون اكثر من ٥٠ فداناً عددهم ١٢.٥٩٩ مالكا ومجموع ما يملكونه ٣٠٥/٢٨٥/٢ فداناً من مساحة الاراضى التى لم تكن تزيد على ٦ ملايين فدان، وهذا التركيز فى الملكية كان معناه حرمان سكان الريف عامة من ملكية الأرض.

كان مطلب توزيع الأرض على الفلاحين شعارا هاما وثوريا لجذب سكان الريف الى الثورة وكذلك كان مطلب الحرية للفلاحين

فى المجهود الحرسى. ولكن ما أن انتهت الحرب حتى تخلصت السراى والاجنليز من الحكومة الوفدية والمجىء بحكومات رجعية متواليه. وانطلقت الجماهير التى عانت من الاحتلال وكبت الحريات واعباء الغلاء تتقدم بمطالبها. وساعد المعسكر الاشتراكي كثيرا من المثقفين والعمال على شحذ أساليب النضال.

الطبعة العاملة طبقة طلبية

ومع تصاعد الحركة الوطنية والجماهيرية تشكلت قيادة جديدة ١٩٤٦، هى «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» دعت هذه اللجنة «جميع هيئات الشعب وطوائفه» للاضراب العام استنكارا لاسلوب المفاوضات مع المستعمرين، واستجاب المصريون جميعا للنداء. وولدت هذه القيادة الجديدة من قلب المعركة.

وبينما اثبتت البرجوازية عجزها عن قيادة الحركة الوطنية فى الظروف الجديدة، تصدت الطبقة العاملة متحالفة مع الطلبة للقيادة. فبرز على المسرح السياسى مضمون طبقي جديد. غير أن القيادة الجديدة كان ينقصها النضج السياسى فعجزت عن أن تتحول الى حزب سياسى وعن تكوين تحالف واسع يجذب الفلاحين الى المعركة للربط بين الاهداف الوطنية والديمقراطية ضمانا لاستمرار الحركة الثورية وفق برنامج ثورى.

وتحسنت الرجعية من البطش بالحركة، وتغيرت اساليب الكفاح الجماهيرية ولجأت الى الكفاح الاقتصادى، وتقدمت مختلف الفئات بمطالبها اليومية.

واستغللت الرجعية ظروف القضية الفلسطينية وصدر قرار التقسيم ودخلت حرب فلسطين واعلنت الاحكام العرفية. وتوالى الارهاب على البلاد، وامتلأت السجون والمعتقلات بالمناضلين والوطنيين. وساد اسلوب الارهاب الفردى والاعتقالات حتى الحكومة هى الاخرى لجأت الى هذا الاسلوب للتخلص من مرشد الاخوان.

الطبقات الثورية والحليف.

اثبت تاريخ الطبقة العاملة انها طبقة مناضلة، حاولت تأسيس نقاباتها منذ اواخر القرن ١٩، واشتركت فى احداث ١٩١٩ وتصادمت مع ديكتاتورية صدقى ١٩٣٠.

فؤاد صرسى مؤسس الحزب الشيوعى المصرى أواخر ١٩٤٩



والديمقراطية وجه آخر للمديكتاتورية. فالديمقراطية التي تهدف اليها الثورة المقبلة هي ديمقراطية شعبية أى سلطة العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين. ديمقراطية لهذه الطبقات الشعبية وديكتاتورية ضد اعداء الشعب، الاستعمار والاقطاع والاحتكار.

(٣) لم يدرك المكافحون من قبل أنه لابد من وضع برنامج يجمع حوله الطبقات الثورية ومطالبها الاستراتيجية. برنامج يهدى الجماهير ويقف معها فى مطالبها اليومية مع ربط ذلك بالمطالب النهائية للثورة.

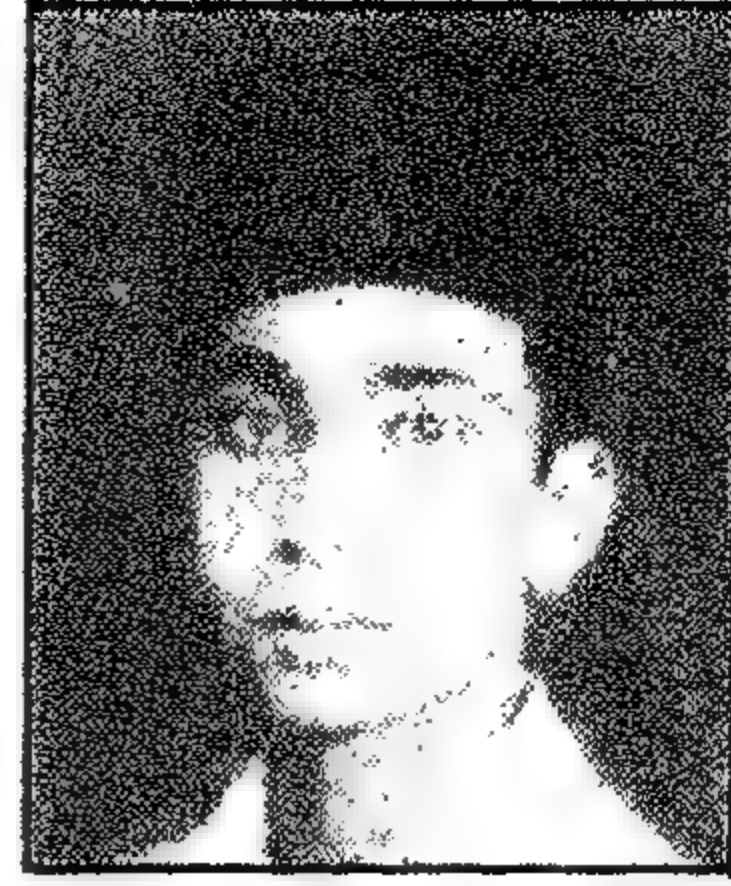
وان المطالب الجزئية والاصلاحية مسألة مهمة باعتبارها جزءا من المطالب النهائية الاستراتيجية.

(٤) أنه لكى ينهض الكفاح من اجل تحقيق هذا البرنامج لابد من حزب للطبقة العاملة، مسلح بنظريتها الماركسية اللينينية، مسلح بنظرية تنظيمية جوهرها مبادئ المركزية الديمقراطية والنقد والنقد الذاتى وكادر قادر على تحويله الى حزب جماهيرى. هو الحزب الشيوعى. وأن تأسس هذا الحزب هو الخطوة التكتيكية المباشرة، وأن اى ارجاء لهذه الخطوة هو موقف انتهازى.

وتولى مناقشة وثائق الحزب، تقرير تطور الرأسمالية، البرنامج، اللاتحة مجموعة من المناضلين واستغرقت المناقشة من مايو ١٩٤٩ حتى أواخر ١٩٤٩ وأدخلت تعديلات عديدة على التقرير والبرنامج حتى اخذ شكله الاخير. ثم بدأت دعاية الحزب تتدفق وخاصة جريدته «راية الشعب» و«العديد من التقارير السياسية والتنظيمية وفى ظروف ارباب قاسية حتى يمكن تغذية الجماهير بوعى جديد وطاقات كفاحية.

على أنه من الانصاق القول ايضا أن الحزب قد وقع فى انحراف يسارى هو اجمال القطاعات الثورية لدى طبقة البرجوازية الوطنية.

وبالرغم من أن هذا الانحراف كان سائدا فى الفكر الاشتراكي على نطاق عالمى إلا أن هذا ليس عزرا. وانما، نظرا لخطورة الموضوع فإنه يتطلب تفصيلا نظريا وسياسيا واسعا ودقيقا يساعد على تجنب الاخطاء والاطار، واخيرا اذ نذكر لفؤاد مرسى دوره الطليعى، وقدراته النظرية والسياسية والتي استمرت لمرحلة متعاقبة حتى كرس جهده السياسى اساسا للعمل فى حزب التجمع فانتا نحتاج الى تقدير جهوده الجبارة.. ونحيينها فى ذكره بمقدار ما بذل من طاقات فكرية وكفاحية من اجل الشعب.



برنامجها يدور حول الكفاح ضد الاستعمار الاجنبى وضد الاستيراد الاقطاعى.

والنظام الملكى هو رمز لهذا النظام. البرنامج يطالب اذن باسقاط النظام الملكى واحلال الجمهورية الديمقراطية بدلا منه مع توزيع الملكيات الكبيرة للارض على الفلاحين دون مقابل. وكذا تحقيق حلم الاغلبية فى الحريات السياسية والاجتماعية.

هذا تلخيص لتلك الدراسة الهامة كما نعيها الذاكرة بعد اندثار الاصل. وقد أدت هذه الدراسة الى القاء الضوء على العمل الثورى فى مصر. ونشير هنا الى تميز هذه الدراسة بالنقاط التالية.

(١) كانت الافكار الماركسية السائدة تتحدث عن الاشتراكية وفى أقصى تحديد لشكل الكفاح، أنه كفاح ضد الاستعمار والرجعية. لم يكن هناك تحديد بأن الثورة هي ثورة وطنية ديمقراطية ضد الاستعمار وبقايا الاقطاع والرأسمالية الاحتكارية المتعاونة مع الاجنبى. وانها مرحلة ضرورية لتفتح الطريق امام مرحلة ثورية تالية هي مرحلة الثورة الاشتراكية.

(٢) كان مضمون العمل الكفاحى غامضا. كانت تفهم الديمقراطية على أنها تحقيق للحريات السياسية والدستورية. وغاب عن الفكر تماما أن المضمون الديمقراطى معناه تغيير جذرى فى شكل السلطة، فالمشكلة الرئيسية فى كل ثورة هي مشكلة السلطة. والديمقراطية واحدة من انواع السلطة

الذين يعانون من الاستبداد السائد فى الريف. فالفلاحون هم جيش الثورة وهم حلفاء العمال الأساسيون غير أنه من المهم تبين فئات الفلاحين ودور كل فئة فى الثورة.

أ- اشباه البروليتاريا: هم اخوه لعمال المدينة. لا يملكون شيئا. ولكن حل مشكلتهم يكمن فى حيازة وملكية فردية لجانب من الارض على عكس عمال المدينة الذين تتحدد مصالحهم فى الملكية العامة لوسائل الانتاج.

ب- فقراء الفلاحين: يملكون ملكية صغيرة لا تكفيهم سد الاحتياجات الأساسية فيضطرون الى بيع جانب من قوة عملهم لدى الملاك. وهم يتطلعون الى مزيد من الارض والحرية.

ج- الفلاحون المتوسطون: هم القوة المحركة فى الريف يملكون مايسد حاجتهم او يزيد. هم ديمقراطيون. ويدور الصراع الاساسى فى الريف حول كسب الفلاح المتوسط. وبينما يعمل اغنياء الفلاحين على كسبه فانه واجب رئيسى على الطبقة العاملة أن تجذبه الى جانبها. ذلك أن كسبه يضمن كسب أغلبية سكان الريف.

د- اغنياء الفلاحين: تكونت ثروتهم ليس من ملكية الارض فقط وانما من الوساطة والتجارة واستغلال الارض استغلالا رأسماليا. وهم قاعدة اساسية للأحزاب البرجوازية فى الريف هذه هي شرائح الفئات الفلاحية وسكان الريف، اما كبار ملاك الاراضى فهم أشد فئات المجتمع عداء للفلاحين والشعب عموما هم ضد أى اصلاح ويعيشون على هامش العلاقات الانتاجية، القيادة اذن للطبقة العاملة والخليف هو جماهير الفلاحين ويتم ذلك بالتركيز على كسب الفلاح المتوسط بعزل نفوذ البرجوازية الكبيرة واغنياء الفلاحين عن الخلفاء، عن جماهير الفلاحين.

من اجل ثورة ديمقراطية. الثورة المقبلة اذن هي ثورة ديمقراطية تحريرية، ثورة فلاحية فى جوهرها.

داود عزيز
سكرتير الدعاية فى الحزب الشيوعى
المصرى فى الخمسينات والمشرف على
جريدة «راية الشعب» من ١٩٥٤
وامضى عشر سنوات فى المنافى

فى عام ١٩٦٨ سمح لاصحاب الورش باستيراد مواد وأدوات إنتاج فى حدود ١٠٠٠ جنيه زيدت الى ثلاثة ثم خمسة آلاف جنيه وبدأت تجارة الأذونات عن طريق اشخاص يقومون بتجميعها وبدأت تنتظم تجاره الشنطة على نطاق واسع

كان هذا التحايل لجلب البضائع اما التحايل لعرضها فقد فرضت نفسها كامر واقع كان من خلال بوتيكات شارع الشواربى لاول مره حيث تركت فى البداية بلا مواجهة وكان من ضمن هذه التحايلات ما قام به بسيونى جمعه الذى استطاع ان يجمع بضائع عدة مرات فى فترة حكم عبد الناصر فقام عبد الناصر بمصادرتها فى عام ٧٢ بدأ من الصفر واستطاع ان يتحايل باستيراد بالات ملابس مستعمله معفاة من الضرائب لحدى الجمعيات الخيرية وكان بداخلها ملابس فاخرة، وفراء معاطف واصبح بعد ذلك من مليونيرات الافتاح

كانت التحايلات يقوم بها انواع من العصابات المحلية من المجرمين واصحاب السوابق، نصف على قوادين نصف قهار، حاولت الحكومة مواجهتهم بالاساليب البوليسية لكنها فشلت لأنها كانت تظهر من جديد.

فى عام ٧٢ اتخذنا عدة قرارات من خلال مجلس الوزراء الذى كان يتولا عندئذ عزيز صدقى من واقع مهمتنا كوزاره اعداد للحرب ان نأخذ عدة قرارات تثبت طابع الجديدة والنقشف والعمل المسئول فى الداخل لطماته ابنائنا المقاتلين فى خط القتال ووصل الجبهة الداخلية بالجبهة الخارجية وكان ضمن هذه القرارات تصفيه شارع الشواربى فى هذا الوقت كانت هناك دوائر عديده داخل الحكم وعلى راسها الرئيس السادات وزوجته تشجع هذه التجارة بصور مختلفة وبدأت تدخل الموائى تحت اسماء شتى والسماح ايضا لقبائل اولاد على بالتهريب عبر الحدود الليبية، واستفاده بعض الاشخاص الملتذبن حول الحكم بتحقيق ثراء سريع

ودخل شارع الشواربى فى اختصاصى كوزير تموين وكلفت من مجلس الوزراء بتنفيذ قرار تصفيه شارع الشواربى، وكان مفروضا ان تساند وزارة الداخلية هذه الاجراءات وكانت هناك مهلة ثلاثة شهور، لكن ممدوح سالم وكان من المقربين من الرئيس السادات قال: انا غير مستعد ان اعرض رجال الداخلية وزرارة الداخلية لهذه المهمة ويجب ان نظل بعيدين عنها فى الاول وفى الآخر وقال ان شارع

معركة فاصلة بين عهدين د. فؤاد مرسى و شهادة حول شارع الشواربى عندما قال ممدوح سالم: شارع الشواربى أفاد الأمن الداخلى!

سهام بيومى

وفى هذا الشارع او الزقاق بدأت تنجم محلات صغيرة جدا لعرض البضائع المستوردة بعد هزيمة ٦٧ مستغنيين من اللعب على نصوص قوانين وقرارات حكومية تسمح بالاستيراد من الخارج حيث اقتصر لاستيراد منذ ٦١ على الحكومة وبدأ هؤلاء التجار يلتصقون ثغرات فى قوانين وقرارات الاستيراد الاستيراد سلع كمالية نادرة فى السوق المصرى وبأسعار خرافية فى ذلك الوقت مثل ادوات التجميل والعطور وانواع من الملابس، وقبل هزيمة يونيو كانت هناك مقدمات من خلال تجريتين، الاولى كانت حرب اليمن حيث عاد بعض الضباط والجنود ببضائع مستوردة وتم طرح بعضها فى السوق ولكن بنسبة ضئيلة، والثانية هى تجار الشنطة الذين كانوا يترددون على قطاع غزة عندما كان تحت الادارة المصرية وبعد الحرب انتقل تجار الشنطة الى بيروت وقبرص وبدلا ان كان يعود الشخص بشنطتين اصبح يعود بعشرين شنطة ويسافر كل اسبوع.

كان اول ظهور للبضائع المستوردة فى مصر قبل إعلان سياسة الانفتاح رسميا عام ٧٢ فى شارع الشواربى الذى بدأت تظهر فيه وكانت تمثل سلعا كمالية فى الوقت الذى كانت مصر تمر بمرحلة الاعداد للحرب واعادة بناء القوات المسلحة واعداد الجبهة الداخلية.

وخاض المرحوم د. فؤاد مرسى وزير التموين والتجارة الداخلية وقتها حربا ضد تجار شارع الشواربى، ولم يكن مجرد صراع بين مسؤول كبير فى الدولة ومجموعة من المخالفين للقانون فى دائرة اختصاصه قدر مايكشف هذا الصراع فى جوهره، صراعا بين عهدين وبين سياستين بين التنمية والهدم، واذا كانت دوائر السلطة وقتها والمحيطيون بها قد حسمت المعركة فيما بعد لصالح الشواربى وغيرهم ممن ظهروا بعد ذلك، فالنتيجة هى ماوصل اليه الامر الان.

وقد امكننى قبل وفاة الدكتور فؤاد مرسى بايام ان احصل منه على تلك الشهادة التاريخية التى تكشف الكثير، وتجييب عن تساؤلات عديده حول تلك الفترة..

«.. الشواربى هو احد كبار ملاك العقارات المصريين الذى تمثلت ثروته اساسا فى صورة عمارات بدلا من الاراضى الزراعية.



الشورابى افاد الأمن الداخلى لانه جمع بين بلطجية وقوادين ولصوص سابقين وارباب سوابق وبدلا أن يخرجوا على القانون فهم الآن رجال وسيدات محترمون يمارسون التجارة ولو حاربناهم سوف يرجعون مجرمين ثانية ويخلون بالأمن ثانيا. وسوف يقومون بتهريب البضائع ثم يبيعونها فى البيوت ولذا يجب أن تقوم بها وزارة التموين بالكامل.

كان ذلك تحديا بالنسبة لى كوزير تموين، وبالرغم من كلام مدوح سالم فأنا مستعد لتنفيذه بالوسائل الاقتصادية وكنت صاحب

التفكير الاساسى أن المسألة كانت تحتاج إلى عقل اقتصادى سياسى فقلت الاتى

تمنح مهلة ٣ شهور تنتهى فى ٣٠ ابريل للتجار لتصفية البضائع لديهم، وإذا طلبوا مهلة أخرى بعدها نستجيب لها فى طريق التصفية بمعنى أن البضائع غير المباعة حتى ٣٠ ابريل تشترىها الدولة لحسابها ابتداء من ١ مايو بعملية شراء وليست مصادرة والثمن تحدده لجنة مكونه من ممثل الفرقة التجارية للقاهرة والتاجر المختص وممثل وزارة التموين فأسقط



فى يد الجميع من الملتفين حول الحكم لانه ضيع الحجة الاساسية أن البضاعة لم تباع، وإذا قيل «أين سنعمل قفلتوا بيوتنا» فتضمن القرار تمكن محلات شارع الشوارع بالحصول على أى بضاعة لازمة لاستمرار نشاطها من محلات القطاع العام بالكميات والنوعيات المطلوبة بالاتفاق مع وزارة الصناعة لتوفير هذه الكميات ومقابل ذلك أى بضاعة مستورده توجد بعد يوم ١ مايو سيتم مصادرتها

فى ١ مايو نزلت شارع الشورابى بعد أن نصحنى البعض الا اذهب فوجدت بعض المحلات نصف مغلق وبعضها مغلق وفى بعض الفاترينات الفاضية قرأت مفتوح على أيات شايفينها مناسبة كدعاء على «دعاء على الدولة» حاولوا رشوتى ثم لجأوا إلى القضاء وصرفوا فلوس الرشوة بطريقتهم ولجأوا إلى المخازن والبيوت وأصبح لمباحث التموين مهمة هامة جدا هى مطاردتهم ووصلنا الى بيوت ومخازن سرية كثيرة لأنه كان نشاط كبير ونجحوا عن طريق القضاء فى إلغاء القرار الذى اتخذته فى مجلس الوزراء بدعوى حرية التجارة.

ملحوظة: نجح تجار الشورابى بعد هذه الواقعة باستخدام نفوذهم لدى السلطة فى عزل د. فؤاد مرسى عن وزارة التموين

تشريح جثة مجلس التعاون العربي

د. عبد العظيم أنيس

رثمة إغراء بأن يقال إن المجلس قد مات بالسكتة القلبية يوم ٢ أغسطس الماضي عندما قام العراق بغزو الكويت واتضح انحياز اليمن والاردن تجاه بغداد. وعلى السطح قد يبدو هذا كلاما معقولا، الا أن قناعتي هو أن هذا المجلس كان يحصل منذ مولده عناصر انهياره وفشله لأن المؤسسين لهذا المجلس كانت تحكمهم في العمل السياسي والتصور الاستراتيجي توجهات متباينة وربما متضاربة. أما أن الدول العربية الأربع قد التقت مصالحها في لحظة تاريخية معينة على إنشاء هذا المجلس فواضح تماما إذا بحثنا حالة كل دولة من الدول الأربع على حدة.

لقد كانت مصر معزولة عربيا بعد إبرام اتفاقية الصلح مع إسرائيل، وكانت الجامعة العربية قد انتقلت إلى تونس، وكان لهذه العزلة آثار اقتصادية وسياسية خانقة. ولذا بدأ إنشاء هذا المجلس بثابة رد اعتبار لمصر كامب دافيد عربيا، وخطوة كبيرة على طريق إعادة الجامعة العربية إلى القاهرة، فضلا عن أحلام حكام مصر في أن يكون هذا المجلس معبرا للوصول إلى حل للقضية الفلسطينية على الطريقة المصرية التي تسير بمحاذاة سياسة واشنطن ولا تتقاطع معها.

أما العراق فقد بدأ له أن رثمة محاولات خليجية بقيادة السعودية لعزله عن مجاله الطبيعي في الخليج وفي صناعة النفط، تتمثل في إنشاء مجلس تعاون خليجي له أنياب عسكرية وأمنية، وزاد من مرارة العراق وقتئذ شعوره أنه هو الذي حمى أنظمة الخليج من أن تصل إليها شرارات الثورة الإيرانية الشيعية بدخوله الحرب ضد طهران لمدة ثمان سنوات. ومن هنا بدأ لبغداد أن إنشاء مجلس التعاون العربي هو الرد الطبيعي على تجاوزات حكام الخليج، وأنه قد يكون مدخلا ملائما لزعامة عربية يحلم بها حكام العراق بعد انكسار دور مصر عربيا بسبب معاهدة الصلح مع إسرائيل.

ثم نأتى إلى دور الاردن والملك حسين. لقد قيل آنذاك إن صاحب اقتراح إنشاء هذا المجلس هو الاردن، وقد يكون هذا صحيحا. إن من السهل أن نلهم حماس الاردن لإنشاء وهذا المجلس على ضوء تدهور ظروف الاردن الاقتصادية في السنوات الاخيرة، وحاجته وهذا البلد الصغير - إلى أن يكون ضمن إطار أكبر ربما يساعده على تجاوز هذه الظروف الاقتصادية السيئة والتي كان من الواضح لمن يعرفونها أنها سوف تزداد سوءا.

أننى كنت واحدا من قلائل عبروا عن تحفظهم إزاء هذا المخلوق الجديد وذلك في مقال بصحيفة الاهالي في أول مارس سنة ١٩٨٩. وكان مبعث قلتي، وتحفظي هو أولا أثر مثل هذه التكتلات الاقليمية على حاضر ومستقبل الجامعة العربية، فضلا عن أننى تصور أن هذا المجلس هو تعبير عن محور سياسي مؤقت بين الدول الأربع المكونة له التقت مصالحها في لحظة معينة على إنشائه وإن كنت على قناعة أن هذا اللقاء هو وقتي ليس الا، لأن توجهات الدول الأربع متباينة أكثر منها متقاربة في المدى الطويل. هذا بالإضافة إلى قناعتي بأن أزمة الديمقراطية في العراق كانت في عنقوانها خصوصا بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، وأن تشكيل هذا المجلس ربما يوفر غطاء ملائما للتستر على جرائم نظام صدام فيما يتعلق بحقوق الإنسان وفي قمع معارضة عربا كانوا أو أكرادا.

والآن وقد انتهى كل شيء ولم يعد هناك خلاف بين الجميع على أن هذا المجلس قد مات وشيع موتا، أعشق أن من واجبتنا أن نبهت عن السبب أو الأسباب الحقيقية لوفاته، على الأقل حتى المولد... ويلد الفناء لانفاجا في المستقبل بمجالس أخرى تولد لتتوت بعد فترة وجيزة

المولد... ويلد الفناء

هذه محاولة أولى في تشريح جثمان مجلس التعاون العربي بعد وفاته وانعدام الاهتمام حتى بتشييع جنازته، لعلها تستثير محاولات أخرى من الباحثين في مثل هذه الامور.

يدفعني إلى هذه المحاولة ما كتبتته صحيفة «نيويورك تايمز» الامريكية مؤخرا - نقلا عن مصادر مصرية - عن «مؤامرة» الاردن واليمن لتحويل هذا المجلس إلى حلف عسكري رغم أنف القاهرة، كما يدفعني أيضا أن سبب وفاة هذا المجلس - وهو ما يزال وليدا - ليس واضحا بالمرّة وأن هناك شبهات عديدة ووساوس كثيرة حول الاسباب الحقيقية لوفاته.

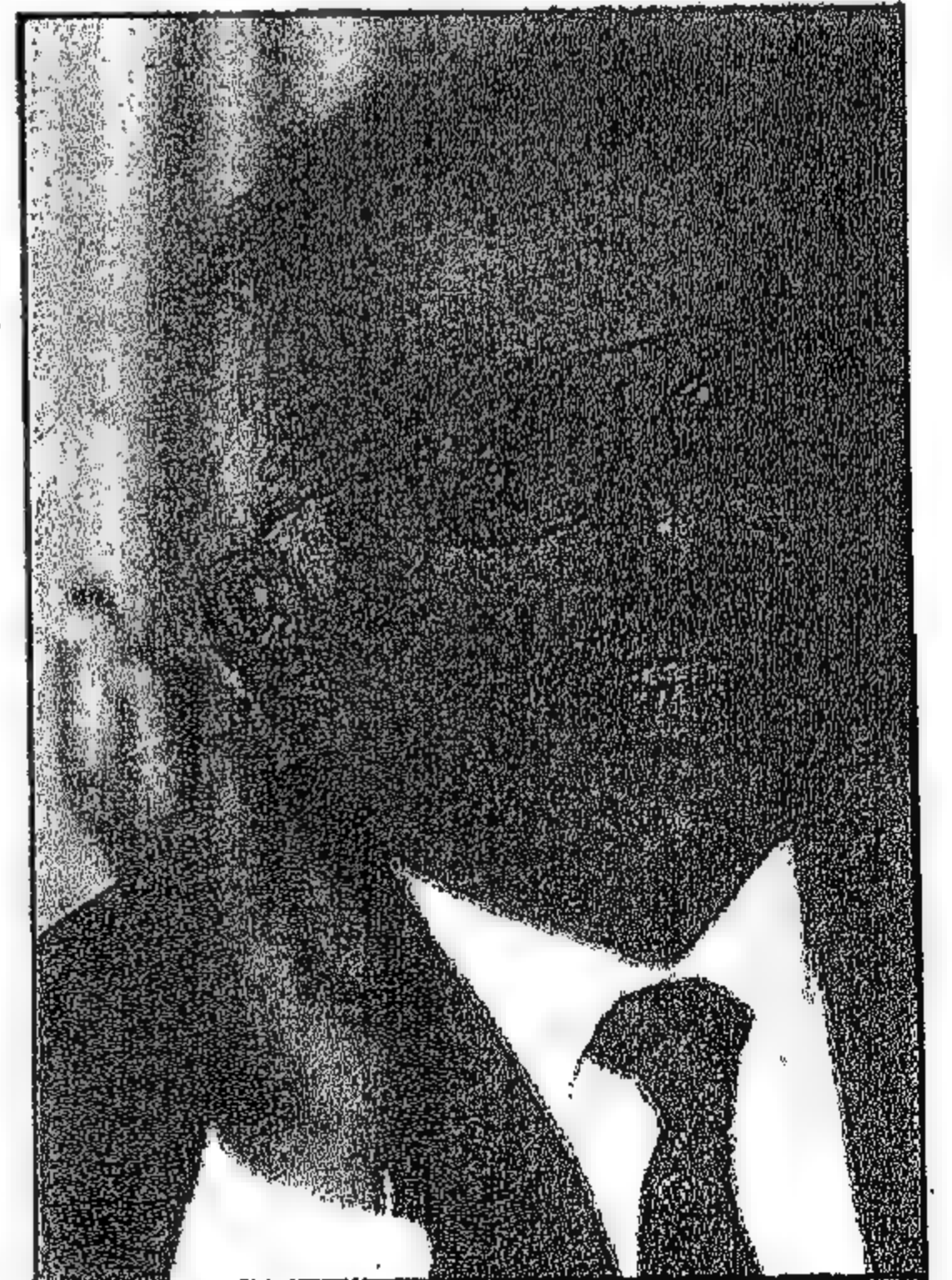
ومع أنه لم يكن قد مضى على مولده - عند وفاته في أغسطس الماضي - أكثر من عام ونصف، ورغم أنه قد جرت عند مولده احتفالات صاخبة ووزعت بهذه المناسبة السعيدة سيارات المرسيدس باسم صدام على رؤساء الوزارات والوزراء وكبار العاملين في رئاسة الجمهورية ورؤساء تحرير الصحف حتى بلغت في بعض الروايات ٣٢ سيارة مرسيدس، ومع أن الصحفيين المصريين - سواء في صحف الحكومة أو في معظم صحف المعارضة - قد طبلوا وزمروا في هذه المناسبة، واحتفوا أعظم احتفاء بالمولود الجديد وأشادوا بأمجاد «الرئيس البطل صدام حسين حامى حمى البرابرة الشرقية للأمة العربية»، الا

تفشي ربح جنة

مجلس التعاون العربى

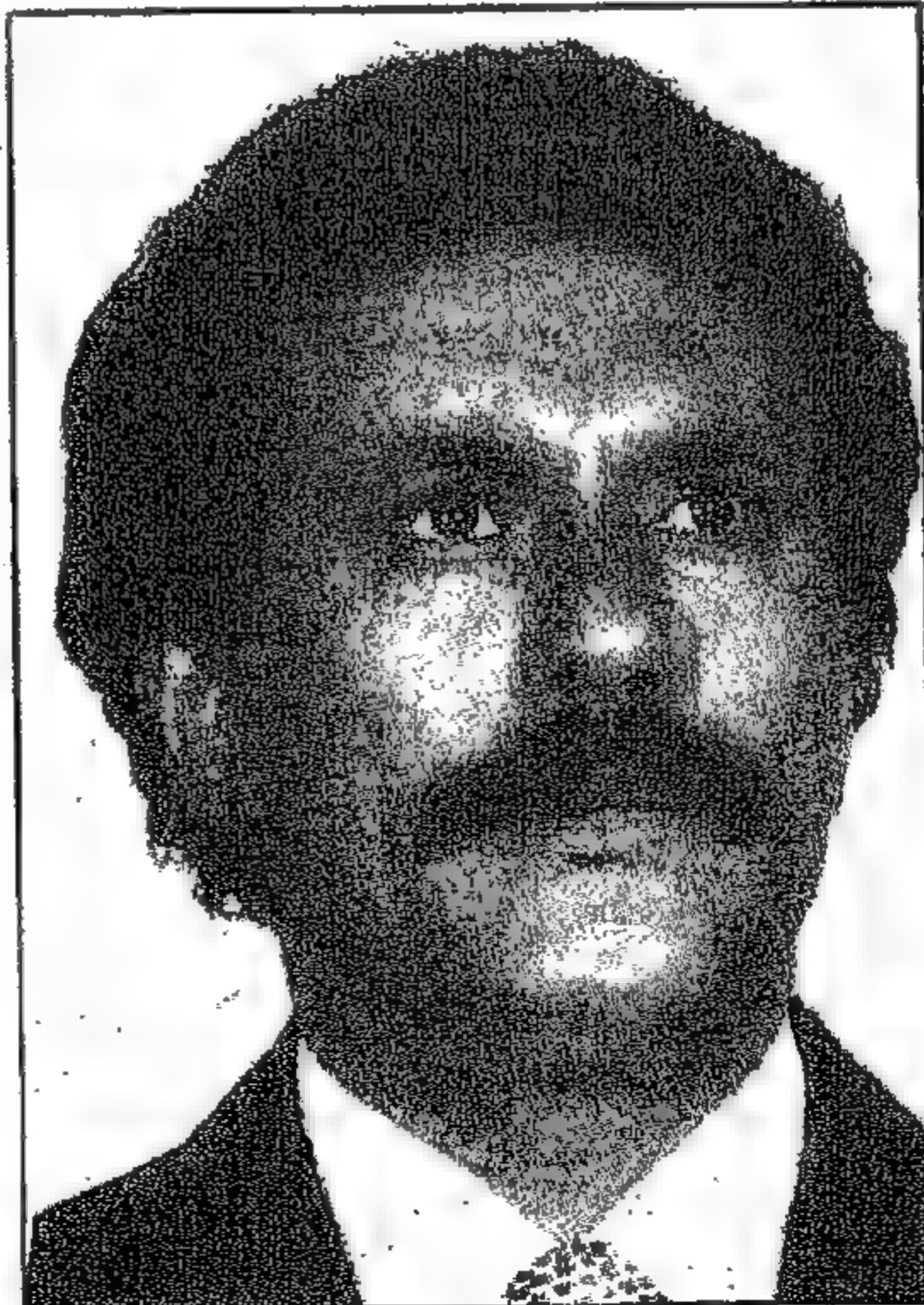
لكن بواعث الاردن وحفاسه لانشاء هذا المجلس تتجاوز هذه الاعتبارات بكثير. كان الزعيم عبد الناصر يقول دائما إن الملك حسين كراكب الدراجة عليه أن يستمر في الحركة والا سقط من فوق دراجته (انظر كتاب هيكمل «سنوات الغليان») والى حد كبير فإن هذا التشبيه صحيح متى لاحظنا أن الاردن وعرشه كانا دائما مهددين من جانب اسرائيل. وفي لحظة تاريخية انتهى هذا التهديد باستيلاء اسرائيل على الضفة الغربية عام ١٩٦٧. واليوم يتحدث العديد من الساسة

الملك حسين



الاسرائيليين بأن الاردن هو الوطن الطبيعى للفلسطينيين، كما يدعو الكثير منهم الى سياسة «الترانسفير» أى طرد سكان الضفة العرب الى الاردن. والاردن بلد صغير له حدود تمتد لاكثر من ٦٥٠ كيلو متر مع اسرائيل، ولا قبل له يدفع هذه المخاطر الوشيكة على وجوده وعرشه الا فى إطار عربى أكبر. وربما من هنا جاء حماسه لانشاء المجلس وحرصه على أن يكون لهذا المجلس دور عسكرى يساهم فى حماية الاردن. وعلى طوال التاريخ العربى الحديث لا يمكن فهم مواقف الملك حسين الا فى هذا الإطار. كان الملك مثالا فى طليعة القوى التى حاربت الوجود المصرى فى اليمن فى الستينيات، وكانت عمان هى مركز التقاء الاسلحة الغربية والمرتزة الاجانب الذاهبين لمحاربة الجيش المصرى على الحدود اليمنية السعودية، ولعبت الطائرات الاردنية دورا مرموقا فى كل هذا. فلما تجتمعت سحب الحرب بين مصر واسرائيل فى الاشهر الاولى من عام ١٩٦٧، واستشعر الملك أن اسرائيل قد تنتهز هذه الفرصة للاستيلاء على الضفة الغربية وتحقيق حلمها الثابت فى استعادة اسرائيل التوراتية بعاصمتها القدس.. سارع الملك فى أول مايو ١٩٦٧ الى استدعاء الفريق عبد المنعم رياض (رئيس أركان القيادة العربية الموحدة) الى عمان وحمله رسالة تحذير الى عبد الناصر بأن

على عهد الله صالح رئيس
الجمهورية اليمنية



الحرب قادمة. ولم يلبث الملك أن استقل طائرته وسافر الى القاهرة فى محاولة لمحو مرارات الماضى القريب وليضع قراته تحت إمرة عبد المنعم رياض أى أن الملك دار دورة ١٨٠ درجة فى موقفه السياسى خلال أيام بهدف تأمين مملكته وعرشه من خطر داهم جديد.

ومع أن الامريكيين كانوا يطمئنونه ويحاولون تهدئة مخاوفه الا أنه ثبت من الناحية العملية أن اسرائيل قد حققت فى يونيو سنة ١٩٦٧ ماكانت تريد واشتطن من تأديب عبد الناصر، لكنها انتهزت تلك الفرصة واستولت على الضفة الغربية حلمها التاريخى. وفى كتاب (الانفجار ١٩٦٧) يقول هيكمل إنه لايعرف إن كان هذا التحول المفاجئ فى موقف الملك حسين فى مايو سنة ١٩٦٧ كان بسبب وصول معلومات محددة له عن المشروع الامريكى الاسرائيلى لاصطياد عبد الناصر، أم أن الملك تحول بسبب الحاسة السياسية السادسة لديه.

أما اليمن فقد كان حافزه الى مجلس التعاون العربى واضحا من أول لحظة على ضوء توتر علاقاتها مع السعودية فى نزاعات الحدود والنفط، فضلا عن أن قضية الوحدة اليمنية كانت مطروحة آنذاك وهو أمر لا تترتاح له السعودية أبدا.

مصر.. وكيل واشنطنون.

ربما يكفى هذا لتوضيح ظروف إلتقاء الدول الاربع فى لحظة تاريخية على فكرة إنشاء هذا المجلس. لكنه اتضح بعد فترة وجيزة من انشائه أن عوامل التباين والخلاف داخل هذا الحلف أكبر من عوامل التآلف والانسجام.

وربما نستطيع أن نرصد بعد عوامل التباين فى فهم دور المجلس ورسائله فى قضيتين رئيسيتين: أولا هما الموقف من السعودية خصوصا ودول الخليج عموما. فبينما تتجه مصر المباركية فى سياستها العربية الى توثيق علاقاتها بالسعودية خصوصا والخليج عموما كجزء من طموحها بأن تلعب دور وكيل واشنطنون الذى لا يمكن الاستغناء عن خدماته فى المنطقة خصوصا فى الجانب العسكرى، وباعتبار أن دول الخليج هى إحدى مجالات العمالة المصرية ومصدر محتمل للقروض والهبات المخففة لقسوة أزمة مصر الاقتصادية وأزمة ديونها.. نقول بينما تفعل مصر هذا نجد أن علاقات العراق بالسعودية ودول الخليج محفوفة

يعبرون عن تطورات متعارضة في فهم القضية الفلسطينية وآفاق حلها. فبينما كان الرئيس صدام حسين يعلو صوته في الحديث عن الامبريالية وتآمرها على القضية الفلسطينية كان الرئيس مبارك يعلن أن إدارة الرئيس بوش هي من أحسن الإدارات الأمريكية التي نتعامل معها، فالرئيس برش متفهم لقضية الشرق الأوسط. وهو رجل تقلد مناصب كثيرة قبل رئاسة الجمهورية مما يتيح له فهم مجريات الأمور. وكان عصمت عبد المجيد يبعث بالرسائل إلى وزير خارجية إسرائيل دافيد ليفي يؤكد فيها استعداد حكومته لمواصلة التحرك في المفاوضات مع حكومة شامير اليمينية، على الرغم من مواقفها المعلنة بأنه لا مكان لمنظمة التحرير في المفاوضات وعلى الرغم من عملها بكل حمة في توطين اليهود السوفيت في الأراضي المحتلة. والاغرب أن رسالة عبد المجيد تحدثت عن قناعته بإمكانية إيجاد أرضية تفاهم مشتركة مع ليفي باعتبار أنهما ينتميان لمنطقة واحدة وتتقارب أساليب تفكيرهما!

الضربة الأخيرة

من الواضح إذن أن حسابات الدول الأربع عند انشاء هذا المجلس كانت متباينة وأن التوجهات السياسية لمصر من ناحية والدول الثلاث الأخرى من ناحية أخرى كانت في المدى الطويل متعارضة وليست متجانسة، وبالتالي فإن هذا الذي حدث للمجلس الذي أنشأت له أمانة في عمان لم يكن غريبا من ناحية المبدأ وإن كانت وفاته المبكرة بعد سنة ونصف من إنشائه هي الأمر الذي لم يكن متوقعا. ولاشك أن غزو العراق للكويت قد ساعد على التعجيل بنهايته.

لكن أحد الاعتبارات الجديدة بالتأمل الطويل في رأيي هو أن كل محاولة عربية للتعامل مع مصر الرسمية قفزت على قضية معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية وقيودها الضاغطة وانعكاساتها السلبية سوف تنتهي إلى الاحباط وخيبة الأمل.

إن هذه حقيقة تفرض نفسها على السياسة العربية مهما قمينا غير ذلك، وقد لا تكون هذه الحقيقة ذات أهمية عند الدول العربية التي لم تعد لمسألة الصراع العربي الإسرائيلي أهمية خاصة لديها، لكنها جدية بالتفكير العميق لدى قوى التحرر العربي التي مازالت تنظر لتلك المسألة باعتبارها المحور الرئيسي لكافة الصراعات الأخرى بالمنطقة ومسئولياتها في الحاضر والمستقبل.



محمد حسين هيكل

ولعل هذا هو السبب الحقيقي في أن مصر رفضت التوقيع على مشروع ميثاق المجلس الذي أعد في اجتماع يوليو سنة ١٩٩٠ بالاسكندرية عندما تضمن إضافة للعنصر العسكري في تعاون دول المجلس، فأعيدت صياغة الميثاق بعد حذف كل إشارة إلى هذا الموضوع.

خلاف حول فلسطين

ولعل هذا يؤدي بنا إلى إشارة أخيرة لتباين مواقف بلدان المجلس من القضية الفلسطينية ووسائل حلها. فمعاهدة الصلح مع إسرائيل لم تجعل أمام مصر الرسمية من سبيل تمضي فيه غير الحوار مع واشنطن وإسرائيل بأمل الوصول إلى اتفاق ماحول هذه القضية، دون أن يرتبط هذا الحوار بأي آليات أخرى ذات فعالية في الضغط على واشنطن أو إسرائيل.

ولقد ثبت أن هذا السبيل لا يؤدي إلى أي شيء، وربما تورطت قيادة منظمة التحرير لبعض الوقت في الظن أن هذا السبيل ربما يؤدي إلى شيء ولكنها استخلصت غير ذلك من تجاربها المرة مع القاهرة التي حاولت دائما الضغط على المنظمة لمزيد من التنازلات.

وقبل غزو الكويت بزمان طويل كان واضحا أن قادة مجلس التعاون الخليجي

بالتوتر والصراع. ولأن العراق دولة منتجة للنفط. وتمتلك احتياطات هائلة لاتنافسها فيها غير السعودية فانها تستشعر دائما - عن حق - أن دول الخليج في علاقاتها النفطية الوثيقة بواشنطن قادرة على إهدار طموح العراق لاعادة بناء هياكل الانتاجية وذلك عن طريق التلاعب في كميات النفط المعروضة بالسوق العالمي وبالتالي بأسعاره. والعراق لا ينسى بالطبع أن من أوائل أهداف إنشاء مجلس التعاون الخليجي هو مواجهة العراق بالذات رغم أن العراق بكل المقاييس دولة عربية تطل على الخليج هي الأخرى. ومهما كان استنكارنا لاقدام العراق على غزو الكويت إلا أن هذا العمل في الحقيقة كان موجها ضد السعودية قدر ما هو موجه ضد الكويت. ولاشك أن دول الخليج بعلاقاتها الوثيقة بالغرب الذي يعتمد على نفط الخليج كشرط حيوي لهياكله الانتاجية وآلته العسكرية قد تم استيعابها بالكامل في إطار مصالح النظام الرأسمالي الدولي، وأخذت بالتالي في الابتعاد أكثر فأكثر عن الجسم العربي العام، ولم يعد لها في الاطار الجديد اهتمام جدي لابتقضية الوحدة العربية ولا بقضية الصراع العربي الاسرائيلي.

الخوف من إسرائيل

والعامل الثاني للدخول داخل مجلس التعاون العربي هو الجانب العسكري، فمصر كانت حريصة على أن يكون هذا المجلس مجالا لتعاون اقتصادي وتنسيق سياسي لاكثر. وصحيح أن الصحف المصرية امتلأت أحيانا بالحديث عن التكامل الاقتصادي على مراحل، لكن من الصحيح أيضا أن مثل هذا التكامل صعب التحقيق عمليا لاعتبارات عديدة لا مجال للدخول فيها هنا. بينما اتضح من مقالات جوديت بيلغر، مراسلة صحيفة نيويورك تايمز الأخيرة أن الاردن واليمن كانا يسميان إلى أن يكون التعاون العسكري هو أحد عناصر مهمات هذا المجلس. وهو أمر طبيعي من جانب الاردن واليمن، إذ أن الأول مهدد تهديدا مباشرا من إسرائيل بينما يستشعر الثاني الخطر من الجانب السعودي.

وإذا كان اعتراض مصر على التعاون العسكري قد ليس زى الحرص على عدم أغضب السعدي. إلا أن الحقيقة وراء هذا الموقف المصري هي علم المسئولين بالقاهرة أن إسرائيل هي التي سوف تعترض على هذا التعاون باعتباره مخالفا لنصوص معاهدة الصلح بين مصر وإسرائيل.

الكاتب الكويتي أحمد النفيسي:

ليس هناك وحدة بالضم العسكري .. بل .. بالإرادة الشعبية

وتكاتفهم في بوتقة واحدة من أجل التحرير.. هو الرجوع الى دستور ١٩٦٢، وكان في ذهن الجميع أن هذا الدستور - رغم تقدميته - إلا أنه لا يشكل سوى الحد الأدنى بالنسبة لشعب ذاق مرارة الاحتلال وقدم الشهداء دفاعاً عن الوطن.

وكان أمام المؤتمر موضوعان، كلاهما يصب في هدف التحرير، دار الموضوع الأول حول تمكين صمود ودعم الأبناء في الداخل في مواجهة الاحتلال، والثاني هو العمل الفعال من أجل كسب أكبر تأييد ممكن على النطاقين العربي والدولي لانجاز مسألة التحرير.

الاعلام الزائف

ألم يناقش المؤتمر أشكال الترف السفينة التي ينفق فيها أموال النفط؟

الحقيقة أن صورة الكويت والشعب الكويتي شوهت تماماً من قبل الاعلام العراقي، ومن قبل الاعلام المرتزق والمغربي. فقد جاء تصويرها على أنها قطعة من الصحراء تضم حقولا نفطية يحكمها المشايخ، وهي صورة كاريكاتورية صنعها الغرب بترائه الاعلامي الصهيوني المعادي للعرب وصورها لنا، وترتب على ذلك كثير من المواقف، وفي المؤتمر أردنا أن نطرح الصورة الحقيقية للشعب الكويتي كما هو، الشعب الديمقراطي المكافح من أجل الحرية على امتداد أكثر من سبعين عاماً وهو الشعب الذي التصق بنفض الأمة العربية على مر السنين، وكان بحق ترمومتراً للمشاعر العربية من المحيط للخليج، وهذا ليس تيبها ولكننا نفتخر بأننا الشعب الذي يبادر بجمع التبرعات لشراء السلاح وتهريبه على ظهور الجمال الى الشوارع الفلسطينية عام ١٩٣٦ ونحن أول شعب عربي على الاطلاق ساند الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤، ولدينا من الأميين العام لجهة التحرير الجزائرية المرحوم «محمد خير» رسائل تشهد بذلك، كما نفتخر بالدعم الذي كان متصلاً في حرب السويس من أجل تعمير بورسعيد، وكذلك في إعادة بناء القنات المسلحة المصرية عام ١٩٦٧، وكل هذا فعله الشعب الكويتي، وهذا أمر طبيعي، ويوضح أن هؤلاء الكويتيين ليسوا بحاجة الى إعادة صياغة بعد ما خربتهم الأسرة الحاكمة كما يقول صدام حسين، وجاءت هذه الاعادة في الصياغة على شكل قمع وحشي لم تشهد المنطقة من قبل نقول أن هذا الشعب يستحق الحياة، وأن هذه البقعة الصغيرة على ضفاف الخليج ليست نقاطاً فاق فقط.

حوار مجدى حسين

ولاتفضلاً من ضابط امتطى ظهر دبابه ولم يأت كذلك نتيجة لمجلس زورت انتخاباته، بل وضع على يد مجلس تأسيسى، انتخب أعضاؤه انتخاباً حراً مباشراً. ولأستطيع أن أنكر موقع الأسرة الحاكمة في هذا الدستور، إذ ينص على أن يأتى الأمير من أسرة الصباح، وينص في الوقت ذاته على أن نظام الحكم ديمقراطى السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً، كما يحدد الدستور اختصاصات الأمير فى اختيار نائب الأمير، وترشيح ولى العهد بعد موافقة مجلس الأمة عليه، وتعيين رئيس مجلس الوزراء، وفي المقابل هناك ضوابط للتعامل مع الحكومة، إذ من حق المجلس أن يسقط الوزارة ويعلم عدم التعاون معها. أضف الى ذلك أن الدستور الكويتي قابل للتعديل فى اتجاه واحد، أعنى اتجاه المزيد من الحرية والديمقراطية كما نصت مواده. ولذلك عندما ذهبنا إلى جدة، وطرح فى أروقة المؤتمر الشعبى أن السبيل إلى وحدة الكويتيين

الكاتب والصحفى الكويتي «أحمد النفيسي» هو رئيس تحرير مجلة الطلبة وأحد المؤسسين لحركة القوميين العرب فى الكويت، التى شكلت جبهة معارضة قوية لحكم أسرة آل الصباح قبل الغزو العراقى. مارس «النفيسي» الصحافة كمحترف، فهى عنده ليست مهنة، بل بعض النضال السياسى، والمعروف أن مجلة الطلبة كانت إحدى المنابر الهامة التى قامت بدور فاعل ورئيسى فى تحريرك الشارح الكويتي منذ صدور عام ١٩٦٢، الأمر الذى أوقع المجلة تحت طائلة المصادرة مرات عديدة، أمتد بعضها لسنوات، وانتخب «النفيسي» عضواً بمجلس الأمة الكويتي عام ١٩٧١ لمدة أربع سنوات، وترأس نادى الاستقلال الذى اعتبر الوعاء الجماهيرى للقومية فى الكويت، وكان بمثابة منارة ثقافية ووطنية وسياسية، وأستمر فى تأدية دوره الى أن صدر قرار ادارى بحله عام ١٩٧٧. وشاهد «النفيسي» الغزو العراقى للكويت، واستطاع الخروج بعد ١٣ يوماً من بداية الغزو، وجاء الى القاهرة سابحاً فى أوساط المثقلين.. مدافعاً عن حقوق بلاده، كمواطن له وجهة نظر مختلفة فى تفسير ما يحدث، قد لا تتفق مع الآراء الرسمية فى كثير من بنودها، لكنها تنطلق من مبدأ التحرير وعودة الكويتيين المشردين إلى ديارهم.

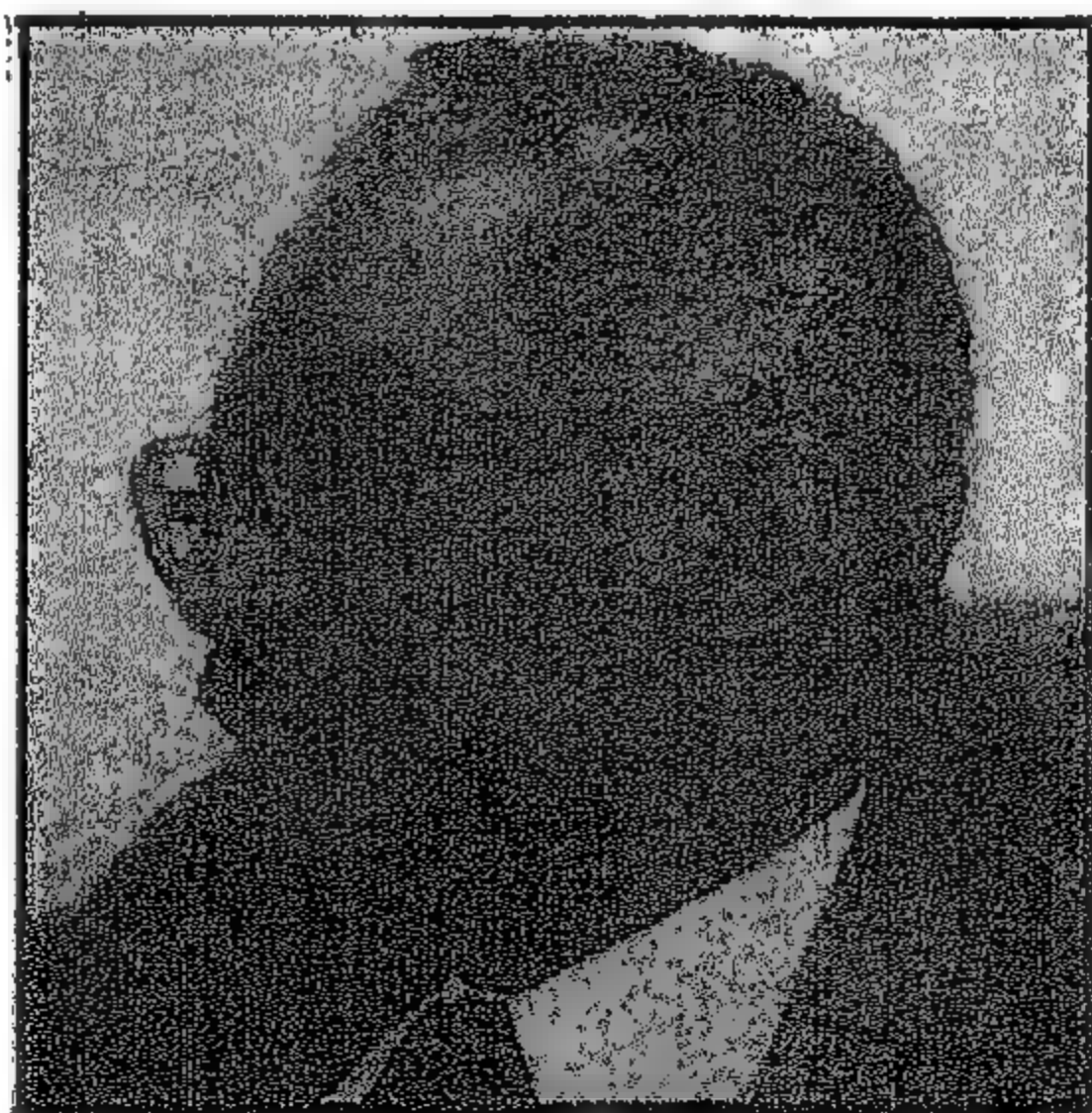
دستور شعبى

سألت أحمد النفيسي

ماذا حدث فى مؤتمر جدة، الذى شاركت

فيه المعارضة الكويتية؟

دعنى أولاً أتحدث عن دستور الكويت الصادر باجماع شعبى عام ١٩٦٢، وعطله الأمير قبل الغزو، وينفرد هذا الدستور بين دساتير الأمة العربية، لأنه تابع من ارادة شعبية، ولم يأت كقرمان أنزله السلطان،



المعضلة الكبرى

هل ناقش المؤتمر فكرة تخلي أسرة الصباح عن العرش؟

لا لم تناقش لاتنا نطالب بعودة الدستور الذي عطل قبل الاحتلال، والحقيقة أننا أمام معضلة وطنيه كبرى، ونحن نتمسك جميعا بحقنا في تركيز جهودنا من أجل مراجعتها وتصليتها لذلك لم يطرح موضوع عودة الأسرة الحاكمة من عدمه أما فيما يتعلق بمسألة الحكم في الكويت، فهذا موضوع كويتي بحت، ونحن نرفض رفضا باتا أن يأتينا صدام حسين أو غيره ليعلمنا كيف نحكم وطننا وكيف نعيش فوق أرضه.

هل معنى ذلك أن هناك ارتباطا بين تحرير الأرض وعودة الأمير؟

لا أرى أن مسألة التحرير مرتبطة بعودة الأسرة من عدمها، على الإطلاق، إلا إذا كنت تريد أن تخضع لإرادة صدام حسين في تشكيل مسار حياتنا، وهذا مانرفضه، خصوصا أن الكويتيين الذين دخلوا مجلس الأمة أقسموا على احترام الدستور الكويتي، ونحن ملتزمون بهذا القسم، ولنا في أوقات ترفل لندخل في موضوعات جانبية، وللعلم هذا القسم يشمل أيضا إلى جانب صياغة حق الأمير في الحكم، على صياغة أراضي وطننا وعدم التفريط في شبر منها.

ما هو رأيك في تركيز الاعلام الغربي على تهديد أسرة الصباح لثروات الكويت؟

أريد أن أجيب على هذا السؤال بكل صراحة، فنحن مفاجئون بما يقال عن الكويت عامة في الخارج، وعن الأسرة الحاكمة بشكل خاص، وأرجو الايفهم كلامي هنا على أنه دفاع عن الأسرة الحاكمة، لكن كل ما صرح به في هذا الصدد هو كلام في الهواو الأرقام التي تتناقلها الصحافة ليست محل ثقة ومن ناحية أخرى أوضح أننا شديدا المراقبة لأموال وطننا، ولقد أثيرت مسألة الرقابة المالية والحرص على أموال الدولة في مؤتمر جدة بكل وضوح وقوة خصوصا بعد أن غما إلى علمنا كثير من المخالفات المالية التي ارتكبت، ولكن على أية حال فإن الكويتيين وخصوصا أولئك الذين تحت الاحتلال لن يتسامحوا، وستكون محاسبتهم للمخالفين عسيرة وإذا كانت المخالفة المالية هي مشار حساب شديد في الاوقات العادية... فما بالك عندما نكون في زمن الحرب والاحتلال؟

رصيد القومية

هل تتفق الدعوة للقومية العربية مع انتشار تلك الكيانات العربية الصغيرة؟

لنتفق أولا على تسمية هذه الكيانات مهما كانت بأنها دول لها شكل قانوني ومعترف بها دوليا ولها عضوية بجامعة الدول العربية. ولها مقاعد في منظمات اقليمية ودولية وشعوب هذه الكيانات لا ذنب لها بل هي مثل الشعوب الأخرى الموجودة على ساحة الوطن العربي صغرت أو كبرت، لها حجمها الأتني أستطيع أن أقول ان الشكل الدستوري الموجود في الكويت أرقى كثيرا مما هو موجود في كثير من الأنظمة العربية التي لا تتصف بصفة الممالك أو الإمارات أنا لا أدافع عن جميع الكيانات العربية القائمة، فجميعها ظاهرة مرضية، وتشكو منها أمتنا العربية، وأغلبها من مخلفات عهد الاستعمار، إلا أن المسألة الأساسية في الوطن العربي، والتي جعلته يعيش هذه المأساة هو غياب الديمقراطية، وأنا على يقين أنه في حالة تحقيق الديمقراطية عن طريق نضال شعبي وليس بمرسوم جمهوري أو ملكي، ستزول هذه الكيانات من تلقاء نفسها، لانه بالديمقراطية سوف تكتشف الجماهير العربية التي تحكم نفسها بنفسها مصلحتها الحقيقية سواء على مستوى التنمية أو على مستوى الأمن القومي.. أن الوحدة هي طريقها لتحقيق أمانها. بخصوص مسألة الوحدة هذه.. هناك رأي يجيز أصحاب الوحدة بالضم، فما هي وجهة نظرك كقومي في هذا الرأي؟ أساسا هذا المنظور للوحدة العربية عن طريق الضم غير مطروح الآن للرد عليه، لأن ما حدث ليس وحدة، وصدام حسين نفسه أكد أن هذه أرادة عراقية وليست وحدة عربية حسب ادعاءاته، وأرجع بفعلته الفرع إلى الأصل، وبالطبع أنا لدى إيمان راسخ أن الأمة العربية واحدة والأرض العربية واحدة، لكن الآن ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، هل نحن في زمن صلاح الدين الأيوبي أو ابراهيم باشا، وهل منطق السلاطين هو الذي يحكمنا الآن بعيدا عن ارادات

الشعب الكويتي

ليس بحاجة لاعادة

صياغة

ولسنا

في زمن صلاح الدين

الشعوب... اعتقد أن هذا سخف وهذيان، ومن المؤسف أن يطرح هذا السؤال أيضا في أوساط المثقنين المصريين، واعتقد أن الغائب عن الموضوع هو عدم احترامنا لالتسان وتقييمنا للفرد وحقوقه وإرادته، والذي آراه أن الوحدة الحقيقية لا تتم إلا بالديمقراطية ولا يمكن أن تقوم بإرادة الديكتاتور، لأنها سوف تنتهي بانتهائه، بل تأتي من خلال فهم جماهيري لمطالبات الوحدة وقناعة تامة بها، أنه لا مفر من أجل ازدهار وتقدم المجتمع الذي نعيش فيه، وتحسين مستوى المواطن العربي ورفعته إلى مصاف الدول المتحضرة.. ولن يتحقق ذلك إلا بتحقيق الوحدة بالارادة الشعبية وهذه القناعة هي الضمانة لتعميق الوحدة وترسيخها والمحافظة عليها وليست هناك شيء آخر.

الديمقراطية الكويتية

هل يمكن الحديث عن ديمقراطية كويتية بدون تعددية حزبية؟

أرد أن اوضح أن الديمقراطية بالفعل في نسج المجتمع الكويتي، ولا يعني هذا أن الطريق معبد تماما أمام النضال الديمقراطي في الكويت، بل على العكس فالطريق محنوف بالمخاطر والعقبات وكانت لنا نجاحات.. كما كانت لنا أيضا كبوات، ولكن الذي يحشد المجتمع الكويتي أن الشعور العام يؤكد أن الطريق الختمى الذي لا مفر منه هو الطريق الديمقراطي وكنا قبل الاحتلال بفترة وجيزة نناضل من أجل استعادة الدستور، ولقد بلغ الزخم الشعبي الديمقراطي مداه لفرض هذا النهج، وكنا على يقين أننا سنحققها على شكل أفضل وأكثر رسوخا، بقواعد أكثر ثباتا، وهذه طبيعة الشعوب وكفاحها لا يأتي على طبق من ذهب، ونحن لم نكن في مواجهة السلطة الكويتية فقط في معركة الديمقراطية، بل في مواجهة النظام العربي الذي يرفض أي نموذج حتى ديمقراطي، يحكم فيه الشعب بالشعب ومن أجل الشعب، وقد استطاع هذا الشعب الكويتي الصغير أن يحقق ما لم تحقده الشعوب العربية الأخرى طوال تاريخها النضالي، فقد توحد الشعب الكويتي من أقصاه إلى أقصاه من أجل الدفاع عن الديمقراطية وعودة دستور ١٩٦٢، وضم التكتل الجماهيري جميع الشرائح الاجتماعية والسياسية والطائفية والمذهبية.. وهذا لم يحدث في أي بلد من بلدان الأمة العربية، واعتقد أنها تجربة نضالية غنية ونموذج لاذع للشعوب التي سوف يؤتى ثماره بعد عودة المشردين إلى ديارهم

مُخْرِجٌ مِنْ الْأَمْنِ بِالْإِحْرَابِ

بقلم جورج ويلسون مراسل الشئون العسكرية
في صحيفة واشنطن بوست

محمد بنوفس

اجريت في مركز التدريب القومي في كاليفورنيا، اثبتت باطراد يدعو للقلق ان قواتنا وآلاتها الخلابه للغاية كثيرا ماتصل طريقها في الظلام وتقع في منطقة نيران العدو، وهذا اكثر احتمالا في الكويت التي لم يعتادوها الامر الذي يمكن المدفعية العراقية من ان توقع بينهم خسائر بشرية باهظة.

وقبل ان تصل المواجهة الى نقطة اللاعودة، فان من حق الالف من الشبان الذين يحتمل ان يلقوا حتفهم في حرب الصحراء ان ندرس أسرا الحالات هذه، وان نفكر في سبل لتفادي الصراع المسلح دون ان نتخلى عن هدف بوش الرئيس الا وهو خروج القوات العراقية من الكويت.

الا ان سجل مايجرى من احداث يبين ان الحكومة الامريكية وكثيرا من الصحف لم تسلك طريق الدرس المدقق هذا قبل ان نقفز الى استخدام اسلحه دمار مثل صاروخ ميرف النووي المتعدد الرؤوس او الى مغامرة عسكرية مثل حرب فيتنام، تلك الصواريخ التي قال كيسنجر - وزير الخارجية الامريكية السابق - الذي يدافع الآن بشدة عن القيام بعمل حاسم ضد العراق - انه قمى لوترى وتأمل عواقب صاروخ ميرف قبل ان يدافع عنه، ان ادارته ابان حرب فيتنام، التي تضمنت غزو كمبوديا تلقى مزيدا من الضوء على مدى الخطأ الذي يمكن ان يقع فيه اكثر الناس تأنقا في تقديرهم للنتائج التي تترتب على المدى البعيد على قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري ولكن نعتهم وجهة نظر واضع الخطط عندما يتقلبون النظر في أمر ما يسمونه «سيناريو أسوأ الحالات»، فلنفرض ان صدام توصل الى انه دفع في شرك وتصور ان المخرج الوحيد هو تفتيت التحالف غير المستقر المناهض له والذي يضم بخاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والسعودية ومصر وسوريا وايران، فانه يقرر تحويل المواجهة من المواجهة بين العراق والعالم الى مواجهة بين العرب واسرائيل. عندئذ يطلق صواريخ على اسرائيل وهو يعلم أن الاسرائيليين سيردون، مما يتسبب في حرب عربية مقدسة ضد اسرائيل وحاميتها الولايات المتحدة، مثل هذه النتيجة قد تترك النيران وراءها مشتعلة في المنطقة برمتها لسنوات وتبهد الآمال البراقة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في العمل سويا على حفظ النظام في عالم ما بعد الحرب الباردة.

هؤلاء يبدو انهم لا يشكلون قطاعا سائدا. فقد انتهت هيئة رؤساء الاركان المشتركة تقريبا من الاستعدادات العسكرية التي تتبع للرئيس بوش خيار اصدار امر للقوات الامريكية بمهاجمة القوات العراقية في الكويت، بما في ذلك حشد امدادات تكفي للقيام بقتال متواصل على مدى ٤٥ يوما.

وليس سرا أن خطة الحرب التي اعدتها الخبراء التابعون للاركان المشتركة والقيادة المركزية التي ستدير حرب الخليج، تؤكد على القصف بالقنابل والقتال في الظلام حيث تتبع قدرات الرصد الليلي لدى الولايات المتحدة لقواتنا تفوقا كبيرا على العراقيين.

الا ان مثل هذه العمليات تنطوي على مخاطر كبيرة بنفس القدر الذي يمكن ان تسفر عن مكاسب كبيرة فقد اثبتت التدريبات على حرب الصحراء في الولايات المتحدة والتي

قد يطلق صدام حسين بدافع من اليأس صواريخ الغاز السام على اسرائيل ليقتت بذلك التحالف الهش المناهض للعراق، وقد ترد اسرائيل على ذلك باستخدام الاسلحة النووية. هذا واحد من الاحتمالات المقلقة التي يعكف القائمين على وضع الخطط العسكرية في الولايات المتحدة على دراستها وذلك في الوقت الذي يقترب فيه الرئيس بوش من اتخاذ قراره بالمضي قدما في مهاجمة القوات العراقية أو بعدم المضي في ذلك.

ويقول احد القائمين على وضع الخطط الخاصة بالخليج الفارسي في سياق حديثه عن امكانية ان تؤدي الأزمة الى تخطي «حاجز النار» بين الاسلحة التقليدية والاسلحة النووية الذي ظل قائما لمدة ٤٥ عاما: «لقد كان من المتعين بطبيعة الحال أن نناقش ذلك» ويضيف «ان هذه هي اسوأ نتيجة ممكنة بالنسبة للجميع. وهذا هو السبب في انني اعتقد ان الأمر برمته جنون».

ووجهة نظر المخططين هذه، يشاركهم فيها عدد من العسكريين الصامتين ولكنهم معنيون بالأمر فهم يخشون من ان تدفع بعض الأعمال اليائسة أو حوادث اسقاط الطائرات بالاحداث في الخليج الى ان يغفلت زمام السيطرة على الامور من ايدي الجميع. الا أن

اما عن الكيفية التي سترد بها اسرائيل على هجوم عراقي محدود فهذا أمر لا يمكن أن نقطع فيه برأى، مثله في ذلك مثل كل شيء في الشرق الاوسط. ولكن ما صرح به وزير الخارجية الامريكى الأسبق «دين راسك» لمجموعة صغيرة من المراسلين منذ عقدين أمر مفيد في هذا الصدد. حيث ابلغهم بأنه حذر مبعوثا اسرائيليا من أن تصبح اسرائيل أول بلد يستخدم الاسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ونبه راسك المبعوث قائلا: «لا نرغب في أن تكون الاولى بل نرغب في أن تكون الثانية». اما الآن فإن الحكومة الاسرائيلية أكثر تشددا الى حد بعيد من الحكومة التي حذرنا راسك في الستينات، كما أنها تملك تحت تصرفها ترسانة نووية متنوعة.

واستخدام الصواريخ النووية في ذلك منشآت صدام الكيماوية والنووية لابد أن يكون رد فعل مغر. وسوف يؤدي ذلك الى خروج عفريت الاسلحة النووية التكتيكية من التعمق وذلك في وقت يمتلك فيه عدد من دول العالم الثالث هذه الاسلحة او بسبيلها الى ذلك، ومن امثله ذلك الهند وباكستان عندئذ تصبح الحرب النووية التكتيكية مشروعة.

ومن بين الأسباب التي يهددها بعض واضعي الخطط لرفض «سيناريو اسوأ الحالات» هذا ان صدام يعلم تمام العلم ان اسرائيل قد ترد بضربة نووية لا يمكنه الرد عليها بالمثل وان ذلك يردعه عن ضرب اسرائيل باسلحة استنزائية مثل صواريخ الغاز السام. ولكن الأمر الهام هو أن أحدا لا يمكنه ان يجزم بما سيفعله صدام ولا ما ستفعله اسرائيل فور بدء القتال في الخليج «الفارسي» او بهزم بالكيفية التي سينتهي بها الأمر برمتها.

فما الخطأ أذن في ان تقدم نسخة حديثة مما أصبح معروفا بخطة «أيكن» ابان حرب فيتنام وذلك للحيلولة دون بدء القتال؟ لقد اقترح السناتور «جورج أيكن» وهو جمهوري من ميرمونت أن يعلن الطرفان النصر ويعودا الى بلديهما. وكانت حكومة الولايات المتحدة في هذه الفترة واثقة من انها بقليل من الدم والمال يمكنها أن تحقق النصر في حرب فيتنام ومن ثم فقد سخرت من خطة «أيكن» وخسرت الحرب في نهاية المطاف بعد أن خسرت ٥٨ ألف قتيل من الجنود الامريكيين، وقبل أن ترفض هذه المرة خطة «أيكن» دعنا نتأمل كيف يمكن وضعها موضع التنفيذ في الخليج، تتفق الولايات المتحدة والعراق على انسحاب متبادل على مراحل من المنطقة القابلة للاشتعال تحت اشراف الامم المتحدة.

تعين الامم المتحدة - بموافقة من حكومة الكويت المخلوعة - منطقة مختارة لتستخدم كقاعدة تدريب لقوات حفظ السلام. أو ربما يكون بمقدور الولايات المتحدة وحدها ان تتفاوض للحصول على حق دخول مثل هذه القاعدة والاحتفاظ بقوات كافية فقط للعمل «كحاجز زجاجي» مثل ذلك الذي استقدنا منه على نحو طيب في اوربا خلال الأيام الاولى لحلف شمال الاطلسي حينما كانت قوات حلف وارسو تمثل تهديدا لنا أكثر مما يمثل العراق في الوقت الراهن. وتخطى مثل هذا الحد وكسر ذلك الحاجز الزجاجي سوف يعد مخاطرة بالدخول في حرب مع الولايات المتحدة لامع الكويت او السعودية فحسب وسوف يمثل ذلك شكلا من اشكال الردع.

وكانت الكويت قد رفضت في الماضي السماح للعسكريين الامريكيين باستخدام تلك المنطقة حتى في الوقت الذي كنا نقوم فيه بحراسة الناقلات الكويتية عبر الخليج. ولكن في حكم المؤكد ان الغزو العراقي غير ذلك برمتها.

اما القيادة المركزية التي احتفظت بمقرها في فلوريدا نظرا لعدم توفر قاعدة في الخليج الفارسي فانها ستحظى بالترحيب في الكويت اذا عاد أميرها المجروح الى السلطة. ولقد قال واحد من قدامى المحاربين وهو قائد الفرقة الثانية والثمانين المحمولة جوا الموجودة الآن بالسعودية ان لواء على الارض سوف يكون كافيا وزيادة لردع صدام عن مهاجمة السعودية وان قوة مماثلة تضم نحو ثلاثة الاف جندي في الكويت مدعمة بقوة جوية وبحرية سوف تكون كبيرة بما يكفي لتشكيل «حاجزا زجاجيا» يمنع صدام من العودة الى الكويت.

بوش



على حد اعتقاده ويمتدور بوش اذا تم التفاوض على الانسحاب المتبادل واقامة قوة حفظ سلام ان يقول انه قد انجز أهدافه باجبار العراق على الخروج من الكويت وتوفير رادع على اراضيها لاي أعمال عدائية اخرى وتهديد السبيل للشعب الكويتي لاقامة حكومته من جديد. ويمكنه ايضا ان يضبط لاستمرار الحظر على العراق فيما يختص بمستلزمات آتة الحربية وبخاصة الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية ويمكن ان تقوم الاقمار الصناعية وغيرها من اجهزة المراقبة بمراقبة دائمة للقوات العراقية وتبلغ الدول العربية وكذلك للدول الغربية الحليفة بالنتائج التي نتوصل اليها.

وحتى لو تمكنا من اغتيال صدام أو من ضرب منشآته العسكرية فاننا قد لانحرز بذلك تفوقا فقد يكون صدام الاتي أسوأ والمصانع التي ستدمر يمكن اعادة بنائها وبخاصة اذا قرر السوفيت المساعدة نظرا لان الولايات المتحدة رفضت نصيحتهم بالتفاوض لايجاد مخرج من أزمة الخليج. كما ان الفرصة الذهبية للتعاون السوفيتي الامريكي تتجاوز فقد ان بلد صغير كالكويت.

ومن جانب صدام فإن بإمكانه ان يقول لشعبه أنه واجه الشيطان الامريكي في الخليج وأنه حصل على تأكيدات من الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف بأن مشاكل الفلسطينيين سوف ينكب على دراستها موقر في موسكو وأنه علم الكويت التي مارست الغش في مجال البترول درسا لن تنساه واذا كان صدام قد تمكن من ان يقاتل الايرانيين لمدة ثمانية أعوام وعاد أدراجه ودون أن يحصل على شيء وما زال يعلن أنه انتصر فما الصعوبة في أن يعلن النصر بعد ثلاثة شهور من وجوده في الكويت؟

وكما قال لي احد قادة مشاة البحرية السابقين فانه عندما ارسل الرئيس ريجان مشاة البحرية الامريكية الى لبنان «كنت اعرف كيف ادخل بهم الى هناك ولكني لم أكن اعرف الطريقة التي سأخرجهم بها. ولقد ارسل بوش مشاة البحرية وآلآفا من القوات الاخرى الى الخليج، ويتعين عليه الآن أن يجد سبيلا لاجراجهم من هناك. ان المضي في الحرب قبل ان تفقد القوات الامريكية حماسها وقبل أن تصبح العواصف الرملية في ديسمبر شديدة الوطأة ربما بدا هو أيسر مخرج، ولكن تجربة حرب فيتنام علمتنا أن الطريق غير المباشر ربما كان اقرب الطرق.

انهم ينالون الجبل

فالج العطاونة

وغورن هذا كان في الحقيقة منسجما مع رؤية صناع السياسة الكبار في اسرائيل الذين رأوا «النظام العزبي» جاهزا لتعميم «كامب ديفيد جديدة» .. ورأوا ان الرياح مواتية لفرض الهوان مرة اخيرة وإلى الأبد على الشعب الفلسطيني.

ولكن في غمرة انشغال حكام اسرائيل بألال البشر وصنع حياتهم بالجحيم مطمئنين للصورة «الكاريكاتورية» التي بدا فيها حكام العرب في قمة «الرفاق والاتفاق» .. كانت الحياة الفلسطينية تمور تحت السطح الذي تراءى لشموتيل غورن «هادئا» رغم الاحداث العرضية هنا او هناك .. حسب التعبير الاسرائيلي!

* * *

واستراحوا

كانما ضبطوا الحياة على عقارب وقتهم لكن ربح البحر لا كما يشتهي لصوص البحر..

والارض وحدها ترصد مواعيد الزلازل!

وما كان يختبئ تحت السطح- في الحياة الفلسطينية التي تراءت لهم راكدة- صعد على وجه الحياة.. وانقلبت «الموائد» وفتح العالم عينيه على الوجع والبطولة. وحكام اسرائيل الذين اشبعوا العالم كلاما عن «افضليتهم الاخلاقية وسط عالم ليس كذلك»، سقطت عنهم «اوراق التوت» وفتحو للعالم من اقاصد الى اقاصد بابا واسعا «للفرجة»!

بشر «مشاغبون» يصرعهم الرصاص وهم يهتفون للحرية.. نساء تقذف المواليد من الارحام قبل الاوان احيانا بجريرة وغرودة للشيشيد.. الاف تاجر ادميتهم الى القاع، ويجرون الى معسكرات الاعتقال، التي تحولت الى «مدن يسكنها الاف الرجال»... طواقم من «الخبراء» في اجتماعات طارئة لصنع

كان قرص الشمس يلهب ظهيرة النهار، وفي خفي الناس كانت تبدو المدينة ذابلة.. وكان «اسماعيل» الطاعن في العمر يتودد حماره المجهد ويتعثر في وهن قدميه.. ذلك الرجل الذي مرت عليه ثلاث دول وبقي حيا تعثرت خطاه في سبعة جنود- فتیان «جيميلون» انتعلوا البساطير وامتشقوا البنادق والهرارات كانوا عصبي المزاج اوقفوا الرجل وجريروا ان «يغبطوا انفسهم» احدهم لطم الرجل الطاعن في العمر على وجهه.. وآخر اغواه ضحك زملائه فأمسك رأس الرجل يرغمه على تقبيل مؤخرة الحمار.. لحظات وسقط الرجل المهان في عراك الجنود مع المارة.. الذين انتشلوا الرجل قالوا ان «ما كان يسيل خلال شفتيه».. وعلى وجهه كانت الدموع تعلن بكاء صامتا.. ومن الكلام القليل الذي تطقه الرجل سمعوه يلعن «دول العرب»!

حدث ذلك في «الخليل» (٢٦ كم جنوب القدس) قبل عام واحد من بدء الانتفاضة. وفي واقع الحال- قبل الانتفاضة- لم يكن ذلك الذي حدث في «الخليل» احد الحوادث الشاذة ولم يكن «العراك» مع الجنود ايضا حدثا شاذًا.

وقبل عام من بدء الانتفاضة سئل الجنرال «شموتيل غورن» مسؤول «الامن» الاسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة عن «الوضع» ونشرت اجابته صحيفة اسرائيلية: «متى سيبدأ التمرد في المناطق؟ وكان الصحفي يتصد الضفة وقطاع غزة.

«لن يكون هناك تمرد ابدا» اجاب «غورن» «هل انت واثق بما تقول؟». عاد الصحفي يسأله، وباعتداد لا يخلو من عجرفة، اجاب غورن الواثق من «معلوماته الامنية» قال «انتراهن؟»

ولابد ان غورن في ذلك الحين، اعتبر هذا النوع من الاسئلة سذاجة مهنية لصحفي لم يتعلم بعد اصول المهنة لكن منذ ذلك الحين، دماء كثيرة جرت تحت الجسرا

قاذفات حجارة وهرارات لتكسير العظام.. بيوت تتحول الى ركام.. اشجار تنخلع وتتمدد كاشلاء الموتى... مدارس تتحول الى سجون و... واشياء اخرى كثيرة في وطن حولوه الى «صندوق للمجب»! وتستمر الانتفاضة..

ويقلت العريى الفلسطينية من الاطار الذي رسمته فيه الدعاية الاسرائيلية وقدمته للعالم.. والعالم يتغير لكن حكام اسرائيل اثبتوا انهم لم يتعلموا شيئا.. واثبت حكام العرب انهم مخلصون لطبع حياتهم.. اما الولايات المتحدة الاميركية الموقعة على «مذكرة تفاهم» مع اسرائيل فقد تفهمت المسألة ودعت الضحية والجاني كالعادة الى «ضبط النفس»!

وزير الدفاع الاسرائيلي الذي اطلق عليه فيما بعد لقب «وزير تكسير العظام»- اسحق رابين- اعلن انها مسألة وقت وسيقضى على اعمال الشغب خلال ايام اعلن ذلك في الولايات المتحدة وعاد الى القدس واثقا من نجاحه.. والرجل ظل يجرب كل الادوات.. حتى اقر «بضرورة التحرك في تسوية سياسية لانتهاء الانتفاضة»! لكن الرجل العبقري في تجريب مختلف وسائل القمع لتهيئة الجو لتسوية سياسية على «الهوى الاسرائيلي»! خلعت الانتفاضة وانكفا على قشله!

واسحق رابين احد «الصقريين» الكبار في دولة اسرائيل- الرجل الذي أوقع نفسه في مفارقة مخجلة بين «ضرورة التسوية السياسية» و«سياسة تكسير العظام»- كان واضحا في التعبير عن ماهية الرغبة الاسرائيلية في حمل الشعب الفلسطيني على قبول الدعوة الى «مائدة تفنت»!

وتستمر الانتفاضة.. ويستمر حكام اسرائيل في مناصرة الجبل!

والحكومة الاكثر يمينية في تاريخ اسرائيل تخرج على العالم «عارية» والحديث عن «اسرائيل الكبرى» لم يعد يحتاج الى مراوغة امام العالم.. واسرائيل الكبرى لا تملك شيئا تعطيه.. وفي سبيلها لابد لها ان تقفز من مذبة.. الى مذبة!

وتستمر الانتفاضة

وفي مواجهة طموحات شعب لا بد لاسرائيل من معين. والحق يقال ان الولايات المتحدة الاميركية اجهدت نفسها في محاولة



اصطياد وعى العالم والاثبات له بان اسرائيل دولة مسكينة وفى حاجة الى «الامن».. ولم تأل جهدا فى مد الجبال لانتشال حكام اسرائيل من الوحل وحتى بعض الاشتقاء العرب الوسطاء - هم الآخرون شاركوا فى مد جبال الانتفاذ لكن رجال المؤسسة الحاكمة فى اسرائيل يصرون على مناطق الجبل

وتستمر الانتفاضة

والشعب الفلسطينى الذى يقاتل باعلى وجهه يثبت انه يتعلم.. ويثبت انه مخلص لطبع الشعوب.. وفى مجرى الانتفاضة يتطهر من عادات كثيرة ويعيد ترتيب اولويات الحياة الفلسطينية

يلوه عن الحلم بالدم ويفشل مشاريع المروعة.. ويحول معسكرات الاعتقال الى مدارس سياسية.. تتعلم نساؤه، الى جانب الاف الوصفات للاقتصاد المنزلى. دورات للاسعاف الاولى.. ويتعلم تحويل الارض البور الى حدائق.. وانشاء مدارس للتعليم الشعبى - السرى فى السقائف المهجورة ويتعلم - عبر مدرسة اللجان الشعبية - كيف ينشئ فى كل بلدة دولة

نعم الشعب يتعلم.. والشعب لا يصاب بترجسية الرضى عن النفس.. وفى لهيب الانتفاضة/ النار المطهرة، يصلح خطأ هنا او هناك والجميع قطرات عذبة فى سيل الانتفاضة الجارف..

.. وحكام اسرائيل «يناطحون الجبل»

* * * * *
.. ولان

اما وقد اقتربت الانتفاضة من اول السنة الرابعة، يحق للذين اجهدوا انفسهم فى سبيل اغراقها ان ينصبوا خيمة للعتاء ينظرون فيها على خيبتهم.. او ليفرقوا فى البحث عن افكار جديدة للقمع تخلصهم من العار التاريخى بسبب الفشل فى مواجهة شعب اعزل، لعل فى الذاكرة - ذاكرتهم، افكار او بنظما سقطت سهوا فى حصى المواجهة

اما الذين اجتهدوا فى رسم مشاريع لانتشال اسرائيل من خيبتها الكثيرة خلال المواجهة، فيحق لهم - بالمناسبة - ان يتأسروا على عدم تعاونها معهم.. ويحق لهم، ايضا ان يعلنوا غضبهم على الشعب الفلسطينى الناكز للجميل

وفى واقع الحال - حال المجتهدين والمجتهدين، بعد ثلاث سنوات من معركة مضنية مع شعب يقاتل بحجارة وصدور عارية اقضى بهم الطريق الى وحل جديد

الحكومة الاسرائيلية، من جانبها وصلت فيما يبدو الى مرحلة لم يبق لها فيها سوى

تحويل الوطن الفلسطينى الى غابة صيد. تتوغل فيها الى درجة اشبه بذلك الصياد الذى اصابه الذعر عندما رأى نفسه وحيدا فبدأ يطلق النار على الشجر والحجر والحياة فى محاولة للخلاص من «الكابوس»

ان حكومة المذابح الاسرائيلية المجردة تنتظر الفرج الان من حرب كبيرة فى الخليج تبتلع حربها ضد الشعب الفلسطينى وعندئذ (ومن يمنع اسرائيل ان تحلم على هذا النحو) ستكون الفرصة مواتية لاكساب المذبحة القادمة ميزة النسيان من رأى العام العالمى وفيما يتعلق بأمال حكام اسرائيل فالولايات المتحدة وبصرف النظر عن طبيعة النهاية التى ترتبها لانتهاء «ازمة الخليج» عينها ترنوا، وهى تعد قوافل العسكر وعدة الحرب الى رمال الجزيرة، الى اسرائيل التى اجهدتها ثلاث سنوات من محاولات الفكاك من شبكة الانتفاضة وايا كانت النهاية فستمنع اسرائيل نصيبها من قطعة الحلوى

وتستمر الانتفاضة

واسرائيل التى نزلت بطموحها من وقف الانتفاضة الى التعايش معها فى مستويات متدنية من العنف تطلق ايدى مشعل النيران من مهاويس اليمين الاسرائيلى ليعبروا عن رغباتهم علنا فى الناطق بلسان حركة «كاخ» العنصرية يقول الان الرشاشات ستتكلم مع العرب الفلسطينين

اما الولايات المتحدة - والحق يقال - تثبت اقتدارا كبيرا على «الهاء العالم» عما يجرى

فى الاراضى الفلسطينية المحتلة بما فى ذلك الهاء مريديها من العرب.. وتثبت انها زعيمة ليس فقط للعالم الحر المتحضر بل وزعيمه ايضا للعالم الجائع والمتخلف وغير الحر فهى المعلم البارع فى تأنيب الولد الشاطر - اسرائيل - عندما يسبب لها حرجا.. وهى التى تفرك اذان اتباعها من العرب اذا ماقادوا فى اعجابهم بالبطولة الدامية للشعب الفلسطينى الشقيق وهى اضافة الى ذلك كله قاضى قضاة العالم والماسك بميزان العدل على الارض

وتستمر الانتفاضة..

والشعب الفلسطينى يواصل مسيرته الشاقة نحو الشمس.. ويثبت بالدم بديهة العصر وكل عصر... سلام الشعوب وهن بحق الشعوب.. ورغم سحب الدخان المعتمة التى تثيرها الولايات المتحدة وحلفاؤها فى سماء المنطقة تخطر الانتفاضة الى اول السنة الرابعة وقد ازدهمت «الرزنامة الفلسطينية» بمناسبة الدم... واخصبت الذاكرة الجماعية للشعب بما يبعث على الفخار

وتستمر الانتفاضة.. والذين يشددون الخناق على شعبها كأنما «يشربون البحر» ويدفعون باتجاه لا يبقى فيه للفلسطينى ملاذ الا دمه.. ومع ذلك لن تخطئ بوصلة التاريخ هذه المرة وتبقى ام الحقائق وهى ان الذين يناطحون الجبل تتكسر قرونتهم على صخورهم وعلى طريق الشعوب لا بد سيصل شعب فلسطين الى طموحه فى الحرية وحق تقرير المصير والعودة وبناء الدولة الفلسطينية الديمقراطية

العرب الغارفتون في أزمة الخليج يساهمون في

صنع طوفان إسرائيل

التاريخ البشري ولم يعد اليوم ادنى مجال للشك في أن الهجرة اليهودية تأتي على حساب العرب، أرضا وعملا وسكنا وتعلما... وبكل هذه الوسائل والممارسات يعدون، عمليا لاقامة وتثبيت أخطر حكم في تاريخ المنطقة أقسى وأدهى بما لا يقاس من النظام الذي عرفناه عام ١٩٦٧ (عرفناه جيدا... اليس كذلك؟) وعام ١٩٧٣ وعام ١٩٨٢ وغيرها...

**** صورة التطور**

لقد سبق وقلنا (في اعداد «اليسار» السابقة) أن الحكومة الاسرائيلية الحالية هي أسوأ حكومة في كل تاريخ اسرائيل. فهي الحكومة الأشد يمينية وتطرفا. تعتمد اليوم على دعم ٦٠ عضو كنيسة (من مجموع ١٢٠). وعندما تخرج هذه الكلمات الى النور تكون قاعدتها البرلمانية قد اتسعت أكثر بانضمام حزب «اغردات اسرائيل»، الديني المتطرف اليها وهكذا تصبح قاعدتها البرلمانية مؤلفة من ٦٥ عضوا... وتنزل قوة المعارضة الى ٥٥ عضوا.

لكن... خلال الاشهر الخمسة الماضية، التي انقرد فيها اليمين في الحكم (بعد أن خرج حزب العمل من الحكومة في محاولة فاشلة لانسقاطها في ايار الماضي) تمكن اليمين من زيادة نفوذه في الشارع وقد أكد آخر استطلاع للرأي (اجراه معهد «واحف» برئاسة مينا تسميع لصالح جريدة «يديعوت احرونوت» ونشر في ١٦/١١/١٩٩٠) أن قوة اليمين في الشارع تزيد عن قوته في الكنيسة وتبلغ اليوم بمعدل ٦٨ عضو كنيسة

ويتضح من هذا الاستطلاع ليس فقط أن اليمين زادت قوته بل زادت يمينيته فلو جرت انتخابات للكنيسة في الوقت الحاضر يخسر حزب العمل من قوته ٤ أعضاء كنيسة (حوالي ١٠٠ الف صوت) تذهب الى الليكود، والليكود يخسر من قوته عشرات الوف الاصوات لصالح احزاب اليمين المتطرف. ويشير الاستطلاع الى أن حزبين اساسيين

نظير مجلى

يعززون القوة العسكرية المتعاطمة أصلا... يرسخون الاستيطان اليهودي يعودون الى مبادئ الصهيونية منذ بداية هذا القرن «العمل العبري» (أي طرد العمال العرب واستبدالهم باليهود) و«تهويد الأرض» (أي مصادرة الأرض العربية ووضعها تحت تصرف المستوطنين اليهود) ينفذون الاعتداءات الدموية على العرب... في أماكن العمل وفي الشوارع ومحطات الباصات ويرتكبون المذابح والتهتاف «الموت للعرب»، أصبح لازمة موسيقية لكل اعتداء

يدنسون المقدسات الاسلامية والمسيحية. يصبون جام جهودهم واموال حليفهم الاكبر، العم سام، لاستيعاب اكبر واضخم هجرة في

في الوقت الذي يفرق فيه عالمنا العربي «حتى شوشته» بأزمة الخليج باعتبار انها أخطر مشكلة في العالم العربي، وبالعامل على قصص اجنحة صدام حسين، باعتبار أنه زعيم متطرف يهدف الى السيطرة بالقوة على العالم العربي، تجري في اسرائيل تطورات بالغة الخطورة ومن شأنها أن تعود على العالم العربي والمنطقة بأسرها بالويل. بما هو أشد خطورة واضرا.

فاليمين الرجعي الحاكم في اسرائيل يزداد قوة ونفوذا ويمينية وتطرفا وإذا استمرت الاحوال في البلاد والمنطقة على هذا النحو... قد نجد انفسنا ازاء حكم ذي اهداف وممارسات عدوانية واعمال ومؤامرات توسعية... سيبدو صدام حسين واهدافه امامها قرما.

وإذا كان هناك من يطمئن نفسه والآخرين من زعماء العالم العربي الذين محوا من جدول اعمالهم كل القضايا ولا ينشغلون الا بأزمة الخليج، يطمئن بأن اسرائيل تقف على الحياد وامريكا تضمن ابعادها عن ساحة الصراع، فإن ما يفعله حكام اسرائيل اليوم لا يقل خطورة ابدا عما كان سيفعلونه لو تدخلوا مباشرة في أزمة الخليج.

وما يجري في اسرائيل هو التطور السريع باتجاه سيطرة قوى اليمين مؤججى الحروب والتوسع وذوى النزعات العسكرية الفاشية واصحاب سياسة الترانسفير (ترحيل العرب) الذين يعتمدون على إلهاء العالم كله، خصوصا العرب والمسلمين، بأزمة الخليج...

سيحصلان في هذه الحالة على زيادة كبرى في اصواتها هما: «موليدت» (الوطن)، وهو حزب الترانسفير (الترحيل)، الذي تأسس فقط في سنة ١٩٨٨ وحصل في الانتخابات على عضوين.. يؤسس برنامجا وسياسته على اساس مبدأ ترحيل العرب من البلاد واقامة دولة ارض اسرائيل الكاملة و«الطاهرة» من العرب. وكذلك حزب «تسومت» (مشرق) بزعامة رئيس اركان الجيش السابق (ابان حرب لبنان) رفائيل ايتان، وهو الشهير بقولته: «العرب صراصير في قنينة» لكل واحد من هذين الحزبين يوجد الآن عضوا كنيست، والاستطلاع المذكور يشير الى ان كلا منهما سيحصل على ٥ أعضاء كنيست، اي انه سيضاعف قوته مرتين ونصف مرة.

وفي استطلاع سابق أجرته الصحيفة نفسها قبل اسبوع من الأخير (٩٠/١١/٩) اتضح ان ٢٠٪ من المواطنين الاسرائيليين اليهود يريدون سياسة الترانسفير.

من الواضح ان الليكود، الحزب الرئيسي الحاكم (له ٤٠ عضو كنيست)، لا يستطيع ان يحكم بدون قوى اليمين الفاشي وهذا اليمين ليس غيبيا او قصير النظر انما يستغل قوته الى أقصى الحدود ورئيس الحكومة شامير وزملاؤه المتطرفون أمثال شارون وارنس وموداعي ولبني، لا يترددون في التجاوب

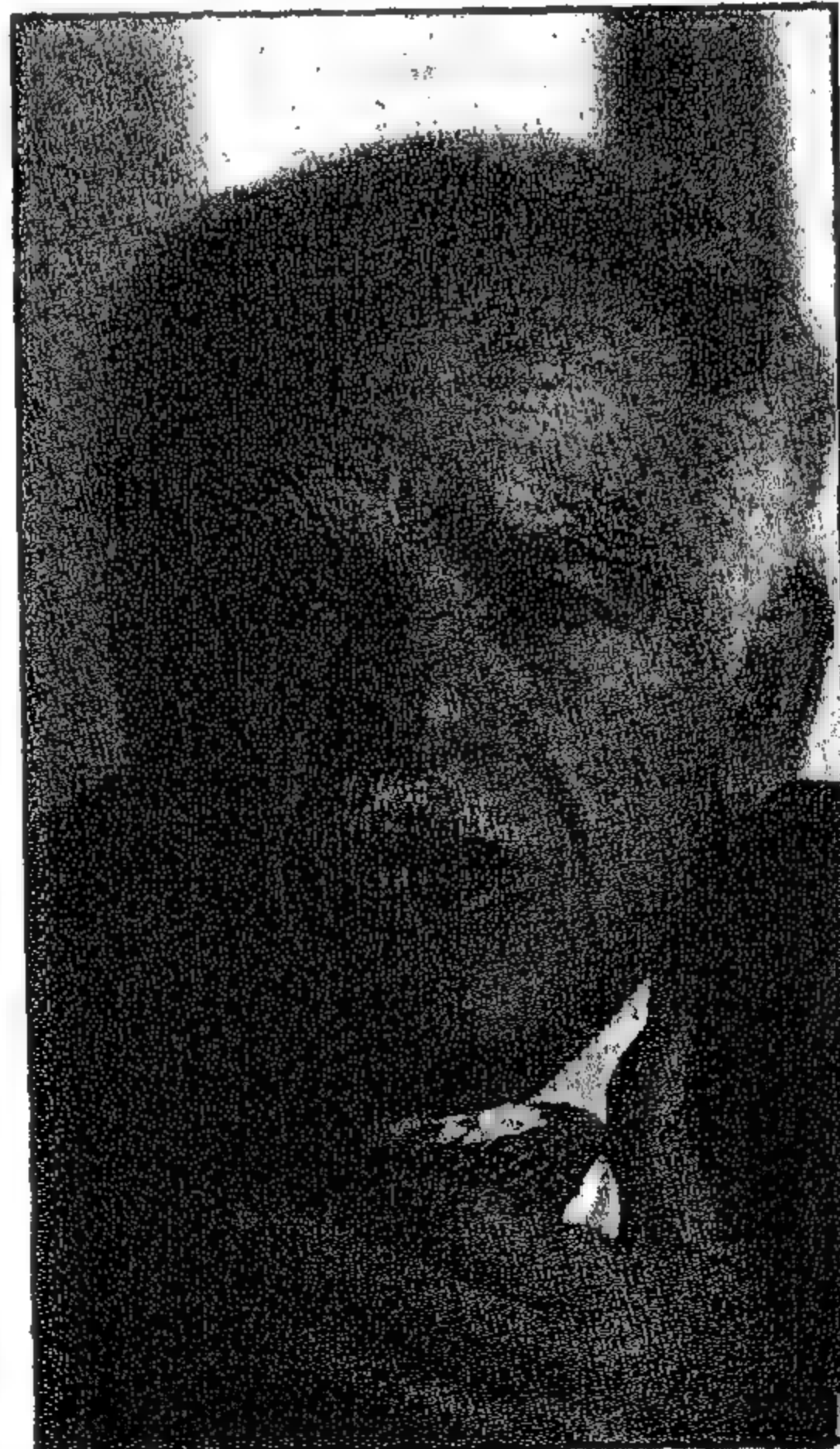
شارون



مع ضغوط المعسكر الفاشي والمتطرف لانهم - اولاً - هم بأنفسهم متطرفون ولا يسمحون لأحد ان يزايد عليهم في التطرف. وثانياً - يريدون بذلك تحطيم حزب العمل تماما. فهو المنافس الرئيسي. وفي الشهر الماضي حاول قادة حزب العمل (خصوصا اسحاق رابين) جس نبض الليكود بخصوص امكانية العودة الى مشاركته في الحكم.. فقام شامير بتوجيه صفعة طنانة له، اذ كشف محاولات حزب العمل على الملأ وقدم جوابا على اقتراحه علانية. فقال: ليس في الحسبان الدخول اليوم في ائتلاف.. مع هذا الحزب..

وبالمقابل اكمل شامير دائرة تحالفه مع الاحزاب الدينية (١٨ عضو كنيست) وهي كلها معادية للعرب، وللديمقراطية، فتجاوب مع بقية المطالب التي عرضتها «اغردات باسرائيل» (٥ أعضاء كنيست) لتعميق الاكراه الديني وتضييق الحريات المكتسبة. وبهذا اكد شامير اختياره ليس فقط في قضية التحالف الشككية انما في القضية الجوهرية فبين تحالف الحرب والعدوان والكراهية ومواصلة الاحتلال وتعزيز سياسة العسكرية والخطر العسكرية في المنطقة والعداء للشعب الفلسطيني والعرب وبين التحالف المبني على برنامج سياسي يفتح ولو

شامير



طاقة صغيرة على شارع المناوضات السلمية والمبنى على تخفيف اجواء العداء والعنصرية والتمسك بالمكتبات الديمقراطية... بين هذه التحالفين اختار شامير الأول.

ولم يأت هذا التوجه صدفة ولا من فراغ انما هو استمرار لنهج متواصل يتطور باتجاه يميني طول الوقت. واليوم، يتفدى بشكل خاص من أزمة الخليج وما قبلته من موازين ومسلات في محيطنا.

*** وهكذا انعكست أزمة

الخليج

كما هو معروف فان حكام اسرائيل، ومع بداية أزمة الخليج واصطفاك القوي الجديد، حاولوا اخذ دور مباشر بهدف تحطيم القوة العسكرية العراقية.

فهم يريدون استغلال الفرصة الذهبية الناشئة بفضل التأيد العالمي الواسع لمعاقبة العراق على احتلال الكويت من اجل تصفية القوة العراقية بحيث لا تبقى في المنطقة كلها اية قوة عسكرية جديدة سوى القوى الاسرائيلية. وبهذا تضمن لنفسها تفوقا لعدة عقود قادمة. وبهذا التفوق تضمن فرض ارادتها وهيمنتها واستمرار احتلالها.

والتدخل في حرب الخليج كان سيعطي اسرائيل موقعا في التحالف العربي الامريكي، يمكنها من قلب المادلات السياسية والعسكرية وربما الاقتصادية ايضا فتصبح بمكانة دولة شقيقة كبرى ومقررة، لا تحصى الانظمة الرجعية الموالية للغرب فحسب، بل وتستغلها ايضا سياسيا واقتصاديا ومثل هذا الامر يتوافق بالطبع مع الرغبة الامريكية الا ان الانظمة العربية الموالية للغرب المجتدة في مساعبة لضرب العراق لم تستطع قبول ذلك لما يلحقه من غضب شعبي قد يتحول الى ثورة عارمة

وليس سرا ان حكام اسرائيل لم يقتنعوا بالرفض العربي وجهة نظرهم فان هذه الانظمة يجب ان تدفع ثمنها مقابل التجند الامريكي ضد العراق ولا يكفي ان يكون الثمن بالنفود والمال او البترول. واكثر من ذلك، فقد أراد حكام اسرائيل ان تكون هذه العلاقة علنية. فلماذا اللعب من تحت الطاولة، طالما ان الامر الاساسي يجري من فوق الطاولة (التحالف الامريكي - الغربي - العربي ضد بلد عربي وحشد قوات مشتركة غربية ومصرية وسورية ومغربية و«اسلامية» من باكستان.. وغيرها..)

وهنا اختلف حكام اسرائيل مع شقيقهم الاكبر في البيت الابيض. واتهموه بأنه يضع

العرب الفارقون في أزمة الخليج يساهمون في صنع طوفان إسرائيل

الفرصة الذهبية ومع كل يوم يمر بدون حرب في الخليج يزداد قلقهم أكثر فبواصلون الضغط والعمل..

وفي الوقت نفسه، لا يترك حكام إسرائيل الفرصة تضيق عليهم فيما يتعلق بالأمور الخاصة بهم: - فقد ضغطوا لأخذ ثمن سكوتهم. وكان الثمن عسكرياً (أسلحة بمليار دولار وزيادة التواجد الأمريكي في قواعدهم وأخذ أسلحة مطورة للقوات الجوية) ونقدياً (٤٠٠ مليون دولار منحة لدعم الهجرة اليهودية وكفالة لأخذ ٣ مليار دولار أخرى في البنوك الأمريكية والغربية ودعم مالي وتقني لتطوير صاروخ «حيثس» الإسرائيلي الأمريكي).

- اخترقوا كل حصارات «المقاطعة العربية» من الشركات اليابانية حتى الأرجنتينيين، بفضل الضغط الأمريكي وكسروا ماتبقى من مقاطعة سياسية في أوروبا وأفريقيا وبعض الدول العربية. وانتشروا في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي لعقد الصفقات التجارية وتقديم الخبرات التقنية في الزراعة والصناعة وغيرهما.

- استفردوا بالشعب الفلسطيني الراح تحت نير الاحتلال.. ووصل بهم الحال إلى ارتكاب المجازر وهذه المرة ليس بأيدي عنصري منقلت (كما حصل في أيار ١٩٩٠) بل بأيدي قوات الشرطة وحرس الحدود وفي قلب باحة الأقصى المبارك (اقرأ المادة داخل الأطار عن مقتل كهانا وأزدهار الكهانية) وما لاشك فيه أن الرد العربي البارد على مجزرة الأقصى واستقاط العرب هذا الموضوع عن بساط البحث (مع أنه مازال ماثلاً على جدول عدة دول من الغرب والشرق والعالم الثالث) ساعد وشجع حكام إسرائيل على رؤية المستقبل، وهم ونحن نشاهد التلفزيون

العربية ونسمع الاذاعات ونقرأ الصحافة العربية ونرى كيف أصبحت الانتفاضة الفلسطينية موضوعاً ثانوياً بعد أن صار الهم الآن تحرير الكويت وأصبح نبأ عن مفس في معدة مارادونا يحظى بمكانة أرفع من مكانة قتل طفل فلسطيني أو امرأة أو مسن أو شاب أو فتى في نابلس أو القدس أو خان يونس. لقد أعلن وزير الأمن الإسرائيلي المسؤول عن المناطق المحتلة، موشيه أرنس، أنه يحقق الانتصارات على الانتفاضة حالياً (التليفزيون الإسرائيلي بالعبرية - مساء ١٤/١١/٩٠). وقال بصراحة أن أحد عناصر الانتصار يراها ليس فقط في سقوط الانتفاضة عن عناوين الصحف في العالم بل وإيضاً في انشغال العرب عنها بأزمة الخليج وأعرب عن اعتقاده أن مفاوضات سلام ستتم حتماً مع الدول العربية التي يجمعنا بها موقف واحد من أزمة الخليج.

- استيعاب الهجرة اليهودية الكبرى بمعدل ٣٠ ألف مهاجر في كل شهر. وهؤلاء يملأون البلاد تهويماً. وعلى حساب العرب بالأساس، فما لأرض العربية تصادر صراحة من أجل الاستيطان اليهودي (وعلى هذا الأمر يوجد إجماع قومي بين جميع الأحزاب الصهيونية) ومكان العمل للعامل العربي (أو الطبيب والمهندس والالكتروني... العربي) يسحب من تحت ويترد لكي يحل محله يهودي. ولم يعد هذا التوجه العنصري خافياً، بل أن زعماء كبار، وزراء وأعضاء كنيست ورؤساء بلديات، يتحدثون عن ذلك جهاراً فرئيس بلدية نتسبيرت (مدينة استيطانية أقيمت على أراض الناصرة العربية وقراها) مناجم أرياب، وهو من حزب العمل ويشغل منصب رئيس منظمة مدن التطوير (٢٥ مدينة) في إسرائيل، دعا صراحة إلى مصادرة ماتبقى من الأراضي العربية المحيطة بمدينة «لكي نقيم

عليها أماكن السكن والعمل لليهود المهاجرين الجدد» ورئيس بلدية مجدال هعيق (مدينة أقيمت على انقاض القرية العربية المهذومة منذ العام ١٩٤٨، المجيدل) وهو عضو كنيست من الليكود، شاول عمور، ثباح بأنه توجه إلى أصحاب ومديري المصانع في بلدته يطالبهم باستيعاب عمال يهود ومهاجرين جدد ليحلوا محل العمال الغرباء (يقصد العرب...).

- الذهاب إلى أقصى حد في السياسة الاقتصادية الرأسمالية البشعة، التي تلغى كل ميزانيات الدعم للمواد الغذائية وتوسع من البطالة وتخفيض الأجور وترفع الأسعار وتجعل ما يسمى بالتنافس الحر عملية لهاث مذلة وراء المال وفي أحيان كثيرة وراء رغيف الخبز. وهذه السياسة التي تخلق جيشاً من الفقراء والعاطلين عن العمل الناقمين المتذمرين. وجنبا إلى جنب مع هذه السياسة يثون سموم التحريض العنصري على العرب فتتحول نقمة هؤلاء إلى العرب عموماً ويصبحون بمثابة جيش من المتطرفين العنصريين الذين يمكن إطلاقهم بسهولة، لكن من شبه المستحيل لجهم وتقييدهم وهؤلاء، أن ساروا حالياً وراء الليكود وكرهوا حزب العمل مثلاً، فإنهم يتحولون قريباً إلى جيش في خدمة الأحزاب الفاشية. لن تكفيهم يمينية الليكود. ويصبح أعداؤهم ليس فقط العرب، بل قوى اليسار الصهيوني أيضاً، بما في ذلك حزب العمل الذي هو حزب وسط. والقادة الذين يكون وراءهم مثل هذا الجيش لن تتوقف أطماعهم عند حد المناطق المحتلة عام ١٩٦٧. وسيشكلون تهديداً لكل المنطقة العربية وعندئذ... سيبدو «خطر صدام حسين» أمامهم أمراً بسيطاً جداً.

من هنا، فإن الانشغال العربي في أزمة الخليج، دون رؤية الاخطار من ترك القضية الفلسطينية، سيكون مدمراً لا أقل من حرب كارثية قد تقع في الخليج وقد آن الأوان لرؤية هذه الاخطار. وهي في الحقيقة لا تهدد فقط الشعوب العربية وشعوب المنطقة كلها فحسب إنما تهدد حتى العروش العربية التي تقف حالياً في صف واحد مع حكام إسرائيل ضد العراق.

كهانا مات... والكهانية باقية
* لا يمكن لأي إنسان ديمقراطي أن يوافق على أسلوب الاغتيال السياسي، حتى لو كان الزعيم المقتول زعيم عصابة أروهاب عنصرية حقيرة ومجرمة مثل كهانا خصوصاً وإن كهانا



كاهانا... لرق اكنان انصاره

النبي يوسف في نابلس وغيرها... والمستوطنون كانوا وما زالوا مسلمين وجيش الاحتلال أطلق أيديهم كلما كان الضحية عربا. عمل بين العمال العاطلين عن العمل فاستغل مرارتهم وأحباطهم وقام بتحويل نعمتهم نحو العرب، بدلا من النعمة على الحكومة وأصحاب العمل. كان يقول لهم: انتم منصرون من العمل والعمال العرب يعملون في كل مكان ويأكلون لقمة خبزكم.

عمل بين الشبيبة والطلبة مستشيرا حماسهم الطبيعي ليترجمه الى هوس عنصري ومن ثم اراهاب.

عمل بين المتدينين، وهو رجل الدين الذي ظهر متمسكا بالثروة وما جاء فيها عن الشعب المختار الذي منحه الله ارض اسرائيل الكبرى، وألهمه النصر على الأعداء بين العالمين..

استغل كل حادثه مأساوية لمقتل يهودي بأيدي عربي، مهما تكن الاسباب فكان يأتي الى الجنازات مطلقا الشعارات والدعوات الدموية وعارضا النقود للمساعدة على الثأر وغير ذلك.. كل هذه الصفات موجودة ومتنامية ايضا بغياب كاهانا بل يتكشف الآن ان كاهانا بكل ما يحمله من مواقف اراهابية عنصرية فاشية بيدو الآن انه كان معتدلا فكان يلجم أيا من أعضاء حركته لكي لا ينفذ جرائم اكثر.

الولايات المتحدة الامريكية في نهاية الستينات فوجهه ضد المواطنين السود ضد الضيوف السوفيتية. ثم نشط ضد حركة الاحتجاج على حرب فيتنام مستهدفا العمل على استمرار الحرب. وعندما قامت اسرائيل باحتلالها للأراضي العربية عام ١٩٦٧ وبدأت بتكريخ احتلالها وجد كاهانا الارضية خصبة للقدوم الى اسرائيل وتطوير نشاطه الفاشي فيها. وماهى الا بضعة سنوات حتى تحولت حركته الى حركة جماهيرية تستقطب وراها عشرات الوف المؤيدين الامر الذي جعل السلطة المخرجة الى الاقدام على منعه من الانتخاب للكنيست ولكن كهانين آخرين دخلوا الكنيست بدلا منه واكسبوا نشاطه وافكاره الشرعية وهامهم انصار كاهانا في اثناء جنازته لا ينفذون الاعتداءات الدموية فقط على العرب. بل يعتدون على رجال الصحافة ومبنى التلفزيون الاسرائيلي ايضا وحتى على رجال الشرطة.

لقد نجح كاهانا في استغلال كل الثغرات التي فتحتها النظام الحاكم في اسرائيل، لخدمة افكاره وسياسته. عمل بين المستوطنين اليهود في المناطق الفلسطينية المحتلة فهؤلاء نهبوا الارض العربية وشاركوا في قمع اصحابها وونسوا المقدسات الاسلامية والمسيحية واحتلوا بعضها منها (الحرم الابراهيمي في الخليل، اجزاء من الحرم القدسي الشريف، قبر

هذا ليس مجرد شخص او زعيم مات فماتت فكرته معه. بل بالعكس فالكهانية من بعده أخذت في الازدهار والتفشي

لقد اعتاد كاهانا على القول ان «في قلب كل يهودي في اسرائيل يوجد كاهانا صغير» (يؤمن مثله في ضرورة تفريغ البلاد كلها من العرب). وهذا ضرب من المبالغة الشديدة ولكن... ليس هناك شك في ان الكهانية، الفكرة والاسلوب الحق العنصري الدموي والفاشية التقليدية والارهاب الفكري والجسدي والعداء البهيمي للعرب.. كل هذه سمات موجودة وبكثرة في مختلف جوانب وحيات المجتمع الاسرائيلي بين الناس الشرطة الجيش الرياضيين العمال المثقفين السياسيين وما مجزرة الاقصى التي نفذت في ٨ أكتوبر، سوى برهان واحد على ذلك فلم يرتكب هذه المجزرة رجال عصابة كاهانا بل رجال شرطة وحرس حدود ولجنة الفحص التي أقامها رئيس الحكومة شامير برأت ساحة أولئك القتلة. وقام وزير الشرطة بترقية ضباط الشرطة المسؤولين عن المجزرة.

والكهانية ليست ظاهرة قومية عنصرية موسمية انما هي تطور اجتماعي- سياسي- اقتصادية ضرب جذورا عميقة في المجتمع الاسرائيلي. وكاهانا ليس ذلك المافون، كما يحلو لطبى القلوب والسذج ان يسموه انما هو فاشي خالص، بدأ نشاطه الفاشي في

والانتفاضة تدخل عامها الرابع جمّاهيرها أوفرخبرة وأصلب مراسا

عبد المجيد حمدان

غدّت احتفالات عيد الاستقلال الفلسطيني، والتي تسبق الذكرى السنوية لاندلاع الانتفاضة بقليل، تشكل مؤشرا لا غنى عنه لمستطلي مسيرة الانتفاضة في عامها الجديد، ذلك أن الاحتفالات تقدّم صورة لعشق وحي جماهير الانتفاضة لمنجزاتها ومدى الصلابة في التمسك بهذه المنجزات والحفاظ عليها ومراكمتها. كما تعكس استعداد الجماهير وعزمها على المضى قدما في طريق الكفاح من أجل تحقيق كامل أهداف الشعب الفلسطيني. وفي التحرر والاستقلال والعودة.

واحتفالات هذا العام بحجم المشاركة الجماهيرية الضخم. رغم إجراءات القمع والمنع الاسرائيليين غير العادية، والتنوع الخصب للتعبير عن الفرح والاعتزاز بالهوية الوطنية، اشارت الى أن الانتفاضة تدخل عامها الرابع وجماهيرها تمتلك عزيمة أمضى وعزمًا وتصميما أشد، على الوصول بالنضال الى غاياته، كما تملك وعيا عميق بأن أهدافها باتت أقرب الى المنال من أي وقت مضى.

أن هذه العزيمة والعزم والتصميم مستمد من النضال البطولي - القاسي والمضني - الذي خاضته جماهير الانتفاضة على مدى ثلاث سنوات، وهي بصنوف الارهاب والقمع التي تعرضت له وبالمعاناة والالام التي تكبدها. وبالتضحيات الجسام التي قدمتها وخيبات الامل المريرة من مواقف الاشقاء، قد عبر هذه السنوات وهي أوفر تجربة وأصلب مراسا.

وليس من قبيل الصدف أن حكومة اليمين المتطرف التي دأب رئيسها وكبار المسؤولين فيها على اطلاق التصريح تلو التصريح بأن الانتفاضة لن تحقق لجماهيرها غير مزيد من المعانة والالام، وغير ما تجود به حكومته من حكم ذاتي، هزيل حسب اتفاقات كامب ديفيد، وما اتصفت به من عناد في مواجهة الارادة الدولية. هذه الحكومة قدمت على عتبة السنة الرابعة للانتفاضة برهانا على أن عنادها بلا رصيد وأن الرياح التي تطلتها ليست هي التي تدفع باشرعة الانتفاضة، وذلك أن إجراءات القمع الجديدة، وبضمنها الحاق مزيد من الاضرار بمستوى معيشة جماهير الانتفاضة، جاءت اقراا بضرورة الفصل بين الشعبين واحياء لخط الحدود بين الدولتين.

وقبل تشكيل حكومة اليمين المتطرف تعرضت جماهير الانتفاضة لحملة تخويف وتهريب واسعة لم تقتصر على الطرفين الاسرائيلي وحده، لكن تجربة الجماهير النضالية علمتها بأن الحكومات السابقة، وقد رئيسها شامير نفسه استغفلت كافة وسائل العقاب وليس في مقدور الجديدة الاتيان

بجديد سوى التشديد أو التطوير لهذا الاجراء أو ذاك والان فان صيحات تنعالي داخل الحكومة الاسرائيلية، بعد مذبحة الاقصى بضرورة اللجوء الى عقوبات اشد بينها الطرد الجماعي، تشديد العقوبات الجماعية والفردية، تقييد حركة السكان ومنع العمل في اسرائيل والحاق مزيد من الاذى الاقتصادي بجماهير الضفة والقطاع. الا ان هذه الصيحات تحمل في ذات الوقت اعترافا صريحا بعدم قدرة هذه الحكومة المتطرفة على مواجهة الانتفاضة بالاجراءات التي كانت معتمدة حتى ما قبل مذبحة الاقصى.

والى جانب ذلك تتزايد ايضا وداخل الحكومة نفسها. كما في اوساط الشعب الاسرائيلي القناعة بانعدام فرص التعايش بين الفلسطينيين بالصيغة التي كانت سائدة ما قبل اندلاع الانتفاضة. وهذا المكسب، هذا الانجاز تنظر اليه جماهير الانتفاضة كأحد أبرز انجازات العام الثالث من نضالها

ولقد كانت الحكومات الاسرائيلية التي تصدرت لمعالجة الانتفاضة محقة في افتراضاتها بأن ما تدخله الى حيز الممارسة من اجراءات جديدة كقيل بقصم ظهر الانتفاضة وعليه ظلت تسارع الى استباق النتائج وتعلن عن خبر الانتفاضة وقرب انقضاء شعلتها استنادا الى هدوء نسبي ومؤقت اعتقب تطبيق الاجراءات الجديدة.. لكنها ظلت ايضا تفاجأ بنهوض جديد قوي وفاعل بعد اكمال الجماهير لدورة تكيفها في مواجهة عنف القمع الجديد.. ذلك ان الحكومة الاسرائيلية. وحتى اصدااء غربيين للشعب الفلسطيني ظلت تستند في تقويم فاعلية اجراءاتها القمعية الى مقاييس ومعايير خاصة بالشعب الاسرائيلي وربما الشعوب الاوروبية ايضا. كما ظلت تتجاهل التمايز في الطباق والصفات والتقاليد بين الشعب الفلسطيني والاسرائيلي، وقدرات كل منهما على تحمل المعاناة وتقبل الالام والاستعداد للتضحية

هكذا كان دعاة الترانسفير - الترحيل - محقين في بناء امالهم على أن تراكم الاجراءات والممارسات القمعية بشنوعها سيجعل حياة المواطنين الفلسطينيين مستحيلة وسيدفع بهم الى الهجرة الاختيارية، ولما لم يتحقق شيء من هذه الامال اعرب اسحق رابين وزير القمع آنذاك عن دهشته من فشل بربرية اجراءاته القمعية في دفع أي من مواطني الارض المحتلة الى تركها. وكذلك تأكيد بين بيغن، عضو الكنيست ونجل رئيس الحكومة الاسبق بأن دعات الترانسفير

التي تطلقها احزاب موليديت وتسومت وهتجيا غير قابلة للتطبيق وان طرد عائلة واحدة يحتاج لقوة عسكرية كبيرة. ويمكن تفسير دهشة رابين وغيره بأن اجراءاته لو طبقت على الشعب الاسرائيلي لكان في حكم المؤكد ان قسما كبيرا منه سيبحث عن موطن اخر.

كما يمكن تفسير مسألة المفاجأة من نهوض جديد قوى وفاعل للجماهير الانتفاضة عقب كل موجة قمع اسرائيلية، والتي لا تقتصر على الاسرائيليين وحدهم. بأن المستطلعين لمسيرة الانتفاضة وتطورها وقدرتها على الاستمرار حافظوا خلال السنوات الثلاث الماضية والحافلة بالبطولات المتنوعة للجماهير الانتفاضة على الالتصاق بالصورة التي روجت لها وسائل الاعلام ولم يولوا ما صار يعرف بمنهج حياة الانتفاضة بما يكشف من قدرات ابداعية خلاقة للجماهير، وما يلهم من قابليات للتجديد والعطاء بما يمنع من قدرة على تحمل المعاناة والالام ومن استعداد لتقديم ما يتطلبه سير النضال من تضحيات، لم يولوه ما يستحقه من اهتمام وامعان فكر للاهتمام، فالتعرف على مسار الانتفاضة اللاحق.

فالحجارة والمصادمات.. والشهداء، والجرحى تشكل الجانب الاكثر جذبا لوسائل الاعلام حسب مقتضيات السوق، لانها الاكثر اثارة بين فعاليات الانتفاضة لكن اعتمادها للحكم على مسار الانتفاضة صار خطأ شائعا ومتداولاً، ومنه انطلق هذا التقدير المبالغ فيه

لاطفال الحجارة وجنرالات الحجارة.. وما الى غير ذلك من الاوصاف..

لكن النظرة المدققة تكتشف ان اعتماد هذه الفعالية وحدها يشير بصورة لا ليس فيها الى قدرة الانتفاضة غير المحدودة على المرافعة، الاستمرار والارتقاء فالجميع لابد يتذكر ان حكومة اسرائيل تحدثت عن ضرورة ما اسعته بكسر النواة الصعبة للانتفاضة قهيدا لاطفائها. وفي السنة الاولى قدرت هذه النواة بحجم خمسة الاف شاب بين نشيط ومطاردة مطلوب للسلطة. وفي السنة الثانية قدرتها بعشرة الاف وفي اخر تقدير قالت انها تتكون من ٢٠ الفا غير ١٥ الفا محتجزين خلف الاسلاك المشائكة للمعتقلات الثلاثة والعشرين وظلت الحكومة الاسرائيلية تفاجأ بأن حملات الاعتقال الواسعة والاخراج اليومي لمئات الشبان من ميدان المواجهة بالاستشهاد والجراح ظلت بدون فاعلية في التأثير على هذه النواة التي تكبر مع الايام كما ظلت الحكومة الاسرائيلية ترفض تقبل الاستخلاصات العقلانية والمنطقية بعد فحص نتائج اجراءاتها. فلو صحت تقديراتها فان تفرغ ٢٠ الف شاب للعمل النضالي النشط يحتاج عون ومساندة عشرات ان لم يكن مئات الوف اخرين نتحرفون بهذا الشكل او ذاك في عمل الانتفاضة وهكذا مرت بالمسؤولين، وبينهم اسحق رابين والجنرال دان شومرون رئيس الاركان لحظات صديق مع النفس اعترفوا فيها بأن ما يواجهه الجيش الاسرائيلي ليس غير ثورة شعب لا يمكن معالجتها بالرسائل

العسكرية وحدها. ثورة شعب صمم ويملك من العزم والصلابة والتصميم ما يؤهله لاسترداد عزته القومية وكسب حريته وحله في تقرير المصير.

ولعله من نافع القول التذكير بأمر بدئية لفى ثورة شعبية بحجم وعمق الانتفاضة تقضى الضرورة بتوزيع الاعمال النضالية بين فئات الاعمار والفئات الاجتماعية بما يتناسب وقدراتها ولذلك كان طبيعيا في ضوء قدرة التجمع العسكري الاسرائيلي ان تقع على عاتق الشباب مهمات المواجهة بالحجارة وغيرها. ذلك انها مهمة تتطلب لياقة بدنية معينة ومرونة وسرعة في الحركة تناسب ومقتضيات الكر والفر. اما ضمان تنفيذ هذه المهمة يحتاج دعما ومساندة وتغطية جماهيرية واسعة بما في ذلك تحمل تبعات المواجهة وتوفير الحماية من بطش السلطة ورعاية من يقع بين يرائنها ان هذا التوزيع وتكليف وسائل العيش حسب مقتضياته هو بالتحديد ما صار يعرف بمنهج حياة الانتفاضة

لقد شكل هذا المنهج البوتقة التي تنصهر فيها ارادة الجماهير كما تصنع مكاسيه ويبرز بينها القدرة الشعبية على التكيف في مواجهة اجراءات القمع الوحشية وجعلها عديمة الجدوى. وكذلك ابداع اشكال واساليب للنضال تراكم النهوض المتجدد للانتفاضة، وهو ملهم الجماهير قدرة التعاضد مع المعاناة والالام وتحمل وطأة الحرمانات المتنوعة، والذي يدها بالعزيمة على مواصلة تقديم ما تتطلبه مواصلة النضال من تضحيات لقد منح هذا المنهج الجماهير اكبر منجزاتها اى الكشف عن قدراتها الذاتية الفعلية وما يمكن تحقيقه اعتمادا على تفعيل هذه القدرة. كما زودها بالمرونة اللازمة والفاعلية في تصحيح المسار ومعالجة الاخطاء والتحديد الدقيق للاهداف واساليب النضال، واليه يرجع الفضل في تحصين الجماهير واكسابها المناعة اللازمة ضد خيبات الامل العميقة جراء فشل التضامن العربي في دعمها ثم انهياره فيما بعد. ومن المتغيرات الدولية التي لم تصب في صالح الانتفاضة في الوقت الراهن على الاقل.

ان منهج حياة الانتفاضة هذا ولد من القناعة التي هي نتاج عشرين عاما من المعاناة، بانعدام اى فرصة لاستمرار الحياة بالصورة التي كانت قائمة قبل الانتفاضة. ذلك التعاضد الذي كان جوهره قبول اللذ والتطوع ومحو الكرامة الشخصية والقومية والتسليم بسلم الحقوق والارض والممتلكات.. التعاضد بين الحصان وراكبه.



منك لله يا أبوعمار .. لو كنت جبهة
بتروك هنا .. مش كانت القوات الذهبية
تدخلت ضد الغزو الاسرائيلي !!



خلال التمعن في خصوصية النضال الوطني الفلسطيني فتجربة القيادات وخبراتها ولدت وترسخت في ظروف مغايرة لظروف الوطن المحتل وانطبع تفكيرها بما صار يشبه قوة العادة، أو تقليدا ثابتا من غير السهل تجاوزه أو التخلي عن نقله الى الارض المحتلة ولعله لا يقل أهمية عن ذلك تأثير هذه القيادات أو وقوع بعضها تحت تأثير فعل «النصائح» العربية التي لا تتفق ومتطلبات نضال الانتفاضة

وكما اشرنا في موضع سابق كان اكتشاف جماهير الانتفاضة لأهمية الاعتماد على قدراتها الذاتية، على تضحيتها، قد شكل احد أبرز منجزات الانتفاضة لكن هذا الاكتشاف جاء عبر ولادة عسيرة وواكبه الكثير من المرارة والالام كما هو الحال مع كل انجاز كبير.

فمنذ البداية وعت جماهير الانتفاضة حقيقة ان فعلها النضالي يتطلب ان يجاريه ويدعمه تضامن عربي فاعل فتضامن دولي فاعل ايضا لضمان تحقيق الانتفاضة لاهدافها.

هكذا استعجلت الجماهير في شهور الانتفاضة الاولى هبات جماهيرية عربية تدعمها وتحركها سياسيا نشطا للانظمة يساندها، وبدأت تشعر بالمرارة لان ذلك لم يحدث لكنها تعلمت الصبر.. وتنازلت عن

لقد راكم الاحتلال اجراءات وممارسات قمع هائلة في سائر ميادين الحياة وخلال السنوات الثلاث لم يتوقف عن اضافة اجراءات جديدة مجازاة لوقوع ان الاجراءات السابقة لم تعد كافية لمواجهة التطور الصاعد للانتفاضة وفي مستهل السنة الرابعة ما هو يجهد نفسه في البحث لوضع اجراءات جديدة. ومن المحتم ان تكون كسابقاتها من حيث الجدوى رغم عدم نكران ما ستفسر عنه من تضخم حجم المعاناة وما ستنزله من الام وما ستنتزعه من تضحيات عزيزة وغالية

نقول هذا لمجرد التذكير بان العمل النضالي لا يتم في ساحة حيث المناضلين هم اللاعبون الوحيدون فيها وقيادته لا تنفرد بالتفكير والتخطيط والتنفيذ ومن البديهي ان يصطدم فعلها وتخطيطها بإرادة العدو وفعله ومن الضروري كذلك ان قتل هذه القيادة المرونة اللازمة للانتقال من شكل الى اخر ومن اسلوب نضالي الى آخر وان تراجعها عن شعار اظهرت الممارسة انعدام امكانية تطبيقه ليس دليل انكفاء أو ضعف كما تحب الدعاية المضادة تصوير الامر.

وللتذكير ايضا نقول ان من لا يعمل هو وحده الذي لا يخطئ وعليه فان معالجة الاخطاء والانحرافات والتجاوزات دليل حيوية اكدت الانتفاضة ومنهج حياتها قدرتها على التعامل معه. ان أهمية ذلك يمكن تبينها من

وفي التطبيق يتجسد هذا المنهج الذي عمقه الطابع الديمقراطي الشامل للانتفاضة في اقدام الجماهير على التنازل طواعية وبدون تدمير عن اساليب عيش وعادات وسبل تعامل وخدمات اعتادوها وتمتعوا بها مثال ذلك ان الشعب الفلسطيني المعروف باقباله على الحياة وبهشته للمتعة والمرح تخطى عن مباحج الحياة طواعية وطوال السنوات الثلاثة الماضية حتى التنازل صار لا وجود له ودور السينما والملاهي وحتى المقاهي الشعبية والمطاعم والفنادق مغلقة والحياة بسائر انشطتها تصاب بشلل شبه التام يوميا بعد الواحدة ظهرا وتعود الناس على الاكتفاء بالاساسيات المعيشية. واختفت مثلا عادة ملاحقة الموضة وتتم الاعراس بلا حفلات وبلا فرح وباختصار تخطى الناس عن سائر الكماليات تقريبا وذلك ما جعل العقوبات الاقتصادية التي الحقت اضرارا بالغة بالمداخيل ومستوى المعيشة لا جدوى وهي ايضا الدرع المعول عليه لامتصاص اثار العقوبات الاقتصادية الجديدة والمتشعبة في منع قرابة ٧٠ الف عامل من العمل في اسرائيل وعودة عشرات الاف اخرين من الخليج بجيوب فارغة وإلى هذا الاسلوب المعيشي يرجع الفضل في افسال عقوبات شديدة القسوة وبربرية مثل حظر التجول الطويل بما يصاحبه من نقص في الاساسيات وبينها حليب الاطفال، والادوية، ومثل حشر المخيمات داخل اسيجة الاسلاك الشائكة وقتل نشاط مراكز الحركة التجارية في المدن بسدود البراميل الاسمنتية..

ان منهج الحياة هذا هو الذي خلق الهني الاساسية اللازمة لتصرف الشؤون الحياتية للمواطنين بديلا عن ادارات الاحتلال مثل الصحة، الزراعة وتصريف المنتجات التعامل في السوق فض الخلافات ورعاية اسر الشهداء الجرحى والمعتقلين التكافل الاجتماعي.. الخ مما جعل العقوبات الادارية ايضا بلا فاعلية... وهكذا فان استمرار الاذلال والاهانة في المراجعات الاجبارية للدوائر الحكومية لا يفعل غير اشغال مزيد من نار الكراهية للاحتلال وتصليب للارادة في مقاومتها.

ولما كانت الانتفاضة عملية احتجاج ورفض لوجود الاحتلال والفعال نضالية لانها وجوده فهي تواجه عدوا قويا ومتمرسا يملك قدرات كبيرة على القمع والعقاب وذلك يقتضي ان تملك الانتفاضة ما يكفي من المرونة اللازمة للتراجع المنظم في ميادين يملك الاحتلال اسباب الغلبة فيها وان تنتقل للعمل في ميادين اخرى محافظة على شعلة الكراهية للاحتلال والتصميم على الخلاص منه.

من احتفالات الفلسطينيين بعيد الاستقلال

أسامة محسن العيسة

الى الاقصى.. ولم يعد الى البيت، كان يقول لي «يخ نفسي اموت شهيدا»..

وتستطرد أم نمر، بعد توقف بصوت بطيء: «في اليوم التالي لم استطع الجلوس في البيت كان قلبي حاسس بشئ ذهبت الى الجارات وحين بدأت تأتي انباء المجزرة... اسرعت الى مستشفى المقاصد... ولم اظفر بشئ عن نمر ولكن هاجسا كان يخبرني بأن ابني استشهد... وعندما عدت الى البيت عصرا كنت منهارة قماما مما رأيته من بشاعة المجزرة، وجاء استشهاد نمر، طرقت المخابرات البيت للحصول على الجثة، وجاء عدد منهم يلبسون لباس الاطباء ليبحثوا عني وياخذوا الجثة اما نمر، الله يرضى عليه فقد دفنه الشباب بسرعة قبل ان اودعه».

بعد ان صمتت الام قالت احدي الفتيات: «انا ساهراخت الشهيد عمرى ١٤ سنة قبل استشهاد اجلسنا نمر في غرفته واوصانا بكمال تعليمنا كي نستطيع خدمة الاهل والوطن، وقال اذا استشهدت... لا تبكوا على وذهب ولم نره بعد ذلك، أتمنى ان نرى هذا اليوم، في العام القادم وقد تحققت احلام نمر ورفاقه في الدولة والتحرير» بعد ان انتهت ساهر كلامها اتجهت الانظار الى أم نمر: «ماذا سأقول بعد، احد الشباب المتطوعين قال لي: لا تحزني يا أم نمر عندما حملت ابنك كانت تلوح مثله راتحة مسك... واستحال دم الذي على قميصي الى اللون الاخضر في مساء يوم الاستشهاد».

ودعنا أم الشهيد واهله واحباءه واتجهنا الى بيت الشهيد «ابراهيم غراب» ٣٢ عاما.

بنفس كلمات أم نمر استقبلتنا أم الشهيد

اعتبر عدد من المراقبين هنا بأن ماشهدته الاراضى الفلسطينية المحتلة من احتفالات، على طريقتها الخاصة، بذكرى الاستقلال وعلان الدولة الفلسطينية في ١٤/٥/١١ يشكل رسالة واضحة بأن الانتفاضة الفلسطينية المستمرة منذ ثلاثة أعوام تستعد لدخول عامها الرابع في الشهر المقبل وهي أكثر زخما وعنفية وتغلغلا في جدران هذا الجزء الحى والمعطاء من الشعب الفلسطيني.

باغلاق المدارس لمدة يومين من قبل سلطات الاحتلال، وعلان حظر التجول على اكثر من مليون فلسطيني.. هكذا بدأت السلطات يوم ١٤/٥/١١ تحسبا لاي نشاط بمناسبة الذكرى..

وعلى الجانب الفلسطيني، بدأت المجموعات النشطة ممارسة أحد طقوس عيد الاستقلال وهو زيارة الجرحى واهالي الشهداء والمعتقلين.. لتقديم الحلوى والتهانى وتجديد العهد...

انطلقت واحد زملائي الى حى «واد الجوز» في مدينة القدس لزيارة اهالي الشهداء وتقديم التهانى.. دلتنا الاهالي على منزل الشهيد «نمر الدويك» احد شهداء الاقصى.. وهناك استقبلتنا أم الشهيد وبعض الجارات، جلسنا في غرفة استقبال تزينها الاعلام الفلسطينية وصور للشهيد نمر ابن ال ٢٥ ربيعا ودروع مقدمة للشهيد من مختلف المؤسسات النسوية والنقابية والطلابية.. باركنا أم الشهيد وللحضور بحلول عيد الاستقلال وبعد ان ضيفتنا أخت للشهيد الحلوى، قالت أم نمر: «الله يرضى عليه، طلب الشهادة ونالها، نمر ابني المبكر في الاولاد، ومكانته عندي وعند اخوته واخواته.. كبيرة كان نمر يعمل في الليل.. وليلة المجزرة، جلس في غرفته مع اخوته الصغار قرابة الساعتين ثم ذهب الى عمله الليلي، ومن هناك توجه

مطالبة الانظمة بالدعم الى عدم التأمير وتعبات بالغضب وهي ترى انظمة تسوق مشاريع التأمير الاسرائيلية الاميركية وتقايض على مقدراتها، وكانت خيبة أملها كبيرة بانتهاء التضامن العربى بعد ازمة الخليج واستمارة نظم عربية للاساليب الاسرائيلية في الصاق التهم والتهم على الشعب الفلسطيني كله بدعوى مساندته لشعب العراق وازدادت خيبة الامل مرارة وهي ترى وسائل اعلام ومجموعات كالتى في اسرائيل تطالب بترحيل الجاليات الفلسطينية عن اراضيها ووصل الامر بهذه الانظمة التى تفاخر بدورها في ازمة الخليج من منطلق المصالح القومية، حد تجاهل مذبحة الاقصى الشريف، ومحاولة منع استغلالها لفرض جرائم العدو واعادة القضية الفلسطينية الى مكانها الطبيعي في صدارة الاحداث الدولية لقد وعت جماهير الانتفاضة الحقيقة التى طالما عملت فصائلها الوطنية على ابصاحها، وهي ان انظمة تقبل المشاركة بدور تحت الراية الاميركية لتدمير القوة البشرية والصناعية والعسكرية لشعب من ١٧ مليوناً هو شعب العراق لن يلقها مصير ١٧ مليون فلسطيني ضمته اسرائيل او نهبت حقوقه او فعلت به ماشاءت.

لا احد يمكنه تقدير الانعكاس السلبي لمثل هذه الحقيقة على جماهير الانتفاضة لو لم تطور منهجها الخاص منهج حياة الانتفاضة، ان اكتشافها لفعالية فعلها الذاتى جعلها تتجاوز عضات الاشقاء.. كما منحها القدرة على تجاوز الآثار السلبية الانية لما جرى في دول الاصدقاء وما اقرره من طوفان الهجرة والتسابق على النفاق لاسرائيل باسترداد العلاقات معها والتجاوز عن جرائمها.

ان الانتفاضة وهي تدخل عامها الرابع تدخل مسلحة بكل ذلك بهذه الخبرة الوفيرة من تجاربها.. بتصميمها على مزيد من الاعتماد على الذات وان كانت مازالت في انتظار نصره الشعوب العربية الشقيقة.. نصره محبى السلم والعدالة فى العالم، ولانغالى ان قلنا ان اصغر طفل فلسطيني مثله مثل اكبر مسن قانع تماما بان اهدافه فى الحرية والعدل والسلام فى الاستقلال والوطن.. فى العودة وجمع الشتات فى حياة حرة كريمة وبنوية وطنية عزيزة باتت اقرب منا لا من اى وقت مضى وهكذا يمكن الوصول بثقة الى الاستخلاص الاكثر اهمية وهو ان الشعب الفلسطيني سيواصل انتفاضه فى سنتها الرابعة بعزم اشد وتصميم لايلين وحتى تحقيق كامل الاهداف...

ابراهيم وهي سيدة في السبعين من عمرها تبدو عليها مظاهر الوهن والارهاق «ابراهيم طلب الشهادة ونالها... الله يقدرني انا واخوته على تربية اولاده.. الله يرحمه ويرحم الشهيدة لجلاء وكل شهدائنا».

واشارت لابنها فتحي بأن يكمل «ابراهيم هو اخي الثالث الذي شرفنا بالشهادة، الاول استشهد في عام ١٩٤٨، والثاني كان من المتطوعين عام ١٩٦٧، وبقينا اثنين من الذكور، خرجت انا من المعتقل قبل فترة وبعثوا لي اليوم طلبا لمقابلة المخابرات في المسكوبية.. والاخر مازال في المعتقل»

وتحدث فتحي (٣٠ عاما) عن مضايقة السلطات لهم عقب استشهاد ابراهيم والتي شملت اعتقاله هو وشقيقه واقتحام المنزل وتخوينهم والطلب منهم عدم الحديث للصحافة.. ثم عاد ليقول: «ذهب الشهيد ابراهيم الى اميركا عند اختى التي تعيش هناك منذ ١٢ عاما. ولم يمكث سوى شهر. قال لهم «رحم الله القدس بتسرى كل اميركا» اريد ان استشهد في القدس وعاد. وقبل يومين من استشهادي قال لي: اعرف بأنك يا فتحي اكثر واحد بتحب اولادي. دير بالك عليهم بعد استشهادي. وفي اليوم المقرر لدخول جماعة الهيكل لم يذهب الى العمل... وتوجه الى الاقصى.. حيث نال ما طلبه ونقل الى مستشفى المقاصد. مفارقا الحياة ومع ذلك كانت يده مازال تقبض على الحجر..»

اشعل فتحي سيجارة واكمل:

«اتي الشباب بابراهيم لكي نودعه، وحين رآته جارتنا السيدة لجلاء صيام... لم تحتمل.. اصابتها سكتة قلبية لتنضم الى قافلة شهداء المجزرة.. وأخذ الشباب ليدفنه قبل ان يحضر الجيش والمخابرات.. وفعلنا تم دفنه بسرعة.. وفي اليوم التالي ذهبت الى قبره لكي أصلح من رقدته. وجدت دمه مازال اخضرا.. ويده تشكلت وكأنها مازالت تمسك الحجر الذي أنتزعه اطباء المستشفى.. وابتسامته مشرعة.. لم يكن ميتا... وهل الشهيد يموت...؟

بعد شرب القهوة وتناول حلوى صنع بيتي. كررنا تهانينا بالعيد وسلمنا ونحن نلوى الخروج وأم الشهيد تقول: قدمت ثلاثة شهداء... وبقى عندي اثنين.. وإذا الوطن عايز نحن سدادين.. لعيون الوطن... وشباب الوطن».

١١/١٤ مساء...

احكام فصل العاصمة الفلسطينية عن باقي المناطق، انتشار مكثف لرجال الشرطة

والمخابرات في احياء القدس المختلفة التحركش بالشباب ومضايقتهم وتوجيه الاهانات لهم. تم توقيفي من قبل رجلين وسيدة بلباسهم المدني يضعون على اكتافهم الكوفيات الفلسطينية للتمويه.. عملية تفتيش دقيقة وتسجيل الاسم والعنوان..

الخروج من القدس اسهل بما لا يقاس من الدخول اليها. توجهت الى رام الله. اكثر من حاجز احتلالى للتفتيش لمنع الدخول للعاصمة الفلسطينية. نزلت بجوار مخيم الامعري، وهناك عرفت من بعض الشباب المتسللين للتو من المخيم بان حظرا للتجول قد فرض على المخيم منذ ساعات الصباح الباكر.. ويشن عساكر الاحتلال الان حملة اقتحامات للبيوت بعد ان خرق الاهالي حظر التجول حاملين البالونات والاعلام احتفالا بيومهم الوطني..

توجهت برفقة الشباب الى «عين ام الشرايط» احد احياء مدينة البيرة، لحضور احتفالات بالمناسبة سيجري في الساعة السادسة مساء كما علمت من مرافقي..

وبعد وصولنا بدقائق، وفي الوقت المحدد، تحول الحى الذى بدا لنا هادئا الى مهرجان كرنفالى كبير الشباب والبنات والاطفال يعلقون المئات من الاعلام الفلسطينية والبالونات بالوانها المزركشة المختلفة على أسطح البيوت والابواب واسلاك الكهرباء. دوت الصفارات علامات للبهجة والفرح وبدأت الصواريخ والقناشات تندفع لتضئ السماء. جموع الشبيبة فى شارع الحى الرئيسى يرقصون ويهللون وبينما اصطف باقى الاهالي أمام الابواب وفوق المنازل يطلقون الزغاريد ويرشون الملح على الرافضين، فتبان يضعون على اكتافهم الاعلام الفلسطينية يوزعون اكياس الحلوى على المنازل وفجأة بدأت تدرى فى الحفل اصوات لها قوة ماينتج عن قنابل الصوت الاحتلالية. قال الشباب:

- فعلا هي قنابل صوتية..

- وكيف حصل المحتفلون عليها، هل غنموها من جنود الاحتلال؟

- لا.. وانما يصنعونها محليا.. زجاجات يضعون فيها حامض ليمون وكريون وماء..

القناشات تضئ الحى وبدأ البعض باشعال «ليف الجريص» المستعمل فى البيوت للجلى.. والتلويح بها ثم قذفها فى الجو...

اقتربت من احد المحتفلين وطلبت التحدث معه وافق بشرط ان لا يذكر اسمه قال بان عمره ١٤ عاما، نشيط فى مجموعة شبابية شبه علنية منذ ستة أشهر، اعتقل لمرة واحدة لمدة شهر..

سألته عن مهمات المجموعة التى ينتمى اليها فأجاب «تقوم بنشاطات تطوعية مختلفة لمساعدة الاهالى فى شؤونهم اليومية وننظم زيارات دورية للجرحى واهالى الشهداء والمعتقلين.. ونوكل محاميا بسرعة عندما نعلم باعتقال احد السكان..»

- ماذا عن دوركم فى حفل اليوم...؟

- قمنا بتوزيع الصواريخ والاعلام وقنابل الصوت والبالونات على الاهالى قبل الاحتفال بيوم.. واخذنا الاحتياط للتصدي للجيش اذا فكر بالعدوان علينا...

- ماذا يعنى لكم هذا اليوم؟

- يوم يختلف عن كل الايام العادية والاعياد الدينية.. بدلا من شراء الملابس الجديدة، نشترى الحلوى والهدايا للاهل والاطفال الجرحى والمعتقلين واهل الشهداء لنقول لهم بان قيام الدولة مسألة وقت...

تدخل احد الشباب فى الحديث، بعد ان استأذن قائلا: «انا لاتهمنى الاسماء... ولا الصفات التى تطلق على المراحل، ومع ذلك ففى يوم الاستقلال نشعر باننا كباقي البشر لنا الحق فى أن يكون لنا دولة... وعلم... وهذا اليوم تعتبره جموع الناس يومهم الذين يرون فيه تحقيق حلمهم بقيام دولة فلسطينية لأول مرة فى التاريخ».

سرت همهمة «الجيش الشعبى» انفسهم المحتفلون على الجانبين وبدأت تظهر طلائع شبابية تخبط الارض بمشية عسكرية. ملثمون يرتدون بزات خضراء متشابهة ومسلحون باللات حادة وعصى... ويرفعون الاعلام الفلسطينية انطلقت الزغاريد وغرغرت فى العيون دموع الفرح، وبعد ان لفوا الحى عدة مرات انتظم الجميع فى حلقات يؤدون الديكة الفلسطينية حتى ساعة متأخرة.

وفى اليوم التالى ١١/١٥، كان الجو صافيا ومشرقا على غير العادة فى مثل هذا الوقت من السنة واكثر من مليون فلسطيني تحت حظر التجول واعلان باقى المناطق.. مناطق عسكرية مغلقة بالاضافة الى الفصل التام بين الضفة وقطاع غزة وعاصمة الدولة الفلسطينية..

تقدم النهار.. وبدأت الانباء تتوالى:

اختراق حظر التجول ومسيرات..

اشتباكات مع الجيش.. الالاف ينظمون المسيرات فى القدس وضواحيها.. مراجعات فى الثورى، شعفاط والرام..

قطاع غزة يتحدى الحصار... ومخيمات

الضفة تشتعل.. هكذا احتفل الفلسطينيون بعيد الاستقلال.....

ليطهر البلاد من «مفاسد الديمقراطية»
 وينتشلها من أزمتها الاقتصادية!!
 وقبيل الانقلاب مباشرة كان النظام المصري
 يشن هجوما متواصلا على حكومة الصادق
 المهدي رئيس حزب الأمة السوداني..
 ولم يكن ذلك غريبا على النظام المصري
 الذي لم يألّف التعامل مع نظم تقوم على حكم
 مؤسسات، والذي اعتاد بحكم ممارسته نفسه
 على التعامل مع النظم الرئاسية، التي يكون
 لدور الفرد الرئيسي فيها الثقل الأكبر بما له
 من صلاحيات دستورية وغير دستورية،
 واستناداً الى بروز دور الفرد في المجتمعات
 المتخلفة..

الا أن شهر العسل كان قصيرا للغاية في
 العلاقات بين النظامين المصري والسوداني..
 وبدأت الخلافات... ومن ثم التوترات تتوالى
 حول قضايا أساسية عديدة..

نصائح مبارك

بدأ نظام البشير عهده بحمل الأحزاب
 والانتخابات (ماعدًا الجبهة الإسلامية التي
 يقودها حسن الترابي) واعتقال الزعماء
 السياسيين والقادة النقابيين وآلاف العمال
 والمواطنين، وتوسع في استخدام العنف
 والتعذيب ضد المعتقلين، وصادر الصحف..
 وأصدر أحكاما بالاعدام بعد محاكمات صورية
 على عدد من الشخصيات البارزة في السودان
 على رأسهم د. مأمون حسين نقيب الأطباء
 السابق.

وفي ٣١ ديسمبر الماضي، وأثناء زيارته
 للخرطوم طالب مبارك البشير بالغاء حكم
 الاعدام على د. مأمون، والاسراع بإعادة
 نشاط النقابات المهنية والعمالية وتحديد موقف
 السياسيين المعتقلين وكانت هذه الممارسات قد
 أثارت الرأي العام المصري والعربي والدولي،
 فضلا عن أثارها لسخط فئات أوسع من
 الشعب السوداني ضد نظام البشير وأكد
 مبارك للرئيس السوداني أيضا، أن ممارسات
 حكومة تزايد عزلة السودان وتؤدي لاحتدام
 الدول الأجنبية عن تقديم المساعدة الاقتصادية
 للسودان.

وفي ٢٠ فبراير الماضي، وأثناء زيارة
 البشير للقاهرة أبدى الجانب المصري تخوفه من
 تصاعد حالات العنف والتعذيب في السودان
 تجاه المعتقلين السياسيين، وتحفظه على اتجاه
 الحكومة السودانية لفرض الحزب الواحد وعلى
 سياسة الحكومة تجاه مشكلة الجنوب-
 واعتراض بعض أعضاء المجلس العسكري

هل تستعيد

العلاقات المصرية السودانية سخونتها؟!

حسن بدوي

كان قد سبق هذا التهديد بأيام اتصال
 هاتفى بين الرئيسين مبارك والبشير، ولم
 يفصح الرئيس المصري عما دار في هذا
 الاتصال عندما سئل عنه في المؤتمر الصحفي..
 ورغم كل هذا مازال النظام المصري حائراً
 متذبذباً في التعامل بين حكم البشير من
 جهة، والتجمع الوطنى الديمقراطى السودانى
 من جهة ثانية وبقياً نظام مايو (نميرى ورجالة
 المقيمين في مصر) من جهة ثالثة.
 ولنتابع سوياً تطورات الموقف المصري من
 الأطراف السودانية الثلاثة قبيل وبعد انقلاب
 البشير في ٣٠ يونيو ١٩٨٩.

تأييد العسكر

فور نجاح البشير في الاستيلاء على
 السلطة، أبدى النظام المصري وإعلامه حماساً
 وتأييداً شديداً له، واعتبروه نظاماً وطنياً أتى

تصاعد التوتر في العلاقات بين النظامين
 المصري والسوداني ويسبب مايمثلة الحكم
 العسكري السوداني من خطورة على الأمن
 القومى المصرى، خاصة بعد استضافة ١٨٢
 من الأصوليين الاسلاميين المصريين المحكوم
 عليهم بأحكام بالسجن والذين هربوا الى
 الخرطوم ليعتصموا مع أجهزة الأمن القومى
 السودانى، ويتلقون تدريباتهم العسكرية
 هناك، وعلى رأسهم مفتى تنظيم الجهاد
 المصرى د. عمر عبد الرحمن..

بدأ التوتر بالخلاف حول سبل حل مشكلة
 الجنوب السودانى، وتصاعد بالموقف من
 الأصوليين الاسلاميين، ثم الخلاف حول أزمة
 الخليج الراهنة الى الحد الذى دفع الرئيس
 مبارك الى التهديد بضرب أى صواريخ عراقية
 تنصب في أرض السودان، قائلاً «أنا لا أعرف
 الهزار في مثل هذه المسائل التي تؤثر على
 الأمن القومى المصرى».. كان هذا التهديد
 يوم ٢٧ سبتمبر الماضى في المؤتمر الصحفي
 المفاجئ الذى عقده الرئيس مبارك على ظهر
 اليخت «سالم أكسبريس» بعدما التقى بأفراد
 وحدة عسكرية جديدة متوجهة الى
 السعودية.

الحاكم في السودان على ابداء القاهرة لتلك التجهيزات واعتبرها تدخلا في الشئون الداخلية للسودان.

البشير يطلب ويتراجع

في ذلك الوقت كانت القاهرة تستضيف ولداً من الحركة الشعبية لتحرير السودان في اطار المفاوضات للتوصل إلى حل سلمي لمشكلة الجنوب، والتي طلب البشير من الرئيس مبارك القيام بها.. وطرح مبادرتان احداً هما مصرية والأخرى أمريكية، تقوم على تدويل المشكلة ونزع سلاح الجيش السوداني في الجنوب ونشر قوات فصل متعددة الجنسية هناك، وقبل جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية بهذه المبادرة. الا أن العميد محمد الأمين خليفة عضو المجلس العسكري الحاكم في السودان، انتقد في تصريحات صحفية يوم ٥ يونيو الماضي ائتلاف أحزاب المعارضة السودانية (في المنفى) والجيش الشعبي لتحرير السودان، وكانا يجتمعان في القاهرة وقتها، واتهمهما بالسعي لتسييم العلاقات السودانية المصرية، التي كانت ممارسات نظام البشير قد سممتها من قبل بالفعل..

وكانت الحكومة المصرية قد أكدت للبشير رفضها التدخل العسكري في جنوب السودان، بينما اتعتد النظام السوداني موقف حكومة مصر باعتباره محايداً بين الطرفين.



وأعلن إبراهيم آدم عضو المجلس العسكري الحاكم في السودان، في حديث «للسياسة» الكويتية في مايو الماضي، أن استضافة عمر عبد الرحمن في الخرطوم مثل استضافة القاهرة لولد قرنق، وتجاهل الحديث أن البشير كان قد طلب من مبارك اجراء مباحثات سلام بعد أن وصلت المحادثات بينه وبين قرنق إلى طريق مسدود، وبعد تصاعد الحرب في الجنوب وسقوط بعض القرى في أيدي الحركة الشعبية لتحرير السودان.

اعدام بالجملية

في إبريل الماضي كان نظام البشير قد أعدم ٣٤ من كبار القادة والضباط في الجيش السوداني بتهمة محاولة القيام بانقلاب، وبعد محاكمة لم تستغرق سوى ساعتين! الأمر الذي أحدث ردود أفعال واسعة في السودان وخارجها..

في مصر وقع ١٥٠ مثقفاً ونقابياً مصرياً على بيان أدنوا فيه هذه الاعدامات، فوصف مصدر رسمي سوداني في تصريحات صحفية في يوليو الماضي المثقفين المصريين بأنهم سبب نكسة الأمة العربية، وشنت أجهزة اعلام البشير حملة على المثقفين المصريين، حتى أن أحد المذيعين وصف الشعب المصري بأنه يضم ٥٠ مليون «شنام»! مما دفع السفير المصري في السودان تقي الدين الشربيني إلى تقديم احتجاج على اهانة الشعب المصري، فاقترصر الاعتذار الرسمي السوداني على وصف هذا المذيع وأمثاله بأنهم عناصر غير مسئولة! وأبلغت السلطات المصرية عبر سفارتها في الخرطوم استياءها الشديد من الإجراءات التعسفية التي أعقبت محاولة الانقلاب الفاشلة هناك في أبريل الماضي. وصدرت تصريحات رسمية مصرية تستنكر هذا الاتجاه وتعلن أن مصر ترفض التعامل الا مع النظم الديمقراطية.

ميليشيات في مصر

في أواخر يوليو الماضي، عقدت الجبهة الإسلامية السودانية مؤتمراً لها في منزل السفير السوداني بالقاهرة وحضره العميد محمد الأمين خليفة وتحدث عن توجه حكومته ونادى بالوحدة الإسلامية بين السودان ومصر، وقاطعة أعضاء الجبهة بالهتاف.

وفي رسالة نشرتها «الأهالي» في ١٨

يوليو الماضي، حذر الصحفي السوداني محمد النعيم من مخطط سوداني يهدف إلى نقل العنف للساحة المصرية، وأنه تم الاعداد له داخل أجهزة الجبهة الإسلامية السودانية، وأن هناك شقفاً استأجرت في القاهرة وخلاها أقيمت، واستخدمت مجندات للاستدراج، أما للاعتيال، أو لنسج دراما الاعتيال المعنوي. وأضاف الصحفي السوداني، أن هذه الممارسات لنظام البشير دفعت السفير السوداني في المغرب إلى الاستقالة.

وكانت مجموعة من هذه الميليشيات قد اعتدت على الحاضرين في ندوة أقامها حزب التجمع المصري للتضامن مع عمال وشعب السودان، وشارك فيها منظمات مصرية وعربية ودولية للدفاع عن حقوق الانسان ونقابات عمالية ومهنية مصرية، وأصدرت السفارة السودانية وقتها بياناً نفت فيها تورطها في الاعتداء وهاجمت صحيفتي الأهالي والوفد، ولم تشر بكلمة إلى المعتدين.

وكر الارهاب

وفي مايو الماضي أبلغت السلطات المصرية نظام البشير عبر سفارتها بالسودان، عدم ارتياحها لزيادة أعداد الجماعات الإسلامية المصرية الهاربين من أحكام صدرت ضدهم، واللاجئين إلى السودان، وتلقيهم تدريباً عسكرياً على أيدي عناصر موالية لحسن الثرابي زعيم الجبهة الإسلامية.

وكان عمر عبد الرحمن قد ظهر على شاشة التلفزيون السوداني في ذلك الوقت، وأدلى بحديث مطول عن مشروع الدولة الدينية في مصر والسودان، كما سمحت له السلطات السودانية بالقاء محاضرات عامة وأحاديث تلفزيونية أخرى.

وكان د. عز الدين علي عامر المتحدث باسم التجمع الوطني الديمقراطي السوداني (في الخارج) قد أعلن في تصريحات صحفية في مارس الماضي أن هؤلاء السلفيين المصريين يقومون بالعمل في جهاز الأمن السوداني الذي يرأسه أحد كوادر الجبهة الإسلامية واسمه د. نافع، ومعه مستشار أممي إيراني يدعى أمير خوست.

قمة التوتر

وبلغ التوتر قمته بعد غزو العراق للكويت وماتلا من أحداث في الخليج، وما تردد عن وجود صواريخ عراقية في السودان موجهة ضد مصر، وتهديدات الرئيس مبارك بضررها..

وعقب هذه التهديدات زار القاهرة العقيد صلاح كرار عضو المجلس العسكري الحاكم في السودان، أوائل أكتوبر الماضي، وأدلى بتصريحات تمثل تراجعاً نسبياً في الموقف السوداني من أزمة الخليج. أدان كرار ضم العراق للكرت، لكنه أعلن أن الادانة لا تخدم التحرك نحو إيجاد الحل.

وصول وجود صواريخ عراقية في السودان موجهة ضد مصر قال «في الحقيقة لم يحدث في تاريخ السودان أن هددت أمن مصر». لكنه لم ينف وجود صواريخ... ولم ينف التهديد المستقبلي..

المخلوع.. والتجمع الديمقراطي

وبعد خمس سنوات من خلع نميري بثورة شعبية عارمة، مازال الجنرال يستم بقاءً على الساحة من الاتصالات التي تتردد أنباء عن استمرارها بينه وبين رجاله من جهة، وبين الحكام المصريين من جهة أخرى في محاولة منهم لاستخدامه في ضرب البشير. وتفتيت التجمع الديمقراطي السوداني في وقت واحد...

وكانت قيادة التجمع الوطني الديمقراطي قد سلمت الرئيس مبارك في أواخر فبراير الماضي رسالة، تشرح الأوضاع في السودان وتؤكد على أهمية خلق علاقات طيبة مع مصر حكومة وشعباً، وتطالب بعلاقات جادة وواضحة بين التجمع والحكومة المصرية إذا اتفق الطرفان حول ضرورة إسقاط نظام البشير، واستبداله بنظام ديمقراطي تمثل فيه

رجال نميري

في القاهرة يحاولون

تخريب التجمع من

الداخل

الجنوب بداية الأزمة

وقفتها

استقطابات أزمة

الخليج

كل القوى السياسية والنقابات العمالية والمهنية والتجارات المزارعين والقوات المسلحة والحركة الشعبية لتحرير السودان، ليشاركوا في كافة مستويات اتخاذ القرار، تنفيذية أو تشريعية أو سيادية، ويقوم هذا النظام على اشاعة الديمقراطية ووضع اطار تصور للسودان الجديد عن طريق مقررات المؤتمر القومي الدستوري الذي كان المقترض أن يكمل أعماله في ١٧ سبتمبر ١٩٨٩، ويجري العمل حالياً - وفقاً لتصريحات د. عز الدين على عامر «اليسار» خلال زيارته للقاهرة في منتصف أكتوبر الماضي - لانقاص قيام هذا المؤتمر خلال الشهر الحالي (نوفمبر)

اتصالات مستمرة.. ولكن

وكان د. عز الدين قد حمل رسالة للرئيس مبارك في مارس الماضي، من قادة التجمع الديمقراطي السوداني، حول نفس المضمون، تشرح التطورات على الأوضاع السودانية، بعد انضمام الحركة الشعبية لتحرير السودان الى التجمع الديمقراطي في تلك الفترة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في السودان بعد ١٠ شهور من حكم البشير.

وفي أواخر سبتمبر الماضي أرسل قادة التجمع مذكرة أخرى للرئيس مبارك... في نفس الاتجاه..

وفي تصريحاته «اليسار» دعا د. عز الدين على عامر الى تجاوز الحساسيات القديمة بين الحكومة المصرية وبعض أطراف التجمع الديمقراطي السوداني.. وطالب الحكومة المصرية بأن تعتبر التجمع حليفها الطبيعي

النميري



لازالة النظام القائم في السودان وتصحيح مسار العلاقات المصرية السودانية على أساس المصالح المشتركة والقضايا ذات الأهمية للبلدين مثل مياه النيل والحدود والتنمية وغيرها.

تهدير

وأكد د. عز الدين أن التجمع الديمقراطي السوداني قد اكتملت أركانه بانضمام القيادة الشرعية للجيش السوداني اليه أواخر سبتمبر الماضي، ومن قبلها الحركة الشعبية لتحرير السودان في مارس الماضي.. ولهذا فقد بدأت حملة منظمة لترويج الشائعات ومحاولات التسلل الى داخل التجمع من بعض الأطراف بهدف احداث شرخ داخله، وجزء من هذا المخطط اتصالات بعض رجال نميري في القاهرة بأطراف من التجمع.

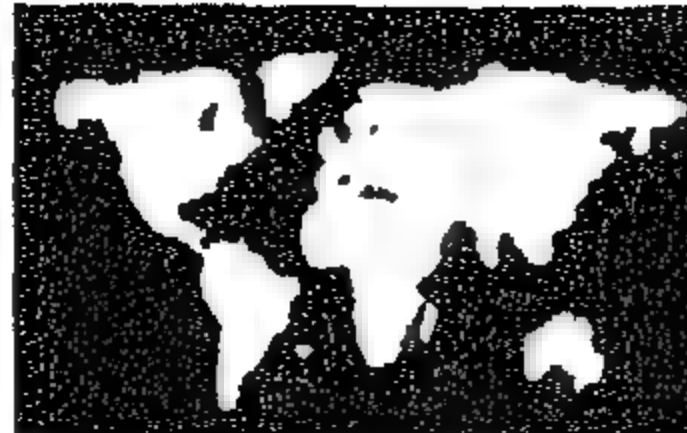
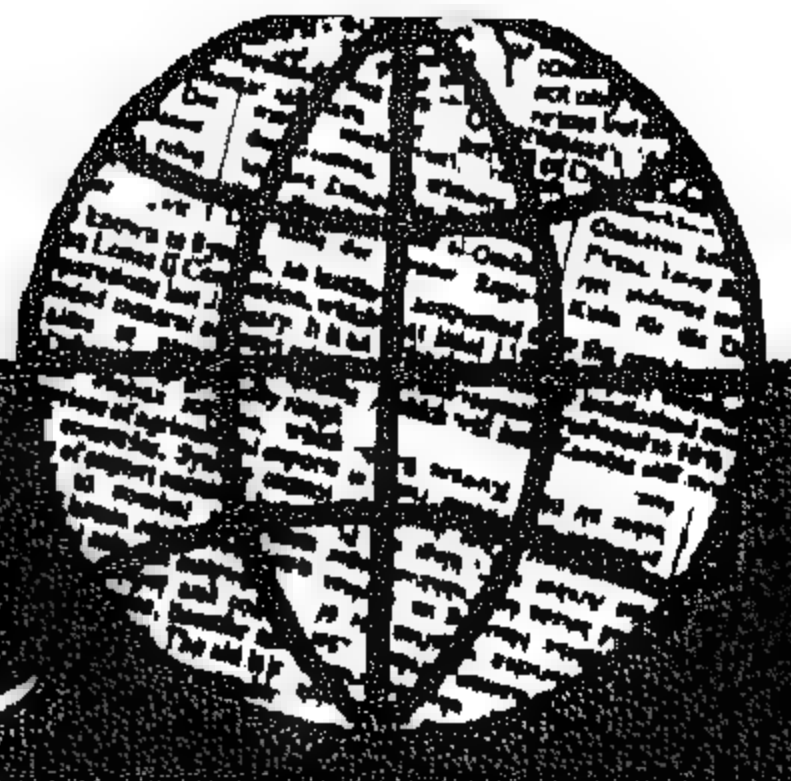
وأضاف المتحدث د. عز الدين على عامر.

ان التجمع الديمقراطي في الداخل والخارج (بكل فروعه) يرفض أى حوار مع النظام القائم لأن هذا الحوار يتنافى مع الأهداف المعلنة للتجمع وهي الاطاحة بنظام البشير الفاشي الذي يسعى للصاق فاشيته بالاسلام. بنفس القدر يرفض التجمع. أى تعاون مع المشير نميري لأنه مرفوض شعبياً، كما أنه من غير المعقول اشراكه في العمل السياسي ضد النظام القائم، لأن التجمع يرى التعددية السياسية والحزبية والنقابية والعرقية هي الأساس، بينما نميري لا يزال يتحدث عن الحكم الشمولي بشكل أو بآخر.

كل الوسائل ممكنة

ويؤكد عز الدين على عامر أن التجمع الديمقراطي السوداني قد أنتقل في أواخر سبتمبر الماضي الى مرحلة ثالثة.. في نضالة لاستقاط نظام البشير، بانضمام القوات المسلحة، مما جعل العمل العسكري اضافة جديدة لأساليب النضال التي يستخدمها التجمع..

الى جانب وسائل المرحلة الأولى كالتخريكات الشعبية والاضرابات والعصيان المدني، والمرحلة الثانية التي بدأت في مارس الماضي بانضمام الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي أضفت بعداً مسلحاً للتجمع فكلها أصبحت وسائل ممكنة التنفيذ، ومعتمدة من قبل التجمع الوطني الديمقراطي السوداني لاستقاط الفاشية الحاكمة في السودان.



العالم

وسائط

اشترك في فلاكونج سرلا أمريكى

سمير كرم

لاتفصلها عن الولايات المتحدة سوى حدود
مرسومة على الخرائط فقط.

وفي الثلاثين سنة الماضية كانت ظاهرة
«اللجان الخالية» وهو الوصف الذي أصبح
المحللون السياسيون يطلقونه على اللجان

فاز برنارد ساندروز

بمقعد ولاية فير صونت

دون أن يقدم تنازلا

واحداً ايديولوجيا أو

سياسيا أو اجتماعيا

يعرف كل متابع للعملية السياسية في
الولايات المتحدة ان الاميركيين - منذ وقت
طويل - لم يعرودوا يعيرون اهتماما كبيرا
لانتخابات في مرحلتها الاخيرة.. المرحلة
التي يتعرض منهم أن يلعبوا فيها الدور
الحاسم حين يتجهون الى صناديق الانتخاب
للادلاء بأصواتهم.

منذ أوائل الستينات لوحظ أن
الاميركيين يتابعون باهتمام واضح كل المراحل
الاولية للانتخابات المراحل التي تستغرقها
الحملات الانتخابية فهي حافلة بالاثارة فيها
كل ما يشد الاميركي العادي الى اي من
المسلسلات «المليودرامية» الناجحة التي
نعرفها في خارج الولايات المتحدة مثل
«دالاس» و«نوتس لانديج» و«فالكون
كريست» فلاتكاد حملة انتخابية تخلو من
النضائ مال ونساء وانحراف ومخدرات.. كل
العناصر اللازمة لعل اية مسلسل تليفزيوني
اميركي يعد ناجحا.

ودون أن يشعر الاميركيون . مع الوقت
انخفضت نسبة المواطنين الذين يشاركون في
عملية الاقتراع تدريجيا على مدى السنوات
الثلاثين الماضية حتى اصبحت الولايات
المتحدة الاميركية في ذيل القائمة في المقارنة
مع نسب التصويت بين مواطني الديمقراطيات
الغربية الاخرى المانيا - فرنسا - هولندا -
بلجيكا - ايطاليا - السويد - حتى كندا التي

الانتخابية التي لا يرتادها الاقلية من الناخبين -
ظاهرة خاصة بانتخابات الرئاسة.. فقد كان
الاميركيون قد أدركوا ان دورهم في انتخاب
الرئيس لا يقدم ولا يؤخر كثيرا فعملية انتخاب
الرئيس باللغة التمهيد يخفق في شرحها اكثر
اساتذة العلوم السياسية والقانون الدستوري
المأما بـ «ميكانيزمات» العملية السياسية
الاميركية والرئيس في النهاية ينتخبه المجمع
الانتخابي بعد ان تكون الحملة الانتخابية في
مرحلتها الاولى قد اوجدت مرشحا واحدا من
كل من الحزبين الاساسيين، الجمهوري
والديمقراطي من بين عشرات المرشحين.. وبعد
ان تكون المرحلة الثانية من الحملة قد ارهقت
الجميع مواطنين وسياسيين واعلاميين
ومرشحين.

تضاءل اهتمام الاميركيين بالمشاركة في
انتخاب الرئيس.. وبقي اهتمامهم بانتخاب
النواب والشيوخ الذين ينوبون عنهم في
الكونجرس.. صانع القوانين والتشريعات
المسك بالميزانية المتحكم في ارقامها.. الوجه
للسياسة الداخلية والخارجية قبل البيت
الابيض وبغده. فقد بقى الشعور لدى
المواطنين بأنهم ينتخبون لعضوية الكونجرس
اشخاصا منهم. ومن ولاياتهم من دوائرهم
ليبرعوا مصالحهم المباشرة. على الاقل - في
العاصمة واشنطن.

ولم تتأثر كثيرا اهتمامات الناخبين
بما يعرفونه عن تأثيرات الملك الاتي من
الشركات الكبرى، وحتى الاتي من المصالح
الاجنبية (اسرائيل - اليابان - كوريا - جنوب
افريقيا.. الخ) في عملية انتخاب الشيوخ
والنواب كما لم تتأثر كثيرا باستمرار احتكار
الحزبين الكبيرين للمقاعد... ولا حتى بعزلة
أولئك الاعضاء المزمين في الكونجرس عن
دوائرهم ولاياتهم.

أو هكذا بدا. فقد ظلت نسبة مشاركة
الناخبين في عملية انتخاب الكونجرس
(النواب كل عامين والشيوخ كل ستة أعوام)
اعلى بكثير من نسبة المشاركين في عملية
انتخاب الرئيس (مرة كل اربعة أعوام)...

إلى أن جاءت انتخابات الكونجرس
الاخيرة في ٦ نوفمبر الماضي..
كانت الظروف المحيطة بالحملة الانتخابية
طوال الشهور الستة السابقة ظروفها باللغة
الصعوبة بالنسبة للأغلبية الساحقة من
الناخبين الاميركيين. شبح الانكماش
الاقتصادي تحول الى مارد مخيف. وعود
انتخابات الرئاسة التي أتت بجورج بوش الى
البيت الابيض في نوفمبر ١٩٨٨ تبخرت

بسرعة قياسية. كل وعود الرؤساء الأميركيين تتبخر بدرجة أو بأخرى.. لكن وعود بوش- وخاصة بأن لاضرائب جديدة على الفقراء والطبقة المتوسطة- تبخرت بأسرع مما تصور أكثر المتشائمين تشاؤما. وفوق هذا كله جاءت أزمة الخليج.. وجاء الانتشار السريع للقوات الأميركية لينينى بحرب طاحنة وتصاعدت اسعار البترول تصاعدا جنونيا لتجر وراءها اسعار كل شئ.. من الخبز الى المواصلات الى الهواء..

وفى مثل هذه الظروف يحتم المنطق أن يقول الناخبون كلمتهم انها فرصتهم- على الأقل- لتقييم أداء الرئيس وقد امضى نصف مدة رئاسته فى البيت الابيض.. وتقييم أداء النواب والشييوخ الذين دخلوا معه فى معركة حول الميزانية تركزت على نقطة واحدة: الرئيس لا يريد زيادة الضرائب على الشريحة الأكثر ثراء بين كل الأميركيين.. والكونجرس يريد زيادة الضرائب على الجميع (..)

ما الذى حدث؟

توقع المحللون السياسيون المتخصصون فى مراقبة الانتخابات أن يصوت الناخبون ضد الشييوخ والنواب الذين قضوا فترات طويلة مقاعد الكونجرس فى واشنطن.. بل ذهبوا الى حد توقع سقوط كل الاعضاء الحاليين الذين رشعوا أنفسهم لمدة جديدة فى العضوية وكان هذا هو المسار الذى اتخذته الحملة الانتخابية فى جانبها الجماهيرى... اذ ظهرت شعارات تدعو الى استقاط كل الاعضاء الحاليين وانتخاب مرشحين جدد بصرف النظر عن انتمائهم الحزبى.. ديمقراطيين كانوا أو جمهوريين.

وعندما جاء يوم التصويت فوجئ «المراقبون المتخصصون» بان ظاهرة «اللجان الخالية» قد امتدت من انتخابات الرئاسة الى انتخابات الكونجرس. وكان هذا يحدث لأول مرة فى تاريخ انتخابات الكونجرس. اذا بنسبة الناخبين الذين تكبدوا مشقة الذهاب الى صناديق الاقتراع لا تتجاوز الثلاثين بالمائة الا قليلا..

ثم جاء اليوم التالى ليوم الانتخاب- أى يوم النتائج- واذا به يحمل مفاجأة ثانية الاصوات فى معظمها ذهبت الى الاعضاء الحاليين فى غالبية الحالات.. ولكن بنسب ضئيلة حتى أن أكثرهم نجح فى الاحتفاظ بمقعد بقارق اثنين أو ثلاثة بالمائة فقط. بدا كان الناخبين ارادوا ان يقولوا لاعضاء الكونجرس هذه المرة ندفعكم الى حافة السقوط.. وفى المرة القادمة تسقطون.

ولم يكن هذا أكثر من تفسير نفسى. ولكن الحقيقة بعيدا عن التفسيرات الأخاذة- كانت تأكيد انضمام الناخبين الأميركيين الى «حزب المتنعمين»... الحزب غير الرسمى أو لنقل الحزب السرى لكن الجماهيرى الذى كسب الاغلبية فى انتخابات الكونجرس لأول مرة بالامتناع عن التصويت. ولم يكن لهذا سوى معنى واحد. ان الأميركيين ادركوا ان العملية الانتخابية بوجهها الرئاسى والبرلمانى تتم بعيدا من ارادتهم واختيارهم السياسى تقررها قوى اخرى لها مصالح مختلفة عن مصالح غالبية الأميركيين ولا يختلف الحال فى اختيار الرئيس عن الحال فى اختيار اعضاء الكونجرس.. على الرغم من أن الرئيس لا ينتخب بالتصويت الشعبى المباشر.. بينما الكونجرس ينتخب بالتصويت الشعبى المباشر.

اما أن الحزب الديمقراطى قد فاز فى هذه الانتخابات الاخيرة بعدد اضافى من المقاعد فى مجلس النواب ومقعد إضافى واحد فى مجلس الشيوخ، فزادت نسبة الاغلبية التى يتمتع بها فى المجلسين فلا بد من النظر الى هذه النتيجة فى ضوء توقعات الديمقراطيين أثناء الحملة الانتخابية فهؤلاء توقعوا اجتياحا ديمقراطيا لم يسبق له مثيل... وعندما ظهرت النتيجة كانوا كمن وعد نفسه بالعشور على كنز بعد تنقيب شاق.. فاذا به يحصل على عدة دولارات قليلة. ولم تكن تلك أنباء مشجعة لحزب يصارع كل قدراته من أجل استعادة البيت الابيض الذى فقده- وافقده- منذ انتخابات ١٩٨٠ ولم يشغله رئيس ديمقراطى سوى لاربع سنوات هى فترة رئاسة جيمى كارتر منذ نهاية رئاسة جونسون عام

ظاهرة اللجان الخالية فى الانتخابات الاميركية تزحف- لأول مرة- من انتخابات الرئاسة الى انتخابات الكونجرس

١٩٦٨.

فى هذا المناخ السياسى الغامض المضطرب معا الانتخابات الاميركيون حائرون لى تفسير المعانى التى تنطوى عليها، وقعت مفاجأة أكبر مفاجأة من نوع آخر حدودها حتى الان هى حدود واحدة من اصغر الولايات الاميركية اسمها ولاية «فيرمونت» حجمها لا يسمح لها بالتأثير فى انتخابات الرئاسة مثل الولايات الضخمة كاليفورنيا وتكساس وينسلفانيا.. ولاية زراعية فى بلد لا يتجاوز نسبة النشاط الزراعى فى الاقتصاد ستة بالمائة ولا يتجاوز تعداد سكانها نصف مليون نسمة بقعة صغيرة على الخريطة الجغرافية للولايات المتحدة.. وربما أصغر على الخريطة السياسية، وان كانت قد اعطت لاميركا رئيسها الثلاثين كالفين كولدج فى عام ١٩٢٣.

لقد حطمت هذه الولاية الصغيرة الجدار الحديدى الذى لا يتغذى منه الى الكونجرس الاديمقراطى أو جمهورى... وانتخبت مرشحا ليس من أى من هؤلاء الحزبيين والأسوأ - هكذا قالت مجلة «تايم» وهى تصف انتخاب برنارد ساندرز نائبا- «انه اشتراكى» (..)

وربما تكون مجلة «تايم» محقة فى استخدام هذا التعبير.. فان تنخب ولاية أميركية اشتراكيا صريحا يتمسك بمبادئ وشعارات الدفاع عن الفقراء وعن أهمية تدوير الفوارق الطبقة عن دور الطبقة العاملة وحقوقها، عن الصراع الطبقة كحقيقة لا يمكن انكارها هذا غرق احتمال كل من يكتبون فى «تايم»... وكل ما تكتب من لهم... وكل ما تكتب.. وكل ما تكتب من أجله.

ومتى انتخبت «ميرمونت» الاشتراكى ساندرز؟ فى زمن يوصف بأنه زمن انهيار الاشتراكية وفلاس الافكار الاشتراكية النهائى زمن تراجع الاشتراكيين فى انتخابات البلدان التى كانت الى ما قبل «ثورة ١٩٨٩» اشتراكية.. بدءا من بولندا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا.. وانتهاء بالاتحاد السوفياتى.

ساندرز نفسه وصف فوزه الانتخابى بأنه «التعبير الطبيعى عن اغتراب الناخبين عن واشنطن (العاصمة) لقد قال الناخبون انهم يعتقدون ان الكونجرس فقد اتصاله بحاجات الأميركيين العاديين الشعب العامل الناس الفقراء، المستئين انهم يشعرون بأن الكونجرس واقع تحت سيطرة اصحاب الثروات الضخمة وهم يريدون أن يرسلوا الى الكونجرس واحدا ليناضل من أجلهم».

هذا رأى ساندروز نفسه أما «تايم» فتتساءل بلهجة لاتخلو من الخوف لكنها مشبعة في الوقت نفسه بالاحتقار «سينجح ساندروز تحت قبة الكابيتول.. لكن هل ستستطيع أن يعرض؟» وتكمل واشنطن بوست «الصورة غير المعتادة لعضو الكونجرس في هيئة ساندروز فتقول أنه لا يرتدى رباط العنق أبدا.. مع ذلك فقد وجد نفسه فجأة غارقا في طلبات الصحفيين الأميركيين والاجانب لاجراء أحاديث معه أنه يجد انتباها كبيرا بحديثه الصريح عن الصراع الطبقي في أحد الأحاديث التي أجراها بعد انتخابه قال: اننا في فيرمونت نعتقد أن ثمة خطأ حين نرى أن الواحد بالمائة من السكان قد ضاعفوا دخولهم الحقيقية خلال السنوات العشر الأخيرة بينا الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة قيد الارض تحت اقدامها.

كلام غريب... في زمن كان يبدو للجميع أنه ليس زمانه على ذلك لابد من أن نعرف حقيقة بسيطة هي أن ساندروز لم يقز بعضوية الكونجرس «رغم أنه اشتراكي» إنما لأنه اشتراكي وما الدليل على ذلك؟ الدليل أنه ليس سياسيا محدثا. ساندروز هو عمدة مدينة «برلنجتون» أكبر مدن فيرمونت وقد فاز بهذا المنصب تحت الرايات نفسها.. وبرنامج يتحدث عن الفقراء والطبقة العاملة والأقليات والحقوق المدنية، أكثر من هذا أن ساندروز بقي عمدة لمدينة لاربع فترات متوالية... أي لثمانى سنوات وقد سبق له أن أخفق في انتخابات الكونجرس مرات عديدة، كان آخرها انتخابات عام ١٩٨٨ وعندما فاز في انتخابات الشهر الماضى فاز بفارق ١٧ بالمئة على منافسه الاول، وهو مرشح جمهورى كان يعتبر أن فوزه بمقعد الولاية في الكونجرس مضمون في جيبه- لان الولاية تاريخيا تعد جمهورية الولاء والانتماء.

واجدر الامور بالذكر أن ساندروز لم يغير برنامجا أو شعاراته ماردده خلال حملاته الانتخابية -في مواجهة مرشحين يملكون اموالا طائلة- التي تمكن بها من الفوز بمنصب العمدة أربع مرات متوالية بقيت كما هي. قسك- بعد هزيمته في انتخابات الكونجرس عام ١٩٨٨. بالمواقف الايديولوجية ذاتها التزم بتركيز على مصالح الطبقة العاملة.. واحتفظ بحرصه على أن يعبر باستمرار الخطوط الفاصلة بين الثقافات المختلفة في المجتمع... أي واصل اهتمامه بالأقليات السود اللاتينيون الآسيويون... لم يتوقف عن الحاحه على العدالة الاقتصادية مطالبا رفع نسب الضرائب على المؤسسات وعلى الأغنياء تصاعديا وأكد ضرورة وضع نظام شامل

للتأمين الصحى يعنى عشرات الملايين غير القادرين على تحمل النفقات الباهظة للتأمين الصحى فى هذا البلد.. اى انه دعا الى مسؤولية الدولة عن صحة الشعب فى بلد تعتق فيه السلطة مبدأ أن الدولة لادخل لها بالتعليم والصحة والثقافة.. فى بلد انتخب رونالد ريغان قبل عشر سنوات وهو يرفع شعار «رفع أعباء الحكومة عن كاهل الآخرون هم الشعب» ولم يكن يعنى إلا إعفاء الحكومة من كل مسئولياتها الاجتماعية (..)

الذين اضطروا لتقديم تنازلات «ايدولوجية» و«سياسية» أمام ساندروز الاشتراكي، كيف؟

معظم الشخصيات الديمقراطية البارزة فى ولايته «فيرمونت» أدركوا الى آى حد ضائق الناخبين بالحزب الديمقراطى والجمهورى على السواء فساندوا ساندروز انتخابيا رغم علمهم بأنه على «يسار الحزب الديمقراطى وبمسافة كبيرة» ومع ذلك فقد كان دور الديمقراطيين ثانويا فى نجاحه الكبير لقد نجح ساندروز بجهود «الجدور» أو «الاعشاب» أو «ملح الارض».. وهى تعبيرات تطلق فى الحياة السياسية الأميركية على «القواعد».. وتعنى غالبا البسطاء الذين لا يملكون مالا لتقديمهم لمرشحهم كما يفعل الأغنياء للاتفاق على حملته إنما يملكون اقتناعهم به وحماهم ورغبتهم الاكيدة فى التغيير.

لقد عبأت عشرات من المنظمات «القاعدية» أو الجماهيرية فى ولاية فيرمونت نفسها لحملة ساندروز.. وتجمعت فى ائتلاف نادر الحدوث ضم ألقا من المتطوعين كانت مهمتهم توزيع المنشورات فى الشوارع وفى محطات المترو وخارج المتاجر الضخمة (السوبر ماركت) وفى المزارع ايضا.. بينما كان المرشحون المنافسون يشتررون الاعلانات بمئات الآلاف من الدولارات للعلان الواحد لتذاع على التليفزيون.. كلها تحمل مضمونا واحدا: انظروا ماذا حدث للاشتراكي والاشتراكيين بعد سور برلين.. هل ننتخب اشتراكيا للكونجرس الاميركي بعد كل ما حدث؟

مجلة تايم صند هشة

لا انتخاب عضو

كونجرس

لا يرتدى أبدا

رابطة عنق..

وحتى عندما بدأ فى الايام الأخيرة من الحملة الانتخابية فى فيرمونت أن اشتراكية ساندروز ليست عبئا عليه بل رصيد له انحدرت حملة المنافس الجمهورى الى المستوى الأدنى التقليدى التجهت اعلانات الحملة التليفزيونية الباهظة النفقات للمرشح الجمهورى واشن بيترسميث وهو عضو فى الكونجرس كان يسعى لتجديد فترة عضويته الى التشكيك فى وطنية ساندروز و«القيم» التى يدعو اليها. حتى تلك اللحظة كانت استطلاعات الرأى تظهر تقارب نسب التأييد بين ساندروز وسميث.. لكن ما ان انحطت حملة اعلانات المرشح الجمهورى الى مستوى التشكيك فى وطنية المرشح الاشتراكي وقيمه حتى بدأت عمليات الاستطلاع تنبأ بماحدث فعلا يرم الانتخابات: فاز الاشتراكي وخسر الجمهورى.. وانطلقت الصحف وانتشرت غناوين الصحف (فى الصفحات الداخلية طبعا) إلى جميع أنحاء الولايات المتحدة تدق نواقيس الخطر: اشتراكي فى الكونجرس الاميركي (..)

ويقول اليساريون الأميركيون المخضرمون انهم لايزكرون حماسا لانتخاب اشتراكي فى الكونجرس، مثل هذا الحماس الذى أثاره انتخاب ساندروز منذ ايام التى كان فيه الزعيم الاشتراكي الأميركي بوجين ديبس مرشحا للرئاسة من داخل السجن عام ١٩٢٠ وقاز وقتها بليون من الاصوات الشعبية.. دون أن يعطيه ذلك صوتا واحدا من اصوات المجمع الانتخابي صاحب الكلمة الأخيرة فى انتخاب الرئيس.

ولا تكتمل صورة الحدث- حدث انتخاب اشتراكي فى البيت الابيض فى زمن يطلقون عليه زمن هزيمة الاشتراكية- الا حين نعرف ان ساندروز هو اشتراكي اميركي يمثل مقعدا فى الكونجرس..

آخرهم- قبله- كان فكتور بيرجر (عن ولاية ويسكونسين) وقد شغل مقعده مرة فى الفترة من ١٩١١ الى ١٩١٣.. وثلاث مرات متتالية فى الفترة من ١٩٢٣ الى ١٩٢٩.

وبعد... فحتى أولئك الذين قرروا تجاهل هذا الحدث بانتظار اداء ساندروز فى الكونجرس عندما يجلس بين اكثر السياسيين الأميركيين أناقة وخطابة تحت قبة «الكابيتول» يعرفون فى اعماقهم ان لانتخاب اشتراكي لعضوية الكونجرس الآن دلالة عميقة لا يعرفون ماهى على وجه التحديد، يريحهم فقط اقتناعهم بأن تأثيراتها ستحدث فى الامد البعيد... وتدرجيا.

لغز ١٧ نوفمبر من أشعل الثورة المخملية؟

أحمد حضر

حتى لاكثر الخيالات جموحا، وهو ما أدى بالبرلمان الجديد الاعلان في ١١/٧/١٩٩٠ فتح التحقيق مجددا في هذه القضية، والآن نعود الى القصة من بدايتها.

١٧ نوفمبر، يوم الطالب العالمي، ذكرى انتفاضة طلاب براغ ضد النازية، والتي سقط فيها الطالب يان اوبليتال شهيدا برصاص قوات الاحتلال النازية.

١٧ نوفمبر ١٩٨٩، قرار اتحاد الشباب الاشتراكي، المنظمة الشبابية للحزب الشيوعي التي يترأسها الشاب الطموح فاسيل موهورييتا، تنظيم مظاهرة تنطلق من الجامعة

١٧ نوفمبر ١٩٨٩، يوم مشهود في تاريخ تشيكوسلوفاكيا، ففي هذا اليوم قمع البوليس بصورة وحشية المظاهرة التي نظمها الطلاب في ذكرى يوم الطالب العالمي، وهو القمع الذي ألهم مشاعر الجماهير وفجر مظاهرات واحتجاجات واسعة تطالب بمحاسبة المسؤولين عن هذا العمل الاجرامي تطورت لتصبح ثورة شعبية حلقية أطاحت بالطفمة الحاكمة وقادت البلاد الى أول انتخابات ديموقراطية منذ أربعين عاما.

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٨٩، شكل المجلس الوطني (البرلمان) لجنة برلمانية للتحقيق في أحداث ١٧ نوفمبر وتحديد المسؤولين عنها. وقدمت هذه اللجنة تقريرها الى البرلمان في ١٠/٥/١٩٩٠. وبين هذين التاريخين، تكشففت حقائق ما كان من الممكن تخيلها



الى قبر يان اوبليتال في حديقة فيشهراد، والخط المرسوم لهذه المسيرة التقليدية المصرح بها أبعد ما يكون عن قلب المدينة، لكن لسبب لم يتصوره أحد في ذلك الوقت، تحولت المسيرة الى وسط المدينة باتجاه شارع فاتسلاف، وفي شارع نارودنى (أي الشارع الوطني)، وجدت في انتظارها صفوفًا متراسة من القوات الخاصة بمكافحة الشغب، وسرعان ما قمعت هذه القوات المظاهرة بوحشية شديدة اذهلت المراقبين، وانطلقت اشاعة رددتها الاذاعات الغربية الموجهة الى تشيكوسلوفاكيا عن مصرع طالب اسمه مارتين شميد، وسرعان ما اندلعت مظاهرات جديدة في الأيام التالية تطالب بمعاقبة المسؤولين عن «المذبحة على حد تعبير المعارضة» وعن مصرع الطالب شميد، لكن العجيب أن الشرطة التي قمعت مظاهرة سلمية محدودة ومصرح بها يوم ١٧ نوفمبر اختفت تماما منذ ١٨ نوفمبر وحتى الاطاحة الكاملة بالنظام القديم، وتغيير قيادة الحزب الشيوعي وانتخاب قيادة جديدة تولي موهورييتا فيها منصب السكرتير الأول للحزب.

وطوال الأيام التالية، وحتى الآن، يطالب الجميع، حكومة ومعارضة، بالتحقيق في أحداث ١٧ نوفمبر التي أشعلت الثورة المخملية. وبدأت لجنة التحقيق البرلمانية نشاطها، لكن التحقيقات كلها أخفقت في التوصل الى وثيقة واحدة تحدد هوية المسؤولين عن تحريك قوات الأمن، سواء قادة الشرطة أو القادة السياسيين، ويعود هذا الاخفاق الى اختفاء وثائق وزارة الداخلية وجهاز المخابرات المتعلقة بالأحداث، وأخذت تتردد اشاعات هنا وهناك عن مؤامرة دبرها جهاز المخابرات التشيكوسلوفاكية بالتعاون مع جهاز المخابرات السوفيتية، وبدا أن عمل اللجنة ستقتصر على التحقيق في هذه الاشاعات الى حد أن أحد أعضاء اللجنة سافر الى موسكو للاستماع الى أقوال الجنرال تسليينكو المسؤول بوزارة الداخلية السوفيتية، والذي كان يعمل وقت الأحداث مستشارا لوزارة الداخلية التشيكوسلوفاكية، حيث قيل أنه كان موجودا في مقر قيادة القوات التي قمعت الطلاب، وقد تم اللقاء معه في مقر سفارة تشيكوسلوفاكيا في موسكو، لكن الجنرال أنكر معرفته بأي شيء

ضابط في أمن الدولة

يقود مظاهرات الطلاب

وتقع المذبحة!!



«مركز القيادة الثاني» الذي أدار العملية، ولا عن كل الذين وجهوا التحرك الأمني وقال التقرير «في التحقيقات التي أجراها أعضاء اللجنة مع العشرات من ضباط أمن الدولة توصلوا إلى العديد من الحقائق. لكن هذه الحقائق لاتصلح كدليل قاطع يمكن للمدعى العام أن يستخدمه ضد المسؤولين. فعلى سبيل المثال، اجتمع الجنرال لورنتس مع الجنرال جروشكو، نائب رئيس هيئة المخابرات السوفيتية، على العشاء يوم ١٧ نوفمبر

صحفي، بأنه هو الذي أشرف على تحركات الأمن ضد المتظاهرين وأنه هو الذي أمر بتدمير وثائق وزارة الداخلية، وبدا وكان الأمر انتهى إلى هذا الحد، وأن الجنرال لورنتس باعترافه هذا أراد اغلاق الملف وقصر القضية على اتهامه بسؤ استغلال السلطة.

لكن التقرير النهائي للجنة التحقيق البرلمانية فجر مفاجآت جديدة، فقد أكد التقرير أنه رغم كل الجهود التي بذلت، لم يكن بالإمكان الكشف عن الجناة، ولا عن

عن العملية. وأنه كان يشاهد مايجرى فقط وسرعان ماغادر مقر القيادة. (صحيفة زميدلسكه نوفيني، ١٢ مارس ١٩٩٠).

وبدا وكان التحقيقات تسير في طريق مسدود. لكن المفاجأة تفجرت في ٢٩ مارس ١٩٩٠، إذ اعترف ملازم أمن الدولة زيفتشاك بأنه هو الذي قاد مظاهرة الطلبة، تحت اسم مستعار هو الطالب روجيتشكا، وأنه كان مكلفا بتحويل خط سيرها لتسلك طريق الشارع الوطني حيث تنتظرها قوات الأمن (من تصريحات النائب العام في مؤتمر صحفي نشرت وقامعه صحيفة ملادا فرونتا في ١/٤/١٩٩٠). وقال المدعى العام أيضا أن مكتب النائب العام في وسط بوهيميا قد بدأ التحقيق مع د. دراهوميرا دراجيسكا التي نشرت نيا مصرع الطالب مارتين شعيد والتي تثير الشكوك حول علاقتها مع زيفتشاك.

وفي نفس اليوم، أجرت صحيفة سفيودني سلوفر حديثا مع جنرال أمن الدولة السابق ب. باك، المسؤول السابق عن التنظيمات غير المشروعة، وقال في حديثه «إن جهاز أمن الدولة تعود قبل أي أيام خطرة على تلقي تعليمات تفصيلية من اللجنة المركزية للحزب حول كيفية التصرف- لكننا لم نتلق أي شيء على الإطلاق قبل ١٧ نوفمبر، وعلاوة على ذلك، غادر براغ كل الأشخاص الذين بيدهم اصدار الاوامر بحيث عجزنا عن الاتصال بأي مسؤول أثناء المظاهرة».

وفي ٤/٥، نشرت الصحف نيا القاء القبض على الجنرال لورنتس، النائب الأول لوزير الداخلية، وجهت اليه تهمة تتعلق بسؤ استخدامه للسلطة، على حد تعبير التصريح الرسمي. لكن صحيفة ليدوفي نوفيني قالت أنه بالإضافة إلى الجنرال لورنتس والملازم زيفتشكا، تم القاء القبض على ثلاثة آخرين من مسؤولي جهاز أمن الدولة. وفي نفس اليوم عقد وزير الداخلية وصخر مؤتمرا صحفيا قال فيه «كان السيد زيفتشاك، الذي انتحل اسم الطالب روجيتشكا، هو المفتاح الذي قاد إلى القاء القبض على الجنرال لورنتس. في يوم الاثنين ٤/٢، التقيت بالسيد زيفتشاك وأطلعته على بعض الحقائق. وأطلعني هو بدوره على بعض الحقائق. وقال لي بعض الأشياء عن أحداث ١٧ نوفمبر، أسبابها ومن دبرها. وهو ما أدى إلى القاء القبض على الجنرال لورنتس على الفور» (صحيفة ليدوفا ديموكراتسيا).

وفي ٤/٢٥، نشرت الصحف أنباء اعتراف الجنرال لورنتس، الذي أعلن في مؤتمر

السوفييتية كانت تعلم بالتطورات رغم أن دورها في الاعداد للعملية وتنفيذها لم يثبت بالدليل المادي.

«ويظل الأمر غامضا بالنسبة للنشاط العام لجهاز أمن الدولة في التحضير لعملية الشارع الوطني والأهم من هذا بالنسبة لشلله في أعقابها.

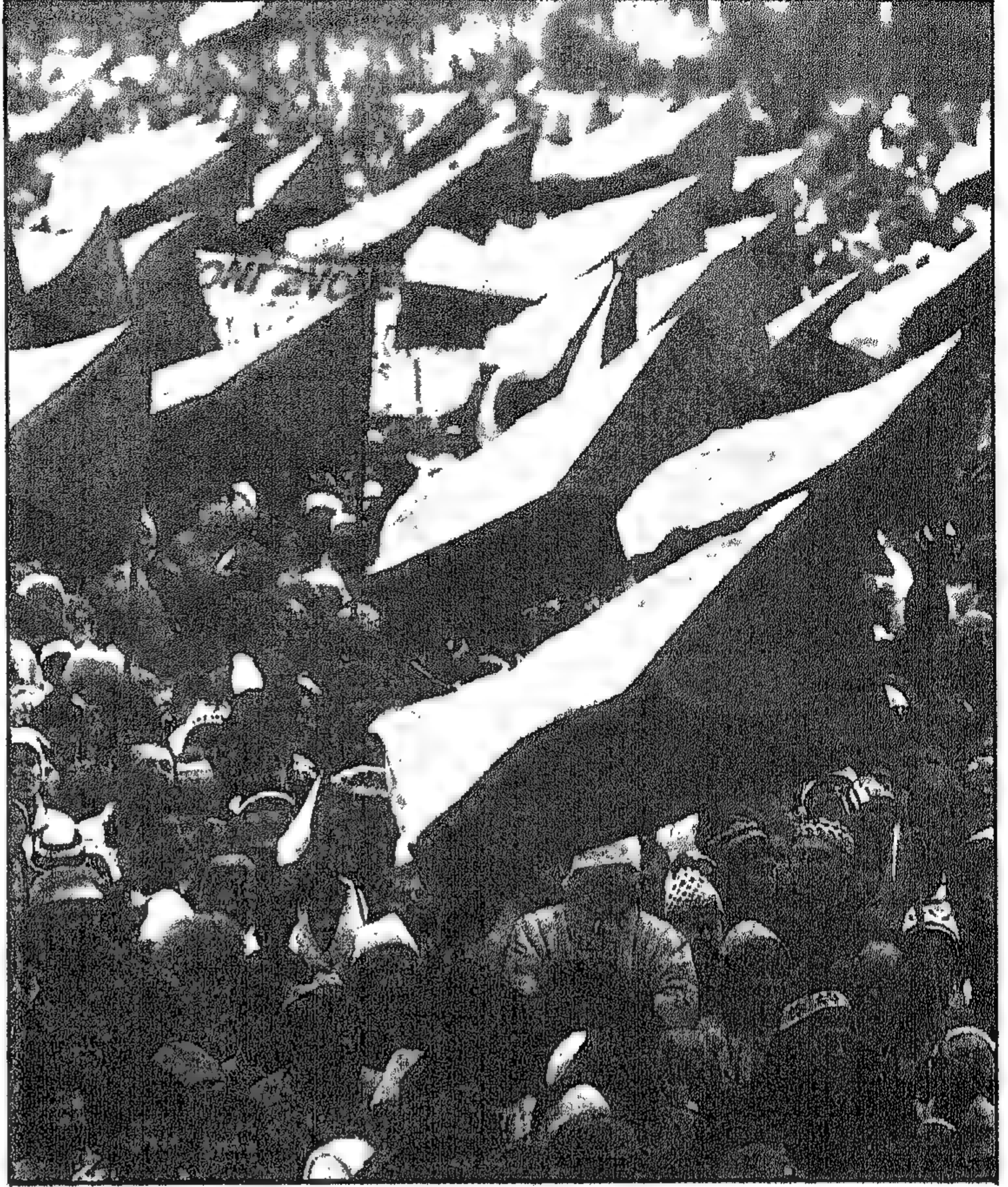
ومن خلال بعض الشهادات، يمكن تصور سيناريو ملخصه أن أحداث الشارع الوطني كانت معدة للاطاحة بقيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي آنذاك، ربما أن جهاز أمن الدولة جهاز كبير منظم تنظيما عسكريا، يتخذ الأوامر ويطيع التعليمات الواردة إليه من القيادة السياسية، تشور التساؤلات حول من كان يسيطر على الجهاز حينئذ. وتفترض مجمل التطورات أن وحدات الجهاز لم تكن تحت سيطرة القيادة السياسية».

وفي نهاية تقريرها، أوصت اللجنة البرلمان الجديد بتشكيل لجنة تحقيق جديدة.

وفي أعقاب نشر التقرير، اجتاحت فوينا المخابرات كل المراقبين. ففي ٥/١٥، نشرت صحيفة الاتدبندنت مقالة لمراسلها ادوارد لوكاس من براغ قال فيها أن ثورة براغ ربما تكون نتيجة لمؤامرة لجهاز المخابرات السوفييتية. وبالإضافة إلى استشهاده بالتقرير، قال أن الرجل الذي وقف وراء الأحداث هو رودلف هيجنيارت، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والمسؤول السابق عن الاتصال بين الحزب وجهاز الأمن، الذي تربطه علاقات وثيقة بموسكو وانتقد علنا في مناسبات عديدة السياسات الخاملة لقيادة الحزب.

ونشرت صحيفة براتسه، لسان حال النقابات، في ١٦/٥/١٩٩٠، مقالة لمراسل وكالة تانويوغ اليوغوسلافية في براغ، ب. ستوشيتش، ناقش فيها خلفية أحداث ١٧ نوفمبر، وأشار في مقالته إلى «روايات شائعة بين الأجانب في براغ» لا تستبعد وجود دور لجهاز الكي. جي. بي، لكنه زعم أن الدور الرئيسي في الأحداث لعبته المخابرات المركزية الأمريكية (السي. آي. ايه).

وفي ٣١/٥، غطت كل الصحف التشيكوسلوفاكية أنباء البرنامج التلفزيوني الذي أعده ج. سيمبسون لهيئة الإذاعة البريطانية، وأذيع في اليوم السابق، حول خلفية أحداث ١٧ نوفمبر في تشيكوسلوفاكيا. وقال البرنامج أن تحرك الطلبة كان معدا لاستخدامه للاطاحة بنظام ياكوش والاستعاضة عنه بحكومة تتفق مع



رغم أنه كان يعلم بدقة مايجرى بالفعل، وسمح للمتشددين (الذين كانوا يعتقلون سابقا عند كل مناسبة هامة) بتشكوين المنبر المدني والاطاحة بالنظام، ولاتكفى الحجة الشائعة عن التفسخ الداخلي للسلطة الشيوعية لتبرير ماحدث بشكل كاف. ففرقة الأمن الوطني فرقة منظمة تنظيما عسكريا ومهمتها ليست مناقشة الأوامر بل تنفيذها. لكن في هذه اللحظة لم تصدر أي أوامر. لماذا؟».

ويعتقد باتوشكا وكريج أن بعض الدوائر معنية بعدم الكشف عن الحقيقة كاملة بالنسبة لخلفية أحداث ١٧ نوفمبر. ويعتقدان أن كشف الحقيقة كاملة قد يهدد الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي الراهن لتشيكوسلوفاكيا.

ويصل التقرير إلى تصور له ما يبرره، وهو أن القمع كان مخططا بشكل مسبق وتم تنفيذه وفقا لهذه الخطة. وتوفر بعض المعلومات حول الاشراف على العملية من جانب موقعين كانا يتلقيان أوامر متضاربة. ومن المنطقي، حسب التقرير، أن المخابرات

(أي أثناء الأحداث). وخلال اجتماعهما الذي استمر ٩٠ دقيقة، أجرى الجنرال لورنتس والعقيد فيكييل (أحد قادة جهاز أمن الدولة) حوالي ٤٠ مكالمات هاتفية. ووفقا للمعلومات المتوفرة، زار الجنرال لورنتس موسكو في نهاية أغسطس ومطلع سبتمبر، حيث أجرى مباحثات مع الجنرال كريخكوف، رئيس جهاز المخابرات السوفييتية ونوابه.

ويضم الجزء الثاني من هذا التقرير النتائج التي توصل إليها ف. بارتوشكا ور. كريج، اللذان طلبت منهما اللجنة التحقيق في مسؤولية جهاز أمن الدولة عن أحداث ١٧ نوفمبر. وقد جاء في هذا الجزء الذي نشرته صحيفة ليدوفي نوفيني في ٤/٤/١٩٩٠، ١٢، مايلي:

«أن مفتاح فهم ماحدث في ١٧ نوفمبر ١٩٨٩ هو أولا إشاعة مصرع الطالب شميد، وثانيا، وهو العنصر الأساسي، العجز التام غير المنطقي لوزارة الداخلية بعد ١٧ نوفمبر. إذ أن جهاز أمن الدولة لم يفعل شيئا تقريبا،

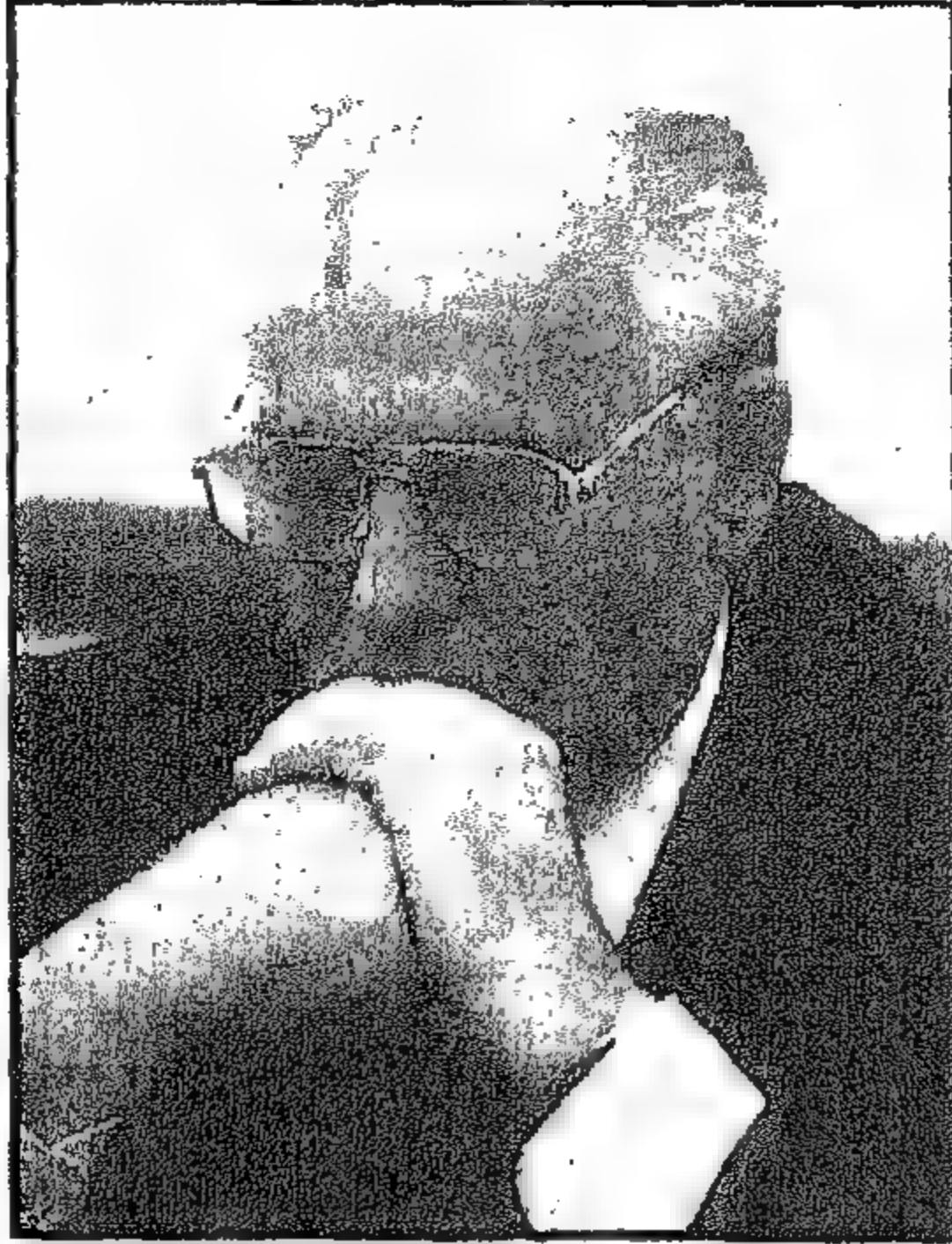
الداخلية الفدرالية كانت تابعة للحزب ولم يكن للوزارة أى سيطرة عليها. وكانت وزارة الداخلية والجيش ووسائل الاعلام والسلك الدبلوماسى تابعين تماما للحزب».

لكن مع مرور الأيام، تم الافراج كل المتهمين على ذمة القضية. وفي ٨/٧، أعلنت وكالة الأنباء التشيكوسلوفاكية حفظ التحقيق فى قضية دراهزميرا دراجسكا. لكن اعفاءها من التهم المنسوبة اليها جاء مستندا الى العفو الرئاسى عن المساجين الجنائين الصادر بمناسبة تولي هافل لمقاييد الرئاسة وبدء العام الجديد فى ١/١ الماضى، أى قبل حفظ القضية بسبعة أشهر وقبل القاء القبض عليها وكشف دورها بثلاثة أشهر.

لكن صحيفة زميدسكى نوفينى فجرت قنبلة جديدة فى ٨/٢٥ عندما نشرت حديثا مع زدينك تشروفسكى، العقيد السابق فى الجيش وأحد الموقعين على الميثاق ٧٧، قال فيه انه اطلع على أمر صادر عن القيادة العامة للجيش بتاريخ ١٥ نوفمبر الماضى يتضمن تكليف قوات بتحرك محتمل ضد قوى معادية للاستراكية والدولة، وقال ان الامر مرتبط على الأرجح بمظاهرات الطلبة فى ١٧ نوفمبر. وقال انه مقتنع بعكس وجهة النظر الشائعة والتي تقول ان الجيش لم يكن مستعدا لاي تحرك ازاء المظاهرات. وردا على سؤال حول عدم تنفيذ الأمر وبالتالي انهيار النظام، قال تشروفسكى انه مع القائلين هناك سيناريو خرج من ايدى واضعيه، وأن تغيير الوضع قلاه أيضا تغيير القرارات، وهو ما يفسر عدم استخدام الجيش أو الميليشيا.

صحيح أن الجيش أنكر وجود مثل هذا الامر، وصحيح أيضا أن الصحف تنشر كل يوم أنباء واشاعات جديدة، لكن تبقى الحقيقة الساطعة أن ١٧ نوفمبر كان عملا مدبرا أعد مسبقا للاطاحة بقيادة الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى على أدنى تقدير. وبغض النظر عن المنفذ الحقيقى، وبغض النظر عن السيناريو الحقيقى، فإن أحداث ١٧ نوفمبر تكشف أنه فى غياب الديمقراطية يمكن للأجهزة أن تدبر أى شئ، بل وأن تغيير ببساطة مستقبل أمة.

وأنا أزعم أن التحقيقات لن تنتهى الى شئ. وأن أجريت محاكمات، وأنا أزعم أنها لن تجري أيضا، فلن تظال سوى الاسماك الصغيرة، فالاسماك الكبيرة تعرف الحقيقة، وهذه الحقيقة ستضر الكثيرين، سواء فى صفوف الحكومة أو فى صفوف المعارضة، التى يقف الشيوعيون فى صفوفها الآن.



والعقيد بيتتشانيك والعميد خوفانتس بعض الأشياء.

وسأله الصحفى «لقد قيل الكثير عن الطالب المزيف روجيتشكا، ملازم أمن الدولة زيفتشاك، ماذا كان دوره بالتحديد؟ وماذا كان دور الدكتور دراجسكا؟» «كان دور زيفتشاك توجيه المظاهرة نحو الشارع الوطنى وتمثيل دور الطالب القاتل شميل. وإذا لم تثبت اشاعة مصرع الطالب كفايتها، كانت ستظهر الدكتور دراجسكا ومعها تقرير ملموس يتضمن تفاصيل ملموسة». ويسأله الصحفى «وماذا عن العقيد فيكيبيل؟» فيجيبه «فصل من وزارة الداخلية». ويسأله ثانية «هل تم التحقيق مع لادسلاف آدمتى رئيس الوزراء حينئذ (الرئيس الحالى للحزب الشيوعى)؟» فيجيب «نعم. وقال ان وزارة

خط جورباتشوف بمساعدة جهاز أمن الدولة وجهاز المخابرات السوفيتية. وقال ان الخطة الاصلية كانت تفترض أن يجئ البروفيسور زدينك ملىنار، اصغر أعضاء المكتب السياسى أثناء ربيع براغ، والمقيم فى النمسا، على رأس الحكومة التشيكوسلوفاكية الجديدة، لكن الخطة أخفقت عندما رفض ملىنار العرض وتطورت الأحداث الى ثورة سلمية حقيقية.

ويتضح السيناريو بجلاء من الحديث الذى أدلى به م. هوليك، عضو لجنة حماية المواطنين التابعة للمجلس الوطنى التشيكوسلوفاكى (البرلمان)، لصحيفة سفوبودنى سلفو فى ٧/١٥ حول استئناف التحقيقات فى أحداث ١٧ نوفمبر.

ردا على سؤال حول ضباط أمن الدولة الذين ينتظرون المحاكمة، وهل هم «اسماك صغيرة أم لا، قال هوليك «هؤلاء الذين ينتظرون المحاكمة هم بالفعل أسماك صغيرة. والسمة الكبيرة هى الجنرال لورنتس الذى اجتمع على العشاء فى ١٧ نوفمبر ١٩٨٩ مع نائب رئيس الكى، جى بى ورئيس إدارة مكافحة التجسس بها، الجنرال جروشكو، وحضر هذا العشاء أيضا العقيد فيكيبيل رئيس الادارة الثانية لقسم مكافحة التجسس فى وزارة الداخلية الفدرالية.

«الجنرال لورنتس لم يكن وحده بالتاكيد، لابد أن يكون له حلفاء فى الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى، فرغم أن ١٧ نوفمبر كانت محاولة انقلاب ضد الحزب، الا أنها كانت مع الحزب أيضا. ربما يعرف العقيد فيكيبيل



حزب نيتا أندرييفا

أحمد الخميسي

في خطاب لجورياتشوف في أوديسا (٩٠/٨/١٨) قال: «ان السمة المميّزة لنموذج الاشتراكية الذي نتقدم نحوه هي- كما قلت ذات مرة- : خطرية الاشتراكية على الحرية».

لكن هناك امرأة عنيدة ترفض هذه الخطرية وتأبى الا أن تثير كافة المنغصات، بل ووصل الأمر بها حد تشكيل حزب سياسي تنزعده وتقول أنه: «حزب البلاشفة» والذي سيتصدى لبعث الرأسمالية... انها «نيتا أندرييفا» السيدة التي توجه للبيريسترويكا

أعنف الاتهامات، بابتسامة رقيقة ودافئة وكأنها تقدم الحلوى لضيفها، وهي السيدة التي شنت عليها اذاعات الغرب حملة متصلة لمدة ثلاثة أشهر باعتبارها صاحبة أشهر بيان سياسي قالت عنه البرافدا أنه «بيان القوي المحالطة المعادية للبيريسترويكا»، وبسببها

عقد المكتب السياسي اجتماعا خصص لمناقشة مانشرتة في «سوفيتسكايا روسيا».

والسيدة التي أثارت هذه الضجة مدرسة متواضعة في معهد للمعلمين التقنية في ليننجراد، أتمت في أكتوبر من هذا العام الثانية والخمسين، من أسرة عمالية فقيرة، ولم تشغل أبدا موقعا بارزا في الحزب أو الدولة. وقد بدأت قصتها بمقاتلتها التي نشرت في ١٣ مارس عام ٨٨ في «سوفيتسكايا روسيا» تحت عنوان: «لن أتنازل عن مبادئ».

وكانت تلك الصحيفة في حينه لسان حال اللجنة المركزية للحزب، وكان جرياتشوف في زيارة ليوغسلافيا، وكان «ليجاتشوف» هو المسئول الايديولوجي، حينذاك، ولهذا قيل فيما بعد أن ليجاتشوف هو الذي أوعز اليها بكتابه تلك المقالة، وقيل انه هو الذي كتبها، وقيل انه ليس هناك من تدعى «نيتا أندرييفا» أصلا، وأنه اسم مستعار تختفي من ورائه القوى المحافظة.

وفي تلك المقالة تهاجم نيتا أندرييفا سعي الصحافة لتشويه تاريخ الاتحاد السوفيتي، والحملة التي شنها الاعلام على ستالين، وعلى لينين، والثقافة التي راجت، والطريق الذي تقترحه البيريسترويكا لتطوير المجتمع. وتقول



أن أحدا لم يقدم دليلا واحدا على صحة الاتهامات التي تكال ستالين وأهونها أنه أمر باغتيال تروتسكي، وكيروف، وغيرهما. وتقول أن الجميع يردون تدهور الزراعة إلى «المزارع الجماعية» وإلى أن ستالين قد صفى «الكولاك» (أغنياء الفلاحين) بقسوة، ويتناسون أنه لم يكن يوسع ستالين-مهما فعل- أن يلحق بالزراعة ما ألحقته بها الحرب العالمية التي سوت المدن بالأرض وهدمت كل شيء. وتقول: «أن الأكاديميين الآن يشيرون أن الصراع، والدور القيادي للطبقة العاملة، مفاهيم قد عفى عليها الزمن.. وأن العلاقة بين دول النظامين الاجتماعيين المختلفين قد فقدت محتواها الطبقي» وتتساءل نينا أندرييفا: «الاتناقض الآن مصالح الطبقة العاملة في العالم مع مصالح الرأسمالية العالمية؟ والا يتجسد هذا التناقض في دول وهيئات سياسية؟» وتتساءل: «أية طبقة أو فئة تقف الآن وراء البيرسترويكا وتدفعها للأمام؟» وتضئ قائلة: «يجيب عن هذا السؤال الكاتب «بروخونوف» فيقول أن وراء البيرسترويكا تيارين اجتماعيين الأول هو التيار الذي يطمح لاشتراكية ليبرالية، والثاني هو الذي يود العودة بالمجتمع إلى الوراء.. وأن الاتجاهين يتصارعان لكسب البيرسترويكا» وتقول أن طرح القضية على هذا النحو يتجاهل المسألة الأساسية وهي: الاعتراف أو عدم الاعتراف بالصراع الطبقي، الاعتراف أو عدم الاعتراف بدور الطبقة العاملة، الاعتراف أو عدم الاعتراف بالملكية الخاصة.

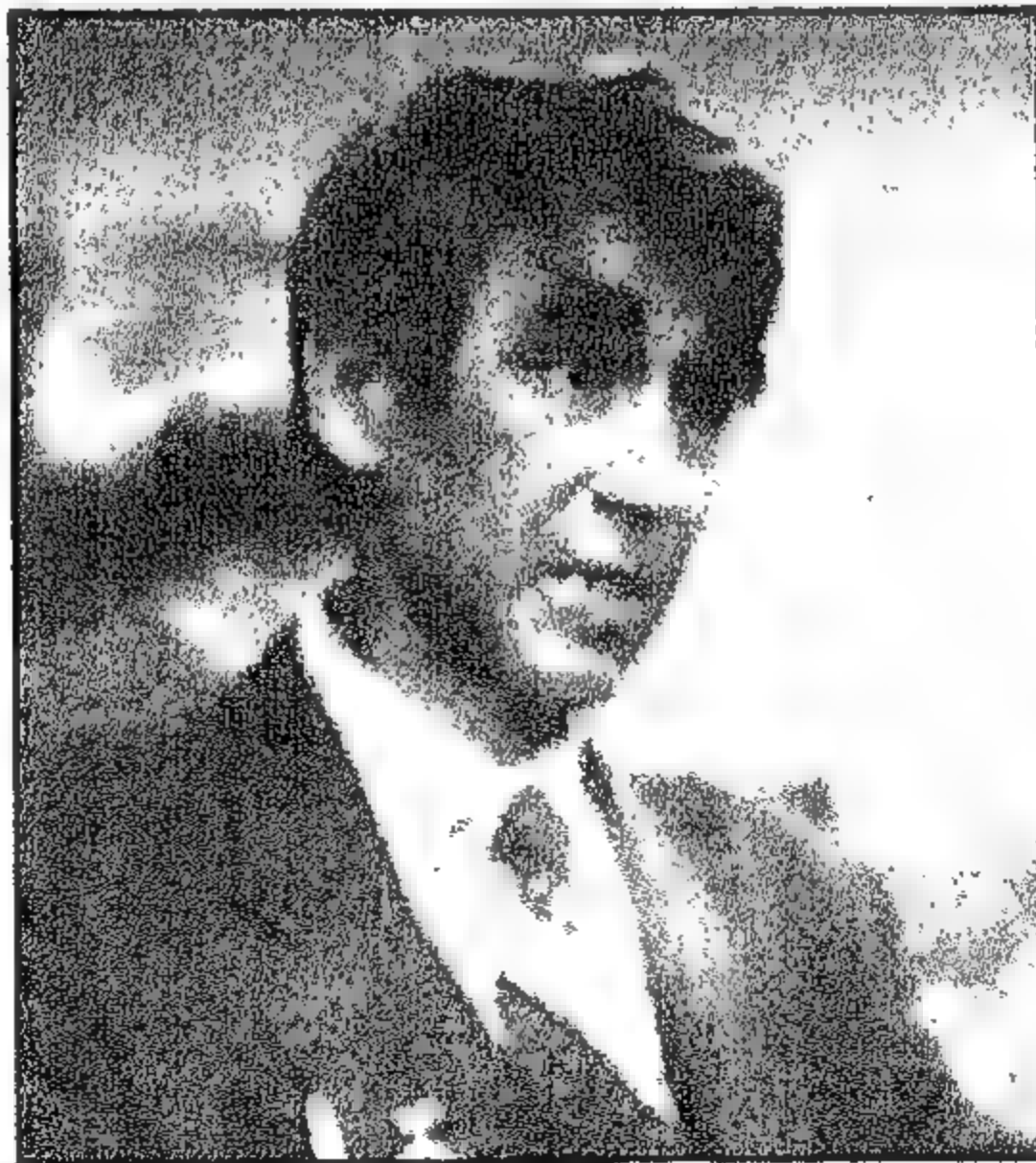
كانت تلك أولى المقالات الجريئة والواضحة التي دفعت الصحافة السوفيتية كلها للصمت ثلاثة أسابيع تحسست خلالها الأوضاع، واجتمع حينذاك المكتب السياسي بحضور جريباتشوف، ثم خرج الرد على نينا أندرييفا بعد ثلاثة أسابيع في البرافدا في مقالة افتتاحية مطولة في ٥ أبريل بعنوان: «مبادئ البيرسترويكا: ثورة العمل والفكر». توالى من بعدها المقالات والهجوم والاقلام التي سجل أحدها: «لقد عشنا في فزع خلال تلك الأسابيع خشية أن تعود البلاد إلى ماكانت عليه» وأصبحت نينا أندرييفا علامة على موقف متكامل وتيار واسع، وراحت مختلف المنظمات الحزبية تتناقل مقالاتها وتستنسخها وتوزعها في كل مكان. ولم يمر وقت طويل إلا وكان زوج نينا أندرييفا- رئيس قسم الفلسفة بأحد معاهد ليننجراد- قد فصل من عمله، أما هي فقد زادت الحملة تصميما على التمسك بما جعلته عنوانا لمقاتلتها: «لن أتخلي



باكر شيف



هيلم ستالين



بوريس ميخائيلوفيتش

عن مبادئ».

وتجمع حول نينا أندرييفا عدد كبير من الحزبيين والمثقفين، فقامت في ١٨ مايو ١٩٨٩ بعقد المؤتمر التأسيسي الأول لمجموعة «الوحدة» في موسكو، وحضره مندوبون عن ستين مدينة سوفيتية من مختلف

الجمهريات. وأقر المؤتمر برنامج «الوحدة» والهيكل التنظيمي، والمعضريات، والاشتراكات، واسم الجريدة، كما انتخب بالاجماع نينا أندرييفا رئيسة لمنظمة الوحدة. وأنشئت ثلاثة أقسام: الأيديولوجية، والتنظيم، والسكرتارية. وهيئة قيادية تتكون من ممثلين لتلك الأقسام الثلاثة. وقد ضمت «الوحدة» حفيد ستالين، الذي تجمعه الصورة المنشورة مع نينا أندرييفا، ويشير البرنامج إلى أن: «المستقبل الذي تدعونا إليه البيرسترويكا ليس سوى بعث للرأسمالية، كما أن علاقات السوق تتنافى مع مبادئ الاشتراكية، وما من مخرج لبلادنا إلا بالاقتصاد الموجه، والملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج. وتؤكد منظمة الوحدة على تمسكها بالدور القيادي للطبقة العاملة وحلفائها».

(مجلة الحقائق والوقائع ١ سبتمبر ١٩٩٠). وحينما تناقش نينا أندرييفا قضية «السوق» فإنها تقول: «لقد كانت السوق موجودة دائما، سواء السوق الرأسمالية أو السوق الاشتراكية.. لكن السوق في البلدان الاشتراكية تتميز عن سوق الرأسمالية بأمرين اثنين: ١- اليد العاملة ٢- وسائل الإنتاج لا يمكن أن تكونا سلعة في بلد اشتراكي. ونحن نرى ونثق أن النظرية الماركسية لاتعاني من أزمة، فالأزمة كلها في القيادة».

وفي أبريل ١٩٩٠ تعقد نينا أندرييفا المؤتمر الثاني لمنظمة الوحدة وتتخذ فيه قرارها الثاني بتحويل منظمة «الوحدة» إلى «حزب البلاشفة».

وحينما تنشر صحيفة «الكومسومولسكايا برافدا» في ١١/١٤ الحالي صورا من ليننجراد وباقطات يرفعها متظاهرون وقد كتب عليها: «فلتخرج القوات الأجنبية من الخليج والعالم العربي»، ويضمن القراء على الفور أن وراء تلك الشعارات هذه السيدة العنيدة التي تتزعّم البلاشفة الجدد ومقارن مع انصارها العمل السياسي بالكتابة للصحف، وبالمظاهرات، والاجتماعات، وداخل البرلمان.

وقد تحدثت نينا أندرييفا عبر شاشة التلفزيون السوفيتي وقتا طويلا، أضاعت القسم الأكبر منه في الدفاع عن ستالين، وعن عصر الاشتراكية الذهبى الذي امتد من بعد الحرب ١٩٤٧ حتى ١٩٥٤، وعلى الرغم من الجاذبية الخاصة لسيدة لم تشغل مواقع في الحزب أو الدولة، وعلى الرغم من الصديق المتهدج في صوتها، إلا أنك لاتدرى أن كانت وجهنا للمستقبل القادم، أم ملسحا من الماضي العزيز...

التوسير... والبحث عن ماركس

الفيلسوف الذي قتل زوجته المريضة

وحاول قتل الانحراف الهيجلي اليميني في

الماركسية

ابراهيم فتحي

المتضافر (المتعدد والخاضع لتحديد أساسي في نهاية المطاف) ليقدم تفسيراً مبتكراً لنظرية التناقض في الماركسية. وهو يستعمل في هذا الكتاب مصطلحات تنتهك العرف السائد عند الشيوعيين، فهو ضد «النزعة التاريخية»، والماركسية ليست نزعة تاريخية وضد نظرية الانعكاس المعرفية فهي عنده «تجريبية» وفي كتابه الشهير «قراءة رأس المال» مع عدد من تلامذته يواصل إنضاج فلسفة ماركسية متخلصة من الرواسب «الايديولوجية» والانحرافات «الوضعية». لذلك قام الفكر الأكاديمي بسطحيته التقليدية بتصنيف التوسير تحت خانة «البنوية الماركسية» لأنه غازل بعض مفهومات النيبوية بعد تعديلها.

حالة المريض التوسير

ومن المقالات الشهيرة التي تتعرض لفلسفة التوسير بالنقد دراسة الفيلسوف البريطاني «جون لويس» التي أعطاها عنواناً هو «حالة التوسير» في مجلة الماركسية اليوم (في عددي يناير وفبراير ١٩٧٢). وقد رد عليها التوسير رداً تفصيلياً تضمن نقداً ذاتياً لبعض نقاط فلسفته مع تمسكه بأسسها. وهذا الرد يحتوي على قضية محورية

ليس اسم «لوي التوسير» (١٩١٨-١٩٩٠) معروفاً في العالم العربي إلا وسط المثقفين الماركسيين، على الرغم من ذبوع هذا الاسم في بلاد كثيرة أوروبية وأمريكية (لاتينية). وتحيط بهذا الاسم حالات غامضة طريفة أحياناً ومأسوية أحياناً أخرى تجعله مادة لتناول الصحف واسعة الانتشار. فهذا الفيلسوف الشيوعي (انضم للحزب الفرنسي عام ١٩٤٨) يقدم نظريات ابتداءً من أوائل الستينات تبدو سباحة ضد التيار السائد في الحركة الشيوعية الرسمية (السوفيتية).

فحينما كانت الصحافة البورجوازية تتغنى بمديح خروشوف لأنه أبرز أو أضاف الوجه الإنساني للماركسية (وكان الإنسانية وقف على الاستغلال الرأسمالي الاستعماري) كان التوسير ينشر مقاله الشهير «الماركسية والإنسانية» (١٩٦٤)، مستعملاً مصطلحات عويصة ليقول إن الماركسية «معادية للنزعة الإنسانية النظرية» ثم يؤكد رفضه لمقولة «عبادة الفرد» الشهيرة في المؤتمر العشرين للحزب السوفيتي بالنسبة لستالين، فهي مقولة لا تفسر شيئاً ولا يمكن أن تنتسب إلى الماركسية أصلاً، وحينما يصدر كتابه «من أجل ماركس» تتوالى أفكاره غير التقليدية فهو يرفض القول الشائع إن ماركس قام بعملية «قلب» للدialeكتيك الهيجلي ويؤكد إنه رفضه رفضاً كاملاً عن طريق «قطيعة معرفية» ويستعين صراحة ببعض مفهومات فرويد في كتاب «تفسير الأحلام» حول التحديد

أكبر من موضوعات المناقشة، هي قضية البحث عن الماركسية نفسها وراء «الماركسيات» المختلفة، وإسهام التوسير في طرح هذه القضية ومحاولة حلها.

إن جون لويس ينتقد التوسير المصاب بمرض «الدوجماتيقا» في أقصى حدته وارتفاع درجة حرارته لا يستطيع الارتفاع فوق مستوى الاقتباسات والاستشهادات والنصوص وكأنه يحول الماركسية إلى عقيدة تنتمي إلى القرون الوسطى، كتله من النصوص وتفرعاتها وتقسيم كل «شجرة» إلى أقسام، وشرح المتن وشرح الشرح.

وللخروج من الدوجماتيقا، ولعلاج المريض بواسطة الطب الماركسي الحق، يقدم جون لويس ملخصاً بسيطاً للفلسفة الماركسية يعتقد أنه واضح للغاية مع أن التوسير لا يفهمه وتتجلى قيمة تحليل التوسير في أنه يكشف خداع تلك البساطة الواضحة فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية للماركسية وهل هناك أوضاع من النص الماركسي الذي يؤكد أن الإنسان هو الذي يصنع التاريخ؟ أو أنه يصنعه يتجاوز التاريخ السابق؟ وأنه لا يعرف إلا ما يصنعه؟

هنا يقدم التوسير نقداً على أساس «نصوص» أخرى «فالجماهير هي التي تصنع التاريخ» وليس الإنسان المجرد كأنه إله صغير عند أصحاب النزعة الإنسانية البورجوازية الذين حاربوا أفكار الاقطاع القائلة بأن المطلق الغيبي هو صانع التاريخ. أما الجماهير عند ماركس فهي «تصنع» التاريخ (مجازاً) بإسهامها في الصراع الطبقي الذي هو «محرك» التاريخ فحسب بالمعنى الدقيق ويوضح التوسير أن القضية لا تتعلق بإجابة مختلفة عن نفس السؤال: من يصنع التاريخ؟ وكان التاريخ نتاج لصنع صانع كما يصنع النجار منتزعة أو لفعل فاعل (أو ذات)، وكان الخلاف مقصور على البحث عن الفاعل أهر الإنسان أم الجماهير؟ هنا يوضح التوسير أن الجماهير طبقات وشرائح اجتماعية متعددة تتجمع معاً بطريقة مركبة ودائمة التغير، فمواقع الطبقات والشرائح تتغير في مجرى عملية ثورية طويلة المدى تضم الملايين لسنا بصدده «فاعل» أو «ذات» نتعرف عليه بوحدة

الخارجى فى التاريخ (الهدف). أما «القطيعة» الماركسية مع الفلسفة البورجوازية فهى تقول بالتحديد (أى القوة المحددة «بالكسر») بواسطة العلاقات الانتاجية والتناقض، والعملية وتراكم التغيرات الكمية والنقاط العقدية فى ترتيب لهذه المفاهيم مختلف. وكالمعتاد يعتمد التوسير على نص لماركس يفرق فيه بين منهجه ومنهج الآخرين. ليصل إلى ان التاريخ عملية بلا ذات (فاعل) ولا هدف.

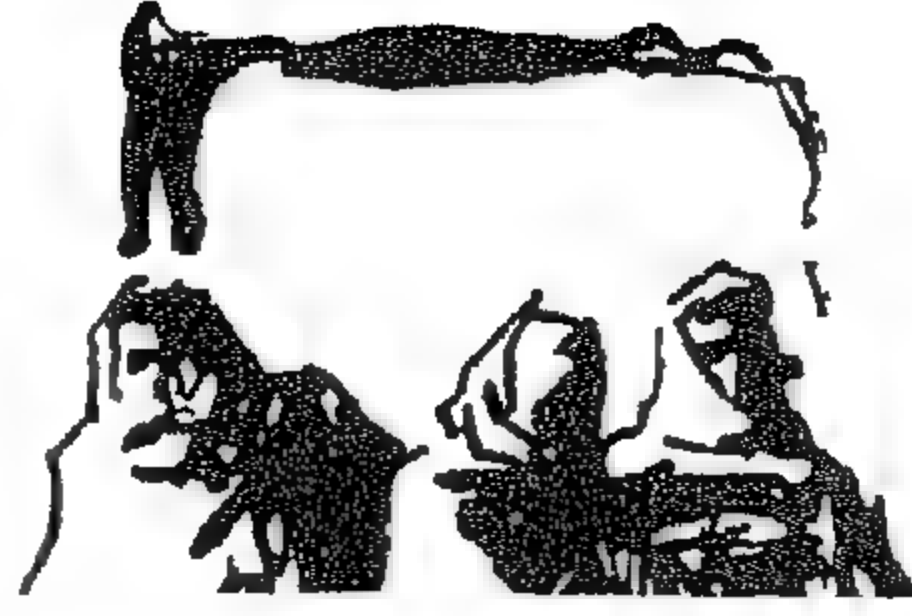
نقد الانحراف العقلاني التأملى

وينتقد التوسير نفسه فى أطوار ماسبق على انحرافات الخاصة، وهو يجمعها تحت عنوان «الاسراف النظرى» ويشرحه بأنه الانحراف العقلاني التأملى. وقد أطلت فى توضيح طريقته فى المناقشة بعد النقد الذاتى لكى يبرز السؤال هل تخلص حقا من هذه التأملية ونسج الحجج المنطقية من مجموعات من النصوص؟

ولكن المسألة لا تتقف عند هذا الجانب السلبى.. إنه يؤكد جوانب شديدة الأهمية على الرغم من غرقه فى «النصوص»

ففى غمرة الصراع بين الاتجاهات داخل الماركسية (عاصرت أولى كتابات التوسير الانقسام الحاد فى الحركة الشيوعية التى كانت موحدة بين الاتجاه السوفييتى والصينى) برز سؤال ساذج عن الماركسية الحققة فى مصدرها النقى بالعودة إلى ماركس. وقد حاول التوسير التخلص من سذاجة السؤال عند العودة الى المنايع وارتبط اسمه بنظرية «القراءة» قراءة ماركس (وانجلز أحيانا عندما لا يعتبر انجلز الولد الوضعى التبسيطى الشرير) ماركس الشاب وماركس الناضج ولم يقع التوسير فى مصيدة تقديم ماركسية بقلم ماركس فى صيغة مركزة. لقد رفض الفهم الذى كان سائدا والذي كان يقدم ماركسية ماركس متجانسة تسير قدما فى خط مستقيم من الشباب إلى النضج دون انقطاع، فى طريقها التطورى الصاعد المحتم سلفا، حلقة بعد حلقة وفق ضرورة منطقية تقضى باكمال النظرية.

وقد انتقد التوسير أن تؤخذ كل هذه الكتلة الهائلة من النصوص فى متوالية خطية، لكى تشفى فى هذا الزعم عن اتجاه تراكمى نحو غاية محتومة. فما تم اكتشافه عند الكثير من الماركسيين فى «رأس المال» كان موجودا بصورة جنينية فى مخطوطات ١٨٤٤، وفى البيان الشيوعى ١٨٤٨. الفرق



هائل فى حركة دائمة ومحركة هو الصراع الطبقي ويطلق التوسير صيحته المميزة له «التاريخ عملية بلا فاعل (ذات) وهكذا يقول التوسير إنه يرجع مقولة «الانسان يصنع التاريخ» إلى المخزن، إلى موطنه الأصلي فى الايديولوجية البورجوازية.

وهو هنا فى حربه الفلسفية ضد تجريد الانسان لا يضع الناس الواقعيين أبدا ولو لحظة واحدة بعيدا عن اهتمامه، بل يعتقد إنه يحبرهم من ايديولوجية بورجوازية تختفى وراء كلمة «انسان» باعتباره فاعلا للتاريخ إن المجتمع كما ينقل التوسير عن ماركس لا يتألف من افراد (نص من الجروندريسة أو أسس الاقتصاد السياسى ١٩٥٧-١٩٥٩) بل هو نظام من علاقات اجتماعية يعيش فيها افراد (الانسان) ويعملون ويتصارعون. وكل مجتمع «افراد»، أى نوعيات مختلفة من افراد يتحدون تاريخيا واجتماعيا (عبد-قن-عامل.. الخ)

وعند هذه النقطة يقول التوسير إن نصوص ماركس عن الانسان والجوهر الانسانى والاغتراب التجاوز ترجع إلى فترة الشباب قبل عام ١٨٤٥. وفى هذا العام حدثت قطيعة وانقطاع مع هذه المفاهيم. وبدأت هذه القطيعة بتأسيس ماركس «لقارة التاريخ» لعلم للتاريخ على العكس من تأكيد جون لويس أن شيئا لم يحدث عام ١٨٤٥. وبدلا من النزعة الانسانية البورجوازية والورجوازية الصغيرة القائلة بأن الناس (الجنس البشرى/ الانسانية) هم فاعل التاريخ (ذاته) وهدفه، أو أن جوهر الانسان هو أصل التاريخ وعلته وهدفه، وصل ماركس إلى الناس داخل أشكال وجود تاريخية، فى علاقات واعادة انتاج، وتقسيم عمل وصراع طبقي، أى علاقات اجتماعية وقانونية وايديولوجية... الخ. ويؤكد التوسير إن الايديولوجية البورجوازية جعلت من الذات الفردية الانسانية فى نسخها المتعددة المكررة أصلا وجوها وعلة مسئولة فى داخليتها الباطنة عن كل تحديدات الموضوع

شخصية مثل الانسان البسيط الأنيق، ولن يستطيع أحد الامساك بالجماهير بيديه او الاشارة اليها باصبعه ها هى تلك «لقد مرت من هنا».

وبالتالى تتم إزاحة السؤال عن مكانه. لم يعد من يصنع التاريخ بل عن آلية مختلفة، عن الصراع الطبقي (مفهوم جديد) عن محرك التاريخ (مفهوم جديد) أى محرك يدفع التاريخ إلى أمام، ويؤدى إلى ثورات. لقد تغير وضع السؤال، فالصراع الطبقي يقفز إلى الصدارة وتوضع الجماهير بعد ذلك. ويقول التوسير هذا هو الحد الفاصل بين الاصلاحية والثورية. والاصلاحيون يضعون الطبقات لا الصراع فى المحل الأول. فالاصلاحيون يتوهمون عند التوسير أن الطبقات توجد قبل الصراع، وكأن الطبقة العاملة والبورجوازية فريقا كرة قدم قبل المباراة، كل طبقة فى معسكرها تحيا داخل شروط وجودها، وقد تستغل احدهما الأخرى، فليس «الاستغلال» عند الاصلاحيين هو الصراع الطبقي بعينه. وذات يوم تتحرك الطبقات كل فى مواجهة الأخرى، وتدخلان فى صراع هنا فقط عند الاصلاحيين نسمع صفارة الحكم ايدانا ببداية المباراة والصراع، الطبقي.. الخ. فالطبقات عند الاصلاحيين كما ينتقدهم التوسير توجد قبل الصراع الطبقي مستقلة عنه. أما الماركسية كما يستشهد التوسير كعادته دائما بنص لماركس (خطاب إلى ويديمبير ٥ مارس ١٨٥٢) فتضع الصراع فى الصدارة، وتقول بأسبقية التناقض على طرفيه. فالصراع ليس ناتجا عن وجود الطبقات وجودا سابقا على الصراع، بل أن الصراع هو الشكل التاريخى للتناقض المائل، الباطن الكامن، فى غط الامتصاص (غط الاستغلال) يقسم الطبقات أصلا إلى طبقات كما أن الطاقة الثورية للجماهير مستمدة من الصراع الطبقي. ويختفى عند التوسير سؤال فاعل التاريخ (ذات التاريخ باللغة الفلسفية). فالتاريخ فى تفسير التوسير لماركس نظام طبيعى اجتماعى

عند هؤلاء مزيد كس من النضج والتدقيق يتوالى السنين، ويلاحظ التوسير أن الاقتباسات والاستشهادات من ماركس افترضت تجاوزا تلقيقيا بين نصوص مجمل أعماله وكأنها نص واحد. التوسير من النزعة التجريبية التي تعتبر الماركسية مخزنا من التعميمات أو القوانين، الصحيح منها هو ما يتفق مع أكبر قدر من الوقائع. أما ما دلت الوقائع على أنه تعميم متسرع فهو افتراض خاطئ. يمكن أن تترك الماركسية وراءها كما تنسلخ الحية عن جلدها العتيق. إنه لم يكف عن رفض اعتبار كومة النصوص أو سلسلتها المزعومة نظرية كما لم يكف عن رفض أن تكون النظرية زائدة ملحقة بالممارسة تخدمها وتجعلها أسهل أو أن يحكم على كل قضية نظرية مفردة على حدة بنتائجها العملية المؤقتة الظاهرية على نحو مباشر، فالنظرية لا يمكن أن يحل محلها أى تسجيل دقيق للوقائع إذ ينبغي أن تسبق الممارسة، فهي نظرة أوسع وأعمق، تنتج موضوعاتها. إن مفهوم التوسير في القراءة غير البرينة التي تتبع «الأعراض» (أى ما يشبه أمارات المرض) وتكشف عن الشفرات ونقاط الصمت (مثل تحليل فرويد لبنية الحلم اعتمادا على ظاهره المرئي) يرى في نصوص ماركس ترابطا متناقضا من الصيغ والتحليلات والتعبيرات

الانتقالية المؤقتة، في الحالة العملية لا النظرية، وهو على أي حال يحكم عليها وفقا لاتساق شكلي منطقي صارم وفقا لعلاقتها بالتحويل الاجتماعي بعد ذلك (وكان يسمى الاتساق الشكلي الممارسة النظرية المكتفية بذاتها ثم نقد ذلك)

الإشكالية الماركسية

ومن الطريف أن التوسير سكب مدادا غزيرا لتقدم مقولة «قلب» الجدول الهيكل عند ماركس ليصل إلى رفض استعارة القلب، والقول بأن ما فعله ماركس هو تغيير طبيعة عناصر هذا الجدول والعلاقات بينها واتجاهها، وكان التجلز «العجوز» قد سبقه (حتى قبل أن يولد) في تشبيه إيقاف الكيمياء على قدميها بالنسبة للكيمياء القديمة عند لانوازية، بما فعله ماركس بأسلافه الأقتصاديين، أى تغيير طبيعة المفاهيم وعلاقاتها الداخلية واتجاه حركتها. (مقدمة المجلد الثاني من رأس المال). ولم يصف التوسير شيئا واحدا جديدا هنا. ولكنه أضاف وجهة نظر جديدة في مسألة النصوص الماركسية وطريقة قراءتها. فلكي نفهم نصا ماركسيا لابد أن نبحث عن النظرية العاملة داخل النص، ولا توجد النظرية في قضايا بعينها ولا داخل نية المؤلف

ومقاصده، بل على مستوى ما يسميه «الإشكالية» والإشكالية هي إطار شامل لا يمكن اختزاله إلى نظرة العالم أو إلى جوهر أفكار المؤلف أو جوهر فترة تاريخية. إنها طريقة طرح الأسئلة التي تهدف النظرية إلى حلها، المرجع الاشاري الموضوعي الداخلي لمواد تناولها (تيماتها) النوعية أو هي نظام الأسئلة التي تتطلب اجابات معينة وتوجيهها، والبنية الأساسية التي تجعل من الممكن طرح أسئلة معينة في أشكال محددة وتحظر طرح أسئلة أخرى. والتوسير يستعيد هذه التحديدات من استأذه جاستون باشيلار ولكنه عند تطبيقها على الماركسية يوضح أن هذه البنية من الأسئلة تبدأ من «نهاية» فكر ماركس (الأن تشريح الانسان هو مفتاح تشريح القرد) من حالته الناضجة وتدرس تاريخه السابق من منظور طوره الأعلى. فالبنية النظرية للماركسية في اتساقها المنطقي الداخلي متميزة مستقلة نسبيا عن نصوص ماركس في كتاباته المتوالية بكل تفصيلاتها وأحداثها الجوهرية والعرضية ومساراتها المتعرجة طرقها الجانبية المضللة في بعض الأحيان. وهو يرى أن لينين وفي التدليل على أن من الخطأ الوقوف عند كل نص مفرد وسياقه التاريخي الفعلي على الرغم من أهمية ذلك بل لابد من مواصلة السير نحو تحديد موقع المفهوم العام المجرد الذي تؤدي إليه «القراءة» التي تتبع «الأعراض» داخل بنية المفاهيم المترابطة متعددة المستويات في تكامل النظرية. فالإشكالية الماركسية أو الاطار النظري للماركسية اذ تعيد انتاج الكتابات الماركسية على نحو مجرد متخلص من المصادفات والصيغ «الايدولوجية» والتعرجات والتخبطات في تحديد الاتجاه والخطأ في التقدير والاستنتاج يقوم بتعديل كبير في دلالة النصوص ويسقط بعض المفاهيم مثل «عبادة الفرد»، والثنائى نزعة اقتصادية/ اسنانية، والكلية البسيطة المتجانسة ذات الجوهر الأصيل وراء الظاهر المركب، والايدولوجية بوصفها مجرد وعى زائف (فهي عنده واقعية منقوشة دائما في ممارسات اجتماعية ويعبر عنها في أشكال موضوعية (لغات وشعائر). إن التوسير في قراءته للماركسية قد أشار إلى كثير من «الشفرات» وربما كانت تلك مآثرته، ولكن اقتراحاته لملء هذه الشفرات قد لا تكون أكثر جواتبه أهمية وماتزال الإشكالية الماركسية مطروحة للبحث والمناقشة



معتنقها لها طبقا لموقعهم الاجتماعي ودورهم في الصراع الطبقي. فكان هناك دين شعبي ودين سلطوي، دين للاقطاعيين ودين للفلاحين الفقراء، دين للمالكين بعامه ودين لغير المالكين وان بقيت النصوص المقدسة واحدة.

ولم يتوقف الابداع الفلسفي الا في فترات الظلام في تاريخ كل الشعوب، وتسعى الموجات السلفية الظلامية التي تعستر بالدين في الوطن العربي الآن لخلق هذا السؤال (سؤال الوجود) واستياقه بتعميم جوابها اليقيني الخالص القاطع وفرضه على الناس أحيانا بالارهاب لحرمان العقل الانساني من فضيلة الاجتهاد والجدل كعلامات على حيوية العقل الخلاق الذي عرفته الحضارة العربية الاسلامية في أزهى عصورها وأغناها، وقبل أن تخرج أوروبا من سبات العصور المظلمة التي فرض فيها الكهنوت الكنسي جوابا تعميميا مشابها على أسئلة العقل، حين ناصب كلا من العلم والفلسفة العدا.

« الماركسية كعلم للتغيير الاقتصادي والاجتماعي وكنهج لفهم المجتمع وتغييره، أي نظرية لقوى سياسية متقدمة علم من العلوم، ولماصبته العدا الآن كما كان الحال في السابق، أسس طبقية تكمن في الصراع الاجتماعي الذي يدور على أشده في كل الميادين بين مالكي الثروة والسلطة من جهة والمنتجين من جهة أخرى.

وقد تعاملت هذه الماركسية دائما مع المؤمنين والملاحدين على أساس طبقي «فهناك ملحدون كثيرون يستثمرون عمل الآخرين ويكسبون الثروات من عرقهم وتقف الماركسية ضدهم، وهناك مؤمنون كثيرون يتعرضون للاستغلال والقهر تقف الماركسية معهم تنظمهم وتحرضهم لكي ينتصروا على الاستغلال هي أذن نظرية اقتصادية اجتماعية ليست قرين الاتحاد ولا تدعوله وفي الواقع المصري المحدد لم يحدث أبدا أن قامت الحركات الماركسية والمنظمات الشيوعية المختلفة بنشر دعاية ضد الدين أو حتى نشر الكتابات الفلسفية الأوروبية الشائعة في نقد الدين وترويجها لانها أحزاب قمارس عملها في منطقة يلعب فيها الوعي الديني دورا حاسما.

يقول الأستاذ أحمد نبيل الهلالي في مراقبته في قضية الحزب الشيوعي المصري امام محكمة أمن الدولة العليا «لقد ظهرت الحركة الشيوعية في مصر منذ عام ١٩٢١، ومنذ ذلك التاريخ ضبط

مرة أخرى الماركسية ليست عدوا للدين

فريدة النقاش

الفلسفات المادية عن الفلسفات المثالية، وعن الدين أيضا في مقولتها بأولوية وتقدم تفسيرها ماديا كاملا لمسألة الخلق، تسعى للبرهنة عليه مع تقدم العلوم واتساع نطاق المعلوم الذي يقلص المجهول بطبيعة الحال حتى أن الكثير من رجال الدين العقلانيين والمستنيرين من كافة الديانات، أقروا بضرورة فصل العلم كلية عن الدين حفاظا على قدسية الدين أو تماسكه وبهذا المعنى فالماركسية كفلسفة مادية، الحادية شأنها في ذلك شأن كثير من الفلسفات مثل بعض مدارس الفلسفة الوضعية والوجودية وغيرها. بالمقابل يشكل الايمان بعالم الغيب محور أي دين وجوهره، بدءا من الديانات البدائية وما قبل السماوية وحتى الآن وتتطور شكل العلاقة بالغيب طبقا للتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية السائدة. يقول «بليخانوف».. «إن كل مرحلة من مراحل تطور الاقتصاد لها فهمها الخاص عن دور الاله، ومفهوم الخلود، كما هو مفهوم من قبل أي مسيحي معاصر، هو نتاج التطور التاريخي الطويل. ومثال على هذا، كان الاله جوبيتر اله الزراعة وحامي المحاصيل، ثم مع تطور العلاقات أصبح حافظ العهود وحارس الحدود والأملاك...»

ومع تطور المجتمع الانساني نشط الابداع الفلسفي ودخل ميادين جديدة، بينما حافظت الديانات على ثباتها وان تباينت نظره

كانت العلاقة بين الماركسية والدين، ولا تزال وستبقى لزمن طويل، موضوعا لجدل لا يتوقف على مستويات عديدة فلسفية وسياسية، وفي ميدان الفكر وميدان الممارسة العملية على السواء.

وقد اختار أعداء الماركسية الطبقيون منذ ظهورها في منتصف القرن التاسع عشر، أن يخوضوا المعركة ضدها في ميدان الدين الذي يختلف جذريا عن ميدان فعاليتها كمنهج لتحليل الواقع وتفسيره، ونظرية لتغيير العالم. وكانوا بذلك يشوشون على سحرها لدى الجماهير الكادحة البسيطة والمؤمنة، فيبعدون هذه الجماهير عن الماركسية ويضعون الجسور بينهما بخلق هذا التشوش. ولا يزال عدد من قراء اليسار يرسل لنا بأسئلته - قلنا - هل تدعو الماركسية حقا للاتحاد؟ وهل هي فلسفة قرينة اللادينية؟

وتتضح في الأسئلة رغبة صادقة في الالتقاء مع الماركسية مع الاحتفاظ بالايمان الديني نقيا دون أن يس، وهو الشيء الممكن واقعا، والذي مارسه في النضال العملي قساوسة في أمريكا اللاتينية أسسوا «لاهوت التحرير» والتقوا مع الفكر الاقتصادي الاجتماعي للماركسية دون أن يتخلوا عن ايمانهم الديني كما مارسه آلاف المسلمين في آسيا الوسطى انضموا الى الحزب الشيوعي السوفيتي وناضلوا في صفوفه وبقوا كما هم مسلمون

وتنتمي «الفلسفة» الماركسية بطبيعة الحال لمجموعة الفلسفات المادية التي عرف تاريخ تطور الفكر البشري فن الحضارات المختلفة نماذج متباينة منها. ونختلف

رجال الأمن مئات ومئات القضايا الشيوعية، وقبضوا على آلاف من المواطنين بتهمة الشيوعية، وضبطوا أطنانا وأطنانا من الوثائق والمطبوعات. لقد كنت ولازمت في كل قضية شيوعية مثلت فيها متهما، أو ترافعت فيها محاميا أتحدى المباحث أو النيابة أن تبرز وثيقة واحدة صدرت بتوقيع تنظيم شيوعي عبر الستين عاما السابقة تتهم على الدين أو تنكر الدين أو تدعو للإلحاد»

وفي كل لوائح الاحزاب والمنظمات الشيوعية التي عرفت مصر خلال السبعين عاما الأخيرة نصوص صريحة تدعو لاحترام الاديان والتعامل مع تقاليد الشعب الايجابية بما تستحقه من تبجيل وتمثيلها في سلوك المناضلين اليومي بين الجماهير الكادحة، وهم يختبرون في مواجهتهم للدعاية السوداء المضادة للماركسية باعتبارها قرينا للإلحاد، صحه القول الثابت للينين «لقد كان الناس وسيظلون أبدا في حقل السياسة ضحايا ساذجة يخدعها الآخرون، بل ويخدعون أنفسهم ما لم يتعلموا استقراء المصالح الطبقة بين أسطر الخطب والبيانات والمواظ والدعاوى الدينية والاخلاقية والسياسية والاجتماعية»

وعلى الذين يؤرقهم هذا السؤال حول الماركسية والإلحاد أن يتعلموا استقراء المصالح الطبقة في هذه الدعاية السوداء وأن يواجهوها بشجاعة عقلية لائقة بروح النقد التي تسلمهم بها الماركسية، وأن يتمسكوا بإيمانهم بالدين، كما فعل مناضلون شيوعيون عظماء في مصر والعالم العربي.

وهم ليسوا مطالبين بأي حال أن يعتقدوا مصالحة بين الأسس الفلسفية للماركسية كفلسفة مادية، وبين الاسس اللاهوتية للدين ولكنهم يستطيعون باطمئنان كامل أن يفصلوا بين الفلسفة الماركسية وبين الاسس الاقتصادي الاجتماعي للمادية التاريخية التي تقرأ تطور المجتمعات عبر الصراع الطبقي فيها.

كذلك فان الماركسية التي «نشأت على قيم روحية وأخلاقية عظمى لن تحل الدين أبدا محل كامل تراثها في هذين الميدانين وان كانت تجد في كل الاديان منبعها لقيم روحية وأخلاقية عظيمة، بل وملهما لاحتجاجات الكادحين ضد الاستغلال والظلم..»

وهكذا نرى أن هناك مساحة واسعة للالتقاء بين الشيوعيين والمتدينين وانما أيضا لكي يبقى الشيوعيون مؤمنين دون قلق وبناضل الجميع من أجل تحرير الانسان على هذه الارض في هذا الوادي الغارق في الدموع

بدعوة من الحزب الشيوعي الفرنسي، انعقد في باريس في يومي ٢٧-٢٨ أكتوبر الماضي، لقاء بين أكثر من مائة مثقف من ثلاث وعشرين بلدا من مختلف قارات العالم، فضلا عن عشرات المثقفين الفرنسيين. وكان موضوع اللقاء هو «قضية التحرر الإنساني» في الوضع العالمي الراهن.

وقد شارك في هذا اللقاء والحوار من العالم العربي: فؤاد نعمة من لبنان، وماهر شريف وتوفيق زياد من فلسطين ومصطفى بن عليج من الجزائر ومحمود أمين العالم من مصر.

وفيما يلي النص العربي لمداخلة محمود أمين العالم:

اسمحوا لي في البداية أن أحیی الحزب الشيوعي الفرنسي على دعوته إلى هذا اللقاء بين مثقفي القارات الخمس في هذه المرحلة الدقيقة من حياة العالم.

طريق التحرر الإنساني في عصرنا

محمود أمين العالم

ولأدخل مباشرة في الموضوع المطروح بتساؤل عام: لاشك أن الحضارة الإنسانية الراهنة تعاني من أزمة حادة شاملة. على أن القول بالأزمة في ذاتها لايعني شيئا. وإنما المهم هو دلالة الأزمة واتجاه حركتها. وهنا أتساءل: ما هي اتجاهات هذه الأزمة؟ هل تتجه إلى حالة من التدهور والانهيال والتحلل لحضارتنا الإنسانية؟ أم تعبر عن مرحلة شاقة من مراحل الانتقال والتحول إلى ما هو أرقى وأفضل؟

والحق، أن هناك من المظاهر ما يكاد يجيب بالإيجاب على كلا الاتجاهين. ولعل هذا هو مصدر ما في وقائع الأزمة والأفكار والمواقف المتعلقة بها من التباس وتعقد. ولهذا فنحن في حاجة إلى وضوح وتحديد.

حقا، هناك العديد من الظواهر السلبية التي تنذر بالاتجاه إلى التدهور. ولعل هذا يتمثل أساسا في تحلل وتمشيل النموذج الاشتراكي الذي كان سائدا في الاتحاد السوفيتي وفي كل البلاد الاشتراكية بلا استثناء، والذي كان يتسم بالبيروقراطية والارادية والأوامرية والمركزية المطلقة، لقد انفرط عقد المنظومة الاشتراكية وتحلل حلف وارسوبل انقلب بعض الأنظمة الاشتراكية وأخذت تتجه إلى نقيضها الرأسمالي. وضعف بشكل عام وزن النظام الاشتراكي في الساحة الدولية، في الوقت الذي أخذ يزداد وزن النظام الرأسمالي العالمي، الذي أخذ يجدد نفسه بفضل المكتشفات العلمية والتكنولوجية وأخذ يسعى - متجسدا في الولايات المتحدة الأمريكية - إلى محاولة السيطرة على العالم وتنميته سياسيا واقتصاديا وثقافيا لمصلحته. ولعل الوضع الراهن في أزمة الخليج أن يكون نموذجاً بليغا لذلك. فالتواجد المكثف للقوات الأمريكية، إلى جانب الأهداف المباشرة الظاهرة المتمثلة في مساندة السعودية واستعادة السيادة للدولة الكويتية، هو من ناحية دعم لمصالحها البترولية في المنطقة ومحاولة للخروج من أزمتها الاقتصادية وهو من ناحية ثانية محاولة لتأكيد الهيمنة الأمريكية على أوربا الغربية واليابان. وفي ظل هذه الأوضاع الجديدة، فقدت بلدان العالم الثالث سندها الاشتراكي، وانتهت الاستراتيجيات السياسية الثلاثة الأضلاع التقليدية التي كانت تجمع بين النظام الاشتراكي والطبقات العاملة في البلاد الرأسمالية، وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وذلك بسبب انتهاء المواجهة بين النظام الاشتراكي أو المتبقي منه والنظام الرأسمالي، واستيعاب كثير من القوى العاملة في البلاد الرأسمالية، وانفراد النظام الرأسمالي العالمي ببلدان العالم الثالث. والنتيجة التي يخلص إليها بعض الباحثين من هذا هو انتقال الصراع في العالم من صراع بين الشرق الاشتراكي والغرب الرأسمالي، إلى صراع بين الشمال والجنوب.

على أن هذا الوجه السلبي من صورة الأوضاع العالمية الراهنة، قد يعبر في الوقت نفسه عن وجه إيجابي. فهو يعني الاتجاه إلى دمر طوطم التجارب الاشتراكية والفكر الاشتراكي نفسه، وسيادة روح النقد وإرادة التجدد الفكري والعملية. كما يعني تحول المواجهة بين الاشتراكية والرأسمالية وتوازن القوى العسكرية بينها، إلى مرحلة جديدة من توازن المصالح، دون إلغاء توازن القوى

ECRIVAINS,
PHILOSOPHES,
CHERCHEURS,
UNIVERSITAIRES,
HISTORIENS,
SCIENTIFIQUES,
ECONOMISTES,
AVOCATS,
PEINTRES,
METTEURS
EN SCENE,
COMPOSITEURS,
CINEASTES,
ARTISTES,
PSYCHOLOGUES,
PACIFISTES,
RELIGIEUX,
JOURNALISTES,
DE FRANCE ET
D'ALLEMAGNE,
DE BELGIQUE,
DE BULGARIE,
D'ESPAGNE,
DE GRECE,
D'ITALIE,
DU PORTUGAL,
DU R.S.S.,
D'AFRIQUE
DU SUD,
D'ALGERIE,
D'EGYPTE,
DU SENEGAL,
DU BRESIL,
DU CANADA,
DU CHILI,
DE COLOMBIE,
DE CUBA,
D'HAITI,
D'ISRAEL,
DU JAPON,
DU LIBAN,
DE PALESTINE,
DE REPUBLIQUE
DOMINICAINE,
DE TURQUIE,
DU VIET-NAM.

100

INTELLECTUELS

LES 27 ET 28 OCTOBRE 1990 A VILLEJUIF

POUR
LA LIBERATION
HUMAINE

بالمعنى الحضارى العام غير العسكرى،
والوصول بهذا إلى اتفاقات خاصة بنزع
السلاح، وخاصة السلاح النووى تهديدا لتدمير
ووقف انتاجه، إلى جانب التنبه إلى الأخطار
التي تتعرض لها البيئة الطبيعية بسبب
الطابع التكنولوجى المتطور لقوى الانتاج
والمغالات فى استخدامها، والسعى إلى إقامة
العلاقات الدولية على أساس من الاعتماد
المتبادل ودعم المشروعية الدولية عامة. وهكذا
برزت مقولة المصالح الانسانية المشتركة بصرف
النظر عن الخلافات الطبقيّة والايديولوجية،
وإزاء هذين الوجهين السلبي والإيجابى
المتداخلين فى الوضع العالمى الراهن، تبرز عدة
تساؤلات:

هل انتهى الصراع العالمى بين الاشتراكية
والرأسمالية لصالح الرأسمالية، وتحقق
مايسمى «فرانسيس فوكوياما» نهاية التاريخ
والانتصار النهائى للنسق الليبرالى
الرأسمالى؟ وهل أصبحت النظم والتجارب
الاشتراكية (أو التى كانت تُعد اشتراكية)
خاضعة تابعة- كما يقال- للنظام الرأسمالى
المهيمن السائد عالميا، سواء من الناحية
السياسية أو الاقتصادية أو الايديولوجية؟
وبالتالى هل انتهى الصراع الطبقيّ
والايديولوجى بمرور وسيادة هذه المصالح
الانسانية المشتركة؟

فى تقديرى أن ماحدث فى البلاد
الاشتراكية من انهيار لايعنى انهياراً
للاشتراكية بقدر ما هو انهيار لنموذج
بيروقراطى للاشتراكية ثبت فساد. وهو يعنى
كذلك ضرورة تجديد الاشتراكية كمفهوم

وكمنهج لممارسات وسياسات فى ضوء الخبرات
السابقة ومستجدات العصر. إن الصراع
الطبقيّ والايديولوجى بين الفكرين الاشتراكى
والرأسمالى مايزال متصلا وإن اتخذ شكلا
عمليا جديدا يقوم على التعاون والتنافس
السلمى لا الواجهة العسكرية.

وهنا يبرز تساؤل آخر: هل انتهاء مرحلة
الواجهة العسكرية بين الشرق الاشتراكى
والغرب الرأسمالى، قد حول التناقض الرئيسى
الدولى فى عالم اليوم من تناقض بين الشرق
وهذا الغرب إلى تناقض بين الشمال والجنوب؟
أى بين الشمال الشرقى والغربى والجنوب
المتمثل فى البلاد النامية؟

حقا، هناك العديد من الظواهر التى تؤيد
هذا القول. فالولايات المتحدة الأمريكية لم
يتوقف عدوانها على حركات التحرر الوطنى
ومحاولتها لاستتباعها لسيطرتها السياسية
والاقتصادية والثقافية، والعمل على توسيع
وتعميق هيمنتها الاستغلالية على بلدان
العالم الثالث عامة، سواء بشكل مباشر أو
بشكل غير مباشر فى صورة الديون المجحفة
أو الشروط غير المتكافئة للتجارة إلى غير
ذلك. وهناك مواقف جديدة للاتحاد السوفيتى
يمكن تفسيرها بالتهاون أو التخلي عن مساندة
حركات التحرر الوطنى على خلاف شأنها من
قبل، واكتفى بعرض نموذج واحد مرتبط
بالشرق والأوسط هو تهجير السوفييت تهجيرا
مكثفا إلى إسرائيل فى وقت تسعى فيه
إسرائيل لتصفية الانتفاضة الفلسطينية فى
الأرض المحتلة بالعسف الدموى، والعمل على
طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع
غزة تنفيذا لسياستها المسماة الترانسفير.
ولاشك أن تفسير ذلك باحترام حقوق الانسان
وحقه فى التنقل ليس تفسيراً مقنعا، وقضية
حقوق الانسان ليست مجردة عن ملاساتها
الموضوعية، ولا تكون من طرف على حساب
طرف آخر، ولا تكون حقا لطرف سوفيتى
يهاجر إلى بلد آخر ويحرم منها طرف
فلسطينى يطرد من بلده.

وفى تقديرى أن المسألة ترتبط بسياسة
المصالح المشتركة بين الاتحاد السوفيتى
والولايات المتحدة الأمريكية التى تسهم
بدورها فى عملية التهجير هذه بقفل باب
الهجرة اليهودية إلى بلادها. ولا أشير إلى
إقرار الاتحاد السوفيتى إرسال قوات أمريكية
وغربية عامة إلى السعودية لمواجهة الغزو
العراقى للكويت لأن هذا الإقرار يمكن أن
يفسر بالحرص على دعم المشروعية الدولية إلا
أن هذه المشروعية الدولية يتم التراخى عنها

فى قضايا أخرى وفى مقدماتها قضية احتلال
إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات
الجولان وجنوب لبنان، ورفض إسرائيل التكرار
لاحترام قرارات هيئة الأمم المتحدة. ويرغم
هذا، فلا أستطيع أن أخلص من هذا إلى
تعميم القول بأن الاتحاد السوفيتى يتحالف
مع الغرب الرأسمالى أو يتواطأ معه ضد
حركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث.
فلاشك أن هناك ظروفاً أنية تفسر بعض
مواقفه هذه، التى لا تشكل موقفا مبدئيا
عدائيا لحركات التحرر الوطنى فهناك بين
الاتحاد السوفيتى والعديد من بلدان العالم
الثالث علاقات وطيدة فى مجال التنمية
الاقتصادية وخاصة فى مجال الانتاج الصناعى
والسلمى عامة فضلا عن المواقف السياسية
السوفيتية المساندة والمؤيدة لحركات التحرر
الوطنى عامة.

ولهذا فى تقديرى أن التناقض ليس بين
الشمال والجنوب وإنما مايزال أساسا- بين
حركات التحرر الوطنى وبلدان العالم الثالث
عامة، وبين الرأسمالية والامبريالية العالمية.
واعتقد أن تضخيم مقولة التناقض بين الشمال
والجنوب هو موقف إيديولوجى لإخفاء أو
تغيب حقيقة التناقض القائم والمستمر بين
حركات التحرر الوطنى والامبريالية
والرأسمالية العالمية.

وهكذا نستطيع أن نخلص إلى القول بأن
هناك ثلاث دوائر من الصراع فى عالم اليوم.
الدائرة الأولى تشمل الصراع على المستوى
الكوكبى العالمى، وهو صراع يتم باسم المصالح
الانسانية المشتركة، كنزع السلاح النووى
وحماية البيئة والتصدى للمخدرات والأمراض
الوبائية وظواهر المجاعات والتصحر إلى غير
ذلك. وهو صراع لايقوم لمصلحة طبقة أو
إيديولوجية معينة.

وإنما لمصلحة الانسانية المشتركة. ولهذا
فهو لايتحقق بالمواجهات العسكرية وإنما
بالتعاون السلمى وبتبادل المنجزات العلمية
والتكنولوجية وبالمبادرات الجماهيرية وتنمية
الوعى وتوسيع آفاق الديمقراطية.

وهناك الدائرة الثانية من الصراع وهو
الصراع بين حركات التحرر الوطنى
والامبريالية من أجل تحقيق الاستقلال
الوطنى والاقتصادى والخروج من رقعة
التخلف والتبعية، وتعديل شروط العلاقات
الدولية السياسية منها والاقتصادية على
أساس الاعتماد المتبادل المتكافئ بين بلدان
العالم الثالث ومختلف البلدان المتطورة فى
العالم.

وهناك الدائرة الثالثة من الصراع وهو

الصراع الطبقي الذي يتم داخل بلدان العالم عامة والذي يتخذ شكل الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية. وهو صراع لا يتوقف مادام هناك استغلال واغتراب، وهو يتم في إطار الأوضاع العالمية وفي غير عزلة عنها.

وهناك بين هذه الدوائر الثلاث من الصراعات، تداخلات وتناقضات. فقد يقوم تناقض بين الدائرة الأولى دائرة الصراع على مستوى الكوكب ودائرة الصراع الوطني التحرري. فقد تكون النقطة الأولى في جدول أعمال حركات التحرر الوطني هو الخروج من التخلف والتبعية للرأسمالية. على حين أن النقطة الأولى في جدول أعمال دائرة الصراع من أجل المصالح الإنسانية المشتركة هي حماية السلام العالمي من القنابل النووية، وتجنب أخطار تلوث البيئة الطبيعية. والحقيقة أن أخطار التخلف والتبعية في العالم الثالث لا تقل مأساة عند شعوب هذا العالم عن الأخطار النووية والبيئية.

ففي بلدان العالم الثالث يموت جوعاً كل عام ما لا يقل عن ٤٠ مليون نسمة، إلى جانب ما يقرب من ٥٠٠ مليون نسمة تقترب من الموت بسبب سوء التغذية. وهذه النسبة تقترب من عدد من سيقتلون لو أسقطنا ٤٠٠ قنبلة ذرية من طراز قنبلة هيروشيما كل عام على بلدان العالم الثالث. ولهذا فإذا كانت القنابل الذرية يمكن أن تسقط من أعلى، فإن القنابل الذرية الاجتماعية تنفجر بالفعل من أسفل في جسد مجتمعات العالم الثالث، المسئولون عن صناعة القنابل الذرية التي تهدد اليوم البشرية بالدمار هم أنفسهم كذلك المسئولون عن تلك القنابل الذرية الاجتماعية التي تفتك بشعوب العالم الثالث. ولهذا فإن النضال من أجل التحرر الوطني ضد الاحتلال والاستعمار والتخلف والاستبداد والتعسف والقهر والاستغلال لا يقل أهمية عن النضال ضد خطر التلوث البيئي وخطر القنابل الذرية. ولا يمكن تجميد الصراع الطبقي والصراع من أجل التحرر الوطني والصراع ضد التخلف والتبعية لحساب الصراع من أجل المصالح الإنسانية المشتركة. على أنه لا شك أن النضال الوطني التحرري هو بعد من أبعاد السلام بشكل غير مباشر، بل بشكل مباشر كذلك في كثير من الأحيان. فالنضال العربي الفلسطيني مثلاً - ضد الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية مرتبط بالنضال من أجل تطهير هذه المنطقة من العالم من القنابل الذرية التي قلمها إسرائيل. ولاشك في ضرورة تطهير هذه المنطقة من

العالم من القنابل الكيماوية والجرثومية كذلك ولكن من التعسف مطالبية حركات التحرر الوطني بالتخلي عن قنابلها الكيماوية والجرثومية - وهي كما يقال أسلحة الفقراء - في الوقت الذي يتم السكوت عن القنابل الذرية التي يمتلكها الأغنياء العدوانيون المحتلون لأراضي الغير.

هناك تداخل وتناقض بين دوائر الصراع الثلاث. ولا يمكن إغفال دائرة لمصلحة دائرة أخرى. بل لابد من اكتشاف صيغة متزنة شاملة بين هذه الأشكال الثلاثة من الصراع تراعى الأهداف الانسانية المشتركة، والمصالح الوطنية والتحررية والاجتماعية معا.

ولعل هذا هو ما يؤكد بأن قضية السلام لا تتجزأ، تماماً كقضية الحرية، تماماً، كقضية التنمية وقضية التقدم الاجتماعي، تماماً كقضية الديمقراطية، تماماً كقضية حماية البيئة الطبيعية إنها جميعاً قضايا لا تتجزأ، بل قضايا إنسانية عامة شاملة متداخلة متشابكة يدعم كل منهما الآخر، رغم خصوصية بعضها. ولهذا، فالمسألة ليست مسألة شمال وجنوب، بل هي ضرورة إيجاد نظام سياسي اقتصادي عالمي واحد متكامل، يقوم على التضامن الأثمي بين جميع بلدان العالم، كبيرها وصغيرها، على أساس الاعتماد المتبادل المتكافئ، لمختلف الخبرات الاقتصادية والتنموية والعلمية والتكنولوجية، مع احترام الخصوصيات الذاتية لكل بلد من البلدان ولهذا لا ينبغي أن يكون العالم الثالث مجرد مصدر أو احتياطي للموارد الطبيعية كالنفط والغاز والذهب والأورانيوم، أو يكون صندوقاً للنفايات الذرية أو حقلاً للتجارب أو سوقاً للاستغلال وتجارة المخدرات، بل ليس من مصلحة الدول المتقدمة أو ما يمكن أن تسمى بدول الشمال أن تعاجل تخلف العالم الثالث أو تسعى لتكريس هذا التخلف، بل من مصلحتها أن تجعل من المساهمة في القضاء على هذا التخلف بأشكاله المختلفة من بين أبرز وأهم المصالح الإنسانية المشتركة التي تسعى لتحقيقها.

وإذا كانت هناك محاولات اليوم، لتوطيد مشروعية دولية تحكم سلوك دول العالم، فلاسبيل لتحقيق هذه المشروعية تحقيقاً عادلاً، بغير تكرين تجمع شعبي على مستوى العالم، من كل القرى المنتجة والمبدعة والحية في المجتمعات المدنية لتحقيق مصالح جماهير العالم وحمايتها، وإعطاء المشروعية الدولية عمقا اجتماعيا ديمقراطياً جماهيرياً. إنها دعوة لإقامة «هيئة الشعوب المتحدة» إلى جانب

«هيئة الأمم المتحدة» إنها ليست دعوة إلى أممية يروايتها جديدة أو وحدة الجنوب في مواجهة الشمال، بل دعوة إلى تضامن شعبي أثنى بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب، يشكل قوة ضغط على المنظمات الدولية، وقوة مساندة وموحدة بين مختلف المصالح الإنسانية والوطنية والتحررية والاجتماعية والديمقراطية في العالم، تسهم في اكتشاف أشكال جديدة للتطور والتحرر الانساني كما تسهم في تحقيق بيئته الطبيعية صحية ونظام عالمي جديد لا تحتكره الدول الكبرى وحدها.

وبغير هذا الربط بين المصالح الإنسانية المشتركة والمصالح الوطنية والتحررية والاجتماعية، الخاصة وبغير التصدي بحسم لأمراض التخلف وعلاقات التبعية، وظواهر القمع والقهر والاستبداد، ستنفجر الصراعات القومية الشوفينية - Integrisis - أو الاتجاهات الدينية الأصولية التعصبية، إن الحركات القومية الشوفينية، والأصولية الدينية التعصبية هي في الحقيقة ردود أفعال لأوضاع التخلف والاستغلال والاغتراب والاستعمار والقهر في العالم الثالث.

ولن تنفجر هذه الحركات القومية والأصولية فحسب بل ستنفجر كذلك الرواسب القبلية والمفامرات الفاشستية وظواهر العنف والارهاب المختلفة فضلاً عن أمراض المخدرات والتحلل الاخلاقي وإلى غير ذلك من الأمراض الاجتماعية.

لهذا فليس ثمة سلام حقيقي أو بيئة طبيعية صحية بغير حل جذري لقضايا التحرر الوطني والتخلف الاجتماعي والاستغلال الطبقي وبغير توفير الحريات الديمقراطية والعدل والحقوق الأساسية للإنسان، «الإنسان الفرد» و «الإنسان المجتمع» و «الإنسان العالم» إن تحرير الإنسان لن يتحقق الا عبر نظرة إنسانية شاملة، وفعل إنساني شامل، لا يغفل الخاص باسم العام، أو العام باسم الخاص أو الجنوب باسم الشمال أو الشمال باسم الجنوب، أو الأثمي باسم الوطني أو الوطني باسم الأثمي، أو الطبقي باسم الإنساني أو الإنساني باسم الطبقي، أو السياسي باسم الاقتصادي أو الاقتصادي باسم السياسي أو العلمي باسم الروحي أو الروحي باسم العلمي. إن النضال الإنساني الموحد على مختلف هذه الجبهات هو الطريق لتحويل الأزمة الراهنة لعالمنا إلى مرحلة جديدة من التفتح الإنساني على مشارف القرن الحادي والعشرين.



شبل شميل

الأب الروحي للإشتراكية المصرية

د. رفعت السعيد

«الحقيقة ان تقال لا أن تعلم» فما قيمة أن تحتكر المعرفة لنفسك، ولا تتفجر بها أمام المجتمع وفي أعماقه.. ومنذ وصوله لمصر بدأ في الكتابه وبغزازه غير مسبوقه وفي كافة الميادين الفلسفة، الطبيعة، الادب، السياسة، القانون، حقوق المرأة. لكن كل هذه المقالات مرت دون أن تحرك البحيره الفكرية الراكده في صدر مصر.

إنه يخاطب العقل المصري، يتصادم معه، يدعوه.. بل يتوسل اليه أن يعمل ويفكر ويبدع دون خوف دون قيد.. فهو يناشد قارئه «إليك اكتب ايها القارئ العاقل، العاقل

.. من ريف لبنان، من كفر شعا بأتينا طبيب شاب. الاسره من الاعيان... الاخ الأكبر ولیم مدرس مولع بالفلسفة الاخ الآخر أمين محام...

الابن الأصغر «شبل» تخرج من مدرسة الطب في كلية البروتستانت في سوريا عام ١٨٧١، وفي عام ١٨٧٥ توجه الى أوروبا حيث إنبهر بنظرية داروين عن تطور نشأة الانسان وفي عام ١٨٧٦ أتى الى مصر ليمارس مهنة الطب ويصدر أول مجله طبيه مصريه إسمها «الشفاء».

وشبل شميل واحد من يتفجرون بمعرفتهم مهما كان الثمن، ومهما كانت المحاذير..

المتأمل، ولا أطلب منك علما واسعا وفلسفة بديعه وحكمه بليغه، بل أطلب منك عقلا حلت قيوده وتفتحت منافذع. وأقام التفكير مقام الاعتقاد، والبحث مقام المقرر، بقدر مستنتجات العلم قدرها ولا يبغض مستنبطات العقل حقها» (مقال: على القضاء مجلة البعير عام ١٨٩٨)

ولكن ردود الفعل تبدو متباطئه... فلا بد من زلزال.

وببساطه يفجر الطبيب اللبناني المولد زلزالا فكريا صارخا في العمق اذ يصدر كتابه «فلسفة النشوء والارتقاء» وهو ترجمه لكتاب بغز المعنون «ست محاضرات حول نظرية داروين» وعلى الغلاف يحرض القارئ قائلا «طالع هذا الكتاب بكل تمن، ولا تطالعه الا بعد أن تطلق نفسك من أسر الاغراض لثلا تغم عليك نفسك وأنت واقف تطل على العالم من شرقه عقلك تتلمس الحقيقة من وراء ستارها».

ويحدث الزلزال.. انهال الهجوم على شميل من الجميع.. «لقد أحدث نشر هذا الكتاب لفظا عظيما مع انه لم يطبع منه الا خمسمائه نسخه.. لفظا قليله من الخاصة المعدوده.. وكثيره من العامه الذين اكثروا من الجلبه عن سماع لاهن مطالعه... (المقتطف عام ١٨٨٥)

ولكن كيف يواجه الانسان الزلزال... البعض يتراجع والبعض يصمد لكن شميل يختار أن يواصل الهجوم فبعد عام واحد يصدر كتابا جديدا هو بذاته زلزال اشد عنفا اسماء «الحقيقة» ليرد على مهاجميه، ودا عنيفا صاعقا فشميل رجل يتمسك بعباره شهيره «لست أخشى تخطئه الناس لى اذا كنت أعرفنى مصيبا ولا يسرنى تصويبهم لى اذا كنت أعرفنى مخطأ» وهكذا واجه شميل الاعصار... وحيدا وسعيدا أيضا

.... «فهذه الرجه التى حصلت اليوم هى المقصوده منى فى ذلك الحين لا يطاق الافكار من نومها العميق.. والحركة مهما كانت خير من السكوت».

وشميل يعرف تماما ماذا يريد... «ان غرضى من هذا البحث انما كان لاقرار الفلسفه المادية على أساس علمى متين».

وبطبيعته الحال تنشب معركة ضاربه بين شميل وبين رجال الدين... ومرة أخرى لا يتراجع، بل هو يواصل الهجوم.. وهو كعادته يشن هجوما ضاربا وعلى كل الجبهات، بل ومتجاوزا فى بعض الاحيان العلاقات الحمراء غير المسموح بتجاوزها.. ولنقرأ ماكتب شبل شميل عن بعض

رجال الدين... «فنرى بما تقدم ان الدين نفسه ليس العقبة الحقيقية في سبيل العمران، بل رجال الدين أنفسهم» (مجموعة شبلى شميل. ص ٢-٦٢)

ويقول... «ولكن الاديان تتحول من النفع العام حتى تصير وسائل للكسب في أيدي أولئك الذين اتخذوها تجارة لجذب الدنيا ولو بالقضاء على الانسان، فرؤساء الاديان من كل دين وملة علموا الناس حتى اليوم غير ماتأمرهم به الاديان، وكم قاموا ببيعون دينهم بهتان، وفرطوا بمال الايتام، وكم خدموا به أغراض عتاه حكامهم ليقتسموا معهم. ولو داسوا الدين بالاقدام»

... وفي عام ١٩٠٩ عندما إغتال الورداني بطرس باشا غالى لاسباب سياسيه تهيات عناصر الفتنة بين المسلمين والمسيحيين وانفجرت المساجلات- المناظرات بين بعض رجال الدين من الجانبين بما فتح باب الفتنة واسعا... والى هؤلاء جميعا يوجه شميل سهامه «يامقننى الجهل ومعنى الضلال أين رأيتم في أديانكم مايسمح لكم بان تزرعوا في رؤوس أتباعكم الجاهلين التفريق بين الناس الى حد التباغض والتقاتل» ويقول... «لوقامت الانسانية في كل الدنيا ونسرت لهم رؤساء الاديان- الذين هم وحدهم المستولون عن كل الفطائع التي ارتكبت، ولا تزال ترتكب باسم الدين- نسره لسره لما وقت حق الانتقام منهم لماجنوه اليوم على الانسان» (من مقال ضحايا الجهل- جريدة الاخبار- عام ١٩٠٩). وشميل يمتلك مقياسه الخاص للعدل فهو يتساءل لماذا يعاقب المخطئ؟... «ألسنا عنه الذين علمنا الانسان ان يكذب لانه رأنا تعاقبه على الصدق. وان يسرق لأننا حججنا مايجتاح» (مجموعة شبلى شميل. ص ٢-١١٩) وهو أول من يطالب بالجمهورية على أرض مصر... ولكن اي نوع من الجمهورية أراد «الجمهورية الحقيقية التي يتم فيها توزيع الاعمال على قدر المنافع العمومية بحيث تتوفر معها المنفعة لكل فرد في المجتمع بدون أدنى تمييز مطلقا... جمهورية تصبح فيها الامه هي الكل والحكومة لاشئ».

.. والاصلاح لا يأتي عفواً ان من ينتظر الاصلاح عفوا من اية حكومة كانت انما يجهل لاشك تاريخ نشره الامم... «ولاتلام الحكومة اذا داست على رقاب الرعية، فهل تداس رقاب تأبى ان تداس» (مقال: كما تكونون يولى عليكم- الجزء ٢ ص ١٩٠) ولذلك فلا سبيل الا «الثورة»... «والأيام

حبالى ولا بد من ان تلد ثوره لاتذكر معها ثوره القرن الماضى... ثوره تنصر الشعوب فيها بعضها بعضا، والامم بعضها بعضا، ينصرون بعضهم على حكوماتهم لقلبها وابدالها».

.. ولكن ثوره من أجل ماذا؟ انها «ثورة العمال ضد أصحاب المال» هكذا ببساطه وصراحه... ومتى قالها؟ قبل نهايات القرن التاسع عشر... وشبلى شميل هو الأب الروحي لدعاه الاشتراكية المصرية، فهو ليس فقط أول من دافع عن الاشتراكية دفاعا شجاعا مبنيا على فهم علمي وطبقي، لكنه ايضا أول من قدم المفاتيح التطبيقية لفهم الاشتراكية فهما علميا وطبقيا..

.... «فالاشتراكية نتيجة لازمه، لمقدمات ثابتة لابد من الوصول اليها ولو بعد تذبذب طويل»

.. «والاشتراكية كالمجتمع نفسه ذات طبيعه تقود اليها»... «وكلما إرتقى الانسان وزاد اختباره، استخدم هذا الاختبار لتقصير مده الوصول الى الاشتراكية»

... «والاشتراكية عنده مرحله من مراحل التطور الاجتماعى، وليست مطلباً يستهدف إصلاح احوال الفقراء... وهو يفرق بين دعوته ودعوه هؤلاء الذين ينظرون الى الاشتراكية كمجرد أداة لاقرار العدل فيقول «بطرقون هذا البحث، ويكثرون فيه من المن على الانسان فيطلبون الاصلاح له لضعفه وسقمه... يطلبونه له رأفه وشقيقه عليه، اما نحن فنقول ان الانسان في المجتمع في غنى عن رحمه الراحمين وشقيقه المشفقين، فلا نطرق هذا البحث بتحريك العواطف، ولاندع للانسان على الانسان منا»

وفي عام ١٩٠٨ ينشر شبلى شميل مقالا على صفحات جريدة الاخبار يدعو فيه صراحه الى الاشتراكية... وعنوان المقال «الاشتراكيون» وينبرى سليم سرקيس محاولا طمس الموقف، بل ارهاب الكاتب فيحذره على صفحات «المؤيد» من المضي في هذا الطريق حتى لايتهم بأنه اشتراكي. ويلج شميل الفخ الذي نصبه له سرקيس فيكتب مقالا اكثر صراحه... عنوانه «الاشتراكية» يخاطب فيه سليم سرקيس قائلا «في كتابك على صفحات المؤيد طلبت مني أن أثبت حقيقة وان أدفع شبهه، طلبت مني أن أبني لماذا أدافع عن الاشتراكيين وان أتوسع في الموضوع لأن ماكتبته على صفحات الاخبار لم يكن مقنعا، وأن أدفع عن نفسي سوء الظن بي، كأن الاشتراكية وصمه. وأنا قد تلوثت بحماتها،

وأنت لاتريد لي أو أنك تريد أن بين الحقيقة الناصعة وأن أخرج منها طاهر الدليل، فشكرتك على حسن ولائك، ولو انى أعجبت اكثر بدهائك.. لقد كنت أفهم قبل اليوم ان الاشتراكية في نظر خصومها مطلب بعيد المنال، فاذا هي فوق ذلك وصمه تعرض صاحبها لاقبح المظان»

.. ويمضى شميل ليشرح وباتقان على متميز أفكار الاشتراكية ومبادئها، ولا يكتفى بذلك بل هر يشن هجوما ساخطا وشجاعا ضد الرأسمالية وضد المجتمع الرأسمالى ككل... «فلقد كان بالامكان تدارك الشر لوان الحكومات لاتنقاء انتيادا أعمى لأصحاب الاموال، أو لوان هؤلاء يخفضون قليلا من كبرياتهم ويعترفون بحقوق من لولاهم لبارت تجارتهم وقل استثمار اموالهم» (مقال لطمه على خد العالم- الجزء ٢ ص ١٤٢)

.. تم هو يهاجم الاغنياء كثيرا... وعشيفا وبلا تردد... «رأيت الفاعل يشتغل في الحر والعرق يتصبب من بدنه كالمنطر ليطعم سواه مما جناه ولايناله من ذلك الا نزر يسير لاينى بحاجه زوجته العاربه وأولاده الجبايع... ورأيت الفنى الشبعان يبلغ الجمل ويتستر، والفقير الجائع يتلصص ليسرق رغيفا من الخبز الاسمر، والقانون يكافئ ذاك برفع القبعات ويعاقب هذا بالسجن سنوات... رأيت معالم الظلم تشاد فوق الناس تحت لواء العدل، ودعوى الهداية والعالمية تسرى تحت قلاص المكروعمائم الجهل»

ويمضى شميل متمسكا بمبدئه الصارم «الحقيقة ان تقال لا أن تعلم» فيقول للناس كل مايعرف مهما سب له ذلك من مصاعب... ولم تذهب كتابات شميل هباء، بل هي لم تكتف بتحقيق أمنيته في تحريك البركة الراكده في العقل المصرى، بل لعلها تجاوزت ذلك بأن اسهمت في إنبات زهور الاشتراكية المصرية. يقول أحد الرواد الأوائل للنضال الاشتراكي المصرى... محمد دويدار «كانت نقطة التحول في حياتي هي إطلاعى على كتابات شبلى شميل، وقد اشترت كتابيه بجنيهين، ولك ان تتصور كيف امكن لعامل بسيط مثلى ان يدخر من مرتبه مبلغا كهذا ليشتري كتابا. وقد أثرت في كتابات شميل تأثيرا كبيرا لدرجة اننى قرأتها عشرات المرات وحفظت منها مقاطع كامله (محضر نقاش اجريته معه في ٢٢ يناير ١٩٧٧)

وبالطبع لم يكن دويدار وحده... الم أقل لكم ان شميل هو الأب الروحي للاشتراكية المصرية.



دريد لحام « الهارب من الهيبة السياسية» إلى جنة الأطفال

أحمد يوسف

ليس هناك إذن من يصلح للحياة في عالم «التقرير» الصارم إلا (عزمي) - ولتلاحظ دلالة الاسم - الذي سوف تدرك من الوهلة الأولى أنه أكثر انتماء إلى فكر محمد الماغوط، حتى لو ظل يلبس قناع دريد الساخر. إن عزمي رئيس مصلحة التفتيش العليا، والموظف الكبير الذي وخط الشيب شعره، وتسملت التجاعيد إلى وجهه، يسير بحياته في الخط الذي رسمه لها، لا يعيد عنه، تدفعه إلى ذلك نظراته البرجوازية الضيقة لطبيعة مسئوليته كمواطن، التي رآها تنحصر في إطار وظيفته، ويقوده اقتناعه وقناعته بأن الوطن، بل العالم أيضاً، ليس إلا تلك الدائرة التي يحيا فيها بدقة وصرامة كاملتين. ومع اللقطات الأولى للفيلم، تتأكد لك نزاهة الرجل وتفانيه في عمله، مما يجعله قريباً إلى قلوب المستضعفين المظلومين، مكروهاً من أصحاب المصالح المرتبطين ببعض رجال السلطة المتواطئين معهم.

في الهدء كانت (الحنفية)

بدأ عزمي إذن مطمئناً إلى عدالة النظام واستقرار المجتمع، لكن ذلك اليقين يتسرب يوماً بعد يوم، كما تتسرب قطرات الماء من (الحنفية)، التي كنا قد رأيناها في لقطة التيعترات، وربما فانت علينا أنذاك دلالتها الرمزية، لكننا سوف ندرك لاحقاً، عندما

وهكذا انتهى الأمر بجحا إلى التمرد على السلطان، عندما وجد عبد الودود نفسه على «حدود» (١٩٨٤)، محاصراً في صحراء الوطن الواسعة. لم يكن تمرده فقط مجرد رغبة في تحقيق الوحدة القومية التي تتشدد بشعاراتها الأنظمة المتنافرة المتناحرة، وإنما كان التمرد أيضاً إعلاناً عن رفضه للسلطة التي تقبض بيدها على الوطن، تصنع منه حدوداً حجرية، وتصنع من المواطن رقماً وجواز سفر، يضيع وجوده الانساني عندما تقرر السلطة - كما تفعل في كثير من قراراتها - أن تستقطه من حسابها، فلا يبقى أمامه، بعد المعاناة الطويلة، إلا أن ينتزع حقه انتزاعاً. وإذا كانت تلك العلاقة المأساوية، في ظل الأنظمة الديكتاتورية، بين المواطن والسلطة لا تراها في فيلم «الحدود» إلا رمزاً خفياً، فإنها تصبح هي الموضوع الرئيسي والمباشر لفيلم الماغوط ودريد لحام الثاني «التقرير» (١٩٨٦)، الذي كان عليه أن يملك جرأة هائلة، تتجاوز سخرية جحا، ودعوة بريخت إلى التحرير، وتشترك فضاء «الحدود» بدلالاته القومية العامة ليدخل إلى عالم كافكاوي مغلق، تهدو فيه المعاني والدلالات أكثر تحديداً وقوة، وربما أيضاً أكثر كآبة وتشاؤماً، وهو عالم لم يعد يلائم أيّاً من غوار، الفهلوي الفشار، بطل دريد لحام التقليدي، أو عبد الودود، الذي يضع قدماً في عالم دريد لحام وقدماً أخرى في عالم الماغوط، وهو البطل اللأمنتمى الذي يأخذ من الحياة موقفاً وسطاً، وإن اضطر في النهاية إلى التمرد.

يدرك أيضاً عزمي أنها «حنفية الدولة»، التي تظل تنزف ماؤها، وتستنزف معه ثروات الوطن وأحلامه معاً.

إن حياة عزمي المستقرة تبدأ في التداعي بعد مهرجان الحنفية، الذي تعلن فيه السلطات عن قيامها بتوصيل الماء العذب إلى إحدى القرى النائية. وكما بدا أهل القرية غائبين عن المهرجان والمشروع معاً، غير عابئين بما ترفعه السلطة من شعارات ساذجة كاذبة، فإن عزمي بدوره لم يكن ليرى حقيقة المشروع الوهمي لولا أنه بات مطالباً - بحكم وظيفته - باقرار تكاليف المهرجان التي تجاوزت ضعف تكاليف المشروع ذاته. لذلك يرفض عزمي أن (يفوت) الأمر، ليجد نفسه محاصراً من رؤسائه، يضطرون عليه، حتى ينتهي إلى تقديم استقالته إعلاناً عن مقاومته للفساد، (والتي بيتنازل عن حنفية يتنازل عن بلد). وحتى تلك اللحظة، كان عزمي على الرغم من صراحتة الظاهرة، كسلفه عبد الودود، يحدوه تفاؤل كاذب في شعارات السلطة ورجالها، فهو لم يكن جاداً في استقالته، بل كان يحلم أن يأتيه المسئولون الكبار يرجونه العودة عن الاستقالة، وعندها - ما يزال يحلم - سوف يملى عليهم شروطه القاسية. لكنه ينتظر طويلاً... لا جدوى، لقد كان قرار قبول استقالته هو أسرع القرارات التي اتخذتها السلطة على الإطلاق! إن عزمي يظل ينتظر وقد سجن نفسه بين جدران منزله، ويمارس عدوانيته كرجل مهزوم على أسرته كما مارسها من قبل عبد الودود خلال أزمته تجاه زوجته صديقة. وعندما يلوح لنا أن عزمي قد اعتاد على حياته بعيداً عن الوظيفة، تغتاله التماسية فجأة، ويقرر ياساً أن يبحث عن أبعاد قضيته: (الحنفية). إنه يذهب إلى مكانها ليجدها قد نصب ماؤها، ويكتشف أنها قد أقيمت في أرض يملكها أحد المسئولين الكبار بهدف زيادة سعر الأرض وتحويلها إلى منطقة سياحية خاصة. وعندما يعلن عزمي عن غضبه بتحطيم الحنفية، يودع السجن ليغنى مع السجناء نشيد (بلادي بلادي).

ويخرج بطلنا من السجن مصماً على اكتشاف كل (الحنفيات) الفاسدة، ليضمها في تقرير جامع مانع، ليرفعه إلى أعلى سلطة في الدولة. ويستعرض لنا الفيلم اكتشافات عزمي، التي تنبئه سكرتيرته إلى أنها ليست إلا جزءاً من الواقع الذي لم يكن يراه جيداً: سيارات المسئولين الفارغة تتحدى اشارات المرور، استاذ الجامعة ذو الدخل المحدود الذي يعمل في أوقات راحته سائقاً للتاكسي ويصدم



دريد لحام

سيارة نقل صغيرة فيتشاجر مع سائقها ليكتشف أنه ليس إلا مدير الجامعة (١) ضياع وقت المواطنين في طابور الجمعية، يقيسه عزمي فيجده مساوياً (لتسعة آلاف عام في اليوم الواحد، وهو الوقت الكافي للذهاب إلى المذنب هالي سيراً على الأقدام). ويظل عزمي يطوف بالشوارع ليسجل في تقريره كل مظاهر العناء: الفلاء، والقضاء غير العادل، نزيف العقول المهاجرة، واسراف الأغنياء، السفهاء، وموت الفقراء الجوعاء.. واختصاراً للطريق إلى معرفة مشكلات الجماهير، يخلع صندوق الشكاوى الذي وضعته السلطة للابهام باهتمامها بتلك المشكلات. فيجده بلا قاع! وفي نهاية رحلته، يصادف مثقفاً يتسول: (حسنة للعاجز)، وعندما يسأله عن أى عجز يشكو، يجيبه المثقف الشحاذ: (عاجز عن التعبير)!

ها قد اكتمل التقرير، وحانت لحظة رفعه إلى (اللى فوق)، ويعرف عزمي أن المستول الكبير يحضر - مع كل المستولين - مباراة لكرة القدم بين منتخب الشرق والغرب، فيجدها فرصة مناسبة لا تتكرر لاجتماعهم حول أمر واحد، فيحمل التقرير تحت إبطه، ويمضى به ليتصور نفسه في أحلام اليقظة - التي نراها بالحركة البطيئة - تارة في هيئة جيفارا يقود المستضعفين، أو سبارتاكوس يحرق العبيد، أو صلاح الدين يشق طريقه إلى فلسطين. وفي مشهد فانتازي شديد الإيحاء ترى المثقف في زى العبيد يلقي التعذيب على أيدي أحد المستولين الذي يرتدى بدلة عسكرية معاصرة، لنجد المثقف يقوم بدور مزدوج حين يمثل أيضاً المخلص الذي يحمل قلماً ضخماً يصوبه كرمح إلى قلب معذبه، وكأنه رمز للقدر على التمرد، والثورة، وتحرير الذات.

لكن مهلاً، فالواقع شديد الوطأة يقتل الحلم، فما هو عزمي متفائلاً يصل إلى أرض الأستاذ، ليسمع هتاف الجماهير الصاخب في خياله كأنها تهتف له، ويدخل وسط اللاعبين واثقاً من أنهم سوف يتوقفون احتراماً لتقريره. لكن كرة طائشة تصيبه في رأسه، ويقع على الأرض، وتدوسه الأقدام كما تدوس أوراقه وأقلامه، وعندها فقط يوقف المباراة، لينفض جمع الجماهير، ويبدو الأستاذ خالياً إلا من عزمي صريعاً وسط أوراق (التقرير)، التي باتت ضائعة في مهب الريح.

الامتثال وراء قناع التمرد:

في فيلم «التقرير»، كما في تقرير بطله تماماً، طموح هائل إلى أن يكون جامعاً مانعاً

اهتمامه بضبط الساعة، ورعايته لنباتات الظل في مكتبه، لكنك لاتفهم لماذا لا يقبل مناقشة مشكلات أسرته إلا إذا قدموا له طلباً ثم لصق طوابع التسفد عليه (١)، حتى أنك تصبح موزعاً بين الإعجاب بالبطل ونزاهته، والسخرية منه لأنه يتمسك بتقاليد الروتين حتى في غير موضعها.

لكن الأكثر خطراً هو ذلك التناقض والتشويش في بناء شخصية البطل. فهو أحياناً يملك فلسفة تبدو متكاملة، لكنه يبدو أيضاً غائباً عن الواقع اليومي. وبرغم (اكتشافه) للفساد والضرار في أعماق البناء الاجتماعي والسياسي، فإنه يظل متمسكاً بالتوجه بشكوى الناس إلى (المستول الكبير)، أو إلى السلطة كما في الحوادث القديمة، لكنه يحلم في الوقت ذاته أن يتقمص شخصية جيفارا، دون أن يملك القدرة، أو حتى الرغبة، للتوجه إلى الجماهير.

قد يوحي «التقرير» أحياناً بأنه أكثر راديكالية من الحدود «لكنك سرعان ماتكتشف أن الفيلم وبطله يقعان في نفس الخطأ التراجيدي الذي يؤدي بهما في النهاية إلى ما يشبه الانتحار، عندما يعجز وعيها

يقول (كل) شيء وإلى أن يكون تحريضياً مستخدماً (كل) الوسائل الفنية الممكنة. وهو الطموح الذي يجعل من الفيلم نموذجاً يبلور في إيجابياته وسلبياته - اجتماع الماغوط والحام، ويصل به إلى الذروة الدرامية في مسيرتهما.

لقد ذهب «التقرير» أبعد كثيراً من «الحدود» في اعتباره الموضوع والمضمون أكثر أهمية من أي شكل سينمائي متماسك، فيظل المضمون يبحث في كل مشهد منفصل عن شكله الملائم. وبالقدر الذي يكون فيه ذلك محققاً للتأثير اللحظي في المتفرج، إلا أنه يفقد العمل الفني وحدته الأسلوبية، وبالتالي فإنه يفقده - وهذا هو الأهم - رسالته في تعميق وعي المشاهد.

لذلك أنقذت «الحدود» بساطته في شكله ومضمونه، بينما ترى «التقرير»، على الرغم من النبرة العالية في رسالته التحريضية، وربما بسببها، ويسبب نزوعه إلى التأكيد الدرامي المبالغ فيه، قدتاه بين تجهم بطله و (فرسكة) دريد لحام، فعندما يصور لنا الفيلم بطله صارماً في علمه، تفهم ذلك على الفور من

متكيفا مع واقعه الذى يظهره لنا الفيلم ساحرا فائنا حتى فى خشونته وفقره.

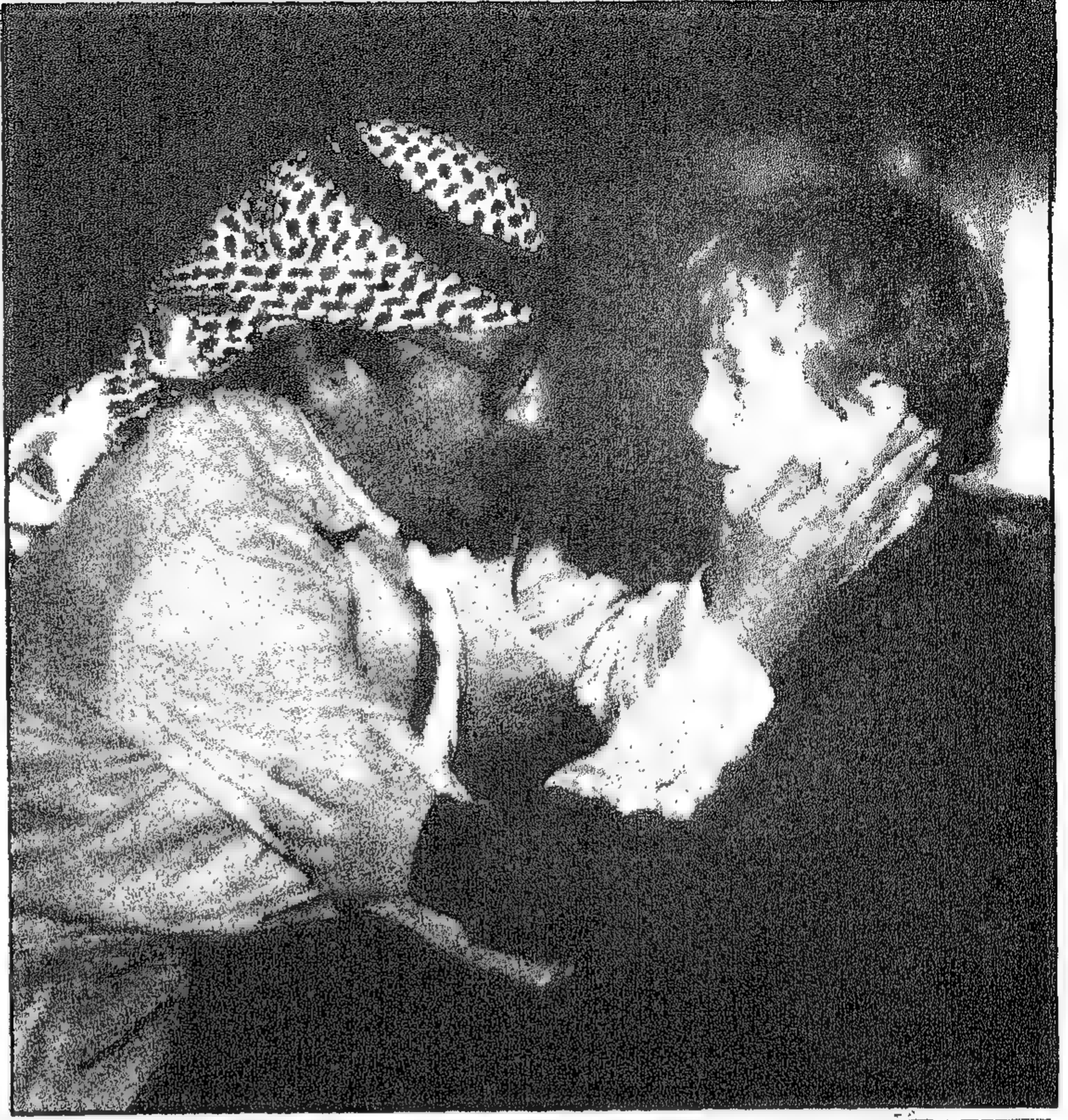
المكان: قرية نائية منسية على حدود الوطن، تدعى كفرون. وقد يكون هذا اسم قرية بعينها، لكنه ايضا رمز لآلاف القرى التى بلا اسم (كفرون هى الكلمة ذاتها التى تستخدم فى العامية المصرية عندما تسمى القرية: الكفر) لا تبحث عن بؤس أهالى القرى النائية الذى رأيت فى لقطات خاطفة من قرية (الحنفية) فى «التقرير»، ولا تبحث أيضا عن أى تفاصيل للحياة اليومية لأهل القرية، فلن ترى منهم الا من يدورون فى فلك بطلنا ودود، الذى يعمل فراشا لمدرسة القرية، وتضطره الظروف الى أن يقوم بمهام أخرى الى جانب عمله، فهو يذهب الى المدينة لانهاء بعض المعاملات التى تخص المدرسة. لتأتى الفرصة (الوحيدة) فى الفيلم للسخرية من نسيان السلطات للقرية، وإن ضاعت تلك السخرية من ذاكرتنا عندما نرى القرية- طوال الفيلم- سعيدة مكتفية بذاتها.

وامعانا فى السخرية المجانية العابرة، يقوم ودود، فى حال غياب بعض المدرسين، بالتدريس للأطفال حتى لو كان ذلك متناقضا مع الجانب الأكثر انسانية وصدقا فى بطلنا، الأمى الذى يسترق السمع لشرح المدرسين لكن يجتاز بنفسه مرحلة بعد أخرى فى طريق العلم.

وتسير القرية فى حياتها اليومية حتى أنها تبدو كعائلة واحدة، لا ينغص عليها سعادتها الا أمر واحد، هو أن أم ودود، التى لا تخلع ثياب الحداد، ويسمىها الفيلم (صخور) امعانا فى التبسيط الدال على قسوتها، تصمم على أن تزجل زواج ابنها من خطيبته حتى ينتقم لاهيه من (أبو جابر)، الذى يصوره لنا الفيلم رجلا طيبا، برأته سلطات التحقيق من قضية القتل القديمة.

ليس هناك إذن فى «كفرون»- الفيلم والقرية- أى صراع الا قصة الثأر، لا يغير من ذلك الأمر شيئا أن تصل من المدينة مدرسة حسناء (مادلين طبر)، تعاني فى البداية من الاحساس بالغربة، فتتذكر- فيما يشبه الفلاش باك الحناطف- حياة الصخب فى المدينة، وتعامل الأطفال بعدوانية سافرة، لكن ودود يدعوها للاقتراب الحميم من عالم الأطفال، وعندما تنجح فى ذلك تدرك أنها قد عرفت الطريق الى عشق الحياة والبشر، ليعود الفيلم الى قصة الثأر من جديد.

فعبثت القرية، ولكل قرية فى الأفلام التقليدية عبيطها، يتلصص على المدرسة



كفرون

دائما بصياغة لفظية محكمة تتضمن التورية والسخرية معاً. فهل عاد الماغوط ولحام فى «التقرير» ببطلهما- دون قصد- إلى جحاً، بنفس القدر الذى ابتعدا فيه عن بريخيت عندما تضاءل فى هذا العالم المغلق الذى اختاره أى أمل للتغيير؟ وألا يبدو عزمى يستحق نهايته الكافكاوية لأنه كان يرى كل السلبات حوله، دون أن يدرك أنه قد وقع فى فخ انتظار الحل على يد السلطان، بينما كان عبد الدود أكثر نضجاً، عندما بدأ متفائلاً فى إيمانه بشعارات السلطة، وانتهى بعد رحلة الضياع إلى التمرد؟

الانسحاب إلى خارج الحدود:

كان عزمى وتقريره هما ذروة العلاقة بين دريد لحام والسياسة فى أفلامه، ذروة تحمل تناقضا هائلا بين النزعة التحريضية والبطل الهش رغم صلابته الظاهرة. لذلك كان (ودود) بطل فيلم دريد لحام الثالث «كفرون» (١٩٩٠) أكثر وضوحا مع نفسه ومعنا فمئذ اللقطة الأولى يظهر لنا انسانا مسالما وديعا (ودودا) يغنى للأطفال كأنه واحد منهم،

عن صياغة رؤية متكاملة للوطن وللتاريخ، وحين يبقى التمرد عندهما ملتصقا بالجزئيات دون استشراف علاقاتها الجدلية، حتى أنهما ينزلتان إلى السخرية المريرة من الجماهير والسلطة معاً، وفى طوفان من (الإنيهات) السياسية المثلاحة، التى تصل إلى اللذة فى إيلاام النفس، وتضيع فى مرارتها القدرة على العثور على أى نقطة للبداية.

انظر على سبيل المثال ذلك المشهد الذى يفحص عزمى فيه (الفاتورة) التى تشمل قائمة الطعام فى مأدبة أقيمت لأحد الوفود الأجنبية، فهو يعلق على تنوع المأكولات قائلاً (شعب عنده كل ها الطعام أمتى بيشتغل؟)، وعندما تبرر سكرتيرته الأمر بالكرم العربى يكون رده (لباس ما عندنا والشكة حريص)، أما إذا كان المبرر هو عدم (اعطاء) الأجانب فكرة سيئة عن العرب فإنه يقول (ليس فيه شيء عندنا ما أخدوه؟)

فعلى الرغم مما يمكن أن تمنحه هذه السخريات المتتابة- فى مشهد واحد- من الضحك المعروف، إلا أنها تبدو فى جوهرها أكثر اقتراباً من الأسلوب التقليدى لأبطال الحكايات والخواص، الذين يواجهون الواقع

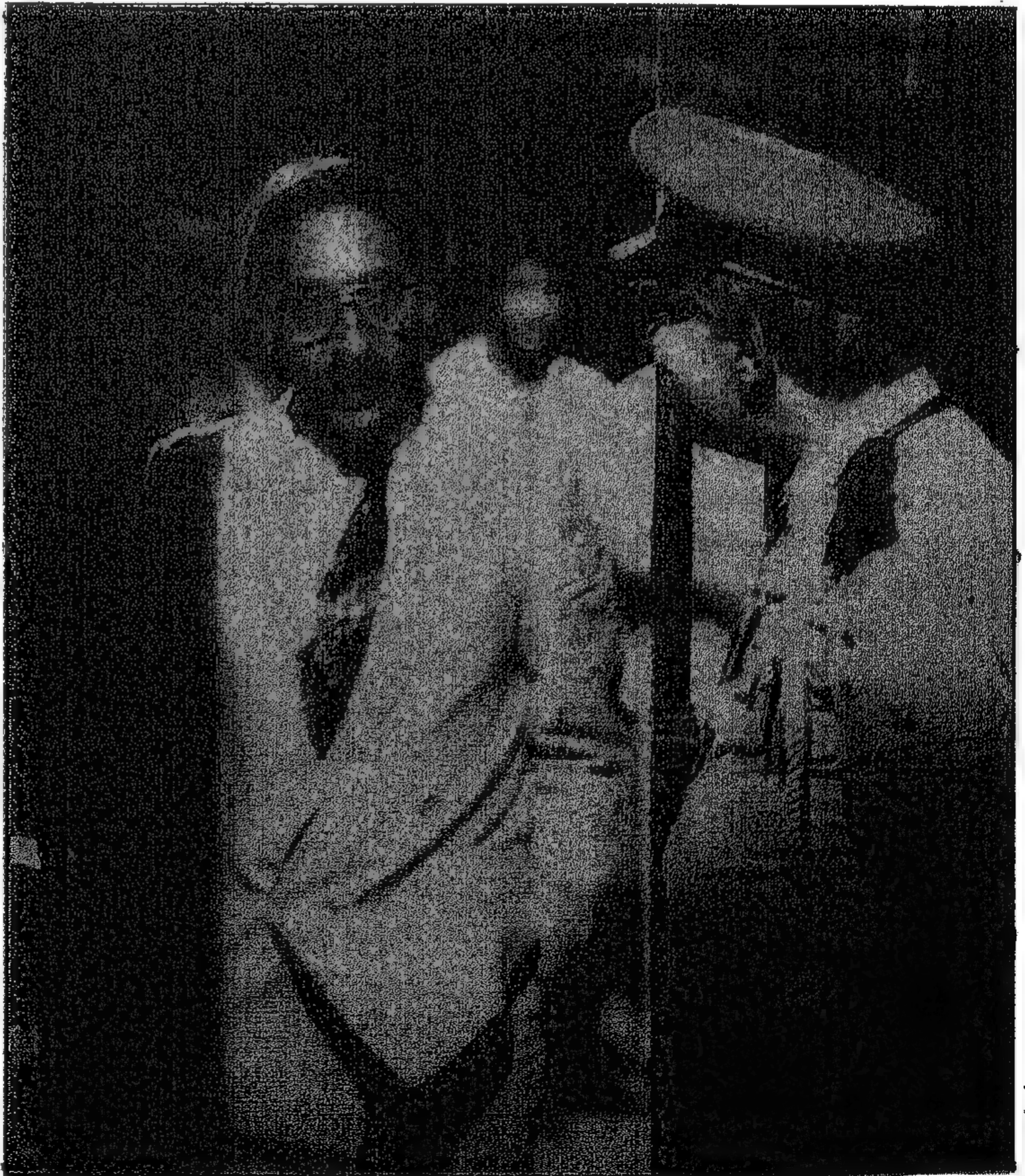
الحسناء، ويضبطه أبو جابر لتدور بينهما معركة تنطلق فيها رصاصة، يسقط على أثرها أبو جابر صريحا، ويهرب العبيط تحت جنح الظلام. وبالمطبع تشور الشكوك حول ودود، الذي يهرب خوفا من القبض عليه، وينجح في أن يقابل الطفل جابر- ابن القتل- ليقتنه ببراءته في مشهد استطاع فيه دريد لحام بحق أن يمسك بالظلال الدقيقة للأداء، حتى أن المتفرج يدرك تلك المشاعر الجياشة بداخله دون أن يفصح عنها دريد بالكلمات أو الإيماءات الصريحة.

وبينما كانت صخور، أم ودود، تعلن عن فرحتها الغامرة بأن ابنها قد بات متبها بالانتقام لأبيه، يكون الأطفال مقتنعين ببراءته، ويبحثون- بمساعدة المدرسة الحسناء- عن دليل البراءة، الذي يجدونه في بعض آثار العبيط القاتل بجوار المكان الذي قتل فيه أبو جابر. وفي الوقت الذي يسلم فيه ودود نفسه للسلطات، يكون الاتهام قد أصبح مؤكدا ضد العبيط، الذي يدلى على الفور باعترافه، لأنه عبيط!! وهكذا يتم الإفراج عن ودود،

لتعم الفرحة قلوب أبناء القرية، ماعدا صخور الحزينة لأن ابنها لم ينل شرف الثأر والانتقام، لنرى قبل النهاية لقطة مواجهة صامته بين الطفل جابر، صاحب الثأر الجديد الذي لا يسعى إلى الانتقام لأنه يؤمن بالنظام والقانون، وصخور صاحبة الثأر القديم التي لا تتخلى عنه أبدا. ولكن الفيلم ينتهي بهما يحتضنان على نحو عاطفي مفاجئ، لتخرج من الفيلم وأنت تشعر أن الجميع سوف يعيشون (في تبات ونبات)!

لهذا فإن من المؤكد أنك سرف تعيش في «كفرون» لحظات من البهجة التي تغلف عالم (الحواديت)، ببساطة شخصياتها وأحداثها، وبصورتها التقليدية عن التناقض بين صخب المدينة وجمال الريف، وبين الأشرار والأخيار، ويرسالتها في الدعوة إلى التسامح والمحبة. تلك هي رسالة الفيلم الأخلاقية المجردة، التي اختفت وراء الدعوى بأن الفيلم موجه إلى الأطفال ويدور في عالمهم، ووقعت- دون أن تدرك الخطر المائل على عقلية الأطفال من المشاهدين- في تصوير الشر متجسدا في

القرار



شخصية العبيط الذي لا ذنب له في الواقع في تخلفه الدهني.

لكن الأهم فيهما يبدو هو أن يهرب «كفرون» بطله من عالم السياسة، لينفي عنه كلا من تمرد عبد الودود، وصرامة عزمي الدون كيشوتية. فعلى الرغم من أن ودود ليس إلا واحدا من المستضعفين، يدفعه ضعفه إلى الحنان الدائم على رفاقه الضعفاء- من الصغار والكبار معا- فإن الفيلم، الذي كتب قصته دريد لحام بنفسه وأعد له السيناريو رفيع الصبان، لا يختار من كل مشكلات الواقع إلا قضية الثأر، إلا أنه يقع في خطأ فني فادح حين ينزع عن تلك القضية جوهرها الدرامي والواقعي معا، فيجعل قاتل الأب بريئا، لينتهي إلى صراع درامي سطحي بديل، يحاكي المسرحيات الأخلاقية الساذجة، يمثل الجانب الأول فيه تصميم الأم- صخور- على انتقام لامبرر له ولا يمكنك أن تتعاطف معه كمشاهد، كما يمثل الجانب الآخر رفض ودود لفكرة الانتقام على الرغم من امتثاله لأمه في رغبتها عدم إنهاء إجراءات زواجه الأبعد الحصول على الثأر.

لذلك يبدو امتثال ودود امتثالا مزدوجا ومتناقضا في آن واحد (وياله من نموذج سلبي للأطفال!)، امتثاله العاطفي الزائف للقيم التقليدية بكل نقائنها، وامتثاله العقلي الراضع للنظام الذي تفرضه السلطة- بمثابة القانون- على العلاقات الاجتماعية.

وهذا الامتثال الكامل في شخصية البطل هو ما يجعل من «كفرون» محطة غريبة في مسيرة دريد لحام المسرحية والفنية طوال ما يزيد على عقد ونصف، ففي كفرون يأخذ البطل مكانا قصيا من العالم والواقع، ولم يحمل معه إلا بعضا من الملامح الشعبية التي تمتع بها غوار ولم يأخذ من عبد الودود إلا نصف اسمه واله (البزق) التي كان يغنى بها، وترك وراء ظهره عزمي وتقريره وتخلي عن أي محاولة للوصول إلى وعي سياسي حاد وجاد، واختفى وراء الدعوة إلى القيم الوطنية المجردة، واكتفى بانتظار الخلاص على أيدي الأبطال

وهكذا عبر ثلاثة أفلام لاغير أخرجها- حتى اليوم- دريد لحام، كانت الرحلة القصيرة التي خاض غمارها بطله، كأنها نوع من الأوديسة المأساوية، تسجل اكتشافه للواقع القاسي، وتدفع عبد الودود إلى التمرد، وتنتهي بعزمي إلى مواجهة الموت، ليدور ودود على عقبه، لينتهي إلى الانسحاب، داخل واقع زائف بديل وجميل!

من حال لحال والإنسان في زمن الانفتاح

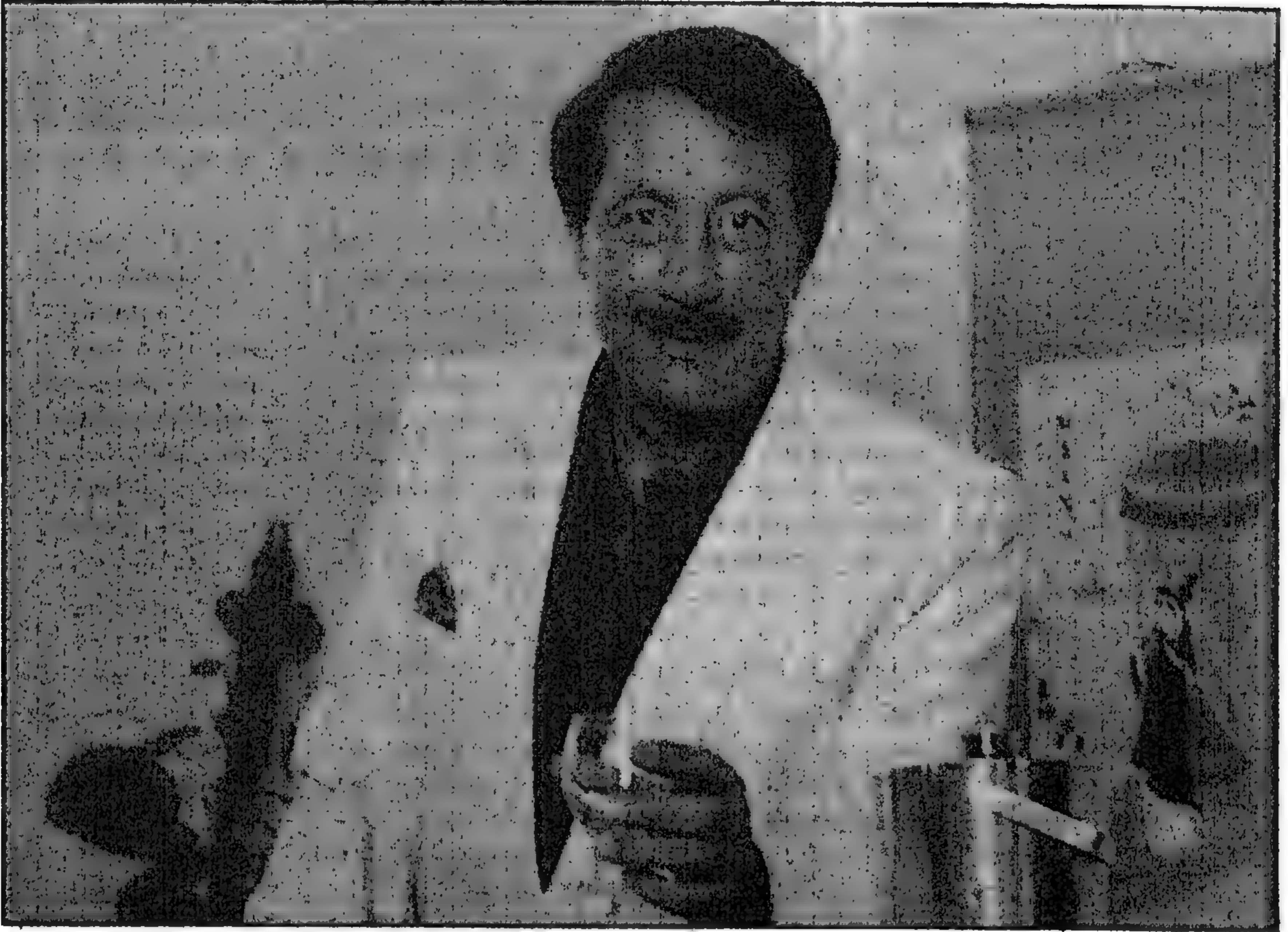
ماجدة مورييس

الحقيقة) معها بعد رفضها ترك مسكنها والالتحاق بالامبراطورية فترضخ للمنطق الوراثي فتترك له ابنه. وهكذا يتسرب (وائل) شيئا فشيئا من بعد جهد السنين في رعايته فيصبح فردا ضمن حاشية والد، مشاغله جلسات الصفقات، وجلساؤه (كبار القوم الانفتاحيون) وتنتهي الى الابد علاقة الابن الحميمة بالقراءة والمسرح وفرشاة الرسم ومعارض الفنون التي طالما نهل منها مع عمته. وفي هجمة اكثر شراسة ينتزعه الاب، بدوافع عديدة، من استكمال دراسته بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية التي عبر اليها عبر تفوقه العلمي بحجة أن (الدراسة موجودة في كل وقت) ويقاوم الشاب الذي تربى على وداعة النفس. ولكن، عبثا، فالاب الطاغية العصري يفرقه شيئا فشيئا، فهو ورثه، ويدفعه الى تجارب لا يدرى عنها شيئا في عوالم لم يتأهب لها.. تصدير، صفقات، اعتمادات بنكية.. ويقرر الاب السفر فجأة وراء صفقة خارجية تاركاً لابنه مسئولية اتمام صفقة داخلية، فلا يستطيع أن يقوم بها ولا يستطيع أن (يكون) اباه. فيقبض عليه متهما بالنصب، وينتهي العمل بمشهد ذاهبا الى التحقيق وقد عبر وجهان عن حقيقة الصراع الذي لم ينتهي بنهاية التمثيلية وإنما هو مستمر ويزداد ضراوة.. فالعمه هزتها الحسرة والحزن والفجعة في هذا الغرس الذي ربتته ثم ضاع، أما الاب فقد اطلق عقيرته مردداً أنه سيأتي له باكبر المعامين حتى لو طلبوا مليون الخ.. وهو تعبير عن هذا

وجمال هذا العمل بتحقيق من خلال البساطة في التعبير، وتمكنه في آن واحد كأنما يجرى تلقائياً بدون يد الكاتبة أو ادارة المخرجة فنحن نعيش حياة (وائل) مع عمته التي نذرت نفسها لتربيته رافضة كل فرص الزواج وبناء أسرة تخصها، معتبرة أن ابن شقيقها البتيم هو ابنها، أما الاب فقد كان الممول عن بعد، الذي ارتضى السفر الى الخليج لمدة عشرين عاماً متواصلة، كانت فيها احوال ابنه تقريراً ضمن التقارير العديدة التي يتلقاها في شركته. وتدور السنوات ليهل عصر الانفتاح ويرى الاب أنه يستطيع العودة، فيعود لينشأ امبراطورية جديدة على النمط الاستهلاكي الحديث سواء في السكن الفاخر او مظاهر السلوك والملبس وأسلوب انفاق النقود، وهو يرفض توسلات أخته لبقاء ابنها (أبنه في

لم يعد جديداً القول بأن الاحوال قد انقلبت في زمن الانفتاح. وأن زلزال الانفتاح لم يقلب فحسب الكيان الاقتصادي، بل امتدت آثاره بعنف للكيان الانساني. وكانت التفسيرات الخاصة بالكيان الانساني بينائه المتسق عبر السنوات الطويلة هدفاً لاعمال فنية كثيرة قدمتها السينما وقدمها التلفزيون غير أن تمثيلية (من حال لحال) التي قدمها التلفزيون أخيراً للمؤلفه «وفيه خبري» والمخرجة «مجيدة نجم» عبرت ببلاغة وبراعة أكثر من غيرها عما يقصده الوجدان الشعبي من تغيير الاحوال.. هذا التغيير الذي يأخذ سمّة الانقلاب المفاجئ، والذي تحوّل مظاهر مخالفة للمعايير المتفق عليها. فتبدو ردود الافعال حوله غير مرتاحة، حذرة وخائفة بشكل قدرى غامض من النتائج.

وربما يعتقد البعض أن عملاً كهذا يحتاج الى بناء درامي ضخم وشخصيات عديدة وعلاقات متشابكة وسخاء إنتاجي، ولكن تمثيلية (من حال لحال) تؤكد العكس فهي لا تعتمد الا على ثلاث شخصيات فقط من عائلة واحدة. الاب (أبو بكر عزت) والعمه (سناء يونس) والابن (أحمد سلامة) وبعض الشخصيات المساعدة، القليلة جداً، ومن خلالهم تدور الاحداث والصراع والانقلاب والوصول بنا الى لحظة التنوير، التي لا تحمل بالضرورة «فعلاً أخلاقياً» ولكن كشفاً للحصاد المر الاتى عن غرس كريم، بفعل تعرضه لرياح عاتية القت به لانضاجه في مكان ومناخ لا يلائمه..



أبو بكر عزت يطل - حال محال

الانقسام أو الشرخ في الكيان الاجتماعي العام الذي أحدثه زمن وعصر الانفتاح على هذه الأسرة الصغيرة جدا فهزم مستقبلها ممثلا في هذا الصبي، الذي تربى على كل القيم النبيلة الفاضلة وكان نموذجا للمواطن الصالح في غير مغالاة أو تزمت، ومثالا للمثقف الذي نهل العلم والثقافة والخبرة الاجتماعية، من خلال الحى الشعبى الذى لما وسط اهله، حتى عاد أبوه ليغير كل هذا بمعايير فوقية تعتمد المادة أولا وثانيا وعاشرا كطريق واحد وحيد ولقد استطاعت وفيه خيرى ومجيدة نجم تجذب المبالغات التى من شأنها التأثير على عاطفة المشاهد ودفعه الى متابعة واعية من خلال حركة الكاميرا الدورية القادرة على رصد البدايات سريعا مع نزول الاسماء والتترات، ثم متابعة «مسيرة انسان» بين شقيقين كانا أخين فأصبحا فى مفترق طرق وكانا متعارنين فأصبحا متصارعين فرقت بينهما المصالح ولم تستطع التقاليد ولا عروة المحبة القديمة جمعهما من جديد، وفي بلاغة تعبر التمثيلية عن (اختلال القيم) من خلال الفعل العادى أو الذى يبدو عاديا بفعل

الترويج له، وبلا تميز لطرف ضد آخر وانما فى حيادية تختلط على المشاهد نفسه فيجد نفسه محتارا فى حال الطالب المسكين الذى وجد نفسه «رجل أعمال» مرة واحدة كما أنها لا تسحب منه فضائله القديمة، ومنها بره بعمرته التى كان يسميها امه، ولكن البر هنا أصبح التعبير عنه ماديا فى مغالاة تعويض عن نقص الشئ الروحى وتعبيرا عن افتقار «انسانية وائل» فى كل خطوة بغرض فيها داخل عالم المال، وفي مشهد النهاية يدرك المشاهد انه لا يحزن على شاب فى «ورطة» دفعه اليها أبوه، فهو بلاشك قادر على اخراجه منها، وانما على نهاية شخصية انسانية راقية ورفيعة انتهى أمرها والى الابد لتحل محلها شخصية أخرى مادية وأنانية ومتفصلة عن مجتمعها وهذه هى الخلاصة التى يقدمها هذا العمل الفنى الذى يستخلص من الخاص جدا، أى قصة هذه الأسرة، ما يمس العام وهو قضايا الوطن وشئونه فى مجملها فى رباط خفى، ولكنه واضح وقوى ولا يتركك لحظة واحدة أثناء المشاهدة، بلا كلمة مباشرة فى السياسة أو الاقتصاد. العمل لمؤفج للدراما

التليفزيونية العائلية، الراقية التى تضرب على أوتار متعددة فى عقل الانسان، وتدفعه الى البحث فى داخله أثناء عزفها كما انها عمل يدرك الفرق بين التليفزيون والسينما كمجالات فنية، والفرق بين الفيديو والسينما فى اسلوب التعبير وفى نوعية الدراما وحجمها، وتذكر كل من الكاتبة والمخرجة فى اخلاص شديد، أن التليفزيون قادر على تقديم اعماله الفنية المتعة مثل السينما تماما، وهو ما فعلته الاثنتان من قبل من خلال تمثيلية أخرى فى يناير من هذا العام بعنوان (رجل وأمرأة) التى يذكرنا عنوانها بفيلم المخرج الفرنسى «كلود ليلوش» الذى يحمل نفس الاسم. ولكن بينما كان فيلم ليلوش يعبر عن امرأة ورجل أوربيين فى سنوات السبعينات فان التمثيلية تعبر، بنفس الحساسية والصدق عن حياة امرأة ورجل من مصر العادية المطحونة فى سنوات التسعينات... فالفن الصادق وحده هو القادر عن التعبير فى أى شكل ووقت ومكان... ورغم كل الفروق.



إلى متى ستظل الحكومة المصرية متمسكة بموقفها السلبى من القضية الفلسطينية.. فكل يوم تزداد حدة المذابح والمجازر فى الأراضي المحتلة وزاد فى ذلك احتلال العراق للكويت وأيضاً اغتيال الحاخام اليهودى الشهير «كاهانا» وكل ما تنصح به الولايات المتحدة هر «ضبط النفس وتذوب القضية الفلسطينية فى زحمة الأغاني.. وعملت جيداً الآن أنه كما يوجد الخيار وفقوس فى توزيع الدخل القومى أيضاً يوجد الخيار وفقوس فى كل أمر تتدخل فيه حكومتنا النزيهة.

باسم عاطف محمد
طالب ثانوى - حلمية
الزيتون

الغاز وأزمة الخليج

فجرت أزمة الخليج العديد من الأسئلة (= الألغاز) ربما لانعثر لها على إجابة وربما تظل هكذا إلى أمد بعيد أسئلة بلا أجوبة.

فقد قبل أو الأخرى انكشف بعض - وليس كل المستور عن حجم الأموال العربية المملوكة لدول ومشاريع النفط وجدناها تربو على الـ ٦٢٧ مليار دولار «تصوروا». فما هو حجم استثمارات ذات الدول وذات مشايخهم فى الأقطار العربية «المعجونة» بآء الفقراء والتي «دوختها» مطالب صندوق النهب الدولى و«طلعت» روحها من اللهب فى أروقة «أندية» الدائنين. وقيل أن ذات الدول بذات المشاريع قد إنفقت مئات المليارات على ما يسمى ببناء

جيوشها!! وتقوية دفاعاتها!! فلماذا استدعاء «سيدنا» جورج ابن بوش بأساطيلة وجيوشه للدفاع عنهم ضد عدوان متوهم؟ وما جدوى السيارات التى نقت!!

وقيل لنا - من خلال الأبحاث الرسمية وقيل أزمة الخليج أن صدام هو فارس العروبة وحامى حصى البوابة الشرقية.. وأحد سدنة وحراس القومية التى هى بالطبع عربية. فهل كان ذلك صحيحاً فعلاً!! وإذا كان كذلك - وهو ليس كذلك لأسباب أخرى - فلماذا قتلوه إذن!! وهل أصبح للنفاق معنى آخر ما هو!! حتى لا تقع فيه. ولكم الأجر والثواب.

وقيل أنه بغى - بعد أزمة الخليج طبعاً - على إيران «الغلبانة» وظلمها وأشعل معها حرباً ضروساً. فأين كان هذا الكلام منذ بداية الحرب حتى أن وضعت أوزارها!! وقيل أنه - أى صدام - هو لأكبر والديكتاتور والسفاح الذى لا يشق له غبار. فهل هو يقف وحده فى هذا المضمار!! وهل بقية الحكام العرب ديمقراطيين «بالتوى»!! وهلا تفضلتم علينا وقرأتم لنا التقارير التى تصدرها منظمة «حقوق الانسان» ومنظمة العفو الدولية.. ومنظمة حقوق الانسان العربية عن أوضاع وحقوق المواطن العربى!! وقطع لعرف من الديمقراطية ومن الديكتاتورى!! وقد صورتم لنا السيد «بوش» على أنه «منقذ الشعوب» وراعى «الديمقراطية» والراهب وإنما فى محراب «الشرعية». ومحرم كل «أرض محتلة»!! فهل لو تقدم إليه الرئيس

الفلسطينى أبو عمار بطلب - كما فعل الكويتيون - لتحرير أرضه المنهوبة وانصاف شعبه «المشرد» قسى أربعة أرجاء المعمورة!! أقول هل تضمنون أن يجاب أبو عمار الى طلبه!!

وقيل أن هناك أكثر من عشرة دول عربية لم توافق على قرار القمة العربية!! الطارئة!! من أجل حل عربى!! ومن بين هذه الدول «دولة» فلسطين فلماذا الهجوم على أبى عمار «لوحة» إهانة وتجريح شعب!! وحتى فى التهجم هناك التهجم خيار وفاقوس!!

وقيل أن القوات المصرية «صفت» أو «تخرست» فى حفر الباطن. وفى مراجعة القوات العراقية فهل تغيرت مفاهيم القومية والعروبة وأوصار الدم لعلام المستجندات. ولتواكب يوم «القيامة» المرتقب يوم أن يقتل المصرى العراقى والمصرى فى الجيش الرسمى المصرى فى الجيش الشعبى الواقع باختصار يوم أن يقتل العرب بأيدي العرب!!

وهل من المصلحة تدمير ثلث القوة العربية تقريباً! ولصالح من!!

وفى النهاية سوف أقولها لكم بصراحة.. أمة لاستطيع - برغم إمكانية ذلك - أن تحمل خلائتها بنفسها. ولا تقدر - مع أنه ممكن - على حماية الحقوق والحدود والأراض والمقدسات!!! التى ينتهكها صباح مساء يد غادر تعرفونه ونعرفه!! أمة تستعذب «المذلة» وتستحل بالهوان فهل تستحق أن تعيش!! فضلاً عن وصفها بلفظ «أمة»!!

عاطف بسهرنى
حقوق طنطا

هذا هو برنامجنا!!

بصفتى مؤيداً للحزب الوطنى، أرسل إليكم المجازات حزناً طالبا نشرها:

١- إيماناً منا بأن الحاضر والمستقبل لشباب مصر تخليها عن سياستنا وقررنا زيادة البطالة إلى ٤ ملايين وذلك لتوفير سبل الراحة لشبابنا.

٢- إيماناً منا بالتقدم والعلم والتكنولوجيا ولحقاً بركاب الدول المتقدمة أدخلنا نظام الكمبيوتر فكان للعلم والتقدم الفضل الاول فى نجاح الحزب فى الانتخابات واسقاط المعارضة.

٣- إيماناً بالدين والسنة وقول صلى الله عليه وسلم «علموا أولادكم السياحة والرماية وركوب الخيل» فكانت مجازاتنا «تعريم الجنيد» انشاء القرى السياحية - اهمال الاسكان الشعبى - اطلاق القوانين المشبوهة فلم يهدأ الرصاص فى الشوارع والمدن.

٤- إيماناً بما قدم الشعب من تضحيات قررنا إلغاء الدعم وزيادة الاسعار وإلغاء مجانية التعليم وبيع ممتلكاته من القطاع العام.

٥- إيماناً بصلة الدم كان الضوء الأخضر لآبناء العم الاسرائيليين وآبناء العم سام «الامريكان» بتأديب الشعوب العربية وقمعها فكان «احتلال جنوب لبنان» - ضرب المفاعل النووى العراقى - ضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية بحمام الشط بتونس - الغارة

الامريكية على ليبيا- خطف الطائرة المصرية- تشريد وطرد الآلاف من الاراضي المحتلة وانتهاك المقدسات العربية بالقدس- اغتيال الشخصيات العربية «ابو جهاد» قمع الانتفاضة- تصاعد الحملة الارهابية ضد العراق الشقيق- تراجع القوات الامريكية والفريية في الخليج وفرض تكاليف تواجدها على المال العربي.

٦- ايماناً منا بالاتحاد قوة والمتصود به تحرير الاراض العربية المحتلة وتشريد ابناء العم الاسرائيليين قررنا تقطيع «تمزيق» أوصال التضامن العربي فكانت كامب ديفيد.

٧- ايماناً منا بالمشاركة في مشاعر الآخرين لبسنا السواد حزناً على اغتيال الارهابي المتطرف كاهانا مؤسس حركة كفاح الصهيونية.

٨- ايماناً منا بسيادة العالم امريكا قدمنا لها فروض الطاعة والولاء.

هذه هي المجازتنا وعليكم انتخابنا بالذوق أو بالعافية.

حسام حسيب
مستخلص جعوكي-
الاميرية

نقص العقل

في حديث للشيخ الشعراوي قريب تحدثنا عما أسماه بنقص عقل المرأة فقد وصف عاطفتها (الرحمة في قلبها بصغارها) بأنها ضعف وتناسى أن للرسول حديث قال فيه لأحد الصحابة ماذا أفعل وقد نزح الله الرحمة من قلبك «وهذا لأن الصحابي قال عندما شاهد الرسول يقبل طفلاً أن لي عشرة من الأولاد ما قبلت أحدهم قط. وقال الرسول أيضاً الراحمون يرحمهم الله فكيف يخبذ شيخنا أن يكون

الأب متحجر القلب فيترك الطفل يبكي ويذهب للغرفة الاخرى ويترك للأم «ناقصة العقل» أن تسكت به بنقص عقلها كيف يفالط هذا الرجل فيجعل الرحمة شيئاً مذموماً ونحن نسمع ونصرخ الله الله كمان والنبي كمان! ثم اني لاحظت من أحاديث الشيخ الجليل أنه يربى عقدة الذنب ويربى الشعور بالخطيئة التي تستوجب التوبة وفي كل لحظة بحيث لا يصبح للانسان هم سوى الاستغفار والقيام والسجود وهو يعبد في حقيقة الامر خوفاً ولا يعبد ربه فقد ثبت أنه كلما شق الانسان بالذنب كلما استغفر وصلى ويزداد تباعاً احساساً بالذنب فيزداد في الصلاة والاستغفار وهلم جرا دائرة مفرغة ليس فيها من العبادة شيء سوى الخوف والندم والنتيجة الحتمية الا يتجاوز الانسان خطأة فيتطور بل يظل في دائرته المفرغة بعيداً عن الله وعن نفسه هكذا يربى فينا الشيخ الجليل العجمي واستمرارية الهواية الى أسفل فيما يزوجه من كلام لن تلتفت الى اصلاح امرنا او النهضة

ببلادنا فكل ما علينا هو إسباغ الرضوء والصلاة والذنب الغير مغفور في قراره أنفسنا وهكذا وأضاف الشيخ في حديثه الشوق! يوم الجمعة في سؤاله المستند في الكتاب التليفزيوني... ماهي العبادة؟ هيد؟

يجيب وما العبادة الا طاعة الله ناسياً أن الله استخلف بني آدم وجعل من الاستخلاف الاختيار ومعنا الخطأ والصواب «ومسموح بذلك» ليس في اطار عقدة الذنب طبعاً «ولكن في اطار تجاوز اخطائنا الى ما يجعلنا نتفوق ونتطور وليس السكوت الى الابد كالموتى أكرر صرخاتي ضد هذا التيار الذي يؤدي بنا جميعاً الى قاع الهاربة فهل من يسمع؟؟

منى على عنتر
كلية علوم القاهرة

الوعي النقود

بعد أن قرأت رسالة الاخ الفلسطيني عبد الرحمن محمود «المنشورة بباب مداخلات في عدد اليسار الماضي لم أصدق



نفساً ووجدتني أعيد قراءتها مرة أخرى مدققاً في كل كلمه من كلماتها. وذلك لعدة أسباب منها!

١- قبول أي انسان- والفلسطيني منه بصفه خاصة- لمبدأ جوانب الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة...!!

٢- الهجوم على الشعب المصري وقوة الوطنية!!

وبداية أبدي حزني الشديد بقول صاحبكم هل تعتقد أن هناك انسان يمكن أن يكون مصرياً وعربياً!! وأنا بالمقابل أسأل صاحبكم ماذا كان عهد الناصر الذي قلتم عنه أن من يقف ضده فهو بالضرورة بالغ السوء. ماذا كان عهد الناصر؟ ألم يكن مصرياً وعربياً؟ بل وقومياً ووحدياً أم ماذا؟

رسؤال صاحبك الثاني هل هناك انسان يمكن أن يكون مصرياً وشيوعياً؟ أقول خوفاً من أن يتمرد على قلبي كاتبنا نعتالك ولصاحبك يحزنني نعتكما به انصحكما بقراءة تاريخ الحركة الشيوعية المصرية. ثم أرجوا أن تسألوا أنفسكم أنت وأصدقاؤك- هل هناك شيوعى واحد يقبل مبدأ جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة وما يترتب على ذلك من ضم والحاق؟ هل هناك شيوعى واحد يؤمن بنقض المنازعات بين الدول بالقوة العسكرية؟

الاخ عبد الرحمن من أشد ما أحزننى ولا أقول أضحكنى!!- مبررهم- أنت وأصدقاؤك- في تأييد صدام حسين في أنه كما قلت وان لم يكن سيضرب اسرائيل فانه يهدد بضرئها؟ من أجل هذا نحن مع صدام برأيك شيء مضحك أم محزن.

ياسيدى الفاضل... كل حكامنا الذين ابتلينا بهم وصدام واحد منهم لا يكفون ليل نهار عن التهديد والوعيد لاسرائيل

ومن وراء اسرائيل.. فهل فعلوا؟ أو هل تراهم سيفعلون؟ لا أظن.. واخيرا أرفض اتهامك بأن رفضنا وادانتنا للغزو العراقي هو موقف مقبوض ثمنه بالدولار وأرجوك لا تسرف فيلقاء الاتهامات بيننا ويسارا بلا أدنى مراعاة لحقائق التاريخ فنحن - شعب مصر العربي - عامد واليسار منه خاصه لم ولن يكون يوما عملاء لأحد..
واسمح لى فى النهاية باستعارة أمنيته لكنا اقننى لك ولا صدقاتك «عودة الوعى المنقود»

حامد ياسين حامد
الدلنجات بحيره

جورباتشوف هل هو منقذ
للأشتركية
أم مدمرها؟

لم تثر سياسة ما هذا الضجيج والخلاف مثلما أثارت سياسة البرويستريكا التى فجرها ميخائيل جورباتشوف. والملفت للنظر ان الاحداث بدأت وتفاعلت وتطورت بسرعه كثيرة وفائقة على التدبر على التحليل والتصدى لما يحدث ولم يكن ذلك لقوة رياح التغيير بقدر ما كان بسبب ضعف وتضعف البيان السياسى والاجتماعى لبلدان أوروبا الشرقية مما لم يكن ظاهرا على السطح أو واضحا نتيجة سياسة التقييم الاعلامى والانفلاق على الداخل التى كانت متبعه.

لذلك فمحاولة فهم ما حدث ويحدث بالتركيز على دور جرياتشوف والبرويستريكا فى ذلك تؤدى لخطأ تغليب فاعلية دور الظروف الخارجية على الاحداث الداخلية التى تحسم حدوث أى ظاهره. وفى هذا السياق فانى أؤكد انه اقسام

اليسار المصرى التى سارعت لتبنى البرويستريكا واعتبارها دين العصر قبلما تتضح معالمها والمضحك أنهم راحوا يتنافسون ويتسابقون ليثبت كل ماركس كاثوليكي منهم أنه نادى وتكلم عمن السدين الجديد (البرويستريكا) قبل أن تحدث منذ ثلاثين عاما وفسر البعض خطايا وأخطاء تاريخية بأنها كانت شيئا من البرويستريكا المبكره. ولا أدري ما شعور هؤلاء الان وقد أسفر تطوير الاشتراكية على طريقة البرويستريكا الى انتهاء الاشتراكية فى رومانيا والمجر واختفاء أهم دوله فى أوروبا هى ألمانيا الشرقية سابقا وترجع وتهاوى باقى الأنظمة الاشتراكية الأخرى وفى الاتحاد السوفياتى ذاته أوصلت البرويستريكا الاشتراكية الى تبنى نظام السرق الحر والتعددية الحزبية.؟

أحمد طاهر
المعاصى بالاستئناف
العالى

اللهم لا اعتراض

اتفق مع تنظيم الجهاد وغيره من التنظيمات الدينية فى مصر لتمسكها بدينها وتنفيذ اوامره وتواحيه أو اغلبها فى وقت إنهار فيه الاسلام وضعف المسلمون اوفى وقت القابض فيه على دينه كالقابض على جمرة وأنا أقننى أن يأتى اليوم الذى تعم فيه مساجدنا بالمصلين الذاهدين الدنيا والراغبين فى الآخرة هذا ما أتنق فيه مع التنظيمات والهيكل الاسلامى اماما أخالفهم فيه فهو سياسة العنف واراقه الدماء التى جعلتهم وجعلتنا فى نظر العالم سفاحين ومصاصى دماء وراهبين ان سياسة التصفية الجسدية التى

ابتدعها تنظيم الجهاد ليست بأى حال من الاحوال من تعاليم الاسلام. الاسلام الذى يدعونا الى مقابلة السيئة بالحسنة والتى عكسها الجهاد فأصبح يكافئ الحسنة بالسيئة ومن يقول أن الاسلام يقول أن العين بالعين والسن بالسن والবাদى أظلم رد عليه بأن منقذ تلك الوصية اولى الامر منا أى الحكام والقضاء وليس نحن حتى لاتعود لشريعة الغاب التى جاهدنا سنين طوال للقضاء عليها، ليس من الجهاد فى شىء ان تقتل طفلا أو شيخا أو امرأة ليس من الجهاد فى شىء أن نعاقب انسانا بذنب اخر ليس من الاسلام فى شىء أن تتحرك الآخرة ونتقاتل من أجل الدنيا (والآخرة خير وأبقى) ليس من الاسلام فى شىء أن نحطم وندمر منجزات الحضارة بحجة أن الرسول لم يستخدمها لنقاش تلك المقولة أليس الاسلام هو مؤسس تلك الحضارة أليس الرسول نفسه هو الداعى لها عندما دعى لاقامة دولة اسلامية كبرى أليس العلماء المسلمون هم أول من أدخلوا أسس تلك الحضارة فى وقت كانت أوروبا تترج فى ظلام الجهل ألم يأخذ الاوربيين اذن الحضارة عن المسلمين أين اذن الشرك فى ذلك (أن الرسول لم يستخدمها؟) ان هذه الاشياء لو كانت فى عهد الرسول لكان أول المبادرين اليها لانها نعم من عند الله تعالى وهى أولى بالحفاظ عليها ومحاولة تطويرها ألم يقتل الرسول اطلبوا العلم ولو فى الصين هل لو عاش الرسول بيننا اليوم وجارب كان سيحارب بالسيف والسهم والرمح فى مواجهة المدفع والرشاش والقنبلة والصاروخ بالطبع لكان الرسول سيأخذ هذا العلم ويصيفه بصورة اسلامية ننقل الى موضوع آخر وهو اللغة ما العيب فى أن تتعلم الانجليزية

او الفرنسية والامانية او الروسية الم يقتل الرسول (من عرف لغة قوم أمن مكربهم أرجو ان تعودوا الى رشدكم اخوانى فى الله حتى يعود الاسلام هو منبر السلام لا أجد ما اختبم به رسالتى سوى مقولة المطرب الكويتى عبد الله الرويشد «يا أمة الاسلام خلص منى الكلام» متمثما «اللهم لا اعتراض»
عبد الناصر سعد أبو
العنين محمد

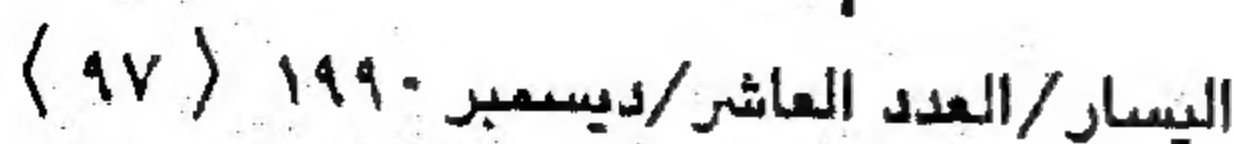
شاب مسلم أهزله
ما وصل اليه
الاسلام الهرم

التنويم الشعبى

هناك غريزة هربت من عمنا مكدوجبل وأتباعه. أو لعله أثر السلامة. وكبر دماغه وطنشها، الا وهى غريزة التنويم الشعبى. وغريزتنا غريزة بهواتى علىوى أبوها الخنوع وأمها السيطرة وأتباعها من سكان القبة الشعبىة، الليبرالية الديمقراطية نبض الاثندى وصرخه الولية، وأهلها ذوى الكروش المعرشة، والجزم اللامعه، والروس الصالعة، وأصحاب الكراسى الهزاة أعضاء السلطانية الشعبىة وعبيد التكية الوزارية.

وغريزة التنويم الشعبى. زئبقية الحركة من شادر لمكتب ومن مكتب لصالة ومن صالة لقاعة. وليس لحركتها حدود وأن كان لسخوتتها درجة فهى تلتهب وتشعشع فى الخلاء والمواسم الانتخابية. أو تصير بردا وسلاما فى الأوفيس وبعد فز الأصوات

ومن أنفعالات غريزة التنويم الشعبى التصريحات المسكنة والوعود العفارتى والخطط الخمسوية الشيطانية، والاصلاحات القورية، ومؤتمرات



الولايات العربية الأمريكية!!

لا أفهم سبباً واحداً، لتلك المعارضة التي تلقاها فكرة الدعوة إلى قمة عربية استثنائية، يتشاور فيها الرؤساء والملوك العرب، حول ما آلت إليه أوضاع الأمة ويحاولون انقاذ مايمكن انقاذه، من الكرامة العربية، ومن المستقبل



العربي. رغم أن هناك أطرافاً دولية- منها الاتحاد السوفيتي وفرنسا- وعربية- منها المغرب ومنظمة التحرير- دعت بالحاح إلى عقد هذه القمة، وألححت بما يشبه التصريح، إلى أن عدم عقدها سيكون كارثة تحيق بالأمة!

والخبرات التي يقولها المعارضون العرب لهذه الفكرة تدعو لبعض الدهشة، ولكثير من المرارة، كما أنها تتضمن مغالطات، قد تلتقي بظلال من الشك، حول دوافع هذه المعارضة.

إذ لا معنى لتكرار القول بأن القمم العربية، تنتهي دائماً بالاتفاق على ألا نتفق، إلا أننا قد سلمنا بعجزنا على أن نتولى أمورنا بأنفسنا، ولا معنى له إلا أن النظام العربي القائم، ليس كفواً لكي يصون المشترك من مصالحنا أو يصد عنا الكارثة التي تهددنا، وإلا ما عجز عن أن يجد حلاً عربياً، بينما فتح الله عليه، بالعثور على حل دولي، انتهى بأن شرفنا الرئيس «بوش»، بنصف مليون من جنوده ومجندياته، ومن دباباته وطائراته!

والمعارضون لعقد القمة، والبيانسون من أي أمل في أن تثمر ما يستحق عتب عقدها، يتعللون بموقف طرفي الخلاف، فالكويت، ترفض أية دعوة للمفاوضة إلا بعد الجلاء، والعراق يرفض أي دعوة

للتسحاب، مع أن موقف طرفي الخلاف منطقي تماماً إذ لو كان العراق مستعداً للتسحاب، لما كانت هناك مشكلة تتطلب عقد أية قمة من أي نوع، فضلاً عن أن من حق «الكويت» أن تتشدد، لأنها صاحبة الحق الضائع، والأرض المسلوقة. الأساس في انعقاد القمة، هو إعادة بناء موقف عربي موحد، تجاه الأزمة والاتفاق حول حد أدنى مشترك تجاه الحل الآني المناسب لها، وهو حل لن يرضى العراق بالقطع، وقد لا يرضى الكويت مائة في المائة، ولكن الأزمة الآن لم تعد تخص طرفيها وحدهما، بل تخصنا جميعاً كعرب، بعد أن شالت الأمة وحطتها وزرعتها زرع بصل!

والواقع أن هناك مشتركات حقيقية يمكن الاستناد إليها في صياغة هذا الموقف العربي الموحد منها أن هناك نزوعاً عربياً عاماً، نحو تفضيل الحلول السلمية، وتأجيل المواجهة العسكرية قدر الأمكان، وهو نزوع يسود حتى في بلاد لها صلة مباشرة بالأزمة، كالسعودية، بل إن الكويت نفسها قد تفضل حلاً سلمياً مع بعض التنازلات المؤقتة، على مواجهة عسكرية قد تنتهي بتدمير مالم يدمره صدام حسين من منشأتها ومرافقها.

ومن هذه المشتركات أن الأزمة قد أنضجت مفاهيم جديدة، أصبحت تنشئ تفاهها عربياً، على رأسها الاقرار- ولو بشكل جنيني- بأن الأوان قد آن لكي يجده النظام العربي نفسه من داخله، ويحدث أشكال حكمه، ويربط بين قضايا وأزماته، ويتفق على أساليب جديدة لأمنه واستقراره وتنميته، تقوم على استقلاله الوطني والقومي، وعلى أن تحكم شعوبه برضاها وباختيارها، وعلى أن يتعاون أغنياءه مع فقرائه، من أجل تنمية مشتركة، تتكامل بها موارده الطبيعية، وقواه البشرية، وكوادره الفنية، واستثماراته المالية، ليكون الوطن محلاً للسعادة المشتركة لكل من يعيش على خريطته. أليست كل هذه القضايا في حاجة إلى قمة عربية، يتفق خلالها النظام العربي على موقفه منها، وتكون أساساً يتفق الجميع على عدم الخروج عنه، وبذلك نعيد تصليب النظام العربي المتهدم، الذي انتهى انهياره بأن فقدنا كل سيطرة لنا على الموقف، وأصبحنا آخر الذين لهم تأثير على مجرياته وتداعياته؟!!

أما وهناك إصرار على أن نخفف كرامة من مسرح الأزمة، ونترك الأمور لمجلس الأمن، وللرئيس بوش، يحددان كل شيء، من الحصار إلى الحرب، ومن الكرب إلى الضرب، فلماذا لا تجتمع القمة العربية، على الأقل لكي تغير اسم الأمة إلى «الولايات العربية الأمريكية»!

أوراق عمالية

صوت كل العمال
تصدر أول كل شهر

رئيس التحرير : حسن بدوي

رئيس مجلس الإدارة : لطفي واكد

أدب ونقد

أول كل شهر

مجلة الثقافة الوطنية الديمقراطية

يلتقى على صفحاتها كل الاجيال .. وتتجاوز في سطورها كل المدارس الأدبية والفنية

رئيسية التحرير

رئيس مجلس الإدارة

فريدة النقاش

لطفي واكد



كتاب

ثقافة الهدم والبناء

رئيس التحرير : صلاح عيسى

رئيس مجلس الإدارة : لطفي واكد

إقرأ صباح كل أربعاء

الأهلى

جريدة كل الوطنيين

يصدرها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

رئيس التحرير

فيليب جلاب

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

لطفي واكد